

رياض طبّارة

أميركا والحرّيات

نظرة تاريخية



رياض طبّارة

أميركا والحريات

نظرة تاريخية

المركز الإسلامي الثقافي
مكتبة سماحة آية الله العظمى

السيد محمد حسين فضل الله العامة
الرقم : ٦٤١٧٥



رياض الريس للكتب والنشر

RIAD EL-RAYYES BOOKS

Riad Tabbarah

America and Freedoms: An Historical View

First Published in January 2013

Copyright © **Riad Tabbarah**

rtabbarah@aol.com

Published by **Riad El-Rayyes Books S.A.L.**

BEIRUT - LEBANON

elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyes-books.com

www.elrayyesbooks.com

ISBN 978 - 9953 - 21 - 555 - 6

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without prior permission in writing of the publishers.

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٣

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

لشراء النسخة الإلكترونية:

www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المحتويات

المقدمة	١٣
الفصل الأول : في كتابة التاريخ الأمريكي	١٩
الفصل الثاني : القرون الثلاثة الأولى (١٦٠٠ - ١٩٠٠)	٢٥
الفصل الثالث : المصالحة مع الذات (١٩٠٠ - ١٩٦٠)	٥٥
الفصل الرابع : العصر الذهبي للحريات (١٩٦٠ - ٢٠٠١)	١٠١
الفصل الخامس : بوش الابن والابتعاد عن الحريات (٢٠٠١ - ٢٠٠٨)	١٢١
الفصل السادس : أوباما يكمل الطريق	١٩٥
الخلاصة	٢٢٩

المقالات

مقدمة	٢٤٩
أميركا ماذا دهاك؟	٢٥١
أبو غريب : أسبابه وتداعياته	٢٥٧
المحافظون الجدد : بداية النهاية؟	٢٧١

- صعود وأفول المحافظين الجدد وتداعياتهما السياسية ٢٨١
- أوباما: السنة الأولى ٣٠٩

الملحق

- وثيقة إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية ٤ تموز/ يوليو ١٧٧٦ ٣٢٣
- دستور الولايات المتحدة الأمريكية ٣٢٩
- وثيقة الحقوق ٣٤٧
- التعديلات الأخرى ٣٥١
- المراجع ٣٦٥
- فهرس الأعلام ٣٨٩
- فهرس الأماكن ٣٩٥

إهداء
إلى أخي وسيم

الديموقراطية هي ذئبان وحمل يصوتون على ماذا يريدون لوجبة الغداء .

الحرية هي حمل مسلح جيداً يعترض على نتيجة التصويت .

بنجامين فرانكلين

(١٧٠٥ - ١٧٩٠)

المقدمة

خلال فترة السنتين ونيف التي أمضيتها في إعداد هذا الكتاب سألني كثر عن موضوعه، كانت علامات التعجب تظهر لدى الجميع تقريباً عندما كنت أشرح أنه عن تاريخ أميركا وعلاقته بالحريات داخل المجتمع الأميركي ولا يتطرق إلى سياسة أميركا الخارجية أو الشرق أوسطية. كنت دائماً أسأل نفسي لماذا يتعجب الجميع حين يكتب أحدنا عن تاريخ أميركا بينما لا يتعجب أحد من أنّ قسماً كبيراً من الكتابات عن تاريخنا يعدّه أميركيون أو أوروبيون فنتلقف كتبهم ونترجمها إلى العربية ونعلمها في مدارسنا وجامعاتنا؟ لماذا نرى من الطبيعي أن يكون هناك «مستشرقون» يحللون تاريخنا بكل مكوناته - السياسية والثقافية والاجتماعية وصولاً إلى «العقل العربي»^(١) - وألاّ يكون هناك بالمقابل «مستغربون» (إذا صح التعبير) يتجرأون على كتابة تاريخ أميركا ويحللون مكوناته كما يفعل المستشرقون بالنسبة إلى تاريخنا؟

يقول إدوارد سعيد في كتابه «الإستشراق» (Orientalism) الذي فجّر هذا الموضوع بين مؤيد ومعارض، إن «الأمبريالية السياسية تهيمن على هذا الحقل العلمي بكامله [لدى المستشرقين] وعلى المخيلة والمؤسسات العلمية ممّا يجعل تفادي [هذه الهيمنة] غير ممكن فكرياً وتاريخياً»^(٢). ويعزو ذلك إلى ثلاثة

أسباب تجعل النقاش الغربي للموضوع مسيئاً بامتياز وعاطفياً إلى حد كبير: التاريخ الواسع من العداء للعرب والتعصب ضد الإسلام، والمواجهة القائمة بين العرب وإسرائيل الصهيونية وتأثير ذلك على يهود أميركا، والغياب شبه الكامل لوضع ثقافي بين المستشرقين يجعل من الممكن تبني موقف العرب والإسلام أو مناقشته بشكل منطقي وغير عاطفي^(٣).

معظم المعترضين على فكرة الاستشراق لدى إدوارد سعيد لا يدحضون أطروحته بالضرورة بل يركزون على عكسها أي على نظرة الشرقيين إلى الغرب ويذكرون بشكل خاص نظرة المتطرفين الإسلاميين بما في ذلك تنظيم القاعدة الذي نفذ هجوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على أميركا. «إنّ النظرة إلى الغرب في «الإستغراب»، يقول مؤلفا أحد الكتب عن الموضوع، «تمثل أسوأ نواحي نظيرتها الاستشراق التي تجرد الأشخاص المستهدفين من إنسانيتهم (...). فالإستغراب يحقّر [الجهة الأخرى كما الإستشراق] فتعصبه الأعمى يقلب ببساطة فكرة الاستشراق رأساً على عقب»^(٤).

هذا الموقف الأخير من «المستغربين» لا يشمل القسم الأكبر من المفكرين العرب لأنّ هؤلاء ليسوا إسلاميين متطرفين بل هم ينتمون إلى المسيحية كما إلى الإسلام، وليسوا عقائديين مناوئين لأميركا والغرب. قسم كبير من هؤلاء - وأنا منهم - تعلموا في جامعات أميركا وعاشوا وعملوا فيها لمدة طويلة، فهم لا يحملون العبء الثقيل الذي يحمله مستشرقو إدوارد سعيد والتحيز البنيوي في مقارباتهم من جهة، ولا يضمرون أية كراهية عقائدية لأميركا من جهة أخرى. ولذلك فإنّ ما يدعو للعجب هو ليس أن يكتب هؤلاء عن تاريخ أميركا وهي الدولة الأكثر تأثيراً في العالم، بل ما يدعو للعجب بنظري هو ندرة الذين يتجرأون على الكتابة في هذا الموضوع وهم مؤهلون لذلك أكثر من المستشرقين بكثير.

قد يقول البعض عند قراءة هذا الكتاب أنني قسوت على أميركا في روايتي لقصتها مع الحريات ولذا فإنني من المناوئين لها لربما عقائدياً.

لذا أسارع إلى القول بأنني، ككثير من زملائي الذين تعلموا وعاشوا في أميركا في العهد الذهبي للحریات - أي في النصف الثاني من القرن العشرين - كنت معجباً إلى حد كبير بالحریات التي كان الأميركيون والمقيمون يتمتعون بها في ذلك الحين وبالقوانين الداعمة لها التي سنت خلال تلك المدة، ولذا كان أسفي كبيراً لابتعاد أميركا عن الحریات بقدر ما كان إعجابي بحریاتها سابقاً. كان عنوان أول مقال لي بعد أن ضلت أميركا طريقها بعد الهجوم هو «أميركا ماذا دهالك؟»^(٥) تبعه مقال بالإنكليزية^(٦) كان فيه عتاب على أميركا لأنها أضاعت مثلاً يحتذى رغم قصوره، وتذكرت فيه موقف أمير الشعراء أحمد شوقي من فرنسا التي أكمل علمه فيها وأعجب بثورتها وثقافتها، عندما قمعت ثورة الحرية في سورية سنة ١٩٢٥. ففي قصيدته الشهيرة التي مطلعها:

سلام من صبا بردي أرق ودمع لا يكفكف يا دمشق

يعرب شوقي عن حزنه العميق لما سببه قصف الجيش الفرنسي لدمشق من قتل وخراب ليعاتب بعدها فرنسا بقوله:

دم الثوار تعرفه فرنسا وتسعلم أنه نور وحق

بلاد مات فثيئها لتحيا وزالوا دون قومهم ليبقوا

وحررت الشعوب على قناها فكيف على قناها تسترق.

هذا الكتاب يروي قصة أميركا مع الحریات وحقوق الإنسان منذ أن تأسست أول مستعمرة إنكليزية على الأرض الأميركية حتى يومنا هذا. تنقسم هذه القصة إلى ستة فصول. الفصل الأول يحكي عن إشكالية كتابة التاريخ الأميركي وكيف كان المؤرخون الأميركيون يمجّدون تاريخهم ورجالاتهم حتى وصول المؤرخين الجدد ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي والذين أعادوا كتابة التاريخ بشكل أكثر واقعية رغم اتهامهم بأنهم يفسدون الجيل الصاعد ويقللون من حبه للوطن. الفصل الثاني يحكي قصة الهنود الحمر، السكان الأصليين للبلاد، وإبادتهم شبه الكاملة خلال الثلاثمئة سنة الأولى بعد وصول المستعمرين الإنكليز. كما يحكي

قصة العبيد السود (والبيض) والظلم الكبير الذي طالهم في هذه الحقبة. الفصل الثالث يشرح كيف بدأت أميركا تتصالح مع نفسها منذ أوائل القرن العشرين - وكيف نجحت إلى حد كبير في ذلك رغم فورات خوف - حصل خلالها كبت غير مبرر للحريات طال مجموعات من المواطنين والمقيمين. نصل في الفصل الرابع من قصتنا إلى العصر الذهبي للحريات، أي العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين، الذي تمّ خلاله التأكيد على الحريات الواسعة التي يؤمنها الدستور الأمريكي وسن القوانين التي تضمن حريات الأشخاص بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية والعرقية، وبدأت خلاله سلسلة من الاعتذارات الرسمية من كل الذين عانوا من كبت لحرياتهم بمن فيهم السكان الأصليون والعبيد وغيرهم. نكمل القصة في الفصل السادس لتبيان كيف أنّ هذا العصر الذهبي تطاير وتلاشى بعد هجوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فألغت أميركا، في عهد بوش الابن، كل مكتسباتها السابقة وعادت إلى كبت الحريات بشكل واسع يطال جميع المقيمين على أراضيها. في الفصل الأخير يصل الرئيس أوباما إلى سدة الرئاسة بعد وعود كثيرة بالعودة إلى عصر الحريات الذهبي ولكنه يستدير على نفسه ويكمل طريق بوش في كبت الحريات ويكثف إجراءاته ويضيف إليها.

قصة أميركا مع الحريات هي كقصة سفينة تبحر في عاصفة هوجاء لمدة طويلة، تترنح بين أمواجها، ثم تقترب بعدها من الشاطئ فتعود تدريجياً إلى توازنها رغم بعض الأمواج العاتية التي تضرب هيكلها بين الحين والآخر، إلى أن تصل المرفأ الآمن وتتعمق بهدوء مياهه فتصلح ما خربته الرحلة العاصفة وتصبح سفينة تضاهي بجمالها أجمل سفن المرفأ. ولكن سرعان ما تستدير على نفسها فيعيدنها قبطانها إلى البحر الهائج من جديد لتعود وتقضم من أطرافها الأمواج. ثم يأتي قبطان آخر واعدداً بإعادتها إلى مياه المرفأ الهادئة وإصلاح ما خربته الأمواج وإعادتها إلى ما كانت عليه من جمال وإذ به ينكث بوعوده ويكمل الطريق في الاتجاه نفسه ليدخل إلى عمق العاصفة ولربما إلى نقطة اللاعودة منها.

الهوامش

- (١) (Raphael Patai. 2010. *The Arab Mind*, Recovery Resources Press. First Published in 1973.
- (٢) Edward Said. 1979. *Orientalism* vintage Books. First Published in 1978. pp: 13-14.
- (٣) (المرجع نفسه. (ص: ٢٦-٢٧). وينطبق هذا الوصف حتى على المستشرقين البروتستانت الذين أسسوا الكلية السورية البروتستانتية التي أصبحت لاحقاً الجامعة الأميركية في بيروت، إذ إنهم اعتبروا أنهم في «رحلة إلى البرية» ((Errand to the wilderness)) لتمدين المشرقين وهديتهم إلى الدين الصحيح، فانت كتاباتهم عن المنطقة بهذه الفوقية وعدم الدقة. Samir Khalaf. 2012. *Protestant Missionaries in the Levant: Ungodly Puritans*. Routledge.
- (٤) Ian Buruma and Avishai Margalit. 2004. *Occidentalism*. The Penguin Press. (p: 10).
- (٥) انظر قسم «مقالات» في هذا الكتاب
- (٦) “Why We Hate the United States and Why We Need it.” The Daily Star.30 July 2003. (Available on the Internet).

في كتابة التاريخ الأمريكي

التاريخ يكتبه دائماً المتصرون . عندما تتصادم ثقافتان ،
فالخاسر يُطمس والرابع يكتب كتب التاريخ – كتباً تمجد
قضاياهم وتُخف بالعدو المهزوم . إن التاريخ بطبيعته
الأساسية هو دائماً حكاية طرف واحد .

دان برارن ، في كتاب شجرة دافيتشي

التاريخ هو مجموعة من الأكاذيب مضق عليها .

نابليون بونابارت

لا أحد يكتب تاريخ بلاده كالأمركيين . فالرجال الذين أسسوا الولايات المتحدة
أمثال جورج واشنطن وطوماس جيفرسون وأندرو جاكسون وأبراهام لينكولن
كانوا كلهم عمالقة ، مدافعين رواداً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ، نادراً ما
يخطئون . والفتوحات التي حققوها منذ أن رست سفن المستعمرين الأول في
شرق أميركا حتى وصول الأمركيين إلى المحيط الهادئ – أي منذ بداية القرن
السابع عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر – كانت ملحمة بطولية تمّ خلالها
إخضاع أرض شبه فارغة واستثمارها من قبل المستوطنين .

أما الهنود الأمركيون – السكان الأصليون لهذه الأرض – فكانوا بدائيين وثنيين لا

بد من إزاحتهم لأسباب عدة. فكان هناك من يقول إنَّ معظم الحروب مع الهنود الأميركيين كانت دفاعاً عن النفس. وكان هناك من يقول إنهم كانوا متوحشين (savages) يقشون في درب التقدم الحضاري وتقدم الديموقراطية والحرية والدين الصحيح، ممَّا أوجب تمدينهم. وكثيراً ما كانت تتردد الحجة الدينية لهذه الفتوحات وذلك بذكر بعض التراجم التي اعتبر الأميركيون أنها تنطبق على حالتهم كتلك التي تقول: «سألني فأعطيك الوثنيين»^(١) ميراثاً لك وأقاصي الأرض ملكاً لك» (روم ٨: ٢)، «من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله والمقاومون يأخذون لأنفسهم دينونة» (روم ١٣: ٢) بمعنى آخر أن هذه الأرض أعطيت للمستوطنين البيض من عند الله ومن يقاوم هذه المشيئة ينال العقاب.

ويقول أحد المؤرخين الأميركيين الجدد، إنه «بالرغم من أن حجج [الأميركيين الأوروبيين] كانت دائماً تفسر بالتطرف الديني أو الشعور بالتفوق الثقافي أو حتى الأمن القومي، فإن السبب النهائي للبيض كان دائماً هو نفسه: أن يُحكموا سيطرتهم على السكان الأصليين بهدف انتزاع أراضيهم ومحاصيلهم منهم»^(٢).

وعلى سبيل المثال، نذكر هنا كيف تمَّ التعامل مع أندرو جاكسون في كتب التاريخ المعتمدة في المدارس الأميركية. كان جاكسون أول رؤساء الجمهورية الأميركيين (١٨٢٩ - ١٨٣٧) الذين خاضوا معارك التوسع الأساسية ضد السكان الأصليين. جاء إلى رئاسة الجمهورية بعد أن تغلبت قواته على القوات الإنكليزية في حرب سنة ١٨١٢، وخاصة في معركة نيو أورلينز الفاصلة، ممَّا شكل إنجازاً كبيراً بالنسبة للأميركيين، إذ كان استقلالهم على المحك في هذه المواجهة. ثم حوّل جاكسون جيشه نحو استعمار الجنوب الشرقي من الولايات المتحدة بما في ذلك ولاية فلوريدا اليوم. ونجح جاكسون في حملته هذه بسبب معاهدات مفخخة وقعها مع الهنود الحمر وتخطاها بالسرعة المطلوبة، وبسبب هجماته الوحشية التي تمَّ من خلالها إحراق قرى الهنود السيمينول المقيمين هناك. احتل جاكسون بالتالي التحصينات الإسبانية التي كانت تسيطر على المنطقة ممَّا دفع الإسبان للقبول ببيع هذه المنطقة بسكانها الأصليين إلى الأميركيين. أمَّا كتب

التاريخ المدرسية اليوم فإنها تذكر هذه الحقبة كلها تحت عنوان «شراء فلوريدا ١٨١٩» (The Florida purchase 1819) . وكانت حجة جاكسون لبدء هذا الهجوم الكاسح أن بعض العبيد هربوا من أسيادهم واحتموا في هذه المناطق.

وعندما قام جون مارشال، رئيس قضاة المحكمة العليا الأمريكية سنة ١٨٣٢ بمحاولة بائسة ونادرة بإصدار حكم يثبت حق قبائل الشيروكي بأن يعتبروا «مجتمعا منفصلا يعيش على أراضيه» . . . «لم يأبه جاكسون، وكان قد أصبح رئيساً للجمهورية في حينه، بحكم أعلى محكمة في الولايات المتحدة قائلاً: لقد أخذ جون مارشال قراره فليقم بتطبيقه»^(٣).

أما ما يتعلق بشخصية جاكسون، يقول هوارد زن^(٤) أحد المؤرخين الجدد «لو نظرت إلى محتويات الكتب المدرسية، للمستويين الثانوي والابتدائي، لوجدت أن جاكسون هو من الرجال الشجعان الذين يقطنون الأطراف البرية، مقاتل، وديموقراطي، ورجل من صميم الشعب. ولكنك لن تجد أنه كان يملك الرقيق وينفذ حكم الإعدام بالعساكر المتمردة ويبيد الهنود الحمر». إن هذه الانتقائية، كما يقول زن، تصل حتى إلى كتابات كبار المؤرخين الأمريكيين أمثال آرثر شليسنجر^(٥) ومارفن مايرز^(٦) اللذين يغطيان في كتابيهما الأكثر شهرة عن الموضوع كل نواحي عهد جاكسون وحياته ماعدا سياسته تجاه الهنود الأمريكيين.

ونتيجة لهذه الانتقائية ظهرت مدرسة جديدة من المؤرخين الأمريكيين ابتداءً من أوائل الثمانينيات من القرن الماضي ولكنها لم تنتشر سوى في أواخر التسعينيات أي منذ حوالي عقدين من الزمن فقط. انكبت هذه المدرسة على مراجعة التاريخ الأمريكي فأظهرت الجهة الأخرى منه الأكثر سوداوية وأكثر واقعية في الوقت نفسه. إن مراجعات التاريخ (revisionism) الأمريكي هي طبعاً قديمة ولكنها كانت تُعنى بحقبات محددة كالحرب الأهلية، أو حرب فيتنام. ولكننا نتكلم هنا عن المراجعات الشاملة التي تبدأ باكتشاف أميركا على أيدي كريستوفر

كولومبس، أو أقله منذ تأسيس أول مستعمرة إنكليزية في الولايات المتحدة سنة ١٦٠٧، إلى يومنا هذا.

ولعل أشهر كتب هذه المراجعة - والأكثر مبيعاً بالتأكيد - هو كتاب هوارد زن المذكور أعلاه الذي نُشر للمرة الأولى سنة ١٩٨٠ وقد تمّ تحديثه ونشره مرات عدة كانت آخرها سنة ٢٠٠٣. أطلق هذا الكتاب، خاصة بعد نشر صيغته المحدثّة لسنة ١٩٩٩، ثورة من المراجعات الشاملة للتاريخ الأمريكي. ومن أكثر الكتب انتشاراً أيضاً في هذا المجال كتاب جايمس لوين بعنوان «أكاذيب قالها لي أستاذي...» (٢٠٠٧)^(٧) وآخر لجيف ريجينباخ بعنوان «لماذا التاريخ الأمريكي هو غير ما يقولون...»^(٨) (٢٠٠٩).

وقد اتهم المؤرخون التقليديون المراجعين بأنهم يسوّدون تاريخ الولايات المتحدة وأنهم غير وطنيين يعملون لإحباط الأجيال الصاعدة وتحيدها عن حبها وولائها للوطن^(٩).

إنّ هذه المشادة العلمية حول التاريخ الأمريكي تسمح لنا اليوم، أكثر بكثير من الماضي، بالنظر إلى هذا التاريخ بمنظار أكثر واقعية، خاصة في ما يتعلق بتطور الحريات وحقوق الإنسان، أي ما يهمنا هنا بالدرجة الأولى.

هوامش الفصل الأول

- (١) وردت في بعض صيغ التوراة «الأمم» بدلاً من «المتوحشين» ولكنها وردت كما أعلاه في صيغة توراة البروتستانت الأمريكيين.
- (٢) Peter Maslowski. 2011. "The 300- year war" in Matthew Moten, **Between War and Peace: How America Endsits Wars**, Free Press. p:132.
- (٣) Max Lerner. 1957. **America as a Civilization**. Simon and Schuster. (pp: 13-14).
- (٤) (Howard Zinn. 1999. **The People's History of the United States: 1492 - present**. Perennial Classic. (First published in 1980; last revision in 2003).
- (٥) Arthur Schlesinger. 1988. **The Age of Jackson**, Back Bay Books. (First published in 1945).
- (٦) (Marvin Meyers, Jr. 2008. **The Jacksonian Persuasion: Politics and Belief**, ACLS Humanities E-Book. (First published in 1957).
- (٧) James Loewen. 2007. **Lies My Teacher Told me: Everything Your American History Textbook Got Wrong**, Simon and Schuster.
- (٨) Jeff Rigenbach, 2009, **Why American History is not what they Say: An Introduction to Revisionism**, Ludwig Von Mises Institute.
- (٩) Larry Schweikart, 2007, **A Patriot's History of the United States: from : أنظر مثلاً: Columbus's Great Discovery to the war on terror**, Sentinel Trade. And by the same author. 2009. **48 Liberal Lies about American History: (That you Probably Learned in School)**. Sentinel Trade.

الفصل الثاني

القرون الثلاثة الأولى (١٦٠٠ – ١٩٠٠)

عندما يحارب جيش البيض الهنود ويربح، يسمون ذلك
نصراً كبيراً. ولكن إذا خسر فيُسمون ذلك مجزرة.
تشيكاو، مقاتل من الأمة الهندية الشواني قتل في معركة سنة ١٧٩٢.

دستورنا وضع فقط لأناس أخلاقيين ومثليين. إنه غير
ملائم إطلاقاً لحكم أي أناس آخرين.
جون آدامز، ثاني رئيس للولايات المتحدة (١٧٣٥ – ١٨٢٦).

الشراءات

أسس الإنكليز ١٣ مستعمرة (colonies) في شرق ما هو اليوم الولايات المتحدة
القارية (أي ما عدى آلاسكا وهاواي). وفي سنة ١٧٧٦ أعلنت هذه
المستعمرات استقلالها من الحكم البريطاني، وبمساعدة الفرنسيين وحلفائهم،
انتهت الحرب سنة ١٧٨٣ بمعاهدة باريس حيث تم الاعتراف باستقلال
المستعمرات، وأبرمها لجهة الأميركيين «الكونغرس الكونغرس الكونغرس».

كان عدد سكان الولايات المتحدة يومها، القادمين بغالبيتهم الساحقة من
إنكلترا، أقل من ٣ ملايين نسمة. أما مساحتها التي كانت تمتد من كندا شمالاً
إلى شمال فلوريدا جنوباً وإلى نهر الميسيسيبي غرباً، فلم تكن تتجاوز
٩٧١,٠٠٠ كيلومتر مربع أي حوالي ١٠ بالمئة من مساحتها اليوم.

حصل التوسع بشكل أساسي من خلال ما سمي «الشراءات» (purchases) التي استطاعت الولايات المتحدة إتمامها، إما بعد حرب ربحتها ضد الجهة المستعمرة، وإما بدون حرب، مستغلة ضعف المستعمر بسبب بُعد الأراضي عن البلد الأم واعتبارات أخرى.

الشراء الأول سمي «شراء لويزيانا» (The Louisiana Purchase) الذي حصل سنة ١٨٠٣ أي في عهد نابليون بونابارت. كانت فرنسا قد خسرت ركيزتها في جزيرة هايتي نتيجة لمقاومة محلية شرسة إضافة إلى أنها كانت تُعدّ لهجوم على إنكلترا عبر مضيق بحر المانش. وكانت أميركا في الوقت ذاته تتفاوض مع فرنسا نابليون الأول للحصول على حقوق استعمال مرفأ نيو أورلينز في خليج المكسيك عندما فوجئ الأميركيون بعرض الفرنسيين عليهم بيعهم أراضي شاسعة كانوا يسيطرون عليها تمتد من حدود تكساس الشمالية إلى حدود كندا وتبلغ مساحتها مليونين ومئة وأربعة وسبعين ألف (٢,١٤٧,٠٠٠) كيلومتر مربع، أي ما يوازي اليوم مساحة فرنسا وإسبانيا وألمانيا وبولندا وإنكلترا مجتمعة، ممّا زاد حجم الولايات المتحدة في حينه أكثر من الضعفين. ورغم اعتراض بعض الأميركيين الفاعلين، من سياسيين ومفكرين، تمّت الصفقة بسعر بلغ حوالي ١٥ مليون دولار. وقال نابليون يومها: «هذا التنازل عن الأراضي يثبت إلى الأبد قوة الولايات المتحدة، فأكون بذلك قد أهديت إنكلترا قوة بحرية منافسة ستذل كبرياءها عاجلاً أو آجلاً». أما وزير المال الفرنسي المفاوض الذي نقل هذا الكلام فقال: «إن موحد أوروبا وصانع العالم من جديد [أي نابليون]، الذي أنهى أيضاً حلم شمال أميركا فرنسي، كان هنا ينظر بعيداً في غياهب المستقبل بوضوح كبير»^(١).

الشراء الثاني كان «شراء فلوريدا» (The Florida Purchase) سنة ١٨١٩ الذي تكلمنا عنه آنفاً. فبحجة أن الهنود هناك كانوا يحمون العبيد الهاربين من أسيادهم، تمّ غزو فلوريدا التي كانت تسكنها قبائل السيمينول الهندية ولكنها كانت عسكرياً تحت سيطرة الإسبان، فبعد حملة قصيرة قبلت إسبانيا المنهزمة

أن تباع هذه الأراضي للأميركيين (شرقي فلوريدا إضافة إلى منطقة أوريغون في شمال غرب البلاد) بحسب معاهدة آدامز - أونيس (Adams - Onis) بمبلغ قدره خمسة ملايين دولار، فأضافت الولايات المتحدة بهذا الشراء مئة وسبعين ألف (١٧٠,٠٠٠) كيلومتر مربع إلى أراضيها.

الشراء الثالث والأكبر داخل أميركا القارية حصل بعد حرب مع المكسيك دامت سنتين (١٨٤٦ - ١٨٤٨). بدأت الحرب بعد أن ضمت أميركا ولاية تكساس التي كانت قد انشقت عن المكسيك وأعلنت استقلالها. دخلت الجيوش الأميركية إلى قلب المكسيك مما اضطر المكسيكيين إلى طلب الصلح فكانت معاهدة غوادالوبي هيدالغو (Guadalupe Hidalgo) التي تخلت بموجبها المكسيك رسمياً عن تكساس وتنازلت عن كاليفورنيا ومعظم المنطقة الغربية من الولايات المتحدة الحالية والتي بلغت مساحتها حوالي مليون وأربعمئة ألف (١,٤٠٠,٠٠٠) كيلومتر مربع مقابل ١٨ مليون دولار حسمتها الولايات المتحدة من ديون المكسيك لديها. تبع ذلك بعد خمس سنوات «شراء غادسدن» (The Gadsden Purchase) من المكسيك الذي حصلت بموجبه أميركا على جنوب غرب الولايات المتحدة الحالية (حوالي ٧٧,٠٠٠ كيلومتر مربع) مقابل ١٠ ملايين دولار.

الشراء الرابع والأخير بين الشراءات الرئيسية كان شراء آلاسكا من الأمبراطورية الروسية سنة ١٨٦٧. بلغت قيمة هذا الشراء ٧,٢ مليون دولار وأضاف إلى مساحة الولايات المتحدة ما يقارب المليون وسبعمئة ألف (١,٧٠٠,٠٠٠) كيلومتر مربع.

هذه الشراءات التي بلغ مجموع مساحاتها نحو ٧ ملايين كيلومتر مربع ضاعفت أكثر من ٧ مرات مساحة الولايات المتحدة الأصلية - أي مساحة المستعمرات الثلاث عشرة التي نالت استقلالها من إنكلترا - كما تبلغ مساحتها أكثر من ٨٠ بالمئة من مساحة الولايات المتحدة الحالية. ^(٢) وقد كلفت

الأميركيين نحو ٧٠ مليون دولار في حينه أي ما يعادل أقل من ملياري دولار بأسعار اليوم. المساحة المتبقية حصلت عليها الولايات المتحدة من خلال ضم بعض الأراضي في أميركا القارية (غرب فلوريدا وأقصى شمال غرب البلاد) أو من خلال ضم بعض المستعمرات التي حصلت عليها بعد الحرب الإسبانية الأمريكية (١٨٩٨ - ١٩٠١) (هاواي، جزر العذراء، بورتوريكو وغيرها) أي في الحقبة الإستعمارية الأمريكية التي دامت حوالي قرن ابتداءً من تلك الحرب.

وفي خضم هذا التوسع، وجواباً على اعتراض البعض عليه، كتب أحد كبار الصحافيين سنة ١٨٤٥ يقول: إن مصيرنا الجلي (manifest destiny) هو أن نتشر في كل هذه القارة التي أعطيت لنا من العناية الإلهية من أجل التنمية المطلقة في سبيل ملائتنا المتضاعفة سنوياً. وقد أصبحت كلمة «مصيرنا الجلي» شعاراً للتوسع الأمريكي عبر العقود التالية وما زال البعض يستعملها حتى يومنا هذا^(٣). أضف إلى ذلك بالطبع أنه تم اكتشاف مناجم الذهب في كاليفورنيا سنة ١٨٤٨، ما تسبب بـ «أكبر هجمة على الذهب (GoldRush) عرفها التاريخ»^(٤). وتبعها اكتشاف مناجم ذهب وفضة في ولايتي كولورادو ونيفاذا نجم عنها أيضاً هجرات كبيرة للبيض إلى تلك المناطق وتهجير قسري للهنود منها وانتزاع أراضيهم. كما حصلت في الوقت ذاته التمددات الكبرى في خطوط سكك الحديد التي تصل شرق الولايات المتحدة بغربها والتي وصلت إلى أوجها سنة ١٨٧٨ وأدت إلى دفع جديد للهنود إلى مناطق أخرى، ما تسبب في بعض الأحيان بمواجهات بين الهنود المرحلين والهنود المقيمين في تلك المناطق^(٥).

أفعال إبادة

ما يهتمنا بشكل خاص هنا هو أنّ عمليات الشراء والضم هذه لم تكن لأراضٍ خالية من السكان بل كانت لأراضٍ في غالبيتها مسكونة من أكثر من خمسمئة قبيلة هندية أمريكية - أي السكان الأصليين في الولايات المتحدة القارية - وبالطبع لم يكن لهؤلاء أية كلمة في ما حصل.

يختلف المؤرخون حول عدد الهنود الأميركيين الذين كانوا يسكنون في ما يسمى اليوم أميركا القارية عند مجيء كريستوفر كولومبوس للمرة الأولى إلى الشواطئ الأميركية. ففي سنة ١٩٢٨ قدر أحد الإثنولوجيين الأميركيين عدد الهنود الأميركيين الذين كانوا يقطنون في أميركا القارية بأكثر من مليون نسمة بقليل لكن دراسات لاحقة متعددة توصلت إلى رقم يراوح بين خمسة ملايين واثنى عشرة مليون نسمة وأكثر^(٦)، وإذا أخذنا بالاعتبار الرقم الأقل - أي خمسة ملايين نسمة - وطبقنا على هذا الرقم نسبة نمو حتى سنة ١٩٠٠ (أي نهاية المدة التي نحن بصددتها في هذا القسم من دراستنا) توازي نسبة نمو السكان خلال هذه المدة في إنكلترا (ومعظم أوروبا)، لتوصلنا إلى رقم يناهز الـ ٦٠ مليون نسمة^(٧). ولكن العدد الفعلي الذي نجده للهنود الأميركيين في آخر القرن التاسع عشر هو حوالي ٣٠٠,٠٠٠ نسمة^(٨).

أين ذهب الباقون؟

لعلّ من أهم الأسباب العديدة لانقراض عديد الهنود في أميركا إبادة غير مقصودة حصلت من خلال الأوبئة القاتلة وغير المعروفة عند الهنود الأميركيين التي جلبها المستوطنون الإنكليز معهم. وكان الهنود يستأفون من رائحة المستوطنين ويحاولون إقناعهم بأن يتحمموا ولكن دون تأثير كبير^(٩). فانتشرت بعض الأوبئة كالجدري وجدري الماء والحصبة والخانوق وغيرها. انتشرت بين المستوطنين كما بين الهنود.

كانت حياة المستوطنين الأول صعبة جداً. فالرحلات عبر المحيط الأطلنطي كانت تستغرق أكثر من عشرة أسابيع وأحياناً كان ينفد الطعام خلال الرحلة وتتفشى الأمراض ويلجأ البعض إلى أكل لحوم الموتى وقد لا يصل من ركاب الشراع الأولين سوى جزء منهم، الكثيرون بينهم في حالة مرضية^(١٠). وكانت عيشتهم قاسية في بعض الأحيان. ففي جايمستاون، أول مستعمرة مستدامة والتي تأسست سنة ١٦٠٧، كان هناك في البداية مئة مستوطن وكانت حصّة

الواحد كبشة (أي ملعقة كبيرة) من الشعير للوجبة الواحدة. وعندما ازداد عدد السكان فيها حصلت مجاعة كبيرة اضطرت البعض إلى الطرف في البراري لالتقاط الأثمار والحشائش ليتغذوا منها، ولجأ البعض، هنا أيضاً، إلى نبش القبور وأكل لحم الموتى^(١١). لذلك لم يكن من المستغرب أن ينقل المستعمرون إلى البلاد الجديدة أمراضاً كالتي ذكرناها وحتى الطاعون في بعض الأحيان.

تفشّت هذه الأمراض بشكل رئيسي بين الهنود الأميركيين الذين لم تكن لديهم المناعة البيولوجية لهذه الأمراض الجديدة على حياتهم، فكانوا يموتون بأعداد كبيرة لدى انتشار المرض.

ففي سني ١٦١٨ و ١٦١٩ انقرضت الغالبية العظمى من الهنود الذين كانوا في منطقة إنكلترا الجديدة في شمال شرقي الولايات المتحدة الحالية بسبب أمراض عدة أهمها الجدري والطاعون^(١٢). ومع وصول المستوطنين إلى السهول الكبرى وسط الولايات المتحدة الحالية انتشر الجدري بين قبائل المنطقة إلى حد اضطرت الحكومة الفدرالية لإطلاق أول مشروع صحي لصالح الهنود (سنة ١٨٣٢) وهو كناية عن حملة تلقيح واسعة بينهم ضد هذا المرض. وبعد أن وصل الأميركيون إلى كاليفورنيا انتشر الجدري (وأمرض أخرى) بين هنود المنطقة وقضى على ما لا يقل عن ثلثهم خلال أقل من قرن^(١٣). وفي إحدى مناطق كاليفورنيا التي تمّت دراستها بشكل معمّق تبين أنّ عدد الهنود في تلك المنطقة انخفض إلى الربع بعد أول اتصال مع المستوطنين الجدد وقبل وصول هؤلاء بأعداد كبيرة. ويقول أحد المؤرخين - لربما بشيء من المبالغة - أن «الأوروبيين استطاعوا السيطرة على أميركا ليس بسبب عبقريتهم العسكرية، أو اندفاعهم الديني، أو طموحاتهم، أو جشعهم، بل استطاعوا ذلك من خلال حرب بيولوجية غير مقصودة»^{(١٤)(١٥)}.

لا شك في أنّ الحروب العديدة بين المستوطنين والهنود، والقتل الجماعي

للهنود نتيجة بعض المعارك، كان أيضاً من أسباب انقراض الهنود. كان هناك بالطبع وحشية من الجهتين، إلا أنّ إمكانيات المستوطنين التكنولوجية وأسلحتهم الفتاكة جعلت المواجهة غير متوازنة، بالإضافة إلى أن قضية الهنود، السكان الأصليين للبلاد، كانت قضية محقة إذ إنهم كانوا يدافعون عن أراضيهم. فبعد مدة وجيزة من التعايش السلمي بدأت الحروب بين المستوطنين والهنود وتكثفت بعد أن نال المستوطنون استقلالهم عن الإنكليز، وتأسست الولايات المتحدة. ولم تنتهِ سوى في آخر القرن التاسع عشر. كان السبب الرئيسي لهذه الحروب، كما اعترف أمام الكونغرس سنة ١٨٧٧ الرئيس الأميركي روثفورد هايز هو «عدم الوفاء بالتعهدات وأفعال ظلم من قبلنا». وغالباً ما كانت تنتهي المواجهات بتنازل الهنود القسري عن أراضي شاسعة لصالح الأميركيين^(١٦). وآخر معركة تمت فيها إبادة جماعية كانت معركة «ووندد نبي» (Wounded Knee) سنة ١٨٩٠ التي استحوذت على مشاعر ومخيلات كتاب عديدين ونتج عنها ستة ١٩٧٠ أحد أشهر كتب تاريخ الأميركيين الأصليين بعنوان «أدفن قلبي في ووند نبي» (Bury My Heart at Wounded Knee) لمؤلفته دان براون.

ابتدأ هذا الإشكال بالذات في معركة «ليتل بيغ هورن» (Little Big Horn) شرقي ولاية مونتانا بين قبائل هندية ولواء المشاة الأميركي السابع في حزيران ١٨٧٦. وكان بين القبائل الهندية قبيلة لاکوتا (Lakota) وكان قائد القوة الأميركية الجنرال جورج كاستر (George Custer) ومعه حوالي ٧٠٠ مقاتل من لواء المشاة ذاته. بعد معركة طويلة تغلب الهنود على الأميركيين وقتل كاستر ومعه ما لا يقل عن ٢٧٠ مقاتلاً. وفي سنة ١٨٩٠ أي بعد ثلاث عشرة سنة، كانت فرقة من لواء المشاة السابع نفسه تتجول في داكوتا الجنوبية فقابلت مجموعة من هنود اللاكوتا خارج مخيمهم فدفعوا بهم غرباً إلى نهر «ووند نبي» حيث نصب الهنود مخيمهم. وبعد فترة وجيزة وصلت فرقة جديدة من اللواء نفسه وحاصرت الهنود من كل الجهات ونصبت على التلال المجاورة رشاشين ثقيلين من نوع هوتشكس. وفي اليوم التالي دخل الجنود الأميركيون إلى مخيم الهنود لنزع

أسلحتهم فحصل إشكال وإطلاق عيار ناري ممّا جعل الأميركيين يطلقون النار بكثافة وبكثير من العشوائية من الرشاشات الثقيلة والبنادق فقتل ما يقدر بما بين ١٥٠ و ٣٠٠ رجل وامرأة وطفل من الهنود إضافة إلى ٢٥ جندياً أميركياً معظمهم بنار الجيش الأميركي خطأ. ويقول أحد الكهنة الهنود الذين عاصروا هذه المحنة: «إنّ شيئاً آخر مات في الوحل المختلط بالدماء وقد دفن في العاصفة. إنّ أحلام شعب قضت هناك»^(١٧). ونتيجة لهذه المعركة وُضعت آخر القبائل الهندية في المحميات (Reservations) المخصصة لها.

ولا شك أنه كان هناك أيضاً عمليات إبادة جماعية لا علاقة لها بالحروب أخذت أحياناً طابعاً رسمياً، إضافة إلى الطابع الشعبي نتيجة للعنصرية التي كانت سائدة بين المستوطنين. ففي أوائل القرن الثامن عشر على سبيل المثال، وضعت ولايات ماساتشوستس ونيوجرزي وكونيتيكت جوائز تدعى «جوائز فروات الرأس» (Scalp Bounty) لمن يقتل هنوداً ويأتي بفروات رؤوسهم. ويقول أحد المؤرخين الأميركيين إنه بالفعل، أصبح قتل الهنود في هذا الإطار مهنة يمارسها للعيش البعض في كثير من المناطق^(١٨). وبقيت هذه العادة - أي جائزة لفروة رؤوس الهنود - تمارس حتى خلال القرن التاسع عشر عندما وضع الناس حداً لها. ويقال أن الهنود تعلموا هذه الممارسة من المستوطنين ممّا جعل الجهتان تُمثّلان بالجنث بهذه الطريقة.

كما أن انتفاضات الهنود التي كانت تحصل عندما يني الأميركيون مستوطنات في أراضيهم كثيراً ما كانت تنتهي بالتخلص الجسدي من المنتفضين أو بإعدامات جماعية. وكان أكبر إعدام جماعي في تاريخ الولايات المتحدة ذلك الذي أمر به الرئيس ابراهام لينكولن في ولاية مينيسوتا بعد اعتقال حوالي ثلاثمئة منتفض هندي طالبت الولاية بإعدامهم جميعاً. وعندما وصل الطلب إلى الرئيس لينكولن أمر بتسوية أعدم بموجبها ٩٣ من الهنود تم اختيارهم بطريقة شبه عشوائية. كذلك أمر لينكولن في إطار هذه التسوية بإفراغ الولاية من الهنود ودفع مبلغاً كبيراً من المال لحكومة الولاية^(١٩).

يجمع المؤرخون على أنَّ سبباً رابعاً لانقراض سكان أميركا الأصليين (أي إضافة إلى الأمراض المنقولة والحروب والإبادات الجماعية) كان العبودية التي بدأت بالحقيقة منذ وصول كريستوفر كولومبس إلى أميركا في رحلته الأولى سنة ١٤٩٢ والتي عاد منها إلى إسبانيا برفقة مجموعة من الهنود المستعبدين، توفي قسم منهم قبل وصولهم إلى هناك. وقد هنأه ملك إسبانيا وزوجته - فردينان وإيزابيلا - على جلبه الهنود والبغاوات وبعض القطع الذهبية وغيرها من الأشياء الغريبة التي خلقت ضجة إعجاب كبيرة في المملكة^(٢٠). أكمل المستوطنون الإنكليز هذه الممارسة وأصبحت كارولينا الجنوبية المحطة الأساسية لاستيراد وتصدير الرق كما أكمل الأميركيون (أي المستوطنون بعد الاستقلال) من بعدهم استعباد الهنود.

وعلى سبيل المثال، في سنة ١٨٢٠ كان هناك ما لا يقل عن ٢٠,٠٠٠ من سكان أميركا الأصليين يعيشون في العبودية في كاليفورنيا وحدها. إلا أنَّ الهنود المستعبدين كانوا عرضة للأمراض كما ذكرنا سابقاً، ومن ثم الوفاة ممّا جعل عبوديتهم غير اقتصادية وجعل الأميركيين يستبدلونهم بالرق الأسود الأكثر مناعة.

السبب الخامس لانقراض الهنود، ولعله الأهم بعد الأوبئة، كان عملية التهجير القسري - الترانسفير - وتجميعهم في محميات (Reservations) هم غرباء عنها، أقام بها الإنكليز ثم الأميركيون بعد الاستقلال. بدأت هذه العمليات في منتصف القرن الثامن عشر وكانت أول محمية هي تلك التي أسسها المستوطنون في نيو جرزي سنة ١٧٥٨. وفي سنة ١٨٣٠ صدر «قانون أزاحة الهنود» (Indian Removal Act) - الذي كانت قد قدمته إلى الكونغرس إدارة جاكسون ووافق عليه بأغلبية صوت واحد - وهو الذي سمح للحكومة الأميركية بطرد الهنود من الشرق إلى غربي نهر الميسيسيبي وحصرهم في محميات «لتمدينهم» كما ورد في معاهدة سنة ١٨٦٧ بين الولايات المتحدة والهنود أنفسهم. أما قبائل السيمينول التي رفضت الذهاب فقد سُنت عليها ثلاث حروب كانت الأخيرة منها سنة ١٨٥٥ ممّا اضطرها للالتحاق بالقبائل الأخرى للعيش أيضاً في محميات بعيداً عن أراضيها الأصلية في فلوريدا وشرق الولايات المتحدة. وتقول

التقديرات بأنه كان هناك حوالي مئة وعشرين ألفاً (١٢٠,٠٠٠) من الهنود شرقي نهر الميسيسبي سنة ١٨٢٠ ولم يبق منهم سوى ثلاثين ألفاً (٣٠,٠٠٠) سنة ١٨٤٤^(٢١).

وكانت معظم هذه القبائل قد تبنت الكثير من العادات الأوروبية بما في ذلك لباس النساء، وعبدوا الطرقات وبنوا المدارس والكنائس وأقاموا نظاماً تمثيلاً ديموقراطياً للحكم. هذه الهجرة القسرية، كما العيش في المحميات في مناطق غريبة عنهم تسببت في وفاة أعداد كبيرة من الهنود وانخفاض ملحوظ في الخصوبة، خصوصاً أن هذه الرحلات الشاقة شهدت مجاعات وأمراضاً قاتلة. ولعل أشهر عمليات التهجير هي تلك التي طالت قبائل الشيروكي في شتاء سنة ١٨٣٨ بعد أن تقرر نقلهم من بعض ولايات الجنوب إلى ولاية أوكلاهوما في غرب الولايات المتحدة أي حوالي ١٠٠٠ كلم، وبلغ عديد قافلة الهنود أكثر من ٢٠,٠٠٠ نسمة غالبيتهم مشوا على الأرجل حفاة في الصقيع، فمات منهم خلال هذه الرحلة أكثر من ٤٠٠٠ شخص^(٢٢). وقد سماها الهنود آنذاك «درب الدموع» (Trail of Tears) وخلدها الرسام روبرت ليندنو (Robert Lindneux) سنة ١٩٤٢ بلوحة تشكيلية أصبحت من أشهر اللوحات لرسام أميركي.

يقول أليكسيس دوتوكفيل في كتابه الشهير عن هذه الهجرات القسرية: «إن من غير الممكن أن يتصور الإنسان الألم المخيف الذي كان يواكب هذه الهجرات القسرية. فالمهجرون كانوا أناساً منهكين وضعفاء. والبلاد التي كانوا يقصدونها كانت مسكونة من قبائل أخرى كانت تستقبلهم بعداء حاقداً. الجوع كان خلفهم والحرب تنتظرهم والبؤس يحيطهم من كل ناحية. ولكي يهربوا من الأعداء الكثر كانوا يتفرون كل يحاول الحصول على قتاته اليومي... الروابط الاجتماعية التي أضعفها الألم تلاشت. لم يعد لهم وطن، وبعد مدة لم يعودوا يشكلون شعباً وأسرهم إقمت. أسماؤهم الشائعة اختفت. أمتهم لم تعد موجودة إلا في ذكريات علماء الآثار في أميركا وبعض المثقفين في أوروبا»^(٢٣).

لهذه الأسباب الخمسة - انتشار الأوبئة، والمواجهات العسكرية وحروب الإبادة، والعبودية، وعمليات الهجرة القسرية إلى المحميات - لم يبقَ من السكان الأصليين في أميركا سوى مجموعة صغيرة لم تتجاوز في أول القرن العشرين لربما ثلاثمئة ألف نسمة.

في كتابه «الهولوكست الأميركي» يقول دايفيد ستانارد «إن تدمير الهنود الأميركيين كان، بدون منازع، أضخم عملية إبادة جماعية في تاريخ العالم»^(٢٤). عند بداية القرن العشرين كان من تبقى من الهنود الأميركيين قد جُردوا من حوالي ٨٠ بالمئة من أراضيهم. مئات القبائل بلغاتها وعوائدها وثقافتها امُحِت عن وجه الأرض، في غالب الأحيان بدون حتى مزاعم قانونية أو عدالة^(٢٥).

لم يكن هذا التدمير لقبائل متوحشة، كما كانت تصوره الأدبيات والأفلام الأميركية، بل لحضارات متقدمة، فكرياً واجتماعياً وسياسياً ولكن ضعيفة تكنولوجياً. «فحصارة المايان والازتك في المكسيك وغواتيمالا أو حضارة الإنكا في البيرو، أو حضارة هنود سهول الوسط الأميركي، كانت تشكل شبكة مثيرة للإعجاب»^(٢٦). ولكن هذه الحضارات، كما يقول أحد مؤرخي الحضارة الأميركية، كانت تقيض حضارة المستعمرين. فحصارة المستعمرين كانت متحركة إما تقهر الآخرين وإما يقهر الآخرون. أما الأخرى فلم يكن بمقدورها أن تقهر ولا بمقدورها أن تتحمل ألم الخسارة^(٢٧).

وتعكس هذه الحال أكثر ما تنعكس في أدبيات الهنود الأميركيين أنفسهم المليئة بالإحباط والحزن. يقول أحد قادة قبائل السو (Sioux) عن الأميركيين وعن معاهداتهم الوهمية التي وقعوها مع الهنود: «لقد وعدونا بأشياء كثيرة، أكثر مما أستطيع أن أتذكر، ولكنهم لم يفوا إلا بواحدة. لقد وعدوا بأخذ أرضنا وأخذوها»^(٢٨).

ويقول أحد رجال الدين من القبيلة نفسها: إنكم تلاحظون أن كل ما يفعله الهندي هو دائري وذلك لأن قوة العالم تعمل دائماً بشكل دائري. كل شيء

يسعى لأن يكون دائرياً. السماء دائرية ولقد سمعت أن الأرض دائرية، وكذلك النجوم. الريح في أقصى قوتها تدور على نفسها والعصافير تبني أعشاشها بشكل دائري لأن دينها هو نفسه ديننا. الشمس تشرق وتغرب ثانية وكذلك القمر. حياة الإنسان دائرية من طفولة إلى طفولة. طوق الأمة هو عش الأعشاش حيث الروح الكبرى أرادت أن تتناسل. في الماضي، كل قوتنا أتت لنا من طوق وطننا المقدس وطالما هذا الطوق لم ينكسر ازدهر الناس. الشجرة المزهرة كانت الوسط الحي لهذا الطوق. انظر إلي الآن. رجل عجوز يستحق الشفقة، لم يفعل شيئاً، فطوق الأمة انكسر وتبعثر. ليس هناك وسط بعد، ولقد ماتت الشجرة المقدسة^(٢٩).

الرق والاستعباد

خلال المدة نفسها، أي ما بين وصول المستوطنين إلى أميركا في بداية القرن السابع عشر حتى بدايات القرن العشرين، (القرون الثلاثة الأولى)، كانت هناك مجموعة أخرى كبيرة عوملت أيضاً بطريقة تتنافى مع مبادئ الحرية وحقوق الإنسان. هذه المجموعة هي الأميركيون من أصل أفريقي - أي السود - الذين تم جلبهم من أفريقيا إلى أميركا عبيداً يباعون ويشترى كأي سلعة أخرى.

الوصول الأول للعبيد السود كان سنة ١٦١٩ إلى ولاية فرجينيا بواسطة تجار رق هولنديين باعوه للمستوطنين مقابل الطعام. أما الباخرة الأميركية الأولى التي حملت عبيداً من أفريقيا فكانت الباخرة المسماة «الرغبة» (Desire) والتي وصلت إلى الشواطئ الأميركية سنة ١٦٣٧. وبحلول العام ١٨٠٠ كان قد نُقل من العبيد إلى أميركا ما بين ١٠ و ١٥ مليون نسمة. ويُقدّر بعض المؤرخين أن خلال هذه المدة - أي القرنين السابع والثامن عشر - خسرت أفريقيا حوالي ٥٠ مليوناً من سكانها إما للموت أو للعبودية^(٣٠).

وكان هناك أيضاً تجارة مبادلة حيث يرسل التجار الرقيق الهندي (الذي كان

عرضة للهروب في أميركا) إلى جزر الهند الغربية (West Indies) مقابل الرقيق الأسود من هناك ومن أفريقيا^(٣١).

يقول أحد المؤرخين الأميركيين إن من بين جميع أنواع العنف في التاريخ الأمريكي فإن «الأكثر لا إنسانية في تاريخ العالم كان العنف الذي ارتكبه المواطنون الأمريكيون البيض ضد المواطنين السود»^(٣٢). إلا أن هذا العنف في المعاملة لم يقتصر على العبيد السود بل شمل أيضاً العمال البيض ذوي العقود الإلزامية (Indentured Workers) الذين كانوا يأتون بهم من أوروبا بشرط أن يعملوا عدة سنوات يحددها العقد مقابل إطعامهم وإيوائهم.

كان أصحاب العمل يضعون مراقباً على رأس كل مجموعة من العبيد السود مهمته الحصول على أكبر إنتاجية ممكنة منهم. وعند التلكؤ أو العناد من قبل العاملين العبيد كان المراقب يضربهم بالسياط (Whipping) عدداً من الضربات يعتبره مناسباً لفعاليتهم. وكان عدد هذه الضربات يتراوح أيضاً حسب قساوة المراقب. ومن كتابات العبيد أنفسهم كان القصاص الأشد يتراوح بين ٤٠ و ٢٠٠ ضربة، وقد يصل إلى أكثر من ذلك في بعض الأحيان كان البعض منهم يموت نتيجة لهذا القصاص^(٣٣). لكن الرغبة في الربح والوصول إلى أقصى درجات الإنتاجية كانت تتحكم أيضاً بقساوة القصاص. فالعبد كان يُعتبر أحد عوامل الإنتاج التي يجب الحفاظ عليها، مما دفع بعض المؤرخين للقول بأن معاملة العبيد كانت أقل عنفاً من تلك التي كان يعامل بها البيض الأحرار عند ارتكاب مخالفات قانونية وجرائم.

ويقول البعض إن العنف كان، على كل حال، من الخصائص المميزة للمجتمع الأمريكي خاصة في تلك الأيام - أي حتى بدايات القرن العشرين - وكان هذا واضحاً في معاملة الأساتذة للتلاميذ في المدارس والأهل لأبنائهم. ويضيف الكاتب نفسه أنه حتى أولاد الأرستقراطيين الذين وصلوا إلى أعلى المناصب، أمثال روبرت إي لي (Robert E Lee) قائد ثوار الجنوب خلال الحرب الأهلية

(١٨٦٠ - ١٨٦٥)، وجون د. روكفلر رئيس أكبر شركة بترول في حينه ومن أغنى أغنياء العالم، ورئيس الجمهورية أبراهام لينكولن المشهور بتحريره للعبيد، اعترفوا بأنهم كانوا كثيراً ما ينالون عقاباً قاسياً جداً من آباائهم^(٣٤).

إلا أن العنف الأبرشع في تاريخ الولايات المتحدة كان بلا شك يتمثل بعمليات الإعدام الشعبي (Lynching) التي يقال أن الأميركيين ابتكروها^(٣٥) والتي تتلخص بأن سكان مجتمع صغير يقررون أن أحدهم مذنب ويقومون بإعدامه دون محاكمة إما شنقاً وإما سحلاً وإما حرقاً ولربما الثلاثة معاً.

الإعدام الشعبي - كما الجلد - لم يكن حكراً على السود بل شمل أيضاً البيض وخصوصاً الفقراء وذوي الدخل المحدود. إحصاءات الإعدام الشعبي محدودة نسبياً ولكنها تعطي فكرة لا بأس بها عن هذه الممارسة الوحشية حسب التواريخ وحسب الولايات. تظهر هذه الإحصاءات المستقاة من المراجع الأكثر صدقية والتي تغطي بشكل عام الحقبة ما بين ١٨٨٢ حتى اليوم، أن هذه الممارسة كانت شائعة إلى حد كبير حتى الثلاثينيات من القرن العشرين، انخفضت بعدها سريعاً لتصبح حوادث فردية نادرة. تركزت هذه الممارسة، خاصة في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، على السود ووصلت إلى أوجها ما بين الأعوام ١٨٨٩ و ١٩٠٣ حين بلغت ما يعادل إعدامين كل أسبوع^(٣٦). وتقول إحدى الدراسات الإحصائية المتخصصة بأن ما يقارب ثلث الذين أعدموا بهذه الطريقة كانوا بريئين من التهمة الموجهة إليهم وأن بعضهم أعدموا لخطأ في تحديد الشخص المطلوب. وتقول الدراسة نفسها أن ما يقارب نصف الإعدامات الشعبية كانت تحصل بوجود عناصر الأمن في المكان^(٣٧).

اختلفت نظرة الأميركيين البيض إلى السود عن نظرتهم إلى الهنود. فبينما كانوا يعتبرون الهنود متوحشين وجب تمدينهم كان الفكر السائد هو أن السود هم محدودو الذكاء ولذلك هم بالطبيعة أقل مرتبة من البيض^(٣٨). وبينما كان هدف الأميركيين البيض بالنسبة للهنود هو وضعهم خارج المجتمع الأمريكي وعزلهم

في مستعمرات خاصة بهم بعيداً عن المدن والبلدات الأميركية، لم يكن ذلك ممكناً بالنسبة إلى السود الذين كان الأميركيون بحاجة إليهم كيد عاملة رخيصة، خاصة في زراعة القطن، الناتج الأساسي في الجنوب الأميركي في حينه. وكان مالكو الرق، ومجتمعاتهم بشكل عام، يعتبرون العبيد السود عامل إنتاج أهم من العاملين الآخرين - أي الأرض ورأس المال - وقد قدر البعض أن قيمة العبيد في السوق كانت تتجاوز ٣،٥ مليارات دولار في بداية الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠، ما يوازي مجموع ثمن كل أصول سكك الحديد والبنوك والشركات الصناعية والسفن الأميركية في حينه^(٣٩). أو ما يعادل كل الأموال التي دفعتها الولايات المتحدة في شراؤها الآنف الذكر والتي حصلت بموجبها على أكثر من ثمانين بالمئة من مساحتها الحالية^(٤٠).

لم يكن من المسموح طبعاً للهنود كما للسود الاقتراع في الانتخابات الأميركية، غير أنه كان للسود مشاركة غير مباشرة في هذه الانتخابات. ففي توزيع «الأصوات الانتخابية» بين الولايات، التي تركز على عدد سكان كل ولاية، كان النظام الانتخابي لا يأخذ بالاعتبار الهنود في إحصاء السكان ولكنه كان يعتبر السود ثلاثة أخماس البيض فتعطى كل ولاية أصوات انتخابية إضافية على هذا الأساس. ولعل أشهر انتخابات رئاسية تأثرت بهذا القانون كانت تلك التي حصلت سنة ١٨٠٠، التي تعتبر أهم انتخابات رئاسية من الناحية العقائدية، والتي نجح فيها توماس جيفرسون، المحرر الرئيسي للدستور الأميركي، على جون آدامز، رغم حصول الأخير على غالبية الأصوات الشعبية لمن يحق لهم الانتخاب، أي البيض، ولكن احتساب ثلاثة أخماس أعداد السود الذين لا يتخبون رجح كفة جيفرسون^(٤١). هكذا كانت ديموقراطية الانتخابات في حينه.

كما اختلفت أدبيات السود عن أدبيات الهنود. فبينما طغى على أدبيات الهنود - كما رأينا سابقاً - الحزن لخسارة الأرض والتهجير المميت، كان الطابع الرئيسي لأدبيات السود، خاصة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، التحدي والاشمئزاز. ولعل السبب الرئيسي لهذا الفارق هو أن أدبيات الهنود

الأكثر شهرة صدرت عن شعب حر حارب وضّحى أكثر من ثلاثة قرون للحفاظ على أرضه وحرّيته فانكسر وتمّ إذلاله، بينما أدبيات السود الأكثر شهرة صدرت عندما كانوا يحاربون لكسر العبودية والوصول إلى الحرية والعدالة.

وفي كتاب عن حياته يقول أحد المفكرين السود المعروفين، فريدريك دوغلاس، في نهاية القرن التاسع عشر:

«إنني أحب مسيحية المسيح النقية، المسالمة والمحايدة ولذلك أكره الفاسدين، مالكي الرق، جلادي النساء، سارقي المهود، المسيحية المنحازة والليّمة التي تعم هذه الأرض. ولا أرى أي سبب، إلا ذلك الأكثر خدعة، لتسمية دين هذه الأرض المسيحية (...). إن تجار أجسام وأرواح الرجال يبنون أفعالهم أمام منابر الوعظ في الكنائس فيساعد الواحد منهم الآخر. وهكذا يتحالف الدين مع السرقة - شياطين في ثياب الملائكة والجحيم يُقدّم وكأنه الجنة»^(٤٢).

وبعد أن وصلت هجمات البيض على أحياء السود في بدايات القرن العشرين إلى أوجها سنة ١٩١٩ خلال ما سُمي بـ «الصيف الأحمر» كتب الشاعر الجمايكي كلود ماكاي (Claude McKay) تلك السنة قصيدته الشهيرة «إذا كان لا بد وأن نموت» (If we must die) قال فيها:

«إذا كان لا بد أن نموت فلنمت بنبل

حتى لا يهرق دمنا الغالي عبثاً

عندئذ حتى الوحوش التي نتحداها

ستكون مجبرة على احترامنا من خلال الموت ...

سنواجه قطعان المجرمين والجبناء هذه

وظهرنا للحائط، نموت ولكن بعد قتال»^(٤٣).

قام العبيد السود بانتفاضات عدة تطالب بتحريرهم من العبودية باءت كلها بالفشل

وانتهت كلها بالإعدام شنقاً لقادتها. أشهر هذه الانتفاضات كانت الأخيرة التي حصلت سنة ١٨٥٩ عندما قام العبد جون براون وحفنة من أولاده ورفاقه باحتلال مخزن الأسلحة الفيدرالي في هاربز فيري (Harpers Ferry) في ولاية غرب فرجينيا بهدف البدء بثورة مسلحة للتحرر. وبعد الاستيلاء على الأسلحة جال مع رجاله في المنطقة محررين العبيد إلى أن حاصرهم الجيش الأميركي وتغلب عليهم. وبعد محاكمة دامت أسبوعاً واحداً حكم على براون بالموت وأعدم شنقاً في كانون الأول/ ديسمبر من ذلك العام.

وخلال انتظاره في السجن لتنفيذ حكم الإعدام به خرجت أصوات من كبار المفكرين في حينه للدفاع عنه. قال رالف والدو امرسون (Ralph Waldo Emerson) الفيلسوف والكاتب الأميركي الشهير إن «جون براون سيعطي المشقة مجداً يشبه مجد الصليب». وكتب فيكتور هوغو من منفاه في جزيرة غورنزي (Guernsey) في بحر المانش رسالة مفتوحة إلى الأميركيين قال فيها: «إن جريمة قتل جون براون ستشكل سياسياً خطيئة لا يمكن تصحيحها. إنها ستنشئ في الاتحاد شرخاً سيسبب ضعفه في الأمد الطويل (...) وستهز الديمقراطية الأميركية كلها»^(٤٤).

أما براون نفسه فكتب في إحدى رسائله من السجن وهو ينتظر تنفيذ حكم الإعدام به «أنا جون براون أصبحت اليوم متأكداً أن جرائم هذه الأمة المذنبه لن يتم استئصالها إلا بالدماء»^(٤٥).

كان هذا قبل سنة وثلاثة أشهر فقط من بدء الحرب الأهلية الأميركية التي انتهت بإلغاء العبودية، ولكن بعد معارك طاحنة دامت أربع سنوات (١٨٦١ - ١٨٦٥) خلفت وراءها أكثر من مليون قتيل^(٤٦) (أي ما يعادل أكثر من ١٥ مليون بالنسبة لعدد سكان الولايات المتحدة اليوم) بما في ذلك عشرة بالمئة من شباب الشمال وثلاثون بالمئة من شباب الجنوب^(٤٧).

الحرب الأهلية^(٤٨)

تعددت الآراء حول الأسباب الرئيسية لهذه الحرب المدمرة، فبعض المؤرخين عزوها إلى خلاف حول حقوق الولايات (States Rights) إذ إن الجنوبيين كانوا يريدون كونفدرالية بينما الشماليون كانوا يريدون نظاماً فدرالياً يعطي الحكومة الفيدرالية نفوذاً أكبر. والبعض الآخر عزا الحرب الأهلية إلى صراع بين الاقتصاد الزراعي في الجنوب والاقتصاد الصناعي في الشمال لأن القوانين الاقتصادية تختلف بين اقتصاد وآخر. بينما كان آخرون يعزون سبب الحرب إلى رغبة الشماليين بالحصول على قوة سياسية واقتصادية أكبر، أو أن الصراع كان ماركسياً بامتياز. غير أن السبب الرئيسي الأصح في نظر الكثيرين كان الخلاف على مسألة الرق^(٤٩).

فحتى عند كتابة الدستور الأميركي الذي تمت الموافقة عليه سنة ١٧٨٧ قال جيمس ماديسون، أحد القادة السياسيين في حينه ورئيس الجمهورية مستقبلاً: «يبدو أنه أصبح اليوم من المعروف جيداً أن الفارق الحقيقي في المصالح ليس بين [الولايات] الصغيرة والكبيرة ولكن بين ولايات الشمال والجنوب والحد الفاصل هو العبودية ونتائجها»^(٥٠). أما الرئيس أبراهام لينكولن الملقب بـ «المحرر الكبير» فقال في خطابه الرئاسي الأول، بضعة أشهر قبل اندلاع الحرب الأهلية، إن هناك مشكلة صعبة تفرق البلاد. «قسم من البلاد يؤمن أن الرق هو حق ويجب توسيعه بينما يعتبر القسم الآخر أنه خطأ ولا ينبغي تعميمه. هذا هو النزاع الجوهرى الوحيد»^(٥١).

وهنا أيضاً كان للأدب المكتوب دور في تحريك الضمائر وتشجيع المناهضين للعبودية لدفع قضيتهم إلى الأمام. ففي سنة ١٨٥٢ أي قبل بدء الحرب الأهلية بثمانى سنوات - نشرت المبشرة والأديبة الأميركية هاريت بيتشر سنو (Harriet Beecher Snowe) كتابها الشهير «كوخ العم توم» الذي انتشر خلال السنوات التالية بشكل كبير جعل منه الكتاب الأكثر مبيعاً في أميركا (وغيرها) في القرن

التاسع عشر بعد الإنجيل ، كما ترجم لاحقاً إلى كل اللغات الرئيسية في العالم . يروي هذا الكتاب قصة مؤثرة عن أنواع العلاقات بين البيض والعبيد السود وكيف أن هذه العلاقات تتغير مع التجارب ومعرفة الآخر ومن ثم في النهاية عن انتصار المحبة التي يبشر بها الدين المسيحي في تحرير العبيد بصورة طوعية . ويرى الكثيرون أن هذا الكتاب وضع الحجر الأساس للحرب الأهلية التي تم من خلالها تحرير العبيد^(٥٢) . ويُقال إن الرئيس أبراهام لينكولن ، عندما التقى الكاتبة للمرة الأولى سنة ١٨٦٢ خلال الحرب مازحها بالقول : «إذاً هذه هي السيدة الصغيرة التي بدأت هذه الحرب العظيمة»^(٥٣) .

وكما ذكرنا سابقاً ، كانت قيمة الرقيق السوقية باهظة جداً ممّا جعل أصحابها يعتبرونها ملكاً لا يستغنى عنه وكان المجتمع الحاضن يعتبر الرقيق من أهم أصوله المالية إن لم يكن أهمها .

كان الحدث المفصلي في هذا المجال «قضية دريد سكوت» (Dred Scott Case) العبد الذي ناضل في المحاكم الأميركية خلال إحدى عشرة سنة لنيل حريته على أساس أنه - بعد تنقلات كثيرة مع مالكه ووفاة الأخير - أصبح يعيش في ولاية لا تسمح بالعبودية . وصلت القضية في النهاية إلى المحكمة الفيدرالية العليا ، أعلى مرجعية قضائية في الولايات المتحدة . صدر حكم المحكمة (سنة ١٨٥٧ أي قبل بدء الحرب الأهلية بثلاث سنوات) بإبقاء سكوت في العبودية . يقول الحكم إن الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي الذين تم استيرادهم كعبيد ، كما المنحدرين منهم ، ليسوا تحت حماية الدستور وليس باستطاعتهم أن يصبحوا يوماً مواطنين [أميركيين] . ويضيف الحكم أنه ليس للكونغرس الأميركي الحق بمنع العبودية وأن العبيد ليس لهم الحق بإقامة دعاوى في المحاكم لأنهم ليسوا مواطنين . فالعبيد هم أملاك منقولة خاصة ، ولذا فإنه من غير المسموح أخذهم من مالكيهم دون اللجوء إلى الأصول القانونية . وهكذا أصبح الرقيق ، حسب القانون ، وبالنسبة لأصحابه وللمجتمع الحاضن ، ملكاً خاصاً كالأملاك الأخرى .

وتجدر الإشارة هنا إلى كتاب جيفرسون دايفيس^(٥٤) رئيس «الولايات الكونفدرالية الأميركية» (أي الولايات الجنوبية خلال الحرب الأهلية) الذي يشرح فيه وجهة نظر غالبية الجنوبيين من هذه الحرب. فبعد أن سُجن لستين بعد الحرب، قام دايفيس بعدة أعمال تجارية فاشلة ولكنه استعاد مكانته بعد نشر الكتاب المذكور سنة ١٨٨١ أي بعد أربعة عشر عاماً من خروجه من السجن. ظل دايفيس حتى وفاته سنة ١٨٨٩ يؤمن بأن السود هم أقل مكانة من البيض ويحق للآخرين استعبادهم. أما في ما يتعلق بحق تملك العبيد وتبريره لخوض الحرب الأهلية فيقول: «هل يقبل المرء أن تُسرق أملاكه [أي العبيد]، أم أنه سيحارب بشجاعة من أجل حريته، وملكه وشرفه وحياته؟»

في خضم الحرب الأهلية، في أيلول/ سبتمبر ١٨٦٢، أصدر الرئيس أبراهام لينكولن مرسوماً جمهورياً يعلن فيه أنه سيحرر العبيد في الولايات، وأقسام الولايات، التي تكون في أول يوم من سنة ١٨٦٣ في حالة حرب مع الولايات المتحدة وترفض العودة إلى الاتحاد. وفي اليوم المعين لم يعد إلى الاتحاد سوى ولاية واحدة، ولاية تينيسي (Tennessee)، فاستثيت من القرار وبقيت تسمح باقتناء الرق داخلها. إضافة إلى ذلك كان هناك أربع ولايات أخرى تسمح باقتناء الرق لم تدخل أصلاً في الحرب مع الاتحاد الفيدرالي استثيت هي أيضاً من «إعلان التحرير» (Emancipation Proclamation) هذا. وهكذا يكون إعلان التحرير قد حرر العبيد في عشر ولايات وتركهم في العبودية في خمس أخرى. وقد اختصرت جريدة إنكليزية هذه الحالة الغريبة بالقول «إن المبدأ هو ليس أن الشخص لا يستطيع قانوناً أن يملك شخصاً آخر، بل أنه لا يستطيع أن يملكه إلا إذا كان يدين بالولاء للولايات المتحدة»^(٥٥).

لم يتم تحرير العبيد في كل الولايات المتحدة إلا بعد انتهاء الحرب الأهلية، وكان قد اغتيل الرئيس لينكولن قبل ستين في نيسان/ أبريل ١٨٦٣ بعد أيام من استسلام القائد الرئيسي للجنوبيين. حصل ذلك عندما أقر الكونغرس في كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٥ الملحق الثالث عشر (Thirteenth Amendment) للدستور

الذي حرم العبودية في كل أنحاء الولايات المتحدة. تبع ذلك الملحق الرابع عشر سنة ١٨٦٨ الذي حدّد شروط الحصول على الجنسية الأميركية ليشمل جميع الذين ولدوا في الأراضي الأميركية أو حصلوا على الجنسية قانوناً بمن في ذلك السود، ثم الملحق الخامس عشر سنة ١٨٧٠ الذي أعطى السرد حق الاشتراك بالانتخابات وعدم استثناء أي أميركي بسبب «العرق أو اللون أو حالة العبودية السابقة»^(٥٦). هكذا انتهت العبودية في الولايات المتحدة بعد أن كانت قد انتهت في الغالبية الكبرى من الدول الأوروبية وفي جميع دول القارة الأميركية ما عدا كوبا والبرازيل. يقول أحد الباحثين إن «أول دولة أسست على مبدأ الحرية كادت أن تكون بين آخر الدول في العالم التي لديها اقتصاد مبني على العبودية»^(٥٧).

أما «المحرر الكبير» لينكولن فلم يكن في بداية عهده من أنصار تحرير العبيد بل كان متقلّباً حول الموضوع حسب ما تهبّ الرياح السياسية. ففي خطبة خلال حملته الانتخابية سنة ١٨٥٨ في شيكاغو أعلن أنه لا يريد أن يدخل في جدال حول أي عرق هو الأعلى مرتبة أو الأدنى مرتبة بل يجب أن يتحد الشعب ويعلن أن «كل الرجال يولدون متساوون». ولكن بعد شهرين، وفي خطاب ألقاه في الجنوب جزم قائلاً: «لست الآن، ولن أكون يوماً، لصالح أن يصار إلى تحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية بين العرقين الأبيض والأسود، كما أنني لست الآن، ولن أكون يوماً، لصالح أن يصبح السود ناخبين أو مؤهلين للوظيفة الحكومية أو أن يتزوجوا من البيض». لذلك فإن من الضروري «أن يكون هناك من هو أعلى مرتبة وأدنى مرتبة وأنا (...) لصالح أن تخصص المرتبة الأعلى للعرق الأبيض»^(٥٨). ولم يقرر لينكولن إلغاء العبودية إلا بعد أن اشتدت الحرب الأهلية وارتفع عدد القتلى وتهددت وحدة الشمال بالانقسام^(٥٩).

بقي لينكولن إلى آخر حياته يحاول أن يوفق بين الأفكار السائدة في حينه حول عدم المساواة بين العرقين وبين تحرير السود من العبودية. ففي آب/أغسطس من سنة ١٨٦٢ - أي ثمانية أشهر قبل اغتياله - جمع لينكولن في البيت الأبيض

خمس من القادة السود لإقناعهم بأن يكونوا مؤسسي أمة جديدة في الباناما يشكل العبيد الذين كان على وشك تحريرهم المواطنين فيها. وقبل شهر واحد من أن يصبح التحرير قانون البلاد اقترح لينكولن ملحقاً للدستور يضمن تمويل السود الذين يودون الهجرة إلى ليبيريا أو هايتي^(٦٠).

وكان لينكولن يستعمل مرادفات لوصف السود يثمر لها الناشطون في مجال إلغاء العبودية وحقوق الإنسان^(٦١). وتحرير العبيد لم يبلغ أبداً التفكير العرقي لدى شريحة واسعة جداً من الشعب الأميركي. فالتمييز العنصري في الشمال كان يوازي العبودية في الجنوب. ففي نيويورك مثلاً لم يكن مسموحاً للسود أن يقرعوا في الانتخابات إلا إذا كان لديهم من الأملاك ٢٥٠ دولاراً أو أكثر، وقد حاول بعض المشرعين في الولاية سنة ١٨٦٠ التخلص من هذا القانون، الذي لا يطبق على البيض، ولكنهم لم يفلحوا^(٦٢).

عندما تحرر السود لم يكن لدى العديد منهم القدرة المادية والمعنوية للعيش كأحرار والاعتماد على مواردهم ومؤهلاتهم. يقدر أحد المؤرخين الإحصائيين المعروفين، بول سكوت (Paul Scott)، أن حوالي ١٩ بالمئة من المحررين بقوا يعملون عند أسيادهم لمدة تتراوح بين شهر واحد وسنة، ١٥ بالمئة بقوا لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات، و ٢٢ بالمئة بقوا أكثر من خمس سنوات، إضافة إلى حوالي ١٠ بالمئة بقوا عند أسيادهم لمدة لم يكن من الممكن تحديدها. بمعنى آخر فإن حوالي ٩ بالمئة فقط تركوا ديار أسيادهم حال حصولهم على الحرية^(٦٣). يقول أحد الكتاب الإنكليز الذين زاروا ولايات الجنوب قبل الحرب الأهلية بقليل «في ما يتعلق برفاية العبيد، من الضروري أن نفرق بين الحالات المختلفة للعبودية. فالفارق الأساسي، بالنسبة إلى أعداد العبيد كما بالنسبة إلى رفايتهم، هو بين الخدم في المنازل وبين العاملين في المزارع. الخدم في المنازل هم بالمقارنة أحسن حالاً»^(٦٤). يتطابق هذا إلى حد كبير مع شهادة أحد العبيد أنفسهم، وليم ولز براون، الذي كان من أوائل الكتاب السود^(٦٥) والذي قال: «عندما كان السيد كوك مراقباً كنت أخدم في

المنزل - وهي حالة مفضلة على عمال الحقول إذ إنني كنت أُعطى طعاماً أفضل، وثياباً أفضل ولم أكن مجبراً على الاستفاقة في الصباح عندما يقرع الجرس، إنما بعد نصف ساعة. كثيراً ما كنت أبقى مستلقياً أسمع صوت السياط وصراخ العبيد»^(٦٦).

وكثيراً ما كانت الذكريات لاحقاً رومانسية تجاه عبيد المنازل. ففي سنة ١٩١٤ كتب أحد الأدباء الأميركيين كتاباً نال شهرة لا بأس بها عن عبدة سوداء كانت تهتم به تدعى مامي (كنية معروفة لعبادات المنازل) قال فيه: «منذ زمان وفي الأيام السوداء في أوائل الستينيات [من القرن التاسع عشر]، بينما كان الرجال يتحاربون، وتسيل دماؤهم، ويموتون للحصول على حرية للسود - حريتها هي - كانت تقف بجانبنا وتعمل واجباتها إلى آخر خندق» (. . .) وبينما كان الرصاص والقنابل ترعد في سبيل فك قيود العبودية من جسدها وروحها - كانت تحبنا وتحارب من أجلنا وتحميننا - نحن الذين وضعناها في العبودية، أي «سيدي» و«سيدتي»^(٦٧). ومامي هذه تظهر أيضاً في كتاب «ذهب مع الريح»، ومن ثم الفيلم المقتبس منه، بدت كالمربية المخلصة التي ربت الجدة والأم ومن ثم بطلنة القصة وبقيت معها حتى النهاية. هذه الصورة العاطفية قد يكون مبالغاً فيها ولكنها كانت حقيقة في كثير من الأحيان ممّا يفسر جزئياً لماذا بقي الكثير من الرقيق عند أسيادهم لمدة قصيرة أو طويلة بعد تحريرهم. ويعتبر بعض الكتاب الأميركيين أن السبب الرئيسي لهذه الرومانسية «هو أن الكثير من الأميركيين البيض أرادوا أن يعيشوا في عالم حيث الأفريقيون الأميركيون ليسوا غاضبين من الظلم الماضي والحاضر (. . .) حيث هذا الظلم - بسبب العبودية والتمييز العنصري البنيوي الحالي - ليس له أي وجود إطلاقاً»^(٦٨). أهم ما في الأمر هو أن هذه الصورة لخادم المنزل الأسود المسرور بعمله حتى بعد تحريره، بقيت في الأدبيات الأميركية وفي كل أنواع الإعلام خاصة في البرامج التلفزيونية والأفلام السينمائية وحتى في الدمى المصنوعة بشكل منافض للسجائر أو أدوات رش الملح والبحار على الطعام^(٦٩)، أقله حتى ستينيات القرن العشرين. أضف إلى ذلك أن التحرير

لم تراكبه قوانين تؤثّن المساواة ممّا انعكس سريعاً في مجموعة قوانين - خاصة في الجنوب - تحد من حرية السود سميت «قوانين السود» (Black Codes) أو باسم أكثر شيوعاً: قوانين «جيم كرو» (Jim Crow)^(٧٠).

أنتجت هذه القوانين نقاشاً حاداً بين مؤيد ومعارض للتمييز العنصري إلى أن صدر حكم عن المحكمة الفيدرالية العليا بهذا الصدد في قضية بلسي ضد فيرغيسون (Plessy V. Ferguson) سنة ١٨٩٦. القضية بدأت عندما حاول رجل - ذو جذور سوداء جزئياً^(٧١) - يدعى هرפר بلسي أن يجلس في عربة قطار مخصصة للبيض بطلب من ناشطين كانوا يحاولون اختبار دستورية حق الولايات من قوانين تفضل البيض عن السود وتحد من حريات السود في مجالات عدة. عندما أوقف بلسي أحيل إلى المحكمة إلى أن وصلت القضية إلى المحكمة الفيدرالية العليا التي صلاحيتها الأساسية هي تفسير الدستور. صدر حكم المحكمة بأغلبية ١١ صوتاً واعتراض قاض واحد وخصص معظمه لضحد مقولة الدفاع بأن ملحق الدستور الثالث عشر الذي حرم العبودية والرابع عشر الذي حدّد هوية الأميركي لتشمل السود، لا يتعارضان مع حق الولايات في سن قوانين تفرقة عنصرية. قالت المحكمة في حكمها أن هناك فارق بين المساواة السياسية والمساواة الاجتماعية. وبما أن المجتمع يعتبر السود أقل مرتبة اجتماعياً من البيض فإن الدستور «لا يستطيع أن يضعهم في مستوى واحد»، لأن «القانون لا يستطيع أن يتأصل الغرائز العنصرية أو إلغاء التمييز الذي يرتكز على فروقات طبيعية». أما فيما يتعلق بالمساواة القانونية بين الأميركيين تحت الملحق الرابع عشر للدستور فيقول الحكم أن قرار الولاية يعامل العرقين المعاملة القانونية فيمنع البيض من الجلوس في مركبات السود كما يمنع السود من الجلوس في المركبات المخصصة للبيض.

بمعنى آخر فإن الحكم المفصلي هذا فسر وثبت عقيدة ما يسمى «منفصلون لكن متساوون» (Separate but Equal) التي بقيت قانون البلاد حتى سنة ١٩٥٤: أي حوالي ستين سنة.

هوامش الفصل الثاني

- (١) Jim Thomson. 2000. "The Haitian Revolution and the Forging of America". *The History Teacher*, November. Taken from: Bernard Devoto, 1998, *The course of Empire*. Houghton Mifflin Co. (Originally published in 1956).
- (٢) هناك بعض الخلاف حول مساحة الولايات المتحدة الحالية، فمنشورات وكالة الاستخبارات الأميركية تقدرها بـ ٩,٨٢٦,٦٧٥ كيلومتراً مربعاً وقسم الإحصاء في الأمم المتحدة بـ ٩,٦٢٩,٠٩١ كيلومتراً مربعاً وموسوعة بريتانیکا بـ ٩,٥٢٢,٠٥٥.
- (٣) Zinn. (p: 151).
- (٤) Sidney Lens, 2003, *The Forging of the American Empire*. Pluto Press or Haymarket Books. (p: 137).
- (٥) المرجع نفسه ص ١٣٧ و ١٣٨.
- (٦) Alan Brinkley, *The Unfinished Nation*, highered, mcgraw-hill.com/sites/0072900423/student_view0.
- Guenter Lewy. 2004. "Were American Indians the Victims of Genocide?". *History NewsNetwork*. hnn.us/articles/7302.html.
- (٧) يبدو هذا التقدير محافظاً إذ إن إنكلترا شهدت حروباً متتالية خلال هذه المدة، أي ما بين عامي ١٥٠٠ و ١٩٠٠، مع الروس والفرنسيين والهولنديين والإسبانيين والإيرلنديين (عدة مرات مع البعض منهم)، كما اجتاحت إنكلترا خلال المدة أكثر من عشر مرات الأوبئة القاتلة خاصة الطاعون. (en.wikipedia.org/wiki/List_of_epidemics). بالمقابل، رغم أنه كانت هناك حروب بين القبائل الهندية لم تكن ممتدة بالشكل نفسه بسبب قصرها (غزوات قبائلية) وبداية أدوات الحرب المستعملة. أما الأوبئة فلم يكتشف المؤرخون أية أدلة على انتشارات كبيرة لها قبل وصول المستعمرين بدءاً بـ كولومبوس سنة ١٤٩٢ وقد يكون أحد الأسباب هو انتشار السكان على مساحات واسعة وبالتالي عدم وجود كثافة سكانية. تعداد سكان أميركا لسنة ١٩١٠ أظهر أن هناك ٢٦٥,٦٨٣ من الهنود الحمر. أنظر: Robert W. Venables. 2004. *American Indian History*. Vol II, p: 273.
- (٨) Maslowski. p: 153.
- (٩) Loewen. p: 74.
- (١٠) Zinn. p: 24.
- (١١) المرجع نفسه، ص ٤٣.
- (١٢) David Koplow, 2003, *Smallpox: the Fight to Eradicate a Global Scourge*, University of California Press.

Cook, 1976, *The population of the California Indians*, University of California Press. (١٣)
Sherburne.

Howard Simpson, 1980. *Invisible Armies: the Impact of Disease on American History*, (١٤)
Bobbs-Merrill Co. (now: Macmillan).

(١٥) إلا أن بعضاً من هذه «الحرب» البيولوجية (الجرثومية) لا شك كان مقصوداً. والحادثة الأكثر شهرة في هذا المجال حدثت سنة ١٧٦٣. فبعد أن تنازلت فرنسا لإنكلترا عن أرض واسعة في منطقة بنسلفانيا يقطنها الهنود، قام هؤلاء بحرب تحريرية وحاصروا قلعة فورت بيت (FortPitt) (بيتسبورغ) القلعة الرئيسية للمستوطنين. عندها طلب قائد القلعة من القيادات الهندية القدوم إلى القلعة للتفاوض. وفي نهاية اللقاء أهداهم حرامين ومنديلاً كان قد جلبهما من مرضى بالجدرى داخل القلعة مما نشر الوباء بين الهنود وأضعف مقاومتهم. ينكر بعض المؤرخين هذه الحادثة إلا أن الأرشيف المكتشفة حديثاً تؤكد هذا. انظر مثلاً:

Peter D'Errico. "Jeffrey Amherst and Smallpox Blankets". University of Massachusetts. www.umass.edu/legal/derrico/amherst/lord_jeff.html. للرأي المعاكس انظر مثلاً:

Lewy, 2004.

Lens. (p: 136). (١٦)

John Cletheroe, *Native Americans (North American Indians) - Quotations*. (١٧)
www.johncletheroe.org/usa_can/nat_am/quotes.htm.

Ward Churchill. 1998. *A little Matter of Genocide: Holocaust and Denial in the Americas, 1492 to the Present*. City Light Books. (١٨)

Michael Gaddy, 2003, "The American Indian and the Great Emancipator". (١٩)
www.unitednativeamerica.com/issues/lincoln.htm.

Loewen. (p: 54). (٢٠)

Zinn. (p: 125). (٢١)

(٢٢) المرجع نفسه.

Alexis de Tocqueville. *Democracy in America*. Vol.1. (٢٣)

Phillips Bradley, editor. Alfred A.Knopf. 1948. (Kindle Edition). (p: 287).! جزءين الجزء الأول سنة ١٨٣٥ والجزء الثاني ١٨٤٠.

David E. Stannard. 1992. *American Holocaust: Columbus and the Conquest of the New World*. Oxford University Press. (٢٤)

Peter Montague. 1999. "Rachel's Environment and Health News". Environmental Research Foundation. (٢٥)

Lerner. 1957. (pp: 11-12). (٢٦)

(٢٧) المرجع نفسه، (ص: ١٢).

(٢٨) Cletheroe الترجمة بتصرف تفصيلي لا يغير المعنى.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) Zinn. (p: 29).

(٣١) Loewen. (p: 104).

(٣٢) Robert A. Gibson. **The Negro Holocaust: Lynching and Race Riots in the United States, 1880-1950.** www.yale.edu/ynhti/curriculum/units/1979/2/79.02.04.x.html.

(٣٣) John Simkin. "Whipping Slaves". Spartacus Educational. www.spartacus.schoolnet.co.uk/USASwhipping.htm

(٣٤) Russell. (pp: 57-62).

Ulrich Phillips. 1992. **American Negro Slavery.** Reprint Services Corp. أنظر أيضاً: (First published in 1918).

(٣٥) James E. Cutler. 2009. **Lynch Law: An Investigation into the History of Lynching in the United States.** Cornell University. (First published in 1905)..

(٣٦) لم يحصل جمع بيانات بخصوص الإعدام الشعبي حتى سنة ١٨٨٢ عندما بدأت جريدة «شيكاغو تريبيون» بتجميع الإحصاءات حول هذه الظاهرة تبعتها مؤسسة تاسكجي (Tuskegee Institute) سنة ١٨٩٢ ومن ثم الجمعية الوطنية لتقدم الملونين (National Association for the Advancement of colored People NAACP) سنة ١٩١٢. الإحصاءات المستعملة في هذه الدراسة هي الخاصة بمؤسسة تاسكجي. أنظر: /law2.umkc.edu/faculty/projects/ftrials/shipp/lynchstats.html.. Zinn. (p: 173). أنظر أيضاً:

(٣٧) Arthur A. Raper. 2009. **The Tragedy of Lynching.** University of North Carolina Press. (Originally published in in 1933).

(٣٨) ارتقت هذه العنصرية نحو السود إلى مستوى البحث العلمي في القرن العشرين حين حاول بعض الباحثين ربط الفروقات الاجتماعية بمستوى الذكاء ومن ثم ربط مستوى الذكاء بالعرق البشري زاعمين بأن هذا المستوى لدى السود منخفض مما يفسر تخلفهم الاجتماعي الذي لا ماص منه. من هؤلاء وليام شوكلي (William Schokley) الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء والذي وصل إلى طرح فكرة للتأمل مفادها أن يتبنى المجتمع سياسة يدفع بموجبها المال لذوي الذكاء المنخفض إذا قبلوا الخضوع لعملية تعقيم. آخر هذه الكتب والذي أحدث ضجة كبيرة بين الأكاديميين، وبقي لمدة على قائمة «النيويورك تايمز» للكتب الأكثر مبيعاً، هو للباحثين ريتشارد هيرنستين أستاذ علم النفس في جامعة هارفرد وتشارلز موري أحد كبار الباحثين في معهد انتربرايز الأميركي. Murray and Charles. 1994 **Richard J. Herrnstein Class Structure in American Life.** Free Press. **The Bell Curve: Intelligence.**

- (٣٩) David von Drehle. "The Way We Weren't". Time, April 18, 2011.
- (٤٠) وقد يكون جدير بالذكر أن العمال الذين بنوا البيت الأبيض في واشنطن كانوا من العبيد السود انتهوا من بنائه سنة ١٨٠٠ ليكون مقر عمل ومكان رؤساء الجمهورية الأميركيين منذ ذلك الحين.
- (٤١) Garry Wills. 2003. *Jefferson and the Slave Power*. Houghton Mifflin Harcourt.
- (٤٢) Frederick Douglass. 2001. *Narrative of the Life of Frederick Douglass, an American Slave: Written by Himself*. Yale University Press. Goodreads. المقطع أعلاه أخذ من: "Frederick Douglas Quotes". www.goodreads.com/quotes/show/99358.
- (٤٣) استعمل ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، خلال الحرب العالمية الثانية هذا الشعر في خطابه للكونغرس الأمريكي سنة ١٩٤١ الذي حث فيه الأميركيين على الاشتراك بالحرب، لربما دون معرفة الخلفية التاريخية للقصيدة.
- Sister Mary Anthony Scally. "Negro Catholic Writers (1900-1943)". *Chickenbones: a Journal*. www.shmoop.com/if-we-must-die/
- (٤٤) "John Brown (abolitionist)". [en.wikipedia.org/wiki/John_Brown_\(abolitionist\)#Imprisonment_and_trial](http://en.wikipedia.org/wiki/John_Brown_(abolitionist)#Imprisonment_and_trial)
- (٤٥) المرجع نفسه.
- (٤٦) ما بينهم أكثر من ٦٢٠,٠٠٠ من الجيشين. بالمقابل فإن تقديرات حديثة ترجع أن ٧٥٠,٠٠٠ هو العدد الأصح "New Analysis suggests". U.S. Civil War Took Bigger Toll Than Previously Estimated, Science Daily, Sept 21, 2011.
- (٤٧) John Huddleston. 2003. *Killing Ground: Photographs of the Civil War and the changing American Landscape*. The Johns Hopkins University Press.
- (٤٨) كل المقالات المنشورة في جريدة النيويورك تايمز (التي تأسست قبل الحرب الأهلية بتسع سنوات) حول وخلال الحرب مجموعة في كتاب صدر حديثاً:
- Harold Holzer. 2010. *The New York Times The Complete Civil War 1861-1865*. Black Dog and Leventhal Publishers.
- (٤٩) James M. McPherson. Von Drehle. (p: 28).. أنظر أيضاً أحد أهم المراجع حول الموضوع: 2003. *Battle Cry of Freedom: the Civil War Era*. Oxford University Press. (First Published in 1988).
- (٥٠) Von Drehle.
- (٥١) المرجع نفسه.
- (٥٢) انظر مثلاً: Will Kaufman. 2006. *The Civil War in American Culture*. Edinburgh University Press. (p: 18)
- (٥٣) Charles E. Stowe and Lyman B. Stowe. 1911. *Harriet Beecher Stowe: The Story of Her*

life. (Google eBooks). (p: 203).

Jefferson Davis. 1990. *The Rise and Fall of the Confederate Government*, 2 volumes. (٥٤)
Da capo Press. (First published in 1881).

(٥٥) Zinn. (p: 192)! : عن جريدة (London Spectator).

(٥٦) ألغيت العبودية في «مقاطعة» ألاسكا وفي بورتريكو بعد بضع سنوات.

(٥٧) Von Drehle. (p: 35).

(٥٨) Zinn. (p: 188).

(٥٩) المرجع نفسه، (ص: ١٨٩). يقول لينكولن في خطابه الرئاسي سنة ١٨٦١: «ليس لدي نية، مباشرة أو غير مباشرة، لأتدخل في مؤسسة العبودية في الولايات التي تسمح بها. إنني أعتقد أنه ليس لدي الحق بأن أفعل ذلك وليس لدي الميل لأفعل ذلك».

(٦٠) Henry Louis Gates jr. and John Stauffer. 2009. "A Pragmatic Precedent". New York
Times. January 18.

(٦١) المرجع نفسه.

(٦٢) Zinn. (p: 189).

(٦٣) ذكرت هذه الإحصاءات في Russell. (p:53).

(٦٤) James Stirling. 1857. *Letters from the Slave States*. J.W. Parker and son. (Google
eBook). (p: 287).

(٦٥) حاضر في إنكلترا (بعد أن هرب إلى هناك) إلى أن اشترى حريته زوجان إنكليزيان مما سمح له
بالعودة إلى أميركا سنة ١٨٥٤ أي قبل تحرير العبيد.

(٦٦) William Wells Brown. 2011. *The Narrative of William W. Brown, a Fugitive, First*
published in 1847. (Kindle Edition).

(٦٧) James W. Elliott. 2010. *My Old Black Mammy*. Kessinger Publishing. (First published
in 1914). (Kindle Edition).

(٦٨) Micki McElya. 2007. *Clinging to Mammy: The faithful slave in Twentieth- century*
America. Harvard University Press. (Kindle Edition). (p: 3).

(٦٩) المرجع نفسه، (ص: ٤).

(٧٠) جيم كرو هو اسم مستعار لممثل كان يدهن وجهه بالأسود ويعرض مكشحات مضحكة، وعنصرية
طبعاً، عن شخص أسود اسمه جيم كرو. بعد نجاحه في تمثيل هذه الشخصية الخيالية انتشرت
العروض المماثلة وبقيت شائعة حتى النصف الثاني من القرن العشرين.

(٧١) كان بلسي ذا جذور بيضاء طاغية لكن كان عليه أن يجلس في عربة الملونين - أي الرد - لأن
بعض جذوره البعيدة سوداء ظهرت على بعض ملامحه.

المصالحة مع الذات (١٩٠٠ - ١٩٦٠)

إن على التاريخ أن يسجل أن أكبر مأساة في هذه الحقبة من التحول الاجتماعي لم تكن الضجة الحادة للأناس السيئين، بل الصمت المروع للأناس الطيبين.

مارتن لوثر كينغ (١٩٢٩ - ١٩٦٨)

إن وسائل الدفاع ضد المخاطر الخارجية تحولت تاريخياً إلى أدوات للاستبداد في الداخل.

جايمس ماديسون، رابع رئيس للولايات المتحدة (١٧٥١ - ١٨٣٦)

وصلت أميركا إلى أول القرن العشرين، أي بعد حوالي ثلاثة قرون من تأسيس المستعمرة الأولى في أميركا القارية وكانت قد انتهت إلى حد كبير من العنف الرسمي والاجتماعي ضد البيض، كذوي العقود الإلزامية والإعدامات الشعبية وغيرها مما سبق ذكره، لكنها لم تكن قد حلت مشكلة الهنود أو السود. فالهنود كان قد تمّ تجميعهم في محميات يعيشون فيها منعزلين عن المجتمع الأميركي دون إعطائهم حق الجنسية بشكل رسمي ودون حق الاقتراع بينما كان السود قد تحرروا من العبودية وحصلوا مبدئياً على حق الانتخاب لكنهم لم يحصلوا على حقهم بالمساواة مع البيض.

أحرار في محميات

لم يحصل الهنود على الجنسية حتى سنة ١٩٢٤ عندما أصدر الكونغرس «قانون المواطنة الهندية» (Indian Citizenship Act) ولم يحصلوا على حق الاقتراع بالكامل إلا سنة ١٩٤٨ عندما قبلت آخر ولايتين، أريزونا ونيو مكسيكو، حيث الكشافة الهندية، إعطاءهم هذا الحق. فملحق الدستور الرابع عشر الذي أعطى حق الجنسية للسود سنة ١٨٦٨ لم يطبق على الهنود ولا الملحق الخامس عشر سنة ١٨٧٠ الذي أعطى السود حق الاشتراك بالانتخابات.

السبب في ذلك كان أن الدولة كانت تعتبر الحكومات الهندية داخل المحميات «حكومات أجنبية» والهنود القاطنين فيها «أجانب». ففي حكم المحكمة العليا في قضية دريد سكوت سنة ١٨٥٦ والمذكورة آنفاً بُتت هذا المفهوم واعتبرت أن الهندي الذي يترك محميته ليسكن خارجها «له الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أي مهاجر من شعب أجنبي آخر». وفي قضية أخرى سنة ١٨٤٨ حكمت المحكمة نفسها بأن الهندي، رغم أنه ولد مبدئياً في الولايات المتحدة، فإن ملحق الدستور الرابع عشر الذي يؤمن حرية الاشتراك في الانتخابات لا ينطبق عليه كما لا ينطبق على سفير أو أي شخص رسمي ينتمي إلى بلد آخر يعيش في الولايات المتحدة.

حقيقة الأمر أن العلاقة بين الهنود والدولة كانت علاقة معقدة مرت بمراحل عدة. المرحلة الأولى ابتدأت سنة ١٨٣٠ أي عند إقرار الكونغرس لقانون إزاحة الهنود المذكور آنفاً، تبعثها معاهدات وحروب أدت إلى تجميع الهنود في محميات واعتبارهم دويلات منفصلة. المرحلة الثانية بدأت في سنة ١٨٧١ عندما أخذ الكونغرس قراراً بعنوان «قرار التخصيص الهندي» (Indian Appropriation Act) اعتبر أن الهنود، من الآن فصاعداً، ليسوا مستقلين تقام معهم المعاهدات كالماضي، بل تابعون للدولة الأميركية، ممّا مهّل على الأميركيين الاستيلاء على أراض كانت تُعدّ أراضي هندية. وبعد سلسلة قرارات مكملة «اكتملت ديكتاتورية الحكومة الأميركية على الأمة الهندية». ويضيف أحد

الباحثين الأميركيين المتخصصين، «وجردت الأمم الهندية من القدرة على تقرير مصيرها السياسي، والاقتصادي والاجتماعي».

وفي أوائل القرن العشرين بدأت المرحلة الثالثة من خلال حملة رسمية لاستيعاب (Assimilation) الهنود بالقوة في داخل المجتمع الأمريكي. فكرة الاستيعاب بدأت فعلاً مع جورج واشنطن، أول رئيس للاتحاد الأمريكي، الذي اقترح خطة لاستيعاب «اختياري» تتضمن إعطاءهم الحق باللجوء إلى المحاكم الأمريكية، وضبط عملية شراء الأراضي الهندية وتشجيع التجارة والقيام بتجارب لتمدينهم ومعاقبة كل من يتعدى على حقوقهم^(١). غير أن هذه الخطة سرعان ما وضعت جانباً لصالح عزل الهنود في المحميات بالقوة، أي العودة إلى ذي بدء. قال في حينه هنري نوكس، وزير دفاع الرئيس جورج واشنطن وشريكه الأقرب في وضع الخطة: «كم كان سيختلف شعور عقل مفكر عندما يتأمل بأننا، بدلاً من إبادة قسم من الجنس البشري، (...) نقلنا في نهاية الأمر معرفتنا بالزراعة والفنون إلى السكان الأصليين في البلاد كي تحافظ على، وتوسع، أصول السعادة والحياة في المستقبل. ولكن البعض اعتبر أن تمدين هنود أميركا الشمالية هو غير عملي وهذا رأي قد يكون أكثر عملائية ولكنه أقل إنصافاً»^(٢).

بدأت عملية الاستيعاب «الإجباري» بالفعل سنة ١٨٨٣ عندما أصدرت وزارة الداخلية مرسوماً ينظم «الممارسات الهندية المسيئة» التي يعاقب عليها القانون وتضمنت الرقص التقليدي والاحتفالات، وتعدد الزوجات والعادات المتبعة في المآتم وبيع الخمر واحتساءها. كما حرمت وجود رجال الطب التقليديين. وحدد العقاب لهذه الإساءات بالسجن ما بين ١٠ و ٩٠ يوماً وفقدان الحق بالحصول على مساعدات غذائية لمدة ٣٠ يوماً. أما الكهنة فكان جزاء ممارستهم لطقوسهم تصل إلى السجن لغاية ٣٠ سنة^(٣). وكان على مكتب الشؤون الهندية مراقبة حسن تطبيق هذا المرسوم^(٤). وبعد ثلاث سنوات أعطت المحكمة العليا الحق غير المحدود لإجبار الهنود على الانخراط في المجتمع الأمريكي اجتماعياً وثقافياً على حساب تقاليدهم ولغاتهم وثقافتهم^(٥).

في أوائل القرن العشرين كان حلم الهنود أن تُخصص لهم ولاية أو كلاهما التي كانت في طور التأسيس لكن الرئيس تيودور روزفلت الذي كان الهنود يعتبرونه صديقاً لهم جعل الولاية التي تأسست سنة ١٩٠٧ كالولايات الأخرى تحت أسرة البيض^(٦). في سنة ١٩١١ أسس الهنود جمعية الهنود الأميركيين التي طالبت بإعطاء الهنود حقوق البيض نفسها وبالتالي دمجهم في المجتمع الأمريكي^(٧) رغم اعتراض قسم من الهنود على ذلك مثقلين أن يكون لهم حكم ذاتي في المحميات^(٨).

وكما سبق ذكره، نال الهنود الجنسية سنة ١٩٢٤ وحق الاقتراع سنة ١٩٤٨، ولكن الحكم الذاتي بالمقابل لم يأت بشكل نهائي ورسمي إلا بعد مدة. ففي سنة ١٩٤٣ صدر «قانون إعادة تنظيم الهنود» (Indian Reorganization Act) الذي حمى الممتلكات الهندية وسمح للهنود داخل المحميات بتأسيس حكم ذاتي متطور^(٩). وفي سنة ١٩٧٠، أرسل الرئيس ريتشارد نيكسون رسالة إلى الكونغرس قدم فيها توصياته بشأن سياسة جديدة تجاه الهنود تبعتها سنة ١٩٧٥ «قانون مساعدة الهنود في تقرير المصير والتعليم» الذي فصل الإجراءات التي بموجبها يعود للهنود حق إدارة مدارسهم وبرامجهم الاجتماعية والتي تؤمن إشراك الأهالي في المجالس المدرسية وغيرها من التفاصيل الإدارية والتعليمية^(١٠).

منذ بداية القرن العشرين بدأ عديد الهنود بالتكاثر الطبيعي مرة أخرى فازداد عديدهم من حوالي ثلاثمئة ألف نسمة في أول القرن إلى حوالي ٣ ملايين نسمة في آخره، أو أقل من ٥ ملايين نسمة بقليل إذا ما أخذنا بالاعتبار الهنود من أصول مختلطة^(١١). بمعنى آخر، فبعد ثلاثمئة سنة كاد خلالها العرق الهندي أن ينقرض بالكامل عاد عديد الهنود من أصول هندية بحتة بالإزدیاد بنسبة ٢،٤ بالمئة سنوياً خلال القرن العشرين أي نسبة تضاهي نسبة تزايد السكان البيض في الولايات المتحدة.

تبلغ مساحة المحميات اليوم أكثر من ٢٢٥,٠٠٠ كيلومتر مربع أي أكثر من ٧

بالمئة من مساحة الولايات المتحدة بينما لا تتجاوز نسبة الهنود واحداً بالمئة من مجموع السكان. هناك أكثر من ٣٠٠ محمية تبلغ مساحة ٢١ منها أكثر من مساحة كل من ولايتي رودايلند وديلاوير، أصغر ولايتين في أميركا بينما لا يتجاوز عدد سكان بعضها بضعة مئات من الناس.

تتمتع هذه المحميات بما يسمى «السيادة القبلية» (Tribal Sovereignty) التي تعطيها الحكم الذاتي بشكل واسع. حالة الفقر والبطالة في معظم المحميات تتجاوز معدلاتها ما هو موجود في الأنحاء الأخرى من الولايات المتحدة ولكن مستوى المعيشة فيها هو في تحسن مستمر بشكل عام، خاصة بعد أن أعطيت المحميات حقوقاً تتجاوز ما هو موجود في بعض الولايات المحيطة بها كتأسيس كازينويات للمعب الميسر أو بارات لشرب الكحول في ولايات أو مناطق لا تسمح ببيع الخمرة، إضافة إلى تكثيف استثمارات ومساعدات الحكومة الفدرالية لها. أضف أيضاً أنه تم اكتشاف آبار للبترول في بعض هذه المحميات مما رفع من مستوى معيشة ساكنيها بشكل ملحوظ^(١٢).

رغم ذلك هجر هذه المحميات الغالبية من الهنود إما سعياً وراء الرزق وإما للعيش في المدن الكبرى. أما الذين بقوا فيها فقد حاربوا كل محاولات استيعابهم الآنفة الذكر وحافظوا على تقاليدهم ولغاتهم وثقافتهم خاصة بعد أن صدر قانون إعادة ترتيب الهنود (Indian Reorganization Act) سنة ١٩٢٤ الذي دفع الحكومة الفدرالية إلى دعم الثقافة والمعتقد داخل المحميات، تبعه «قانون لغات الأميركيين الأصليين» (Native American Languages Act) سنة ١٩٩٠ الذي طلب من الحكومة الفدرالية التعاون مع الهنود للحفاظ على لغاتهم.

هؤلاء الهنود الذين أصروا على البقاء في المحميات شكلوا نواة النشطاء الذين وقفوا ضد عمليات الاستيعاب الاختيارية والإجبارية وجاهدوا للحفاظ على حضارتهم وتطويرها. فرغم كل الصعاب فإن المحميات توفر لساكنيها القاعدة الثقافية حيث يستطيع الهنود أن يتكلموا لغاتهم ويعيشوا داخل روابط اجتماعية

وعائلية قوية، خلافاً لما هو موجود خاصة في المدن الأميركية الكبرى، وحيث يحصلون على مساعدات عند الحاجة من الحكومة المحلية ومن مكتب الشؤون الهندية ومكتب الخدمات الصحية الهندية وغيرها^(١٣). وهكذا، يقول أحد الباحثين الأميركيين، استطاع الهنود أن يحولوا محميات شبيهة بالسجون إلى أوطان صغيرة حيث يتعلم الصغار العادات والتقاليد، فالحياة المشتركة بقيت، والانتماءات القبلية بقيت، والكثير من اللغات الهندية بقيت، واحترام الأرض بقي والعيش حياة ذات معنى حسب شروطهم بقي^(١٤). ويقول أحد الهنود المقيمين هناك: «إننا نستطيع أن نتكلم ونعمل وأن نذهب إلى المدرسة كالناس البيض ولكننا ما زلنا هنوداً»^(١٥).

أحرار دون مساواة

عندما حصل السود على حريتهم من العبودية، وذلك بعد صدور «إعلان التحرير» من قبل الرئيس لينكولن سنة ١٨٦٣، ومن ثم ملحقات الدستور حتى سنة ١٨٧٠ التي عممت حريتهم في كل الولايات الأميركية إضافة إلى إعطائهم حق الجنسية وحق الانتخاب، لم يكونوا متحضرين للحرية كما سبق وذكرنا. ولذا فإنهم لم يشعروا كثيراً بالغبن نتيجة سلسلة قوانين الفصل العنصري التي سنتها بعض الولايات، خاصة الجنوبية منها، حيث تقع كثافة السكان السود (قوانين «جيم كرو») وقوانين أخرى منعتهم بشكل غير مباشر من الاقتراع في الانتخابات.

ولعل أول ما أيقظهم على هذا الغبن اللاحق بهم كان حكم المحكمة الفيدرالية العليا في قضية بلسي ضد فرغيسون سنة ١٨٩٦ الأنف الذكر الذي ثبت بالقانون عقيدة التمييز العنصري المسماة «منفصلون ولكن متساوون».

بدأ تحرك السود ضد هذه القوانين في أوائل القرن العشرين بعد أكثر من ٤٠ سنة من تحريرهم، غير أن هذا التحرك بقي خجولاً حتى منتصف ذلك القرن. كان هناك تعديات متكررة على أحياء السود، من قبل البروليتارية البيضاء بشكل

خاص، كانت تنتهي دائماً بمقتل عدد من السود وخسارة بعض من ممتلكاتهم. وفي سنة ١٩٠٨ حصلت أعمال شغب كبيرة في مدينة سبرنغفيلد في ولاية اللينوي بسبب رفض البيض نقل شخصين أسودين من سجن البلدة بطلب من مدير الشرطة. أحرق البيض العديد من منازل وأماكن أعمال السود وخلفوا وراءهم سبعة قتلى وكمّاً كبيراً من الخسارة المادية. على أثر ذلك أسس السود أول جمعية مناهضة للتمييز العنصري تحت اسم «الجمعية الوطنية لتقدم الناس الملونين» (كما كان يدعى السود في حينه) (NAACP). اقتصر عمل الجمعية خلال العقود الأولى، أي ما بين الحربين العالميتين، على الاحتجاج على بعض الممارسات الرسمية وتنظيم الدفاع في المحاكم عن متهمين سود خاصة في حالات الظلم المبين.

ظلت الأمور على حالها لمدة طويلة، أي أعمال شغب هنا وهناك تحمّل السود في معظمها خسائر بالأرواح والممتلكات دون أن ينظموا أنفسهم لمواجهة هذه التحديات سوى ضمن الجمعية الوطنية الآنفة الذكر. أما المتطرفون البيض فجمعوا أنفسهم ضمن مجموعات مناهضة لتحرير العبيد في البداية ثم المناهضة لمساواتهم مع البيض وضد القوانين والإجراءات التي تسمح لهم بالعمل والسكن مع البيض. ولعل أكثر هذه التجمعات البيضاء المتطرفة شهرة كان تجمع الـ Ku Klux Klan أو KKK الذي بدأ أعماله الإرهابية ضد السود مباشرة بعد «إعلان التحرير» سنة ١٨٦٣.

كان أعضاء هذا التجمع الإرهابي يلبسون ثياباً بيضاء فضفاضة وقبعات بيضاء مثلثة يغطون بها وجوههم لدب الرعب في قلوب السود والتخفي من قوات الأمن إذا وجدت. وكانوا يعملون في غالب الأحيان في المدن والقرى الصغيرة حيث السود ما زالوا يومها بسطاء فيدعون بأنهم أرواح المقاتلين الجنوبيين الذين ماتوا في الحرب الأهلية ليزيدوا من رعب السود. وقد قاموا بغارات على مناطق السود حيث قتلوا وخطفوا قيادات منهم وحرقوا المنازل، أحياناً بمن فيها، وتسببوا بنزوح الكثيرين من المزارعين السود عن أملاكهم.

وفي سنة ١٨٧١ عمل الرئيس يوليسيز غرانت (Ulysses Grant) على إصدار قرارات من الكونغرس لملاحقة أفراد هذه الجماعة ولاحقهم إلى أن تمّ القضاء على تنظيمهم. غير أنهم عادوا سنة ١٩١٥ وأسسوا جمعيتهم مجدداً وبقوا عاملين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكنهم أضافوا إلى المجموعات التي يحاربونها الهنود والكاثوليك والشيوعيين والمهاجرين. وما زال هناك اليوم منظمات تنتمي إلى هذا التنظيم رغم أن أعدادها تضاعفت كثيراً. فبعد أن وصل عدد المنتسبين إلى ما يقدر بـ ٦ ملايين نسمة في منتصف العشرينيات من القرن الماضي أصبح اليوم أقل من ٦,٠٠٠ نسمة^(١٦) يتعاونون في بعض الأحيان مع جمعيات متطرفة كالنازيين الجدد ومنظمات عرقية أخرى.

عاملان ساعدا بشكل خاص هذه المنظمة الإرهابية في رفع مستوى شعبيتها، خاصة بين البيض الجنوبيين، خلال العشرينيات من القرن الماضي.

العامل الأول كان صدور فيلم «ولادة أمة» (Birth of a Nation) سنة ١٩١٥ لمخرجه د. دبليو غريفيث (D.W. Griffith) ابن أحد الضباط البيض الذين حاربوا مع الجنوب ومن ثم عانى من اضطهاد الشماليين له بعد الحرب، أي حقبة ما سمي «إعادة الإعمار» (Reconstruction).

يُظهر الفيلم، بشيء من المبالغة، أنواع الاضطهاد التي خضع لها الجنوبيون في تلك الحقبة ويظهر السود كمتصرين متعجرفين. وفي أحد المشاهد يظهر السود وقد أصبحوا نواباً في ولاية جنوبية بفعل التزوير جالسين في مكاتبهم يتصرفون بفظاظة بالغة ويحتسون الخمر. وكان الأكثر استفزازاً لمشاعر الجنوبيين كما السود تصوير الأخيرين كناشطين جنسياً يريدون إشباع رغباتهم الجنسية بالقوة. ففي أحد المشاهد المؤثرة حاول أحد السود اغتصاب إحدى بطلتي الفيلم فهربت منه في الغابة فلاحق بها إلى أن وصلت إلى حافة هاوية كبيرة وهددته بأنها ستلقي بنفسها في الهاوية إذا اقترب منها ولكنه لم يرتدع فألقت البطة بنفسها وانتحرت. فيقوم أعضاء من الـ KKK بالتفتيش عن الفاعل إلى أن

يتوصلوا إليه ويقتلوه. وفي مشهد آخر يحاول أحد كبار ضباط ميليشيا سوداء إجبار بطلة الفيلم البيضاء على الزواج منه ولكن تم إنقاذها من قبل أعضاء في المنظمة نفسها. ويظهر الفيلم في النهاية كيف أنقذ أعضاء المنظمة المدينة من تجاوزات السود من خلال عمليات الرعب التي مارسوها عليهم وكيف في النهاية «اجتمع الأعداء القدامى من شماليين وجنوبيين للدفاع عن حق عرقهم الآري الذي اكتسبوه عند الولادة» كما يقول أحد العناوين في أسفل الشاشة من هذا الفيلم الصامت.

كان هذا الفيلم، باعتراف كبار النقاد السينمائيين، من أهم الأفلام الأميركية إطلاقاً من حيث التقنيات الجديدة التي استعملها غريفيث في إخراجهِ^(١٧). ورغم الانتقادات الكبيرة التي وجهت إليه من حيث تعاطيه مع الموضوع فقد أعيد إنتاج الفيلم ثلاث مرات، آخرها سنة ١٩٣٨ أي بعد انتشار الأفلام الناطقة. كانت كلفة الفيلم، ١١٠,٠٠٠ دولار، تعتبر مرتفعة جداً لكن مردوده وصل إلى ١٨ مليون دولار، أعلى مردود لفيلم حتى حينه. الجميع يعترف أيضاً بأن هذا الفيلم كان له أثر كبير على عقول الناس من كل الطبقات. وعندما عرض الفيلم في البيت الأبيض أمام الرئيس وودرو ويلسون قال: «إن هذا الفيلم هو كما لو تمت كتابة التاريخ ب برق العاصفة. أسفي الوحيد هو أن كل ما فيه هو جداً صحيح»^(١٨).

العامل الثاني كان وودرو ويلسون نفسه، رئيس الجمهورية الوحيد في تاريخ أميركا الحاصل على شهادة الدكتوراه. عمل رئيساً لجامعة برنستون، إحدى أهم الجامعات الأميركية، قبل وصوله إلى سدة الرئاسة سنة ١٩١٣ حيث بقي في منصبه لدورتين أي لغاية سنة ١٩٢١. خلال عهده أصدر الكونغرس بعض أهم التشريعات والأكثر تقدماً، منها تشريع ضد الاحتكار وآخر حول ضريبة الدخل التصاعدية. وكان له أيضاً إنجازات في السياسة الخارجية لعل أهمها النقاط الـ ١٤ التي أعلنها أمام الكونغرس في كانون الثاني/يناير من سنة ١٩١٨، والتي اقترحت أن تكون المعاهدات الدولية شفافة وأن تكون البحار مفتوحة للجميع خارج المياه الإقليمية للدول، وتقليص الحواجز أمام تجارة عالمية متساوية

الشروط، وخفض السلاح وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية وغيرها، ومن المتفق عليه أن هذه النقاط كان لها دور كبير في تأسيس عصبة الأمم التي لم يستطع ويلسون إقناع الكونغرس بعضوية أميركا فيها. وقد نال سنة ١٩١٩ جائزة نوبل للسلام.

هذا ما تعرفه أغلبية الأميركيين من كتب التاريخ المعتمدة. ما لا تقوله معظم هذه الكتب هو أن ويلسون، أول جنوبي يصل إلى سدة الرئاسة بعد الحرب الأهلية، كان عنصرياً أعاد كل ما حصل عليه السود من اندماج، ولو قليلاً، إلى نقطة الصفر تقريباً.

يقول ويلسون في أشهر كتاب له عندما كان أستاذاً للتاريخ^(١٩) إن الـ KKK شكلت «إمبراطورية الجنوب»، أسسها رجال استنهضتهم غريزة الحفاظ على النفس^(٢٠) «من أجل التخلص، بالطرق المشروعة وغير المشروعة، من عبء الحكومات الذي لا يحتمل والذي تدعمه أصوات السود الجاهلاء الانتخابية»^(٢١) لا عجب إذاً أن يشكل كتاب ولسون المذكور إلهاماً لغريفيث في إنتاج فيلمه «ولادة أمة» وأن يستشهد الفيلم بمقاطع من ذلك الكتاب.

خلال حملته الانتخابية سنة ١٩١٢ أعلن ويلسون أنه إذا حصل على الرئاسة فإن السود يستطيعون الاتكال عليه بأن يتعامل بعدل كامل معهم وأن يفعل ما بوسعهم للمساعدة على دفع مصالح عرقهم^(٢٢). نتيجة لهذه الزعود ترك السود الحزب الجمهوري بأعداد كبيرة وصوتوا لويلسون المرشح الديموقراطي، لكن سرعان ما خاب أملهم عندما بدأت تظهر آراء وسياسات ولسون تجاههم.

سأند ولسون قوانين «جيم كرو» وكذلك مطالب الديموقراطيين الجنوبيين بأن يترك للولايات التعامل مع القضايا العرقية وحق السود بالاقتراع. عيّن بين وزرائه عدداً من الجنوبيين المعروفين بتحيزهم ضد السود الذين قاموا بالتخفيف من عدد الموظفين السود لصالح البيض دون أن يعترض على ذلك، ممّا أزال التقدم الذي كان السود قد حصلوا عليه في هذا المجال على مستوى الحكومة

الفدرالية . وفي عهده تم تجنيد عدد كبير من السود في القوى المسلحة ولكنه فصل الفرق السوداء عن الفرق البيضاء داخل الجيش . وعندما جاءه وفد من السود للإعترض على هذا الفصل العرقي قال لهم : «إن الفصل العرقي ليس مذلاً بل ذا فائدة وعليكم أن تعتبروه كذلك أيها السادة»^(٢٣) . وفي مقابلة مع جريدة «النيويورك تايمز» سنة ١٩١٤ ، وكانت قد بدأت تتكثف اعتراضات السود على تعامله مع قضايائهم ، قال : «إذا كان الأشخاص الملونون (أي السود) قد ارتكبوا خطأ بتصويتهم لي فعليهم أن يصححوه»^(٢٤) . وبقيت حالة السود في الحكومة الفدرالية كما تركها ويلسون حتى عهد الرئيس هاري ترومان أي بعد الحرب العالمية الثانية .

ظلت حركة تحرير السود خجولة لم تتحرك بشكل جذري إلا بعد أن شاركوا بأعداد كبيرة في الحرب العالمية الثانية رغم التمييز العنصري ضدهم داخل الولايات المتحدة بشكل عام وداخل القوات المسلحة بشكل خاص^(٢٥) . أول الغيث لجهة الحكومة الفدرالية جاء سنة ١٩٤٨ - أي بعد الحرب العالمية الثانية بثلاث سنوات - حين أرسل الرئيس هاري ترومان إلى الكونغرس قراراً رئاسياً يعلن فيه أن «سياسة الرئيس هي أن يكون هناك مساواة في المعاملة والفرص بين كل المنخرطين في القوات المسلحة دون أي اعتبار للعرق واللون والدين والأصول الوطنية» .

أسس السود مجموعة من المنظمات بهدف الحصول على حقوقهم . أقدم هذه المنظمات هي «أمة الإسلام» (The Nation of Islam) التي أسسها والاس فارد محمد (Wallace Fard Mohammad) سنة ١٩٣٠ والذي اختفى بعد ٤ سنوات وحل مكانه تلميذه إليجا محمد (Elija Mohammad) الذي اعتبر أن والاس هو الله وأنه هو - أي إليجا - آخر الأنبياء . كان الهدف الرئيسي لهذه المجموعة هو إعطاء السود احتراماً للنفس ولذلك تقدمت قياداتها بطروحات في هذا الاتجاه . عمر الأرض ٧٦ ترليون سنة وكانت كلها تدعى آميا . جاء منها السود الذين أنجبوا البيض والسمر والصفير ولذلك فإنهم أصل الإنسانية . وحسب بعض

قياداتهم فإنهم يتمتعون بحجيات أكثر تطوراً من باقي الأجناس . وللحفاظ على هذه الميزة يجب ألا يتزوجوا من غير عرقهم . أما سياسياً فإنهم استعبدوا لمدة ٤٠٠ سنة وإذا لم يكن ممكناً الحصول على الحرية والعدالة والمساواة - المطالب الثلاثة الأولى في برنامجهم - فإنهم يطالبون بالمطلب الرابع والأخير في البرنامج وهو الانفصال عن الولايات المتحدة في دولة مستقلة .

إضافة إلى أمة الإسلام والجمعية الوطنية (NAACP) الأنفة الذكر كان هناك خلال هذه الحقبة - أي العقود الستة الأولى من القرن العشرين - مجموعات أخرى تناول أنحاء مختلفة من صراع السود للحرية والمساواة، بعضها بقي حتى اليوم وبعضها زال مع الوقت . غير أن تاريخ هذه الحقبة انطبع بشكل أساسي بشخص واحد هو مارتن لوثر كينغ (Martin Luther King) الذي يلخص نضاله القصير نياً المحطات المهمة في طريق حصول السود على حقوقهم .

كان كينغ معجباً بغاندي وطريقته اللاعنفة للحصول على حقوق شعبه فتبنى هذه الطريقة في جو محموم يطالب فيه غالبية السود بمواجهة عنف البيض المتكرر تجاههم بالعنف المضاد . ولعل ما جعل كينغ يستقطب غالبية السود إلى مساندة اللاعنفة هو أنه كان يتمتع بقدر كبير من الكاريزما في شخصيته كما كان خطيباً مفوهاً قل نظيره، أقله بين القياديين من جهتي النزاع في حينه . هذا الاستقطاب إلى اللاعنف كان أحد أهم الأسباب لنيله سنة ١٩٦٤ جائزة نوبل للسلام وكان في حينه أصغر الحائزين على هذه الجائزة عمراً إذ إنه كان دون الـ ٣٥ سنة .

دخل كينغ المعتزك النضالي في بدايات الخمسينات من القرن الماضي . وكان قد أصبح من المناضلين المعروفين، رغم صغر سنه، عندما حكمت المحكمة الفيدرالية العليا سنة ١٩٥٤ بأن الفصل العرقي في المدارس الرسمية هو مخالف للدستور، ما دق الأسفين الأول في مفهوم «متساوون لكن منفصلون» الذي كانت المحكمة نفسها قد حكمت به قبل ٥٨ سنة والذي سمح للولايات ممارسة التمييز العنصري ضد السود في المدارس الرسمية كل هذه المدة دون مخالفة القانون أو الدستور (٢٦) .

وبعد سنة تقدّمت إحدى الناشطات السود، وتدعى روزا باركس (Rosa Parks)، بطلب من الجمعية الوطنية (NAACP)، بالجلوس في مقدمة الباص في مدينة مونتغومري الجنوبية (ولاية ألاباما) وذلك بهدف الوصول إلى المحاكم، ومن ثم إلى المحكمة الفدرالية العليا، لتحدي قانون الفصل العنصري في الباصات.

تبع ذلك تنظيم مقاطعة للباصات من قبل السود دامت ٣٨٢ يوماً وطلب من كينغ، الشاب الكاريزمي، أن يقودها ولم يكن عمره يتجاوز الأربعة والعشرين سنة. نجحت هذه التجربة في تحريك الرأي العام الأميركي بشكل لم يسبق له مثيل رغم محاولات سابقة من قبل ناشطات استعملن الطريقة نفسها. والأهم من ذلك هو أن القضية وصلت في آخر السنة (أي في كانون أول/ديسمبر ١٩٥٥) إلى المحكمة الفيدرالية العليا التي حكمت بأن منع السود من الجلوس في أي مكان في الباصات هو عمل مخالف للدستور. بعد ذلك سطع نجم مارتن لوثر كينغ وأصبح شخصية معروفة ومحترمة على مستوى الوطن ممّا سمح له بأن يكون أكبر القياديين في الحركة التحررية اللاعنفية. أما روزا باركس فأصبحت أيقونة لتحرر السود في السنين التي تلت الحكم وحتى وفاتها سنة ٢٠٠٥، فنالت خلالها عدة ميداليات منها ميدالية الحرية من رئيس الجمهورية وميدالية الكونغرس، الذهبية كما أعطاه الكونغرس لقب «السيدة الأولى للحقوق المدنية» و«والدة حركة التحرر».

إن الحصول على عدم التمييز في المدارس والباصات لم يكن سوى بداية تفكيك النظام العنصري الرسمي والشعبي، إذ بقيت هناك قواتين تمييزية عدة في بعض الولايات - خاصة الجنوبية منها - كما بقيت ردات الفعل العنفية من بعض الفئات المتطرفة من البيض. بناءً عليه، أسس كينغ مع ستين قسيساً آخرين - جمعية حقوقية باسم «مؤتمر قيادة الجنوب المسيحي» (The Southern Christian Leadership Conference - SCLC) وتولى رئاستها.

حصلت عدة محاولات لاختراق التعليم الرسمي على جميع مستوياته كانت كثيراً

ما تنتهي بأعمال عنفية. ففي سنة ١٩٥٧ مثلاً، حاولت تسع بنات سوداوات الدخول إلى مدرسة في ليتل روك بولاية أركنسا فمنعن بأمر من حاكم الولاية ممّا اضطر الحكومة الفدرالية إلى إرسال فرقة من الحرس الوطني لإجبار المدرسة على قبول البنات التسع فيها. وتكررت هذه الحوادث بشكل متسارع إلى أن وصلت إلى التعليم العالي. ففي سنة ١٩٦٢ حاول شاب أسود التسجيل في جامعة ميسيسبي ولكنه قوبل بمظاهرات عنيفة وحاشدة ممّا اضطر الرئيس جون كينيدي في حينه إلى إرسال الحرس الوطني لقمع المتظاهرين. حتى أماكن الطعام اعتبرتها بعض الولايات بأنها لا تدخل ضمن أحكام منع التمييز في المدارس والهاصات ولذلك بقيت تمارس التمييز العنصري فيها.

وفي سنة ١٩٦٢ أودع كينغ لمدة قصيرة في سجن مدينة برمنغهام في ولاية ألاباما الجنوبية بسبب اشتراكه في مظاهرة هناك. جاء ذلك لصالحه على مستويين. الأول منحه الفرصة لوضع مبادئ فلسفته اللاعنفية في رسالة إلى زملائه القسيسين بعنوان «رسالة من سجن في برمنغهام» أصبحت مرجعاً من مراجعه ومراجع حركات التحرير للسود. قال كينغ في هذه الرسالة إن حملة اللاعنف تتضمن أربعة خطوات أساسية: تجميع المعلومات لمعرفة إذا كان هناك ظلم، المفاوضات، تنقية النفس، ثم العمل المباشر (أي على الأرض). وهذه الخطوة الأخيرة تهدف إلى خلق أزمة وتوتر إلى درجة تدفع مجتمع يرفض المفاوضات بشكل متواصل لمواجهة القضية^(٢٧).

أما النتيجة الإيجابية الثانية لإدخاله السجن فكانت أن أكدت زعامته للحركة التحررية الأساسية للسود على مستوى الوطن.

ففي السنة التالية نظم كينغ، مع آخرين من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات عمالية ودينية، عملية «الزحف على واشنطن» (March on Washington) من أجل العمل والحرية. شارك في التظاهرة ما بين مئتي وثلاثمئة ألف شخص، حوالي ٨٠ بالمئة منهم من السود و٢٠ بالمئة من البيض والأجناس الأخرى. لا

أحد يذكر هذا التجمع الكبير الأول من نوعه دون أن يذكر خطاب مارتن لوثر كينغ فيه والذي أثار ليس فقط عواطف الحشود في ساحة نصب لينكولن التذكاري بل عواطف غالبية الشعب الأميركي.

ومما قاله في خطابه:

«أقول لكم أيها الأصدقاء بأنه رغم المصاعب التي تواجهنا اليوم وغداً ما زال لدي حلم جذوره العميقة هي في الحلم الأميركي.

لدي حلم بأن سيأتي اليوم عندما نجد في تلال جورجيا أبناء العبيد السابقين وأبناء مالكي العبيد السابقين وباستطاعتهم أن يجلسوا معاً على مائدة الأخوة.

لدي حلم أن أولادي الصغار الأربعة سيعيشون يوماً في أمة حيث لا يجري تقييمهم فيها على أساس لون بشرتهم بل طبيعة شخصيتهم.

لدي حلم

لدي حلم بأن سيأتي يوم، هناك في ألاباما (...) أولاد وبنات سود صغار سيستطيعون أن يشدوا أياديهم إلى أيادي أولاد وبنات بيض صغار كأخوة وأخوات.

هذا هو أملنا. هذا هو معتقدي الذي أعود به إلى الجنوب. بهذا المعتقد سنستطيع أن نصقل من جبل الإحباط صخرة الأمل...».

كانت سنة ١٩٦٣ مفصلية في نضال السود من أجل الحرية والمساواة. فقبل «الزحف على واشنطن» نظمت مجموعة كينغ في برمنغهام مظاهرات أطفال تم قمعها بعنف مفرط استعملت فيه الكلاب البوليسية.

ظهرت هذه الصور البشعة ليس فقط على شاشات التلفزيونات الأميركية بل على تلفزيونات العديد من الدول خارج أميركا. قال كينغ يومها: «إن الأمة تقاتل من

أجل أن تريح عقول وقلوب أناس في آسيا وأفريقيا وهؤلاء لن يحترموا الولايات المتحدة إذا حرمت رجالاً ونساءً من حقوقهم الأساسية في العيش بسبب لون بشرتهم».

تدخل الرئيس جون كينيدي، الذي كان يعمل للحصول على أغلبية في الكونغرس لقرار شامل ضد التمييز العنصري مباشرة من خلال إقناع أصحاب الأعمال في برمنغهام بالقبول بإلغاء التمييز في الأماكن العامة ونجح في ذلك. هذا النجاح لم يعط فقط الدفع لكينغ ورفاقه بل شجع أيضاً المنظمات العنيفة على القيام بانتفاضات في جميع أنحاء أميركا. ففي خلال مدة ١٠ أسابيع في صيف ١٩٦٣ حصلت ٧٥٨ مظاهرة ضد التمييز العنصري في ١٨٦ مدينة ثم بنتيجتها اعتقال ١٤,٧٣٣ شخصاً^(٢٨).

حصل «الزحف على واشنطن» في هذا الجو المتوتر ولذا انقسمت الآراء حول جدواه بين قيادات السود خاصة بين العنفيين واللاعنفين. وبعد أسبوعين من حصول الزحف، وفي ولاية ألاباما بالذات التي ذكرها كينغ في خطابه، حصلت حادثة هزت شعور معظم الأميركيين وعجلت بالتالي في إنجازات مسيرة التحرير والمساواة.

فبعد حوالي أسبوعين من خطاب «لدي حلم»، في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، قام أربعة رجال ينتمون إلى منظمة الـ KKK بتفجير كنيسة للسود نهار أحد بينما كان فيها أطفال يحضرون «مدرسة الأحد» حيث يتعلمون أصول الدين والقيم المسيحية. قتل في الحادث أربع بنات، واحدة في الحادية عشرة من العمر، وثلاثة في الرابعة عشرة، إضافة إلى عشرين جريحاً معظمهم من الأطفال. أُلقي القبض بسرعة على رئيس العصاة وأحيل للمحكمة بتهمتين: القتل وحيابة متفجرات. صدر الحكم في تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها بتهمة القاتل من جريمة القتل وبتهمة مئة دولار وسجنه لمدة ستة أشهر بتهمة حيابة ١٢٢ كيلوغراماً من المتفجرات غير مرخص بها.

ثم أعيد فتح القضية مرة أخرى بعد مدة طويلة وبعد أن كان قد توفي أحد القتلة، فحكم على الثلاثة الباقين على دفعات، ما بين سنتي ١٩٧٧ و٢٠٠٤، بالسجن ما بين ٢٥ سنة ومؤبد، وقد توفي اثنان منهما في السجن ومازال أحدهم حياً هناك.

كل هذه الحوادث جعلت الرئيس كينيدي يدفع باتجاه قانون في الكونغرس يمنع التمييز العنصري بجميع أنواعه بعد أن كان قد أعطى دعمه للزحف على واشنطن، ثم وجه خطاباً تاريخياً إلى الأمة شرح فيه الفروقات الاقتصادية والاجتماعية بين السود والبيض ومساوئ التمييز بين أميركي وآخر، وأعلن بالتالي أنه سيطلب من الكونغرس «أن يسن قانوناً يعطي كل الأميركيين الحق بأن يحصلوا على خدمة في كل الأماكن المفتوحة للناس - فنادق، مطاعم، مسارح، مخازن وأماكن أخرى مشابهة». وقال: «يبدو لي أن هذا هو حق بدائي وحجبه يشكل إهانة اعتبارية لا يجوز أن يتحملها أي أميركي في سنة ١٩٦٣ مع أن الكثيرين يتحملونها»^(٢٩).

بعد ذلك بأقل من شهرين اغتيل كينيدي في دالاس تكساس قبل أن يستطيع حمل الكونغرس على سن القانون الذي كان يريده.

بعد حادثة الكنيسة مباشرة بدأت منظمة كينغ، أي «المؤتمر»، وبمساعدة منظمات أخرى، لا سيما «المجلس للمساواة العرقية» (Congress on Racial Equality-Core) بالتركيز على تسجيل السود للانتخابات خاصة من خلال حملة في مدينة برمنغهام نفسها، باعتبار أن ضالة التسجيل للانتخابات بين السود حرمتهم من الاشتراك الصحيح في النظام السياسي الأميركي وبالتالي حُجبت صوته في أروقة الكونغرس وفي البيت الأبيض. وهكذا، إضافة إلى المسيرات واستعمال القضاء دخل السود اللاعنقوين العملية السياسية فأكملت استراتيجيتهم ذات الأبعاد الثلاثة والتي سيكملون فيها الطريق حتى النهاية.

تكدّفت أعمال العنف ضد السود على أيدي المعارضين للدمج العنصري، لكن السفينة كانت قد انطلقت ولم يعد هناك مجال لإيقافها. ففي تموز/ يوليو

١٩٦٤، أي بعد ثمانية أشهر من مقتل الرئيس كينيدي، وافق الكونغرس على مشروع قرار قدمه الرئيس ليندون جونسون بعنوان «قرار الحقوق المدنية» (Civil Rights Act) الذي كان كينيدي يعمل لإقراره قبل اغتياله والذي بموجبه تم حظر التفرقة بين الأشخاص على أساس العرق واللون، أو الدين أو الأصول الوطنية في كل المرافق، الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك المدارس والمساكن وأماكن العمل والأماكن العامة، إضافة إلى حظر وضع أية شروط للتسجيل للاقتراع في الانتخابات التي كانت العديد من الولايات الجنوبية تضعها لاستبعاد السود. ويسمح القرار للحكومة الفدرالية بالعمل داخل الولايات للتأكد من تنفيذ القرار.

أكمل كينغ ورفاقه أنشطتهم حسب الاستراتيجية الآتفة الذكر. ففي سنة ١٩٦٥ نظم كينغ مسيرة من مدينة سيلما إلى مدينة مونتغمري في ولاية ألاباما تطالب بالسماح للسود بالتسجيل للانتخابات خاصة في مدينة سيلما نفسها حيث كانت هناك أغلبية كبيرة من السود تعيش بفقر مدقع. ورغم القرار الآنف الذكر ظلت المدينة تطلب كشرط للتسجيل ألا يكون الشخص أمياً ممّا استثنى قسماً كبيراً من السكان السود. حصلت مواجهات دامية عندما اعترض أفراد من الـKKK المسيرة وظهر ذلك على محطات التلفزة الوطنية. تبع ذلك مسيرات عدة في المكان ذاته استطاع كينغ أن يجلب إليها شخصيات سياسية وثقافية بارزة ورغم ذلك كانت كثيراً ما تنتهي بالعنف والاعتقالات ممّا أثار مشاعر قسم كبير من الرأي العام الأمريكي إضافة إلى تأثيرها على البيت الأبيض والكونغرس. فبعد بضعة أشهر من آخر مسيرات سيلما، أقر الكونغرس «قانون حقوق الاقتراع» (Voting Rights Act) الذي حرم على الولايات وضع أية شروط للاقتراع وأعطى الحكومة الفيدرالية صلاحيات واسعة للمراقبة.

وهكذا توالى الإنجازات خاصة في ما يتعلق بمدّ الثغر التي كانت تنفذ منها الولايات، خاصة الجنوبية، لممارسة، أو السماح بممارسة، التمييز العنصري. ففي سنة ١٩٦٧ مثلاً أصدرت المحكمة الفيدرالية العليا حكماً تمنع بموجبه

وجود أية قوانين أو إجراءات تعرقل أو تمنع الزواج المختلط . وكان كينغ يسعى بجهد لإيقاف الممارسات العنصرية في ما يتعلق ببيع وأيجار وتمويل المساكن ، التي كانت تقوم بها ولايات وأشخاص من خلال تفسيرات مؤاتية للقوانين التي تمنع ذلك ، باعتبار أن الاختلاط في السكن قد يكون أهم ركيزة للاختلاط الاجتماعي .

وفي أوائل نيسان/ أبريل ١٩٦٨ ذهب كينغ إلى مدينة ممفس (Memphis) في ولاية تنسي لمساندة إضراب كان قد نظمه اتحاد عمال التنظيف . هناك ألقى كلمة ضمنها تنبؤات مصيرية لافتة . ومما قاله :

«ثم ذهبت إلى ممفس . والبعض بدأ بإطلاق التهديدات أو التكلم عن تهديدات موجودة . ماذا سيحصل لي من قبل بعض من أخوتي البيض المرضى؟ الحقيقة أنني لا أعلم ماذا سيحصل الآن . فأمامنا بعض الأيام الصعبة . ولكن ذلك لا يهمني . لأنني قد زرت قمة الجبل . ولذا لا يهمني . أريد أن أعيش حياة طويلة ككل الناس . فالحياة الطويلة لها مزاياها . ولكنني لست مهتماً بذلك اليوم . أريد أن أعمل حسب إرادة الله . والله سمح لي أن أصعد الجبل . فنظرت من هناك ورأيت أرض الميعاد . قد لا أصل إليها معكم . ولكنني أريدكم أن تعلموا الليلة أننا كشعب سنصل إلى أرض الميعاد . وهذا ما يسعدني الليلة . لا شيء يشغل بالي . أنا لا أخاف أي إنسان . فعيناي قد رأتا مجد عودة «المسيح» .

وفي بعد ظهر اليوم التالي من هذه الكلمة ، في ٤ نيسان/ أبريل من سنة ١٩٦٨ ، بينما كان كينغ وبعض معاونيه واقفين على شرفة الفندق في ممفس ، أطلق رجل أبيض النار عليه فأصابه بالرأس وقتله فوراً . توفي كينغ ، ولم يكن عمره يتجاوز ٣٩ سنة ، مرتاح الضمير فهو كما قال وصل إلى قمة الجبل ، ورأى أرض الميعاد التي حلم بها ولكنه - كما تنبأ - لم يصل إليها في حياته .

بعد أسبوع واحد من وفاته وقع الرئيس جونسون قرار الحقوق المدنية الثاني الذي كان كينغ يعمل على إنجازه والذي منع منعاً باتاً أي تمييز في بيع أو إيجار أو تمويل المساكن بسبب العرق أو اللون أو الدين أو الأصول القومية.

فورات الخوف

لم تخلُ فترة المصالحة مع الذات، وبالتحديد العقود الستة الأولى من القرن الماضي، من فورات تطرف تَمَّ خلالها الدوس على الحريات وحقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة. كانت هذه الفورات كلها بسبب الخوف العرقي أو الديني أو العقائدي.

الخطر الكاثوليكي

جاءت أولى هذه الفورات بالفعل قبل منتصف القرن التاسع عشر. فبعد أن تكشفت هجرة الإيرلنديين والألمان الكاثوليك ما بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٦٠ حصل توتر بين الغالبية الأميركية المتحدرة من الإنكليز البروتستانت والمهاجرين الجدد سبب أعمال عنف في بعض الأحيان. اتهم البروتستانت البابا بايوس التاسع بأنه كان ضد الحريات والديموقراطية والنظام الجمهوري. كما اتهموا الكاثوليكية نفسها بأنها ضد الازدهار الاقتصادي ومع البخل والاستبداد وغيرهما مما يتعارض مع المبادئ الأميركية البروتستانتية^(٣٠). على أثر ذلك أسس البروتستانت «الحزب الجمهوري الأميركي» (غير الحزب الجمهوري الحالي) المناهض للكاثوليك الذي انتشر في عدة ولايات تحت أسماء مختلفة منها الحزب الأصلي الأميركي (Native American Party) والحزب الأميركي (American Party). وكان الحزب متكتماً إلى حد ما، فعندما سئل أحد أعضائه عن نشاطات الحزب أجاب «لا أعلم شيئاً» مما أعطى الحزب اسمه الأكثر شهرة وهو «حزب الذين لا يعلمون شيئاً» (Know-Nothing Party). وفي الانتخابات التشريعية عام ١٨٥٤ اكتسح هذا الحزب مدناً وولايات في الشمال الشرقي من

البلاد ودخل الكونغرس بقوة ووصل عدد المنتسبين إليه ما يقارب المليون نسمة. ولكن سرعان ما تراجعت شعبيته لصالح الأحزاب التقليدية الأخرى ففشل فشلاً كبيراً في الانتخابات اللاحقة وبقي دون شعبية تذكر حتى اليوم يجاهد ضد الهجرة بأشكالها المختلفة و«بالطرق القانونية»^(٣١).

الخطر الأصفر

صدر أول قانون للجنسية في أميركا سنة ١٧٩٠ وحدد شروط الحصول على الجنسية «بالأشخاص البيض الأحرار» (Free White Persons) الذين يتمتعون بـ«أخلاق جيدة» (Good Moral Character).

عبارة «الأشخاص البيض الأحرار» شملت الأوروبيين طبعاً وأيضاً «بيضاً آخرين» كالهنود الآسيويين والأشخاص القادمين من الشرق الأوسط، واستثنت بالتحديد أصحاب العقود الإلزامية من البيض، والعبيد السود كما السود الأحرار والآسيويين الصفر وبعض الجنسيات الأخرى. أما «الأخلاق الجيدة» فتركت للمحاكم تقرير ذلك، فإذا اعتبرت المحكمة أن طالب الجنسية يتمتع بهذه الصفة يأخذ يُقسم بأن يساند دستور الولايات المتحدة ويحصل على الجنسية.

تفاقم «الخطر الأصفر» خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما بدأ عدد من الصينيين واليابانيين بالنزوح إلى الولايات المتحدة، خاصة إلى القسم الغربي منها.

بالنسبة إلى الصينيين فقد كانت الغالبية الساحقة منهم عمالاً جاؤوا ليعملوا في مناجم الذهب وبناء سكك الحديد وفي الزراعة وصناعة النسيج وبعض الخدمات. كانت النظرة إليهم نظرة احتقار، فعندما كثر عددهم تصاعدت المخاوف من «الخطر الأصفر» وبدأت حملة شعبية كبيرة ضدهم بمكونات اقتصادية واجتماعية. فالصينيون الذين كانوا يعملون بجهد أكبر من نظرائهم الأميركيين وبأجر أقل، اتهموا بأخذ فرص العمل من درب الآخرين. كما اتهموا

بأنهم يقامرون ويدخنون الأفيون ويشكلون بالتالي خطراً على القيم الأميركية^(٢٢). وتعاظمت الحملة تدريجياً إلى أن بلغت حدود العتف المفرط خاصة في مدن غربية كبرى كلوس أنجلس (١٨٧٠) وسان فرانسيسكو (١٨٧٧)، (كلاهما في ولاية كاليفورنيا) ودينفر في ولاية كولورادو (١٨٨٠) إضافة إلى ما أصبح لاحقاً ولاية وايومينغ (١٨٨٥).

ففي اضطرابات وايومينغ مثلاً، قتل خمسة وعشرون صينياً إما بالرصاص وإما حرقاً^(٢٣). وفي أوج هذه الحملة أصدر الكونغرس قانون «استثناء الصينيين» (Chinese Exclusion Act) لسنة ١٨٨٢ الذي منع العمال الصينيين من دخول الولايات المتحدة كما منع كذلك الموجودين منهم داخل الولايات المتحدة في حينه من الحصول على الجنسية الأميركية، كذلك سمحت إحدى فقرات القانون بترحيل قسم من المهاجرين الصينيين إلى خارج البلاد. وكان هذا القانون أول قانون يمنع الهجرة إلى الولايات المتحدة على أساس العرق مفتوحاً عهداً من العداء للهجرة والمهاجرين من إثنيات أخرى غير الأوروبية^(٢٤). وهكذا انخفض عدد الصينيين في الولايات المتحدة (أي الغرب الأميركي) من حوالي ١٠٨,٠٠٠ شخص سنة ١٨٩٠ إلى أقل من ٨٩,٠٠٠ شخصاً سنة ١٩٠٠^(٢٥).

وفي سنة ١٩١٧ قام الكونغرس الأميركي مجدداً بالموافقة على «قانون هجرة» جديد حددت فيه «منطقة آسيوية ممنوعة» (Asian Barred Zone) شملت معظم آسيا الشرقية (ما عدا الصين الممنوعة أصلاً) وجزر الباسيفيك تُمنع الهجرة منها إلى الولايات المتحدة بشكل قاطع^{(٢٦)(٢٧)} ولم يُلغ هذا التمييز ضد الآسيويين وخاصة الصينيين إلا في سنة ١٩٤٣ عندما أبطل الكونغرس الأميركي مفعول قرار الاستثناء الصيني كما سمح «قانون الهجرة والمواطنة» لسنة ١٩٥٢ لليابانيين والكوريين والآسيويين الآخرين بالحصول على الجنسية الأميركية بالشروط المعمول بها للفتات الأخرى.

أما بالنسبة لليابانيين، فبعد استثنائهم من الجنسية في قانون التجنس لسنة ١٧٩٠

كباقي الآسيويين، وبعد أن بدأ عددهم داخل الولايات المتحدة بالازدياد، خاصة في ولاية كاليفورنيا، ازداد الشعور العنصري ضدهم كما كان قد حصل للصينيين، وتأسست سنة ١٩٥٤ رابطة خاصة للعمل على استثناء اليابانيين والكوريين من الهجرة المسموح بها طالبت بتطبيق قانون استثناء الصينيين على اليابانيين أيضاً وعدم توظيف يابانيين، والضغط على إدارات المدارس لفصل الأولاد اليابانيين عن الأولاد البيض والعمل على إعلام الكونغرس والبيت الأبيض بـ «الخطر الأصفر»^(٣٨). وبما أن اليابان، لأسباب تتعلق بشعور الاعتزاز الوطني، لم تكن ترغب في أن تقوم الولايات المتحدة بسن قانون يستثنى مواطنيها من الهجرة كالذي وضع بالنسبة للصينيين، توافقت مع الأميركيين على صوغ ما سمي «اتفاق الجنتلمانية» (Gentlemen's agreement) سنة ١٩٠٧ الذي وعدت اليابان بموجبه بعدم إصدار جوازات سفر لليابانيين الراغبين بالسفر إلى أميركا على أن لا تقوم الولايات المتحدة بالمقابل بمنعهم رسمياً من الدخول إلى أراضيها. غير أن الحكومة اليابانية لم تتوقف عن إصدار جوازات سفر لليابانيين الراغبين بالسفر إلى ولاية هاواي على افتراض أن هذه الولاية التي تقع في الباسيفيك بين اليابان وأميركا مستثناءة من الاتفاق. إضافة إلى ذلك انتشرت ظاهرة «الزوجات بالصور» (Picture Brides) حيث يتم الزواج عن بعد من خلال تبادل الصور بين الأميركيين واليابانيات، مما سمح أيضاً لليابانيين العاملين في أميركا بجلب عرائس من اليابان. لذلك فإن أعداد اليابانيين في أميركا لم تتوقف عن الازدياد - ولو أنها لا شك تباطأت - ولكنها تركزت على جزر الهاواي أكثر من أميركا القارية. ظل هذا القانون ساري المفعول حتى تم إبطاله سنة ١٩٢٤.

الذعر الأحمر الأول

لم تكن هذه الفورات العنصرية التي تميزت بالتطرف الديني والعنصري - أي الخطر الكاثوليكي ثم الخطر الأصفر - إلا كتجربة المسرح الأخيرة قبل العرض الأول بالنسبة لما حصل بعد ذلك، أي خلال حقبة المصالحة مع النفس التي نحن بصددتها هنا. فبعد أن كان الخطر دينياً ثم عرقياً جاء الخطر الثالث عقائدياً

أيديولوجياً. فبعد الحرب العالمية الأولى، عين الرئيس وودرو ويلسون وزيراً للعدل يدعى ميتشل بالمر الذي بدوره عين جاي إدغار هوفر الذي أصبح لاحقاً أول رئيس لمكتب التحقيق الفيدرالي (FBI)، كمساعداً خاصاً.

منذ بداية القرن العشرين وحتى بدايات الحرب العالمية الأولى، كانت أميركا تعاني من أعمال عنف سياسي متزايد من قبل الفوضويين القادمين من أوروبا وخاصة من إيطاليا. ففي سنة ١٩٠١ قام أحد الفوضويين من أصل بولوني بإطلاق الرصاص على رئيس الجمهورية الأميركي وليام ماكنلي فأصابه في صدره وأرداه قتيلاً. وتدفقت خلال هذه المدة أعداد كبيرة من الفوضويين الإيطاليين المطرودين من بلادهم إلى الولايات المتحدة مما دعم هذه الحركة خاصة في الشرق والوسط الأميركيين. قامت الحركة بأعمال دعائية واسعة لقلب نظام الحكم ووزعت منشورات حول طريقة صنع القنابل والمتفجرات - بعضها فولكلوري إلى درجة الخطر^(٣٩) - فانتشرت أعمال التفجير في مناطق مختلفة من البلاد خلقت، رغم عدم فاعليتها في معظم الأحيان، حالة من البلبلة الشعبية والحكومية. وبعد الثورة الروسية سنة ١٩١٧، وكانت قد تلاشت حركة الفوضويين، تحول انتباه الأميركيين إلى الأعداد الكبيرة والمتزايدة لمناصري هذه الثورة داخل الولايات المتحدة الذين نظموا أنفسهم في منظمات عمالية وتغلغلوا في مؤسسات عمالية وفكرية أخرى وبدأوا، بنظر الكثيرين من الأميركيين، يشكلون خطراً على النظام الليبرالي الرأسمالي الأميركي، خاصة بعد تنظيمهم إضرابات لمنع شحن الأسلحة إلى الروس البيض الذين كانوا يحاربون البولشفيك.

كان بالمر ورفيقه هوفر مهووسين بفكرة أن هناك مؤامرة يُعدّها في أميركا الشيوعيون المندسّون بين المثقفين اليساريين والمنظمات العمالية وغيرها، والمدعومون من الثورة الشيوعية في روسيا التي استولت على الحكم سنة ١٩١٧، لقلب نظام الحكم في الولايات المتحدة لصالح أيديولوجيتهم. وعندما

أُرسلت في أواخر سنة ١٩١٩ سلسلة من الرسائل المفخخة إلى قياديين سياسيين، وبعد أن فُجر أحدهم نفسه (أو انفجرت به قنبلة كان يحملها) أمام منزل بالمر وعرضه لخطر حقيقي، قام هذا الأخير خلال الأشهر الستة التالية، وبمساعدة هوفر الذي كان يرأس في حينه فرع المخابرات في مكتب التحقيقات التابع لوزارة الدفاع،^(٤٠) بحملة اعتقالات واسعة شملت ١٦,٠٠٠ شخص، من الأميركيين وغير الأميركيين، دون إذن قضائي وأودعوا السجن لمدة طويلة دون محاكمة^(٤١). وسميت هذه الحملة «غارات بالمر» (Palmer Raids).

استند بالمر وهوفر في عملهما بشكل أساسي إلى «قانون التحريض» (Sedition Act) لسنة ١٩١٨ الذي منع، تحت طائلة السجن، استعمال «لغة تدل على عدم الموالاة، أو تنتهك حرية المقدسات، أو بذينة، أو تعسفية، في الكلام عن حكومة الولايات المتحدة أو العلم الأمريكي، أو القوات المسلحة الأمريكية وكذلك استعمال لغة تسبب للآخرين بأن ينظروا باحتقار إلى الحكومة الأمريكية ومؤسساتها». كما شمل القانون الحظر على أي كلام يؤثر على بيع سندات الحكومة^(٤٢).

اعتقل من اعتقل دون حق الرجوع إلى محام للدفاع، وتم التحقيق معهم دون إعطائهم الحق بالاتصال أو التكلم مع أحد، وانتهى البعض إلى الترحيل (٥٦٥ شخصاً) لا لاشتراكهم في التفجيرات (الفاعلون لم يكتشفوا أبداً) بل لانتماءاتهم السياسية^(٤٣). وعومل معظم المعتقلين بقسوة فائقة كالضرب والتعذيب وأدخل إلى السجن من تلفظ علناً بكلمة حسنة عن الشيوعيين مثل بائع الثياب في ولاية كونيتيكت الذي حكم عليه بالسجن ستة أشهر لأنه قال إن لينين كان رجلاً ذكياً^(٤٤).

انتشر هذا «الذعر الأحمر» بشكل واسع بين المواطنين الأميركيين في جميع أنحاء البلاد. وكان بالمر نفسه، والمحيطون به، يغذون هذا الخوف بوسائل عدة. ففي مقال كتبه بالمر خلال الحملة مثلاً قال:

«كحريق البراري، فإن لهب الثورة كان يكتسح كل المؤسسات الأميركية التي تعنى بالقانون والنظام السنة الماضية. وكانت تأكل طريقها إلى منازل العمال الأميركيين. وحماوة الثورة بالسنتها الحادة، كانت تلعق مذابح الكنائس وتقفز إلى أبراج أجراس المدارس وتزحف إلى زوايا البيوت الأميركية المقدسة محاولة استبدال عقود الزواج بقوانين فاسقة تحرق أسس المجتمع»^(٤٥).

وأججت هذا الشعور أيضاً وسائل الإعلام الكبرى كالـ«واشنطن بوست» ونيويورك تايمز». فالواشنطن بوست مثلاً، دعمت مقولة بالمر بأن الحاجة الملحة لمواجهة هذا الخطر تفوق بأهميتها الإجراءات القانونية. وفي مقالة بعنوان «القتلة الأحمر» (The Red Assassins). كتبت تقول: «ليس هناك وقت لإضاعته في المماحكة حول انتهاكات الحريات»^(٤٦). وحذت حذوها النيويورك تايمز^(٤٧) وغيرها من الصحف المعروفة. فعندما أبحرت الباخرة «بيوفرد» في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩ حاملة على متنها ٢٤٩ مبعداً كتبت إحدى أكبر جرائد مدينة كليفلند في ولاية أوهايو: «نأمل ونتوقع أن يواخر أخرى، أكثر سعة، وأفخم، تحمل حمولات مماثلة ستبحر في أعقابها»^(٤٨). ولعل هذه الحماسة على مستوى الشعب والإعلام سهّلت مهمة بالمر في متابعة غاراته بمساندة من الكونغرس والإدارة الأميركية بشكل عام.

غير أن هذا الدعم الشعبي والإعلامي والرسمي اللامتناهي لغارات بالمر سرعان ما بدأ يتلاشى. فبعد ستة أشهر تقريباً من ابتداء هذه الفورة، المناهضة للحريات وحقوق الإنسان، لم تجد القوى الأمنية أية أسلحة تذكر بيد «الثوار المحتملين» سوى أربعة مسدسات عادية^(٤٩). وخسر بالمر الكثير من صدقيته بين الناس عندما أعلن أن محاولة انقلاب راديكالية ستحصل في يوم العمال تلك السنة (أي أول أيار/مايو ١٩٢٠) ممّا نشر الرعب بين الناس ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. وفي ذلك الشهر نشر «اتحاد الحريات المدنية الأميركية» (American Civil Liberties Union) تقريراً حول الممارسات غير القانونية لوزارة العدل

الأميركية» وثق فيه كل الإجراءات غير القانونية التي اتبعتها وزارة العدل بالنسبة لتوقيفات الراديكاليين المشتبه فيهم، وكيفية استدراجهم للإيقاع بهم من قبل عملاء مندسين، وكذلك التوقيفات التي حصلت دون السماح للموقوفين بالاتصال بالخارج. وقد وقع على هذا التقرير بعض من أكبر المراجع الحقوقية في البلاد ممّا أعطاه وقعاً كبيراً بين الفئات المختلفة.

وجاءت رصاصة الرحمة عندما أصدر أحد القضاة الفديراليين حكماً بإطلاق سراح عدد كبير من المتهمين وضمن حكمه انتقادات لوزارة العدل متهماً إياها بالتأثير على الشهود، وفبركة البراهين وتوجيه اتهامات خاطئة. لكن بالمر لم يتراجع عن مواقفه. ففي جلسة استماع أمام الكونغرس في الشهر نفسه (أيار/ مايو) قال للجنة: «إنني لا أعتذر عن شيء ممّا فعلته وزارة العدل في هذا المجال. أنا فخور به». وبعد أن كان بالمر قد وصل في حينه إلى الموقع الأكثر حظاً للوصول إلى سدة الرئاسة الأميركية، فشل في الانتخابات الأولية للحزب الديموقراطي تلك السنة (١٩٢٠) وترك العمل الحكومي ليعمل داخل الحزب الديموقراطي إلى أن توفي سنة ١٩٣٦. أما جاي إدغار هوفر فلم تتأثر حياته العملية بهذا الحدث بل على العكس فإنه أكمل صعوده الوظيفي إلى أن أصبح أول رئيس لمكتب التحقيقات الفديرالي، الـ FBI، ونال بالتالي شهرة كبيرة في محاربة الجريمة المنظمة التي انتشرت في الكثير من أنحاء الولايات المتحدة نتيجة لتحريم صنع أو بيع أو استهلاك الكحول ما بين ١٩٢٠ و ١٩٣٣.

تجاوزات الحرب العالمية الثانية

خلال الحرب العالمية الثانية حصلت أيضاً تجاوزات كبيرة للحريات وحقوق الإنسان، بالنسبة للأميركيين من أصل ألماني والأميركيين من أصل ياباني (وكذلك الأجانب المقيمين من الجنسيين).

بالنسبة للألمان فلقد كانت هذه الحرب العالمية هي الثانية التي تتواجه فيها

الدولتان. ففي الحرب العالمية الأولى سجن بعض الأجانب الألمان بتهمة التجسس أو دعم الأنشطة الحربية الألمانية، وأجبر آخرون على شراء سندات الحرب الأميركية للبرهان عن ولائهم للولايات المتحدة^(٥٠). ووصل التعبير عن الشعور المعادي للألمان حد السخافات عندما غيرت الأوركسترا السيمفونية لمدينة شيكاغو برنامجها وأسقطت منه موسيقى فاغر الألماني لصالح برليوز الفرنسي أو عندما غيرت بعض المدن أسماء شوارعها للهدف نفسه. ولم تخلو هذه الممارسات من العنف المفرط^(٥١).

غير أن كل هذا لم يكن شيئاً يُذكر مقارنة بما حصل للألمان الأميركيين خلال الحرب العالمية الثانية. ازدادت أعداد الجالية الألمانية، التي كانت تعتبر أصلاً من أكبر الجاليات في الولايات المتحدة، خلال المدة بين ١٩٣١ و ١٩٤٠ وتركزت بشكل أساسي على اليهود الألمان الهاربين من الاضطهاد النازي في بلادهم، وبلغت أعداد المهاجرين أكثر من ١١٤,٠٠٠ شخص^(٥٢). وبناءً على «قانون تسجيل الأجانب» (Alien Registration Act) الصادر سنة ١٩٤٠ تمّ تسجيل حوالي ٣٠٠,٠٠٠ ألماني مقيم^(٥٣) من قبل الحكومة الأميركية وتمّ بالتالي الحد من حقهم بالتملك والسفر. وبناءً على قرار آخر - «قرار الأعداء الأجانب» (Alien Enemy Act) - الذي كان قد صدر سنة ١٧٩٨، تمّ اعتقال ما يقارب الـ ١١,٠٠٠ شخص من أصل ألماني في معسكرات اعتقال معظمهم لم يكونوا قد حصلوا على الجنسية بعد ولكن البعض كانوا مواطنين أميركيين. ولم تفرق الدولة بين اليهود وغير اليهود من الألمان باعتبار أن اليهودية كانت تعتبر في أميركا في حينه ديناً لا إثنية كما هو الحال اليوم، كما أنه لم يكن هناك إسرائيل وبالتالي لوبي إسرائيلي فاعل. أوقف الكثيرون من هؤلاء دون إذن قضائي، وبعضهم أوقفوا دون توجيه تهم لهم لأشهر عدة وتمّ استجوابهم دون إعطائهم الحق بوجود محام معهم. أما الأحكام فكانت مبرمة غير قابلة للاستئناف. ويقال أن أعداداً غير محددة من أقارب الموقوفين في معسكرات الاعتقال الذين زاروا أقاربهم هناك لم يسمح لهم بالخروج بعد ذلك. بالمقابل،

ورغم ذلك كله، لم يتوان الرئيس فرانكلين روزفلت عن تعيين ألمان أميركيين في مراكز حساسة، حتى في أركان الجيش، أمثال الجنرال دوايت أيزنهاور الذي أصبح لاحقاً قائداً لقوات التحالف في الحرب ومن ثم رئيساً للجمهورية، والجنرال شستر نيميتز (Chester Nimitz)، قائد القوات البحرية الأميركية في المحيط الهادئ خلال الحرب والذي وقع وثيقة استسلام اليابان سنة ١٩٤٥. كما استعمل بعضهم في مهام عدة بخاصة في فرع المخابرات حيث قاموا بأعمال الترجمة والتجسس^(٥٤).

لا شك أن معاملة اليابانيين الأميركيين والمقيمين كانت أسوأ بكثير من معاملة الألمان.

في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١ قامت ٣٥٣ طائرة حربية تابعة لسلاح جو الإمبراطورية اليابانية بالإغارة على القاعدة البحرية الأميركية في بيرل هاربور في جزيرة هاواي واستطاعت، بفعل المفاجأة، إغراق أو تعطيل حوالي ١٦ قطعة حربية أميركية، وتدمير ١٨٨ طائرة، وقتل ٢٤٠٢ بحاراً وعاملاً في القاعدة وجرح ١٢٨٢. أما خسائر اليابانيين فلم تتجاوز الـ ٢٦ طائرة وقطعتين حربيّتين صغيرتين إضافة إلى مقتل ٦٥ بحاراً واعتقال واحد.

هذه العملية لم تثل فقط قدرة أميركا البحرية في المحيط الهادئ لمدة غير قصيرة وتتسبب بإعلان الحرب على اليابان في اليوم التالي، بل ألّبت الرأي العام الأميركي ضد اليابان واليابانيين بمن في ذلك اليابانيون الأميركيون والمقيمون. هذا اليوم التاريخي، الذي سماه روزفلت يوم العار (A date that will live in infamy) في خطابه الشهير إلى الكونغرس في اليوم التالي والذي طالب فيه بإعلان الحرب، دفع الرئيس بعد ستة أسابيع تقريباً - أي في ١٩ شباط/فبراير ١٩٤٢ - إلى إصدار أمر رئاسي رقم ٩٠٦٦ الذي بموجبه تم اعتقال ١٢٠,٠٠٠ شخص من أصل ياباني وسوقهم إلى عشرة معسكرات اعتقال^(٥٥)، منتشرة بالأخص في الغرب الأميركي، وذلك بحجة أنهم يشكلون خطر التجسس على

الولايات المتحدة. معظم الذين اعتقلوا (حوالي الثلثين) كانوا من مواليد الولايات المتحدة وحاملي جنسيتها، والباقيون كانوا إما من حاملي الجنسية المولودين في الخارج وإما من حاملي البطاقة الخضراء. نصف المعتقلين كانوا من الأطفال^(٥٦).

بقيت قضية اليابانيين مطمورة في الأدبيات الأميركية لا تدخل في كتب التاريخ المعتمدة في المدارس، لسنين عدة. ما كتب عنها حتى أواخر السبعينيات أعطى صورة إيجابية عن الحياة في هذه المعسكرات. قام أنسل آدامز، أحد أشهر المصورين الفوتوغرافيين الأميركيين في حينه، بتصوير حياة اليابانيين الأميركيين داخل المعسكرات وكان هؤلاء يحاولون أن يعيشوا حياة أقرب ما تكون إلى الطبيعية. كانوا يرتدون ثياباً عادية وقد أسسوا مخازن صغيرة لبيع الحاجيات اليومية. كما كانت بعض النسوة يعملن في الخياطة والأولاد يمارسون الرياضات المعهودة. أعطت هذه الصور فكرة عن حياة عادية، بل سعيدة، مما دعم الفكرة التي كانت الدولة تشيعها بأن المعتقلين يعيشون حياة عادية وكأنهم في فندق خمسة نجوم. غير أن أنسل آدامز نفسه، وبعد سنوات عدة، حاول أن يصحح هذه الفكرة فكتب سنة ١٩٦٥: «إن هدف عملي كان لإظهار كيف أن هؤلاء الناس الذين قاسوا من ظلم كبير، وخسارة ممتلكاتهم وأعمالهم ومهنهم، تغلبوا على الشعور بالهزيمة والإحباط من خلال بناء مجتمع حي لهم في بيئة قاحلة (ولكن جميلة)»^(٥٧). أما البعض الآخر فقد اعتبر أن معاملة اليابانيين الأميركيين داخل المعسكرات كانت أفضل بكثير من معاملة اليابانيين لأسرى الحرب من الأميركيين والأستراليين والكنيديين متناسين أن اليابانيين الأميركيين ليسوا أسرى بل مواطنون أميركيون عاديون يتمتعون بحماية الدستور الأميركي وحقوق المواطنة.

ولعل أول ما كتب عن هذا الحدث بشكل صريح كان في كتاب نشر سنة ١٩٧٦ تحت عنوان «سنين العار: القصة المكتومة حول معسكرات الاعتقال الأميركية» وشكل هذا الكتاب البداية لنظرة أكثر واقعية لهذا الحدث^(٥٨). أما

المرجع الرسمي الأهم في هذا المجال فهو تقرير «اللجنة حول إعادة توطين واعتقال مدنيين خلال الحرب» الذي صدر في أوائل سنة ١٩٨٢^(٥٩). وكانت اللجنة قد تأسست من قبل الكونغرس سنة ١٩٨٠، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بـ ٣٥ سنة «لدراسة الأمر الرئاسي رقم ٩٠٦٦ ونتائجه على اليابان الأميركيين إضافة إلى سكان ألاسكا الأصليين في جزيرة برييلوف»^(٦٠).

ويُظهر هذان المرجعان (وغيرهما) حجم المأساة التي عاشها اليابانيون الأميركيون خلال السنوات الثلاث (١٩٤٢ - ١٩٤٥) التي أمضوها في معسكرات الاعتقال. فبعد أن أعطوا مهلاً قصيرة جداً - ساعات أو أياماً - لترك منازلهم والانتقال إلى المعسكرات، اضطر الكثيرون منهم لبيع منازلهم وممتلكاتهم بأسعار زهيدة وكان معظمهم من الطبقة الوسطى يعيشون حياة طبيعية هادئة. أما في المعسكرات فقد توفي البعض بسبب عدم توفر الخدمات الطبية الضرورية أو بسبب الإجهاد النفسي، كما قتل عدد محدود من قبل الحراس لأنه لم يطيع الأوامر. ولعل أكثر الذين عانوا من هذه الحالة كانوا الأطفال والصغار الذين حرموا من متابعة دروسهم بعد اقتلاعهم من أماكن إقامتهم الآمنة. يقول أحد الذين كانوا أطفالاً في حينه في مقابلة وثائقية: «إنني أتذكر الجنود يقودوننا إلى دبابه الجيش ونظرت إلى البنادق فتملكني الرعب لأنني رأيت سكيناً طويلة في آخرها (...). فكرت أنني تخيلت ذلك عندما كبرت بعد مدة (...). فكرت بأن تلك لم تكن حراباً لأننا لم نكن سوى أطفال صغار»^(٦١).

اhtar البعض في أسباب هذه المأساة خاصة وأن الرئيس روزفلت قال في خطاب ألقاه سنة ١٩٤٣ - أي خلال المأساة - عند إطلاقه فرقة من الجيش مؤلفة بغالبيتها الكبرى من يابانيين أميركيين: «إن المبدأ الذي تأسس عليه هذا البلد، والذي بموجبه حُكم دائماً، هو أن الحالة الأميركية (Americanism) هي حالة عقل وقلب، وهي ليست، ولم تكن يوماً، قضية عرق أو نسب»^(٦٢). اعتبر البعض أن السبب كان لمبادلة هؤلاء بأسرى الحرب الأميركيين لدى اليابانيين ولكن لجنة تحقيق الكونغرس الآنفة الذكر اعتبرت أن السبب يتلخص بـ «العنصرية والكراهية

والهستيريا التي سببتها الحرب وقصور القيادة السياسية»^(٦٣). وأوصت اللجنة بأن تعتذر الدولة من اليابانيين الأميركيين وتدفع مبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار لكل شخص كتعويض رمزي للظلم الذي حل به^(٦٤).

الذعر الأحمر الثاني

لم تنتهِ فكرة الخطر الأحمر بانتهاء غارات بالمر واعتزاله العمل الحكومي بل بقيت تحت الرماد كخلفية نائمة حتى أواخر الثلاثينيات. أعاد الحزب الجمهوري نشر الذعر الأحمر ثانية لمحاربة سياسات الرئيس فرانكلين روزفلت الليبرالية ومن بعده الرئيس ترومان، ناعتين الليبراليين بالشيوعيين رغم أن معظم الليبراليين، أمثال قيادات الاتحاد العمالي الأكبر في أميركا، كانوا ضد الشيوعيين علناً. ونتيجة لهذا الضغط السياسي أصدر الكونغرس قراراً يمنع أي شخص ذي انتماء شيوعي من الحصول على وظيفة حكومية وقراراً آخر يعاقب أي شخص يدعو إلى قلب الحكم بالقوة ممّا سمح بمحاكمة قيادات في الحزب الشيوعي وسجنها لمدة خمس سنوات.

وصل الذعر الأحمر الثاني إلى قمته الأولى سنة ١٩٤٧ في عهد الرئيس هاري ترومان (١٩٤٥ - ١٩٥٣) الذي وقع الأمر الإداري (Executive Order) رقم ٩٨٣٥، المعروف أحياناً بـ «أمر الولاء»، (Loyalty Order) والذي بموجبه، تمّ التحقيق خلال السنوات الأربع الأولى مع أكثر من ٣ ملايين موظف وموظفة من قبل الخدمة المدنية بالنسبة لمعظمهم ومن قبل مكتب التحقيق الفيدرالي (FBI) بالنسبة للبعض الآخر^(٦٥). كان هذا برنامجاً ذا امتدادات واسعة، لا يشمل الموظفين الحاليين فقط، بل أيضاً النصف مليون موظف جديد كل سنة الذين كانوا يعينون لتعويض الموظفين المتقاعدين والخارجين. كل قسم أو وكالة كان لديها مكتب ولاء خاص بها. إدارة البريد كان لديها خمسة مكاتب مناطقية، الجيش ثمانية عشر، القوى الجوية ثمانية وستون، والبحرية ثلاثمئة بعضها على السفن^(٦٦). ونتيجة لذلك قدم حوالي ٥٠٠٠ موظف استقالاتهم احتجاجاً وتمّ

طرد ٢١٢ على أساس الشك بولائهم. ولم يتم اتهام أي شخص بالتجسس أو يتبين وجود أي دليل على ذلك^(٦٧). كما سمح «أمر الولاء» التابع لوزارة العمل بوضع قائمة لـ «المنظمات التخريبية» (Subversive Organizations) تم من خلالها جمع معلومات عن حوالي خمسة ملايين شخص وأسست لحقبة لاحقة من الذعر الأحمر الثاني بقيادة السيناتور جوزيف ماكارثي. ولم يكن ممكناً، خلال كل ذلك، الاعتراض أو استئناف قرار «مكتب الولاء» المسؤول عن العملية أو السماح للمتهمين أو محاميهم مقابلة أو استجواب «المخبرين السريين» الذين اتهموهم بعدم الولاء^(٦٨). إضافة إلى ذلك، أصدر الرئيس ترومان في وقت لاحق قراراً آخر يجعل ملفات التحقيق سرية حتى بالنسبة لأعضاء الكونغرس. وأنهى الرئيس دوايت آيزنهاور مفعول «قرار الولاء» بقرار آخر سنة ١٩٥٣ ولكن ذلك لم ينه الذعر الأحمر والتجاوزات على الحريات وحقوق الإنسان التي نتجت منه.

يقول الرئيس ترومان في مذكراته بشيء من عدم الصدقية: عندما تملكنا الهستيريا نصبح كالشخص الذي تحصل له نوبة أعضاء بمكان عام - عندما يستعيد رشده يخجل كثيراً من نفسه - وهكذا نحن كأمة عندما نستعيد رشدنا (...). لذا لم أعتقد يوماً أن من الممكن تدمير الحكومة - أو إسقاطها من الداخل من قبل الشيوعيين. إن باستطاعة أجهزة الحكومة الأمنية أن تتعامل بهدوء وفاعلية مع أي شيوعيين يتسللون إلى الحكومة وذلك دون الرجوع إلى طرق الغيستابو^(٦٩). المشكلة في «قرار الولاء»، حسب هذه المذكرات، كانت في التطبيق الذي شابهته أخطاء كثيرة و«لم يكن على أي حال وسيلة مثالية»^(٧٠) لكن السبب الحقيقي وراء إصدار القرار كان انتخاباً بامتياز. ففي مقابلة صحافية قال أحد مستشاري ترومان في حينه، ومن أكثر المقربين إليه، كلارك كليفورد: «لم يكن هناك مشكلة موضوعية. لم نكن نعتقد أن هناك مشكلة حقيقية. المشكلة كانت مفبركة. كانت مشكلة سياسية. كان ترومان سيخوض معركة الرئاسة سنة ١٩٤٨. هذا كان كل شيء»^(٧١).

هذه التفعية في السياسة التي كانت من خصائص ترومان^(٧٢) أوصلت أميركا إلى

أوج الذعر الأحمر الثاني في شخص جوزيف مكارثي السيناتور الجمهوري من ولاية ويسكنسون. كانت أميركا قد شهدت، منذ بداية الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل الخمسينيات، سلسلة من المحاكمات لقيادات وأعضاء بارزين في الحزب الشيوعي ابتداءً بالتروتسكيين سنة ١٩٤١ مروراً بـ «محاكمة الولاء الكبيرة» لثلاثين شخصية معروفة، وصولاً إلى محاكمة ١٤٠ قيادياً في الحزب الشيوعي سنة ١٩٤٩^(٧٣).

ولعل المحاكمة الأهم كانت محاكمة ألجر هيس (Alger Hiss)، أحد كبار الموظفين في وزارة الخارجية الأميركية، لما لها من معنى بالنسبة لاختراق الشيوعية للمراكز الحساسة في الدولة. صدر الحكم على هيس في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٥٠، بعد محاكمة طويلة على دفعتين، بسجنه خمس سنوات ولكن ليس بتهمة التجسس بل بتهمة الحث باليمين أمام المحكمة. في الوقت نفسه كانت الحرب الأهلية مشتعلة في الصين بين تشيانغ كاي تشيك الموالي للغرب وماو تسي - تونغ الشيوعي انتهت بانتصار الأخير الذي أعلن في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩ تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية.

في هذا الجو المحموم، حيث كان التخوف من الخطر الأحمر منتشرًا بين الأميركيين، ظهر مكارثي على الساحة السياسية. كان مكارثي الذي تربى وعمل في مزرعة أبيه في ولاية ويسكنسون ووصل بجهده إلى الحصول على شهادة المحاماة ومن ثم تولى منصب قاضٍ في الولاية، رجلاً ديناميكياً لا يهدأ. كان يشرب الكحول بكثرة ويلعب الميسر خاصة في سباق الخيل. وكان وصولياً لا يتوانى عن أي شيء حتى الكذب للوصول إلى مآربه. ففي سنة ١٩٤٠ عندما شعر أن مصلحته هي مع الحزب الجمهوري انتقل إليه من الحزب الديموقراطي دون تردد. خلال أيامه في مجلس الشيوخ أعلن عن رسالة موقعة من رئيسه في المارينز ومن الأميرال شارلز نيميتز، الذي كان في حينه رئيس العمليات البحرية، تطري على خدمته، ولكن تبين لاحقاً أنها مزورة كتبها لنفسه^(٧٤).

وكان يظهر جرحاً حصل على حدّ قوله نتيجة لسقوط طائرته حيث كان مدافعياً بينما تبين لاحقاً أن الجرح حصل خلال احتفال على ظهر باخرة حربية بمناسبة مرورها بخط الاستواء للمرة الأولى^(٧٥). وكان إضافة إلى ذلك شرساً في تعامله مع الآخرين^(٧٦). ولم يكن بعيداً عن الرشوة واستعمال موقعه كعضو في مجلس الشيوخ لذلك^(٧٧).

وعندما انتخب عضواً في مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦ بدأ يبحث عن قضية لبنى عليها شهرته. بدأ بمعارضة قوية لمشاريع الإسكان الحكومي للعائدين من الحرب، وذلك لصالح مصانع البيوت المصنوعة مقدماً (Prefab)، إلى أن حالفه الحظ بالوصول إلى كونه المدافع الأول ضد تغلغل الشيوعيين داخل الإدارة الأميركية.

ففي ٩ شباط/فبراير سنة ١٩٥٠ ألقى مكارثي خطاباً أمام النادي النسائي الجمهوري في ويلنج (Wheeling) في ولاية فرجينيا الغربية بمناسبة يوم لينكولن قال فيها: «إن الشيوعيين متفشون في وزارة الخارجية». وأضاف راقعاً ورقة بيده اليمنى أمام الجمهور: «لدي هنا في يدي قائمة بـ ٢٠٥ - قائمة أسماء تمّ إعلام وزير الخارجية بها على أنها لأشخاص ينتمون للحزب الشيوعي ولكنهم رغم ذلك مازالوا يعملون ويصوغون السياسة في وزارة الخارجية»^(٧٨). كانت ردة الفعل المؤيدة لهذا الخطاب كبيرة استغربها حتى مكارثي نفسه وأعطته بداية شهرته كمحارب ضد التغلغل الشيوعي في الإدارة الأميركية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٥٠ أقر الكونغرس قانون مكارين (McCarren Act) رغم فيتو الرئيس ترومان عليه والذي بموجبه يتوجب على كل أعضاء الحزب الشيوعي تسجيل أنفسهم لدى «مكتب مراقبة الأنشطة المخربة» (Subversive Activities Control Board) مما يعرضهم للمراقبة الدائمة والملاحقة في حال الشك بولائهم^(٧٩). وفي الوقت نفسه صدر كتاب كان له صدى واسع يتهم الصناعة الترفيهية (سينما، مسارح، الخ...) بأنها معقل للشيوعيين ما جعل الكونغرس يؤسس لجنة للأعمال المعادية لأميركا (House Un-American Activities) للتحقيق مع ممثلين

ومخرجين وكتاب السيناريوهات لتحديد مدى تورطهم في استعمال الأقلام والمسرح والراديو لنشر الدعاية (Propaganda) لصالح الشيوعية^(٨٠).

حصلت أول مواجهة بين مكارثي ومناوئيه في آذار/مارس ١٩٥٠ عندما أسس مجلس الشيوخ لجنة فرعية للتحقيق في ما إذا كان هناك أشخاص غير مواليين للدولة كانوا موظفين حاليين أو سابقين في وزارة الخارجية برئاسة السناتور ميلارد تايدينغز (Millard Tyding)، حليف الرئيس ترومان الذي كان قد وضع نفسه بمواجهة مع مكارثي. أصدر تايدينغز تقريره في تموز/يوليو من السنة نفسها هاجم فيه مكارثي بلغة صارمة غير مسبقة وقال أن قائمة مكارثي التي قدمها حول المتورطين هي «ملتوية، ملونة ومحرّفة» وإن فكرة وجود شبكة تجسس داخل وزارة الخارجية هي منافية للحقيقة. ويضيف التقرير أن مكارثي قد انحدر إلى مستوى منخفض جديد من «الإهمال المتعجرف للواقع». وخلال عرضه لتقريره أمام الكونغرس قال تايدينغز: «إنكم ستجدون من كان يموّء الحقائق - بالوحد والطين والقذارة على حساب حب الناس لبلدهم»^(٨١).

كادت هذه اللجنة أن تقضي على مستقبل مكارثي السياسي. ولكن بعد أقل من ثلاثة أشهر، في ٤ حزيران/يونيو ١٩٥٠، دخلت قوات كوريا الشمالية إلى جنوب شبه الجزيرة الكورية فاستغلها مكارثي لدفع قضيته أمام الرأي العام الأميركي. وفي خطاب ألقاه مباشرة بعد الغزو قال: «إن الأميركيين يموتون في كوريا لأن مجموعة من الذين هم بلا شعور في وزارة الخارجية قد عطّلوا برنامج المساعدات لآسيا»^(٨٢). وعادت وارتفعت أسهمه شعبياً لدرجة جعلته يعتقد بأن بمقدوره التهجم على القوات المسلحة وعلى أحد كبار رموزها الجنرال جورج مارشال الذي كان رئيساً للأركان خلال الحرب العالمية الثانية ثم وزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع في حكومة الرئيس ترومان.

ففي سنة ١٩٥١ ألقى مكارثي في مجلس الشيوخ خطاباً اتهم فيه مارشال بالحماقة وبأن سياسته شكلت «تراجعاً عن النصر» تجاه الصين وأضاعت هذا

البلد كحليف لأميركا ورمته في أحضان الشيوعية، كما أن سياسته خلال الحرب في التركيز على فرنسا وترك أوروبا الشرقية للجيش الروسي أضاعت هذه المنطقة أيضاً. ولم يوفر مكارثي «خطة مارشال» (Marshall Plan) لإنقاذ أوروبا اقتصادياً بعد الحرب من انتقاداته اللاذعة^(٨٣).

وفي سنة ١٩٥٢، أعيد انتخاب مكارثي في مجلس الشيوخ ولكن انتخب أيضاً الجنرال دوايت آيزنهاور رئيساً للجمهورية. ولما كانت شعبية مكارثي تتزايد بسرعة قرر أن يواجه المؤسسة العسكرية بمجملها، فبدأت لجنة التحقيقات التابعة لمجلس الشيوخ والتي يرأسها مكارثي نفسه بالتحقيق في وجود مهندسين شيوعيين في مراكز الجيش العليا مما دفع الجيش إلى إنكار كل الاتهامات علناً.

لم يكشف التحقيق أيّاً من ادعاءات مكارثي ولكن المواجهة جعلت مجلس الشيوخ يقرر التحقيق في ادعاءات الجهتين.

ولأول مرة في تاريخ التحقيقات الفيدرالية تمّ تغطية الجلسات من قبل إحدى المحطات التلفزيونية الرئيسية بشكل كامل. وكعادته قدم مكارثي ادعاءات ظهر لاحقاً أنها غير مثبتة، منها إبراز نسخة رسالة موقعة من رئيس مكتب التحقيق الفيدرالي موجهة إلى وزير الدفاع يعلمه فيها بوجود مهندسين شيوعيين في قيادات الجيش ظهر لاحقاً أنها مزورة. شاهد هذه المناقشات ما لا يقل عن ٨٠ مليون مشاهد رأوا مكارثي على حقيقته مباشرة لأول مرة فوجدوه متهوراً كاذباً ووقحاً حسب ما وصفته الغالبية الكبرى من وسائل الإعلام.

ومما زاد الطين بلة بالنسبة لمكارثي كانت المواجهة التي حصلت بينه وبين أحد أقطاب الإعلام المرئي - إدوارد آر مورو - صاحب برنامج سياسي اجتماعي على محطة «سي بي أس» التلفزيونية، إحدى المحطات الرئيسية في الولايات المتحدة. فبعد أن أظهر مورو الغبن اللاحق بأحد ضباط الجيش الصغار الذي فصل من الخدمة بسبب تحقيقات مكارثي التي أبقت الأدلة سرية، قام مكارثي

باتهام مورو المشهود له بوطنيته بأنه شيوعي، ما أظهر للرأي العام أن كل من يعارض مكارثي يتهمه الأخير بانتماحه للشيوعية فأفقدته ذلك مزيداً من شعبيته.

وهكذا، فبعد أن وصلت شعبية مكارثي إلى قمته في أول سنة ١٩٥٤ (٥٠ بالمئة تؤيد مواقفه مقابل ٢٩ بالمئة ترفضها و ٢١ بالمئة لا رأي) تراجعت في أواخر السنة نفسها، أي خلال التحقيقات الآنفة الذكر، إلى قعرها (٣٥ بالمئة تؤيد مقابل ٤٦ بالمئة ترفض و ١٩ بالمئة لا رأي)^(٨٤). إلا أن مشكلة مكارثي الكبرى كانت مع زملائه في مجلس الشيوخ الذين شبعوا من تصرفاته الفظة داخل المجلس وخارجه وادعاءاته غير المثبتة، فشكّلوا مع زملائهم في الحزب الديمقراطي لجنة في آب/أغسطس سنة ١٩٥٤ لتحديد ما إذا كانت أعماله تستحق التعنيف (Censure) من قبل مجلس الشيوخ. وبعد شهر تقريباً صدر تقرير اللجنة واصفاً تصرفات مكارثي بأنها «غير مبررة» و«تستحق الشجب» و«مبتذلة» و«مهينة»^(٨٥). وعندما طرح مشروع قرار التعنيف للتصويت أمام الجلسة العامة لمجلس الشيوخ صوت ٦٧ عضواً لصالحه مقابل ٢٢ ضده ممّا يعني أن عدداً كبيراً (حوالي النصف) من الجمهوريين أعضاء حزبه صوتوا لصالح التعنيف.

يتهم قرار التعنيف مكارثي بأنه لم يتعاون مع لجنة القوانين والإدارة التابعة لمجلس الشيوخ بل أساء معاملته اللجنة وأعضاءها تكراراً (...). بل أعاق إجراءات مجلس الشيوخ الدستورية (...). وهذا يتضارب مع تقاليد المجلس ولذا فهو - أي مكارثي - مدان. إضافة إلى ذلك فإن مكارثي وجه اتهامات جارحة لأعضاء اللجنة التي حققت بأعماله، وكذلك لمجلس الشيوخ، واتهمهم بأنهم يستعملون الطرق التي يستعملها الشيوعيون ويتصرفون بطريقة تتنافى مع الأخلاقيات التي يجب أن يتمتع بها أعضاء المجلس، كما حاول النيل من كرامة وصيت مجلس الشيوخ وأعاق مسيرته الدستورية وقلل من كرامته. وهذا التصرف مدان^(٨٦).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الرئيس آيزنهاور كان أحد الأشخاص

الرئيسيين وراء هذا القرار إذ أن كان مستاء جداً من تهجم مكارثي على زميله الجنرال مارشال وتحقيقاته التي لم تصل إلى نتيجة مع قيادات الجيش الأميركي. لكنه، بعكس الرئيس ترومان الذي حاول مواجهة مكارثي وجهاً لوجه ولم يفلح في التغلب عليه، قرر عدم المواجهة المباشرة معه وترك العمل لمجلس الشيوخ نفسه فنجح في ذلك^(٨٧).

ظل مكارثي يحارب الشيوعيين ولكن دون فاعلية تذكر بعد أن خسر الجمهوريون الأغلبية في مجلس الشيوخ في انتخابات سنة ١٩٥٤ وخسر هو موقعه في مجلس الشيوخ كرئيس للجنة التحقيقات. إلا أن صحته بدأت تنهار بعد إكثاره من احتساء الكحول خاصة بعد قرار مجلس الشيوخ بتعنيفه، فكان يشرب (قنينة) كاملة يومياً حسب أحد أصدقائه^(٨٨)، وفقد تدريجياً اتصاله بناخيه في ويسكنسن. وأمضى سنيته القليلة الباقية يذهب بشكل دوري إلى مستشفى البحرية قرب واشنطن متكئاً على ذراع زوجته يشكو من وجع في ظهره وضعف في قلبه ومشاكل في كوعه وألم في معدته وركبه ويعيقه فتق في مشيته^(٨٩). لكن مشكلته الصحية الكبرى جاءت نتيجة لإسرافه في شرب الكحول، ففي ٢ أيار/مايو سنة ١٩٥٧ توفي جوزيف مكارثي عن عمر لا يتجاوز ٤٩ سنة من التهاب مزمن في الكبد.

وكان الحزب الشيوعي قبل وفاته قد ضعف كثيراً بسبب نهج ستالين الديكتاتوري وممارساته القمعية. وجاءت الانتفاضة في المجر سنة ١٩٥٦، ودخول قوات الاتحاد السوفياتي إليها، وقمع الانتفاضة بوحشية، لتقضي بشكل شبه كامل على الحزب إذ استقال احتجاجاً على ذلك حوالي ٧٥ بالمئة من أعضائه^(٩٠). وبعد شهر واحد من وفاة مكارثي انتهت محاكمة ٢٥ من قيادات الحزب الشيوعي - وكانت قد بدأت في تشرين الأول/أكتوبر من السنة السابقة - بإعلان المحكمة الفيدرالية العليا أن مقاضاة الشيوعيين غير دستورية وتخالف الملاحق الأول للدستور الذي يؤمن للمواطنين حرية الكلام والصحافة والتجمع السلمي.

خلد اسم مكارثي بطرق عدة ليس في أي منها مديح وإطراء إلا نادراً. فالكتاب المعروف *The Manchurian Candidate* الذي صدر سنة ١٩٥٩ وتحول سريعاً إلى فيلم يروي قصة عضو في مجلس الشيوخ - مستلهم من حياة مكارثي - ديماغوجي ومعاد للشيوعية بشراسة، يتصرف بعدم مسؤولية في تعاطيه السياسي. كما أن الفيلم التلفزيوني عن حياته الذي نال جائزتي إيمي بعنوان *Tail Gunner Joe*، إشارة إلى إحدى مهمات جوزيف مكارثي في سلاح الطيران الأميركي خلال الحرب العالمية الثانية، يظهره أيضاً ديماغوجياً بامتياز ينهي حياته في الظل مدمناً على الخمر. أما الفيلم الأحدث في هذا المجال، فهو *Good Night And Good Luck*، الذي يحكي قصة المذيع المشهور إدوارد مور وجهوده لإسقاط مكارثي بعد أن اتهمه هذا الأخير بأنه شيوعي. يمثل دور مكارثي في الفيلم مكارثي نفسه من خلال لقطات من أفلام الأخبار تظهره غوغائياً يخرب حياة الناس. إلا أن ما خلد اسم مكارثي عالمياً وفي الأمد الطويل هو كلمة المكارثية (*McCarthyism*) التي استعملت بداية سنة ١٩٥٠ لتعني محاربة الشيوعية ولكنها تحولت سريعاً - بسبب تطور الأحداث - لتصبح وصفاً للديماغوجية والغوغائية ولتوزيع الاتهامات المتهورة وغير المثبتة، وللتطرف بشكل عام.

ولعل الأهم في هذا السياق هو أن فورة مكارثي التي شكلت قمة الذعر الأحمر الثاني كانت آخر فورة ذعر أو تطرف رسمي في أميركا في القرن العشرين إذ لم تحدث فورة ذعر أو تطرف أخرى حيث تنتهك الدولة الحريات وحقوق الإنسان خلال ما يقارب الخمسين سنة، أي خلال النصف الثاني من القرن العشرين تقريباً.

هوامش الفصل الثالث

- (١) "Americanization of Native Americans". en.wikipedia.org/wiki/Americanization_of_Native_Americans.
- (٢) Robert V. Remini. 1981. "Brothers, Listen... You Must Submit". أنظر أيضاً: www.flushinghighschool.org from his books: *Andrew Jackson and the Course of American Freedom, 1822-1832*. Harper and Row.
- (٣) "Five Civilized Tribes". www.enotes.com/topic/Five_Civilized_Tribes.
- (٤) "The Rules Governing The Court of Indian Offences". rcinton.files.wordpress.com/2007/11/code-of-indian-offenses.pdf.
- (٥) David E. Wilkins. 1997. *American Indian sovereignty and the U.S. Supreme Court: the Masking of Justice*. University of Texas Press. (pp: 78-84).
- (٦) Venables. Vol II. (pp:179).
- (٧) المرجع نفسه، ص (٢٧٢-٢٧٣).
- (٨) المرجع نفسه، ص ٢٧٧.
- (٩) المرجع نفسه، ص (٢٩٨-٣٠٣).
- (١٠) United States. 1975. Department of the Interior, Bureau of Indian Affairs. "Public Law 93-638: Indian Self-Determination and Education Assistance Act, as Amended". www.bia.gov/cs/groups/mywesp/documents/collection/idc017333.pdf.
- (١١) United States. Census Bureau. 2008. *National Population Estimates*. July 1.
- (١٢) Gary Sandefur. "American Indian Reservations: The first underclass areas?" Institute for research on Poverty at the University of Wisconsin Madison.
- (١٣) المرجع نفسه.
- (١٤) MacIowski. (p: 153).
- (١٥) المرجع نفسه.
- (١٦) "The Ku Klux Klan, a brief biography". The African American Registry. www.aaregistry.org.
- (١٧) Catherine Lavender. "The Birth of a Nation". Filmsite Movie Review. www.filmsite.org/birt.html
- (١٨) المرجع نفسه.

- (١٩) Woodrow Wilson, 1902. A History of the American People, 5 Volumes.
- (٢٠) Von Drehle. (p: 34).
- (٢١) World Future Fund. "Wilson's Racism". www.worldfuturefund.org/wffmaster/Reading/war.crimes/US/Wilson.htm
- (٢٢) المرجع نفسه.
- (٢٣) المرجع نفسه.
- (٢٤) Wikipedia: "Wilson and segregation"! تجدر الإشارة هنا إن ويلسون كان حقيقة بين تارين: السود غير الراضين عن سياساته العرقية، والتأذين الجنوبيين الذين كانوا يعتبرون أن ويلسون لم يقيم بخفض عدد الموظفين السود في الحكومة الفيدرالية بشكل كاف. (المرجع نفسه).
- (٢٥) شارك في هذه الحرب حوالي ١,٢٠٠,٠٠٠ من السود من أصل ١٦ مليوناً مجموع القوى المسلحة المشاركة، غير أن قسماً كبيراً منهم كان يعمل في الأعمال المساندة للمقاتلين (طباخون، خدم الخ...). بسبب الإرث الريلسوني من التمييز العنصري داخل القوى المسلحة ولذلك لم يتجاوز عدد القتلى في المواجهات القتالية من السود ٧٠٨ قتلى من أصل حوالي ٣١١,٠٠٠ قتيل بالمجموع.
- (٢٦) بقيت كثير من المدارس الرسمية منفصلة عرقياً بسبب عدم اختلاط أماكن السكن حتى يومنا هذا. ويقول حالياً أحد الصحفيين المعروفين «إن المدارس لم تعد مفصولة عنصرياً نتيجة القانون، بل بسبب نمط التوزيع السكاني، والتمييز في قضايا السكن، والفروقات الاقتصادية والعادات القديمة مما يجعل الانفصال العرقي في المدارس حقيقة *unequal*». The New York Times. March 21.
- (٢٧) Martin Luther King. "Letter from a Birmingham Jail". African Studies Center- University of Pennsylvania. www.africa.upenn.edu/Articles_Gen/Letter_Birmingham.html
- (٢٨) William L. Andrews. 2001. The Concise Oxford Companion to African American Literature. Oxford University Press. (Kindle Edition).
- (٢٩) John F. Kennedy. 1963. "Civil Rights Address". Americanrhetoric.com. June 11.
- (٣٠) John T. McGreevy. 2003. Catholicism and American Freedom: A History. W.W.Norton & Company. (First Edition). Particularly chapter 1. (eBook)
- (٣١) American Party: "Our History". www.independentpoliticalreport.com/2010/10/american-party-our-history/.
تجدر الإشارة هنا إلى الحملة ضد الماسونية في العشرينيات من القرن التاسع عشر التي نتج منها تأسيس «الحركة المناهضة للماسونية» (Anti-Masonic Movement) سنة ١٩٢٨ التي كانت أول حزب ثالث في الولايات المتحدة ودامت لأربع أو خمس سنوات وكان لها الفضل في إدخال فكرتي «المؤتمر الحزبي» (Party convention) الذي يتخب مرشح الحزب للرئاسة و«برنامج الحزب» (Party Platform) الذي يرافق عليه المؤتمر المذكور واللتين بقيتا تمارسان من قبل الأحزاب الأخرى حتى اليوم.

Kevin L. Brennan, 2010. "Chinese Exclusion Act of 1882". Encyclopedia of American Immigration. Carl L. Bankston III, Editor. Salem Press, Inc. salempress.com/store/samples/American_immigration/american_immigration_chinese.htm

(٣٣) المرجع نفسه .

(٣٤) المرجع نفسه .

(٣٥) المرجع نفسه .

Frank van Nuys, 2002. Americanizing the West: Race, Immigrants, and citizenship. 1890-1930. University of Kansas Press. (pp: 19-20 and 72).

(٣٧) عدة مجموعات أخرى منعها القانون من دخول الولايات المتحدة، منها اللوطيون، والسحاقيات، والثنائي والجنس، والمعتوهون وأصحاب العقول الضعيفة والمجرمون والمصابون بالصرع والمجانين والمدمنون على الخمر والمتسولون وكل ذوي العاهات الجسدية والعقلية، والمتعددو الزوجات والفوضويون، والعاهرات.

Aime Eng, 2006. "The Japanese Question: San Francisco Education 1906". Stanford University, School of Education. Electronic copy: edapps.stanford.edu/caselibrary/pdf/Eng_case.pdf. (pp: 5-6).

Ted Morgan, 2003. Reds: McCarthyism in Twentieth Century America. Random House.

(٤٠) مكتب التحقيقات أصبح سنة ١٩٣٥ مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي كان أول من ترأسه جاي ادغار هوفر .

Spartacus Educational. "The Palmer Raids", www.spartacus.schoolnet.co.uk/USApalmerR.htm

Robert Strassfeld, 2006. E Notes: "Espionage Act" (1917) and "Sedition Act" (1918). www.enotes.com/major_act_congress/espionage_act_sedition_act.

David Cole, 2008. Justice at War. the New York Review of Books. June 24.(p: 70). (٤٣)

George Mason University. "The Palmer Raids". Chnm.gmu.edu/courses/hist409/red.html. (٤٤)

Tim 1965, 2009. "Tim 1965 wrote". Live Journal. Tim1965.livejournal.com/1383676.html. انظر أيضاً :

A. Mitchell Palmer, 1920. "The Case against the Reds". Forum. (p: 173). (٤٥) Chnm.gmu.edu/courses/hist409/palmer.html

"Palmer Raids". En.wikipedia.org/wiki/palmer_raids (٤٦)

(٤٧) المرجع نفسه .

Robert K. Murray. 1955. *Red Scare: A study in National Hysteria, 1919-1920*, (٤٨) University of Minnesota Press. (pp: 255-256)

Louis F. Post. 1923. *The Deportations Delirium of Nineteen-Twenty: A Personal Narrative of an Historic Official Experience*. Charles H. Kerr. (٤٩)
عملية الإبعاد في وزارة العمل وقد رفض معظم طلبات بالمر للإبعاد وتم بالتالي التحقيق بخلفيته العقائدية من قبل هوفر واضطر إلى المشول أمام لجنة في الكونغرس حيث دافع عن نفسه ببراعة وبريء من أية تهمة بالتقصير في واجباته وكبر اعتباره خاصة بعد أن خسر بالمر مصداقيته.

George Mason University. "'Get the Rope!' Anti-German Violence in World War I-era Wisconsin". historymatters.gmu.edu/d/1/ (٥٠)

Webster's Online Dictionary. "Extended Definition: German American". (٥١) www.websters-online-dictionary.org/definitions/German%20American.

W.P. Adams, L.J. Rippley and E. Reichmann. 1993. *The German Americans: An Ethnic Experience*. Max Kade German-American Center. (eBook). maxkade.iupui.edu/adams/cover.html. (٥٢)

(٥٣) مجموع المسجلين من كل الجنسيات تجاوز ٤,٧٠٠,٠٠٠ شخص.

Webster's Online Dictionary. (٥٤)

(٥٥) ومعسكرات الاعتقال هذه أشار إليها الرئيس روزفلت لاحقاً باستعمال عبارة (Concentration Camps) التي كانت تستعمل لوصف المعسكرات التي أقامها النازيون الألمان لاعتقال اليهود خلال الحرب العالمية الثانية.

(٥٦) هناك مراجع كثيرة حول هذا الحدث لعل من أحسنها البرنامج الوثائقي لشبكة التلفزيون الأمريكي الرسمي التي استعملت بشكل رئيسي في هذه الفقرة (PBS), *Public Broadcasting Service* (PBS) "Children of the Camps". www.pbs.org/childofscamp/

Library of Congress. "Ansel Adams's Photographs of Japanese-American Internment at Manzanar". memory.loc.gov/ammem/collections/anseladams/ (٥٧)

Mich Weglyn. 2000. *Years of Infamy: The Untold Story of America's Concentration Camps*. University of Washington Press, Updated edition. (Originally published in 1976). (٥٨)

United States. Commission on Wartime Relocation and Internment of civilians (CWRIC). 1982. *Personal Justice Denied*. Washington, D.C. www.nps.gov/history/history/online_books/personal_justice_denied/ (٥٩)

(٦٠) المرجع نفسه.

PBS. (٦١)

(٦٢) "Franklin D. Roosevelt's Record on civil Rights". en.wikipedia.org/wiki/Franklin_D._Roosevelt's_record_on_civil_rights.

CWRIC. (٦٣)

(٦٤) المرجع نفسه.

(٦٥) قبل بضع سنرات وإبان الحرب العالمية الثانية، أعطى الرئيس فرانكلين روزفلت الصلاحية للخدمة المدنية، ومن ثم إلى وزارة العدل ومكتب التحقيق الفيدرالي، في طرد أي موظف تحوم حوله «شكوك معقولة بالنسبة لولائه» للدولة.

David McCullough. 1992. Truman. Simon and Schuster. (p: 551)

Morgan. (p: 304). (٦٦)

(٦٧) المرجع نفسه، (ص: ٥٥٢).

Morgan. (p: 305). (٦٨)

Harry S. Truman. 1956. Memoirs of Harry S. Truman, Vol II. Years of Trial and hope. Da capo Press. (p: 273). (٦٩)

(٧٠) المرجع نفسه، (ص: ٢٨٠).

McCullough. (p: 553) (٧١)

(٧٢) هذه النعمية في السياسة ظهرت للأسف جلياً في قرار تورمان مساندة تقسيم فلسطين سنة ١٩٧٤ رغم إصرار وزارة الخارجية بقيادة الجنرال جورج مارشال (خطة مارشال) الذي كان يحترمه تورمان كثيراً وذلك، إلى حد كبير، بسبب انتخابات سنة ١٩٤٨ الرئاسية. على سبيل المثال، عندما زاره أربعة رؤساء بعثات عربية للأمم المتحدة للبحث بقضية فلسطين كان جواب تورمان: «أنا آسف، أيها السادة، ولكن عليّ أن أستجيب لمئات الألوف من المتلفين لتجراح الصهيونية. ليس لدي مئات الألوف من العرب بين جمهوري من الناخبين». وعندما زاره جون أي كينيدي (والد الرئيس جون كينيدي) في مكتبه في أيار/مايو ١٩٤٨ لاحظ وجود وفد من القيادات اليهودية فسأله مازحاً إذا كان سيترف بإسرائيل فأجاب تورمان: «كم هناك من العرب الناخبين المسجلين في الولايات المتحدة». فضحك الاثنان. وكان أركان وزارة الخارجية قلقين من أن تورمان سيأخذ القرار على أساس مصلحته الانتخابية. وفي حديث بين أحد أركان الوزارة وأحد مستشاري تورمان اليهود المقربين قال الأول أن الاعتراف بإسرائيل هو ضد مصلحة أميركا فأجاب الثاني: «إن أهم شيء في الولايات المتحدة هو إعادة انتخاب الرئيس». Michael T. Benson. 1997. Harry S. Truman and the Founding of Israel. Praeger Publishers. (pp: 175-177).

(٧٣) هذه المحاكمة بالأخص امتدت إلى قانون تسجيل الأجانب (المعروف بقانون سميث) الذي أقر سنة ١٩٤٠ أي في السنة التي سبقت دخول أميركا الحرب العالمية الثانية.

Arthur Herman. 1999. Joseph McCarthy: Reexamining the Life and Legacy of America's Most Hated Senator. Free Press, (p: 30). (٧٤)

(٧٥) المرجع نفسه.

"The Second Red Scare". www.digitalHistory.uh.edu/database/article_display.cfm?HHID=495. (٧٦)

Morgan. (pp: 354-355). (٧٧)

Robert Griffith. 1970. *The Politics of Fear: Joseph R. McCarthy and the Senate*. (٧٨)

University of Massachusetts Press. (p: 49).

حسب المتابعة (انظر المرجع نفسه)، (ص: ٣٨٥-٣٨٦).

Digital History. (٧٩)

(٨٠) المرجع نفسه.

Morgan. (pp: 403-404). (٨١)

(٨٢) المرجع نفسه، (ص: ٤٠٦).

Joseph R. McCarthy. 1965. *America's Retreat from Victory: The Story of George Catlett Marshall*. Western Islands. the American Library. (٨٣)

Western Islands. the American Library.

Nelson W. Polsby. 1960. "Towards an Explanation of McCarthyism". *Political Studies*. October. (Wiley online library). (٨٤)

Online library. wiley.com/doi/10.1111/j.1467_9248.1960.tb01144.x/abstract

Abstract.

Appleton History. "Biography: Joseph McCarthy (1908-1957)". [www.apl.org/history/](http://www.apl.org/history/mccarthy/biography.html) (٨٥)

[mccarthy/biography.html](http://www.apl.org/history/mccarthy/biography.html)

Thomas C. Reeves. 1999. *The Life and Times of Joseph McCarthy: A Biography*. w

Biography. w

United States. Department of State. 1954. "Transcript of Senate Resolution 301: (٨٦)

Censure of Senator Joseph McCarthy (1954)". [www.ourdocuments.gov/](http://www.ourdocuments.gov/doc.php?flash=true.&doc=86&page=transcript)

[doc.php?flash=true.&doc=86&page=transcript](http://www.ourdocuments.gov/doc.php?flash=true.&doc=86&page=transcript).

Morgan. (p: 504). (٨٧)

(٨٨) المرجع نفسه، (ص: ٥٠٨-٥٠٩).

(٨٩) المرجع نفسه، (ص: ٥٠٨).

(٩٠) المرجع نفسه، (ص: ٥٠٨).

العصر الذهبي للحريات (١٩٦٠ - ٢٠٠١)

لتعلم كل أمة، إن كانت تريد لنا الخير أو السوء، أنا سندفع
أي ثمن، وستحمل أي عبء، ونواجه أية مشقة، وناند
أي صديق، ونقاوم أي عدو، من أجل أن نضمن بقاء ونجاح
الحرية.

جون كيندي، (١٩١٧ - ١٩٦٣) في خطابة الرئاسة ١٩٦١

الأميريون دائماً يعملون الصواب - ولكن بعد استنفاد كل
الإمكانيات الأخرى.

رونون تشرشيل (١٨٧٤ - ١٩٦٥)

مدينة على جبل

جون وينثروب

سنة ١٦٣٠ أبحر من إنكلترا ١١ مركباً تقلّ أكثر من ألف شخص من البيوريتانيين
(الطهرانيين) الإنكليز حاملين معهم امتيازاً من ملك إنكلترا لتأسيس مستعمرة
«خليج مساشوسيتس» في الشمال الشرقي من أميركا القارية. على رأس القافلة
كان هناك مركب يدعى أربيلا (Arbella) وفيه قائد المجموعة المحامي والقس
جون وينثروب (John Winthrop). وكان الطهرانيون على خلاف مع الكنيسة

الإنكليزية يعتبرون أنها ضلت الطريق ولا فائدة من محاولات إعادتها إلى الطريق الصحيح. وكانوا يؤمنون بأن قدر الإنسان معروف عند الولادة لا يستطيع هو أن يغيره، وأن هؤلاء الذين يختارهم الله يدخلون تجربة الاهتداء (Conversion) فيكشف الله لهم نعمته فيعلمون أن الله خلصهم. وهؤلاء القديسون الأحياء يشكلون مثلاً يقتدى للآخرين^(١).

كانت هذه أكبر قافلة مراكب من حيث عديدها وعدد ركبها في تاريخ الهجرة الإنكليزية إلى العالم الجديد، كما كانت بداية لما سمي «الهجرة الكبرى» للطهرانيين^(٢). كان ويشروب رجلاً متديناً جداً وذا شعبية كبيرة بين المهاجرين وقد انتخب لاحقاً حاكماً لمساشوسيتس اثنتي عشر مرة. لكنه كان ديكتاتورياً بتوجهاته،^(٣) يكره الديمقراطية «أحقر وأسوأ نظام حكم» حسب قوله^(٤). ولكنه كان يحلم بتأسيس مستعمرة تسودها تعاليم ديانته وتعمها المحبة وعبادة الله الحقّة^(٥).

عندما وصلت المراكب إلى شواطئ مساشوسيتس وقف ويشروب بين رفاق سفره خطيباً ينبههم إلى أهمية أن تكون المستعمرة التي هم على وشك تأسيسها مثلاً يقتدى لأوروبا. ومن أشهر ما قاله في هذا الخطاب والذي ما زال يتردد على ألسنة القيادات السياسية الأميركية حتى اليوم هو كلامه المتعلق بالمدينة على الجبل المستوحى من أنجيل متى^(٦).

قال ويشروب: «علينا أن نأخذ بالاعتبار أننا سنكون كمدينة على جبل، عيون كل الناس موجهة تجاهنا؛ فإذا تعاملنا بخداع مع ربنا في هذه المهمة التي أخذناها على عاتقنا سندفعه لأن يسحب منا مساعدته الحالية لنا، وسنصبح قصة وموضع سخرية في العالم»^(٧). مات ويشروب سنة ١٦٤٩ محبطاً لأن أتباعه طالبوا وحصلوا على بعض من الديمقراطية ولم يتبعوا الدين الصحيح بالشكل الذي كان يتمناه.

عندما تكلم ويشروب عن المدينة على جبل وعن المحبة وعبادة الله الحقّة لم

يكن يتكلم سوى عن البيض الأحرار الذين يتبعون النهج الطهراني، دون أن يشمل الهنود الحمر، أو العبيد السود (الذين كانوا قد بدأوا يصلون إلى أميركا بأعداد كبيرة)، أو حتى البيض غير الأحرار أو الأشخاص الذين يتبعون مذهباً آخر من المسيحية. فولاية خليج مساشوسيتس التي حكمها لم تكن تتردد في إعدام أشخاص من مذاهب أخرى كالكويكرز (Quakers) مثلاً وكانت السابقة في إيصال بعض الممارسات الوحشية التي كانت تمارس في أوروبا خلال القرون الوسطى كمحاكمة وإعدام الساحرات (Witches)^(٨).

أصبحت أميركا أقرب ما تكون إلى مدينة على جبل في ستينيات القرن العشرين بعد أن تصالحت مع نفسها خلال العقود الستة السابقة. هكذا على الأقل بدأت تنظر إلى نفسها.

كينيدي وريغان

وكان أول من استعمل تعبير المدينة على جبل بين القيادات الأميركية في القرن العشرين هو الرئيس جون كينيدي. ففي آخر خطاب له قبل تسلمه زمام رئاسة الجمهورية سنة ١٩٦١ قال كينيدي:

«لقد كنت دائماً أهتدي بالقاعدة التي وضعها جون وينشروب أمام رفاق رحلته على المركب أربيلاً منذ ثلاثمئة وإحدى وثلاثين سنة عندما كانوا هم أيضاً يواجهون مهمة بناء حكومة جديدة على حدود محفوفة بالمخاطر. «علينا دائماً أن نأخذ بالاعتبار» قال وينشروب «بأننا سنكون كمدينة على جبل عيون كل الناس موجهة نحونا». فالיום عيون كل الناس حقاً علينا. حكوماتنا، في كل فروعها، على كل المستويات، الوطن والولاية والمستوى المحلي، يجب أن تكون كمدينة على جبل، مبنية ومسكونة من أناس مدركين للثقة الكبرى المعطاة لهم ولمسؤوليتهم الكبيرة. فنحن في سنة ١٩٦١ نبدأ رحلة ليست أقل عرضة للمخاطر من تلك التي واجهتها أربيلاً

سنة ١٦٣٠ . إننا نعاهد أنفسنا للقيام بمهمة إدارة الدولة التي ليست أقل رهبة من إدارة مستعمرة خليج مساشوسيتس ونحن، كما هم، نواجه الإرهاب من الخارج والفوضى من الداخل»^(٩).

إلا أن الاستعمال الأشهر لتسبيه أميركا بالمدينة على جبل جاء في خطاب الرئيس رونالد ريغان سنة ١٩٨٤ عند انتخابه مرشحاً لرئاسة الجمهورية عن الحزب الجمهوري وأيضاً في خطابه الوداعي سنة ١٩٨٩ . ففي الخطاب الأخير قال ريغان:

«لقد تكلمت عن المدينة المتألقة كل حياتي السياسية ولكنني غير متأكد إذا كنت قد أبلغتكم ما رأيته حين تفوهت بذلك . ففي فكري كانت هذه مدينة شامخة، فخورة، مبنية على صخور أقوى من المحيطات تزورها الرياح، مباركة من الله وتعج بأناس من كل صنف يعيشون بالفة وسلام، مدينة ذات مرافئ مفتوحة مفعمة بالتجارة والإبداع، وإذا كان لا بد من أن يكون لها أسوار فلهذه الأسوار أبواب مفتوحة لأي شخص لديه الإرادة والشجاعة للقدوم إلى هنا . هكذا رأيته وما زلت . فما هو حال هذه المدينة اليوم في هذه الليلة من هذا الشتاء؟ (. . .) بعد ٢٠٠ سنة (. . .) هي اليوم قوية (. . .) وبريقها بقي ثابتاً رغم كل العواصف . وهي ما زالت منارة، ما زالت جاذبة لكل من يريد أن يعيش بحرية، لكل المهاجرين من كل الأماكن الضائعة الذين يتدفقون في الظلام نحو مسكنهم»^(١٠).

تبع ذلك عدد من السياسيين أمثال وولتر موندايل نائب الرئيس في عهد جيمي كارتر والرئيس بيل كلينتون وغيرهما، كل واحد ليعطيها المعنى الذي يريده حتى قيل «إنه من شبه المستحيل لمرشح أن ينجح في الوصول إلى منصب سياسي رئيسي [في أميركا] دون أن يضمن خطابه إشارة إلى «مدينة على جبل» (. . .)

إن أي شخص يريد أن يقود هذه الأمة عليه أن يلعب على هذا الوتر لكي يأخذه الأميركيون على محمل الجد»^(١١).

«بلد الله»

منذ زمن بعيد والأميريكيون يعتبرون أن أميركا هي «بلد الله» (God's Country) تتمتع باستثنائية تفصلها عن غيرها، فهي المدينة على الجبل التي تشكل مثلاً يقتدى في العالم. غير أن هذه الفكرة أخذت بعداً جديداً في العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي وخاصة بعد أن انهار الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٨٩ وأصبحت أميركا الدولة العظمى الوحيدة في العالم. اعتبر الأميركيون أن الانتصار كان لنظامهم الليبرالي الديمقراطي على الأنظمة الأخرى التي سادت في مراحل معينة من القرن العشرين أمثال الملكية والفاشية والشيوعية. وفي التسعينيات انتشرت فكرة فرنسيس فوكوياما، أستاذ العلوم السياسية والاقتصادية في جامعة ستانفورد، التي اعتبرت أن النظام الأميركي الليبرالي الديمقراطي يشكل «نهاية التاريخ» إذ أنه «النموذج الأخير لحكم البشر». فبينما كانت كل الأنظمة السابقة تحتوي على بذور انهيارها، يتمتع النظام الليبرالي الديمقراطي بمتانة داخلية تحميه من النتيجة المحتومة التي وصلت إليها الأنظمة الأخرى^(١٢).

ودعمت هذه الفكرة الإنجازات التي كانت قد حصلت على أرض الواقع. فالهنود، كما رأينا، أخذوا حقوقهم المدنية، ومن منهم أراد استقلالاً ذاتياً، حيث يمارس عاداته وتقاليده، بقي في محميات كبيرة نسبة لأعداد ساكنيها من الهنود، تتمتع بامتيازات ومساعدات خاصة. أما السود فكانوا في الستينيات قد انتهوا من العبودية وقوانين «جيم كرو» العنصرية ولم يعد هناك، على المستوى الرسمي، قوانين مجحفة في حقهم. فزعيمهم مارتن لوثر كينغ صعد إلى قمة الجبل قبل وفاته سنة ١٩٦٨ ورأى أرض الميعاد، أي نهاية التمييز العنصري (الرسمي على الأقل). وبعد وفاته مباشرة أقر قانون الحقوق المدنية الثاني الذي منع التمييز العنصري في كل ما يتعلق بالسكن، وهو التمييز الذي اعتبره كينغ الحاجز الأكبر

المتبقي إمام اندماج السود في المجتمع الأمريكي . كما فتحت أبواب التوظيف للسود في الحكومة الفيدرالية التي كان قد قيدها الرئيس ويلسون في أوائل القرن العشرين . وهكذا ارتفعت نسبة السكان السود في واشنطن العاصمة من حوالي ٣٠ بالمئة قبل الحرب العالمية الثانية إلى ما يقارب الـ ٦٠ بالمئة اليوم .

طبعاً، وصل الهنود الحمر - سكان أميركا الأصليين - إلى حالهم في القرن العشرين بعد أن اختبروا الإبادة الجماعية والظلم والحرمان . أما السود، فرغم تحررهم من العبودية وقوانين التمييز العنصري التي تبعتها، ما زال أمامهم عقبات كبيرة عليهم تجاوزها قبل الاندماج الكامل في المجتمع الأمريكي، منها التمييز العنصري غير الرسمي والفروقات الكبيرة بين مستويات معيشتهم ومستويات معيشة الأمريكي الأبيض العادي . لكن أميركا وصلت في النصف الثاني من القرن الماضي إلى أقرب ما يكون إلى الديمقراطية وأصبحت بنظر الكثيرين بلد الحريات بامتياز .

وعلى سبيل المثال، فحتى سنة ١٩٦١ لم تكن الولايات المتحدة مجبرة على احترام الملحق الرابع للدستور الذي يمنع التفتيش أو التوقيف دون إذن مسبق من المحكمة، وكانت معظم الولايات لا تعطي الموقوف حق أن يكون لديه محام عند التحقيق . أُجبرت الولايات - وهي التي تقوم أصلاً بمعظم التحقيقات في أميركا - بحكم من المحكمة الفيدرالية العليا تلك السنة، على التقيد بالملحق الرابع للدستور . وفي سنة ١٩٦٣ صدر حكم المحكمة نفسها في قضية ميراندا ضد أريزونا الذي أدخل ما سمي «بحقوق ميراندا» والذي يجبر رجل الأمن أن يقرأ للموقوف حقوقه الدستورية قبل المباشرة بالتحقيقات . وهي الممارسة التي اكتسبت شهرة عالمية من خلال الأفلام البوليسية الأميركية . وفي سنة ١٩٦٧ وسعت المحكمة العليا تطبيق الملحق الرابع للدستور ليشمل التنصت والتسجيل الإلكتروني من قبل قوى الأمن واعتبر مخالفاً للملحق ذاته أي عمل تقوم به السلطات الأمنية يكون خارج «التوقعات المعقولة للشخص المعني لما يعتبره هو من خصوصياته» .

وحتى فورات الخوف التي حصلت في النصف الأول من القرن العشرين فقد اعتبرها الكثيرون بأنها، رغم التعديات التي حصلت خلالها على الحريات الشخصية وحقوق الإنسان، تبرهن عن وجود قوى ديموقراطية فاعلة في النظام الأميركي الحديث لوقف هذه التعديات ولو بعد مدة. فغارات بالمر التي حصلت خلال الذعر الأحمر الأول انتهت في أقل من سنة واحدة بعد أن تحرك المجتمع المدني ضد ممارسات بالمر التعسفية والمجافية للحريات، كما تحرك القضاء ليسدد لهذه الحملة رصاصة الرحمة. أما حملة مكارثي التي بدأت سنة ١٩٥٠ فقد حاربها العديدون منذ بدايتها، بمن فيهم الرئيس ترومان وآيزنهاور، رغم شعبية مكارثي العارمة التي اكتسبها نظراً للجو المشحون ضد الشيوعيين في حينه، إلى أن تألبت القوى داخل مجلس الشيوخ ضده فتم تعنيفه رسمياً داخل المجلس بغالبية كبيرة شملت العديد من زملائه في الحزب الجمهوري الذي كان ينتمي إليه^(١٣). إضافة إلى ذلك، لم تحصل أية فورة مشابهة، حيث تنتهك الحريات، ولو لفترة قصيرة، خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي أي الحقبة التي نحن بصدددها هنا.

الاعتذارات

منذ بدايات هذه الحقبة (١٩٦٠ - ٢٠٠٠) بدأ النقاش الحاد في الأوساط السياسية الأميركية حول ما إذا كان من واجب الدولة الاعتذار عن ممارساتها الماضية المجافية للحريات خاصة في ما يتعلق بمواطنيها. كان هناك من يقول أن على الأميركيين نسيان الماضي الأليم في هذا المجال، أو أن الظلم حصل بسبب واقع تاريخي خارج عن إرادة الناس والدولة. كان بالمقابل كثيرون يضغطون باتجاه تقديم الاعتذارات على أساس أنها ضرورية لتمهيد الطريق نحو المصالحة النهائية مع الذات وبالتالي للبدء بعهد جديد من التوافق الاجتماعي وأيضاً لعدم تكرار ما حصل في الماضي من تجاوزات قامت بها الدولة للحريات وحقوق الإنسان. كما لم تغب عن كل هذا النقاش والقرارات الناجمة عنه المصالح الانتخابية الاعتيادية.

تغلب طالبو الاعتذار، ولكن بصعوبة، مما تطلب وقتاً طويلاً ومحاولات متكررة داخل الكونغرس الأمريكي والمجتمع المدني للوصول إلى الاعتذارات.

اليابانيون الأميركيون :

الاعتذار الأول كان من الأميركيين من أصل ياباني لاحتجازهم في معسكرات اعتقال لمدة ثلاث إلى أربع سنوات ابتداءً من سنة ١٩٤٢ بعد هجوم اليابان على بيرل هاربور وإعلان أميركا الحرب عليها. فبعد سنة من خروجهم من المعتقلات، وقع الرئيس ترومان «قرار تعويض إخلاء اليابانيين الأميركيين» (Japanese American Evacuation Claims Act) لتعويض هؤلاء من الخسائر الناتجة عن اعتقالهم. وخصص القرار ٢٨ مليون دولار لهذا الهدف لكن ذلك لم تكن له فاعلية على أرض الواقع^(١٤).

أعاد الكونغرس المحاولة سنة ١٩٨٠ عندما أسس لجنة (Commission on Wartime Relocation and Internment of Civilians) للتحقيق في قرار احتجاز الأميركيين اليابانيين. وكما ذكرنا سابقاً، أصدرت اللجنة تقريرها سنة ١٩٨٢ الذي اعتبر أن الاحتجاز لم يكن ضرورياً لأمن القوات المسلحة ولكنه جاء نتيجة «التحيز العنصري، والهيستيريا الناتجة من الحرب، وفشل القيادة السياسية»^(١٥). وأوصى التقرير باعتذار الحكومة الأميركية من اليابانيين الأميركيين ودفع مبلغ ٢٠،٠٠٠ دولار للأحياء من الذين احتجزوا وتخصيص موازنة لإنشاء صندوق لمساندة الأبحاث والتثقيف حول هذه القضية لمنع تكرارها^(١٦).

وفي سنة ١٩٨٨ وافق الكونغرس على هذا التقرير اعترافاً منه بأن «ظلماً كبيراً قد ارتكب بحق المواطنين والمقيمين من أصل ياباني» بسبب هذا العمل^(١٧). وفي السنة نفسها وقع القرار الرئيس رونالد ريغان تحت عنوان «قانون الحريات المدنية لسنة ١٩٨٨» الذي أمر بدفع ٢٠،٠٠٠ دولار لكل شخص احتجز من اليابانيين الأميركيين. ومما قاله في خطابه في المناسبة:

«نعم، كانت الأمة في حالة حرب، تجاهد من أجل البقاء (...) ولكن يجب أن ندرك أن احتجاج اليابانيين الأميركيين كان خطأ. أكثر من خطأ. كان انتهاكاً للحريات المدنية ولطخة على تعهداتنا بخصوص الحقوق الدستورية»^(١٨).

ابتدأ دفع التعويضات سنة ١٩٩٠ ونفدت الموازنة التي بلغت ١,٤ مليار دولار بعد سنتين ممّا اضطر الرئيس بوش الأب إلى أن يوقع قانوناً جديداً يزيد هذه الموازنة ٤٠٠ مليون دولار. وفي هذه المناسبة قام بوش بالاعتذار ثانية من اليابانيين الأميركيين، إذ كتب في رسالة أرفقت بشيك التعويض:

«إنّ التعويض المادي والكلمات لا يعيدان السنين الضائعة ولا يمحيان الذكريات الأليمة، ولا يستطيعان أن يعبرّا عن عزمنا على تصحيح الظلم أو على التمسك بحقوق الأشخاص (...) من خلال إبرام قانون التعويض. ولأجل تقديم الاعتذار الصادق، يقوم مواطنوكم الأميركيون، بطريقة واقعية، بتجديد تعهدهم التقليدي لهدف الحرية، والمساواة والعدالة»^(١٩).

وفي السنة التالية حلت الذكرى الخمسون لهذا الحدث فاستغل ذلك الرئيس كلينتون لتقديم الاعتذار من اليابانيين الأميركيين للمرة الثالثة. أصدر كلينتون بياناً شياً بيان بوش مع تحسينات اعتبرها الكثيرون ذات قيمة مضافة، خصوصاً أنه اعتذر فيها شخصياً عن الحادثة واستعمل كلمات لجنة التحقيق عن أسباب هذا العمل أي «التحيز العنصري، والهستيريا الناتجة عن الحرب وغياب [بدلاً من «فشل»] القيادة السياسية».

بدأت الحكومة الأميركية بدفع التعويضات سنة ١٩٩٠، أي بعد ٤٣ سنة من انتهاء الاحتجاز، وكان أول شخص يتسلم تعويضه هو القس مامورو ايتو الذي كان قد بلغ من العمر مئة وسبع سنين^(٢٠). تسلم التعويضات أكثر من ٨٠,٠٠٠ شخص وبلغ مجموعها ١,٦ مليار دولار^(٢١).

أما لماذا هذه الحماسة الكبيرة للاعتذار من اليابانيين الأميركيين الذين احتجزوا

خمس سنوات وليس للهنود الأميركيين أو الإفريقيين الأميركيين الذين ظلموا بشكل أبشع ولأكثر من ثلاثمئة سنة؟ فيعود إلى حد كبير إلى القوة الانتخابية التي يتمتع بها اليابانيون الأمريكيون وقوة ممثليهم داخل الكونغرس بمجلسيه.

الأميركيون الأصليون :

لم يأت اعتذار الكونغرس أو الرئيس من الهنود بالسرعة نفسها أو الحماسة نفسه اللتين رافقتا الاعتذارات لليابانيين الأميركيين لربما لأن الاعتراف بظلم حصل لبضع سنوات كان أقل صعوبة منه لظلم دام أكثر من ثلاثمئة سنة، فضلاً عن أن الظلم الذي قاسى منه اليابانيون الأمريكيون خلال الحرب العالمية الثانية لا يقارن بشراسة ووحشية الظلم الذي تحمله سكان أميركا الأصليون. أضف إلى ذلك أن قوة الهنود الأميركيين الانتخابية كانت محدودة نسبياً.

غير أن ذلك لم يردع نائب وزير الداخلية لشؤون الهنود خلال كلمة ألقاها سنة ٢٠٠٠ بمناسبة ١٧٥ سنة على تأسيس وكالة الشؤون الهندية، من أن يعترف، بشكل واضح ومثير، بالجرائم التي ارتكبت بحق الهنود بالماضي، خصوصاً تلك التي ارتكبتها الوكالة نفسها التي أسست (وتعمل اليوم) من أجل توفير المساعدة والحماية الرسميتين للهنود الأميركيين. ومما قاله :

«عندما كانت الدولة تتطلع إلى الغرب للحصول على أراضٍ جديدة، شاركت هذه الوكالة في التطهير العرقي الذي تعرضت له القبائل [الهندية] الغربية (. . .) ففي هذه الأيام المستتيرة، علينا أن نعترف بأن نشر الأمراض المقصود، وإهلاك الثيران المتوحشة [مصدر رئيسي لغذاء الهنود] القوية، واستعمال سم الكحول لتدمير العقل والجسد، والقتل الجبان للنساء والأطفال . . . كلها أنتجت مأساة بحجم مروع لدرجة لا تسمح بأن نهملها باعتبار أنها النتيجة الحتمية لصراع بين طريقتي عيش متضاربتين (. . .) إن هذه الوكالة منعت التكلم باللغات الهندية، منعت ممارسة الفعاليات الدينية التقليدية، حرّمت بموجب قانون الحكومة [الهندية] التقليدية، وجعلت الهنود يخرجون من أصولهم. الوكالة قامت بهذه

الأعمال ضد الأطفال الذين وضعوا بعهدتها في المدارس الداخلية، وعاملتهم بوحشية تجاه عواطفهم، ونفسياً ومادياً وروحياً». ثم وعد في خطابه بأن الوكالة لن تسمح بعد اليوم بوضع سياسات تعتبر الهنود أقل قدرة من الآخرين أو تهدف إلى سرقة أراضيهم أو تعيين قيادات لا تمثلهم، أو التعدي على أديانهم ولغاتهم رطقوسهم وحياتهم القبلية، أو تعليم أطفال الهنود ليكونوا خجولين من أصولهم. وبالنهاية أعتبر أن طلب السماح من الهنود لا يكفي بالنسبة لما فعلته الوكالة من سوء في الماضي ولكن أمل أن يتوثق التعاون بين الوكالة والهنود لكي تصبح الوكالة وسيلة لازدهارهم وهو السبب الرئيسي لوجودها أصلاً^(٢٢).

هذه الصراحة لم تعجب الكثيرين إذ ظل هناك خلاف كبير داخل الجسم السياسي حول ضرورة الاعتذار من الهنود. وفي أوائل سنة ٢٠٠٤، أي بعد أربع سنوات من هذا الخطاب، تقدم بعض أعضاء الكونغرس باقتراح قرار مشترك بين مجلسي النواب والشيوخ، جاء في مقدمته أنه وضع «للاعتراف بتاريخ طويل من النهب الرسمي وسياسات الحكومة الاعتباطية بالنسبة للمقاتل الهندية ولتقديم الاعتذار للسكان الأصليين بالنيابة عن الولايات المتحدة». لم يحظَ القرار بالأصوات اللازمة فحصلت مراجعته بشكل كبير (ما عدا المقدمة أعلاه) وقدم ثانية بعد شهرين ولكنه فشل بالحصول على الأصوات اللازمة^(٢٣). إلا أن الكرة أعيدت بعد خمس سنوات، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حين قدم مشروع قرار مشابه لمشروع القرار السابق أقله من حيث المضمون. أما المقدمة أعلاه فحذف منها القسم حول تاريخ النهب الرسمي وأبقى على السياسات الإعتباطية والإعتذار كما هي في النص الأصلي^(٢٤). ولكن عندما وقع الرئيس أوباما القرار لم يعتذر كما جرت العادة بالنسبة للاعتذارات السابقة أو يصدر أي بيان صحفي أو يتصل بأي من القيادات الهندية لإعلامهم بتوقيع القرار، مما سبب امتعاضاً بين الهنود وغيرهم^(٢٥).

وفي سنة ٢٠٠٩ وافقت الحكومة الأميركية على إنهاء دعوى قضائية بالتراضي كانت قد أقامتها ناشطة هندية أميركية منذ حوالي ثلاث عشرة سنة تدعى فيها أن

رسميين أميركيين قاموا خلال أكثر من قرن بسرقة وتبذير مردود حقوق ملكية كانت مخصصة للأميركيين الأصليين مقابل النفط والغاز والمراعي وغيرها من العقود. بلغت قيمة التسوية ٣,٤ مليارات دولار لصالح ما بين ربع المليون ونصف المليون من الهنود المتضررين. وافق الكونغرس على التسوية أواخر سنة ٢٠١٠ بقرار وقعه الرئيس باراك أوباما. ومن المنتظر أن يبدأ تعويض المتضررين حالياً. ولعل الأهمية الكبرى لهذه الدعوى (Cabell v. Salazar) هي أنها فتحت الباب لتعويض الهنود عن خساراتهم الماضية ولتأتي مكملة لاعتراف الدولة بالظلم الذي عانوه والاعتذار منهم.

الأفريقيون الأميركيون :

أخذ الاعتراف بحق السود للحصول على اعتذار من الحكومة الأميركية وقتاً طويلاً أيضاً، يضاهي الوقت الذي أخذه الاعتذار للهنود. قدم المناوئون للاعتذار حججاً كثيرة مازالت تظهر في الأدبيات ذات الصلة.

يقول هؤلاء إن قسماً صغيراً جداً من الأميركيين البيض، لا يصل إلى ٢ بالمئة، كان لديهم علاقة مباشرة بالعبودية (تجار أو مالكون) وليس من العدل أن تعتذر الدولة باسم الجميع عن هذا الظلم. وعلى كل حال فإن تجارة الرق كانت تتطلب جهتين لإكمالها والجهة الأخرى كانت من السود مالكي الرق في أفريقيا، كما كان هناك متاجرون بالرق من العبيد المحررين في الولايات المتحدة في حينه^(٢٦). إضافة إلى ذلك فإن الأفريقيين الأميركيين اليوم هم أحسن حالاً من نظرائهم في أفريقيا، فلو اعتبرناهم أمة فيكونون عاشر أغنى أمة في العالم ودخل الفرد بينهم يوازي ٢٠ إلى ٥٠ مرة دخل الفرد في الدول الأفريقية. أما حسب القانون، فإن من غير المسموح الطلب من أناس دفع تعويض عن ممارسة لم تكن غير قانونية في حينه، أي حتى ما بعد الحرب الأهلية عندما صدر الملحق الثالث عشر للدستور، إضافة إلى أن ذلك يتنافى مع قانون التقادم أي «مرور الزمن».

أما مؤيدو الاعتذار فكانت حججهم الأساسية هي أنه لو لم يكن هناك عبودية

مساندة رسمياً، واستطاع السود أن يحصلوا على نتاج عملهم كاملاً، لكنوا اليوم يملكون حصة أكبر من الاقتصاد الأميركي ولذا فإن الاعتذار يجب أن يرافقه تعويض لسد الثغرة التي سببتها العبودية^(٢٧). وقد قدرت وزارة التجارة الأميركية أنه إذا ما احتسبنا قيمة إنتاج العبيد بأسعار اليوم مع الفائدة فستصل إلى إسهام في الاقتصاد الأميركي يوازي عدة آلاف مليارات من الدولارات. وعلى كل حال، هل يعقل أن يحصل اليابانيون الأمريكيون على اعتذار وتعويضات من أجل بضع سنوات من الاحتجاز ولا يحصل ذلك بالنسبة للسود الذين عانوا من ظلم أكبر لأكثر من مئتي سنة؟

ربح أخيراً مؤيدو الاعتذار ولكن دون الوصول، حتى الآن على الأقل، إلى حق التعويض. ففي تموز/ يوليو من سنة ٢٠٠٨ توصل أخيراً مجلس النواب في الكونغرس إلى اتخاذ قرار يقدم فيه مجلس النواب اعتذاراً صريحاً للسود عن الضرر الذي لحق بهم من جراء كونهم استعبدوا في الماضي ثم عوملوا، لمدة غير قصيرة، كمواطنين من الدرجة الثانية. يقول القرار إن العبودية في أميركا لم يكن لها مثيل في التاريخ إذ ألقى القبض على الأفريقيين وبيعوا في المزاد كأغراض لا حياة فيها أو كالحيوانات. وبعد ٢٤٦ سنة من العبودية تمّ التحرير ولكن بعد قليل تمّ «تمزيقهم» بالعنصرية والإعدام الشعبي (Lynching) والحرمان من الحقوق المدنية وطبقت عليهم قوانين «جيم كرو» في بعض الولايات مما سمح بالتمييز العنصري ضدهم حتى الستينيات أي مئة سنة بعد تحريرهم رسمياً. ولذلك فإن مجلس النواب «يعترف بالظلم الأساسي والوحشية والبربرية المتصلة بالعبودية وقوانين «جيم كرو» ويعتذر من الأفريقيين الأميركيين نيابة عن شعب الولايات المتحدة عن سوء الذي ارتكب ضدهم وضد أسلافهم الذين عانوا تحت وطأة العبودية وقوانين «جيم كرو» ويعبر عن تعهده بأن يصحح التداعيات المتبقية للذنوب التي ارتكبت ضد الأفريقيين الأميركيين تحت نظام العبودية وقوانين «جيم كرو» وأن يوقف إمكانية حدوث خروقات لحقوق الإنسان في المستقبل»^(٢٨).

وبعد أقل من سنة أصدر مجلس الشيوخ بدوره قراراً يعتذر فيه من الأفريقيين الأميركيين للظلم الذي حل بهم في الماضي. جاء هذا القرار مشابهاً لقرار مجلس النواب ومتطابقاً من حيث نص الاعتذار لكنه تنصل صراحة من واجب التعويض، إذ يقول في فقرته الأخيرة أن لا شيء في هذا القرار يسمح بأي ادعاء ضد الولايات المتحدة للتعويض. لم يوضع هذا القرار في باب القرارات الملزمة ولذلك لم يكن من الضروري الحصول على توقيع رئيس الجمهورية عليه لتكون المناسبة لإصدار اعتذار رئاسي. وعلى كل حال فإن الرئيس باراك أوباما صرح خلال حملته الانتخابية سنة ٢٠٠٨ بأنه ضد مبدأ الاعتذار أو التعويض المادي لأن أحسن تعويض برأيه هو بناء المدارس في أحياء السرد الفقيرة وإيجاد فرص عمل لهم^(٢٩). غير أنه امتدح عند صدور القرار بعد سنة اعتذار مجلس الشيوخ^(٣٠).

كان هناك أيضاً اعتذار وتعويض للسود عن تجارب مخبرية حصلت مع مجموعة منهم بهدف دراسة التطور الطبيعي لمرض الزهري (السيفيليس) في غياب المعالجة الطبية. دامت الدراسة، التي قامت بها إدارة خدمة الصحة العامة الأميركية التابعة للدولة، أربعين سنة، ما بين ١٩٣٢ و ١٩٧٢، وشملت ستمئة شخص من الأفريقيين الأميركيين الفقراء دون إعلامهم بهدف الدراسة، أو أن بعضهم (٣٩٩ من أصل ٦٠٠) كان مصاباً بمرض السيفيليس. عندما اكتشف أمر هذه الدراسة سنة ١٩٧٢، بعد أن أفشى سرها أحد السود العاملين فيها ونال مساندة السيناتور إدوارد كينيدي السياسية، أوقفت الدراسة ولكن بعد انتشار الفضيحة. باشر المشاركون في الدراسة وأسرهم دعواهم سنة ١٩٧٣ ضد الحكومة الأميركية. وبعد سنة تمت تسوية خارج المحاكم دفعت الحكومة بموجبها عشرة ملايين دولار للمدعين إضافة إلى وعد بإعطاء الأحياء من الذين شاركوا في التجارب المخبرية كل الخدمات الصحية مدى الحياة والتكفل بمصاريف الدفن عند الوفاة. وفي سنة ١٩٧٤ أصدر الرئيس بيل كلينتون بياناً صحافياً مفصلاً من البيت الأبيض نتيجة لاجتماع ضم الأحياء ممن شاركوا في التجارب المخبرية (ثمانية فقط) كما ضم آخرين شاركوا من خلال الأقمار

الصناعية، شرح فيه التجاوزات لحقوق الإنسان التي حصلت نتيجة لهذه التجارب وأعلن عن أسفه وأسف الأميركيين لما فعلته الحكومة الأميركية في هذا الصدد والذي وصفه بـ «خطأ أخلاقي مسرف وعميق يستبجج تعهدنا بسلامة كل مواطنينا والمساواة بينهم». ومن ثم قدم اعتذاره للمعنيين بهذه الحادثة وفصل خطوات سيتخذها لاحقاً لمنع حصول مثل هذه التجاوزات في المستقبل^(٢١).

الصينيون :

كما سبق وذكرنا، منع الصينيون من دخول الولايات المتحدة بقرار صدر سنة ١٨٨٢ وتمّ تمديد مفعوله حتى سنة ١٩٦٥ عندما سمح رسمياً للصينيين (والآسيويين الآخرين المستبعدين حسب القرار المذكور) بالهجرة لأميركا وبالتالي الحصول على الجنسية الأميركية. وكان الصينيون الموجودون داخل الولايات المتحدة قد عوملوا بشكل يتنافى مع حقوق الإنسان شمل الإبعاد القسري والإهانة وصولاً إلى العنف الرسمي والشعبي.

جاء الاعتذار في قرار لمجلس الشيوخ صدر في ٢٦ أيار/مايو من سنة ٢٠١١ شرح بالتفصيل التعديات على حقوق الصينيين التي حصلت بعد القرار وصولاً إلى مذابح حصلت في بعض الولايات الغربية. كما تكلم القرار عن الإهانات الرسمية التي تعرض لها هؤلاء بما في ذلك الكلام المهين بحق الصينيين في أميركا داخل مجلسي النواب والشيوخ والذي تضمن وصفهم بأنهم لا يستحقون الجنسية الأميركية، ولا يستطيعون الاندماج في المجتمع الأميركي وخطرون على سلامة الولايات المتحدة السياسية والاجتماعية. إضافة إلى أقوال صدرت عن أعضاء في مجلس الشيوخ اعتبرت أن مواصفات الصينيين مقززة للنفس (Revolting) وأنهم كالطفيليين (Parasites) وأن لا مكان لهم في الولايات المتحدة التي هي بلاد البيض^(٢٢).

ويعترف القرار في النهاية بأن قانون استبعاد الصينيين الذين قدموا مساهمات

جلّى في ميادين مختلفة، بما في ذلك العمل في مد خطوط سكك الحديد في الغرب الأمريكي، من الهجرة والجنسية يتنافى مع إعلان الاستقلال الأمريكي وروح الدستور ولذا فإن مجلس الشيوخ يقدم عميق اعتذاره لهم عن ستين سنة من الاستبعاد والتمييز العنصري والأخطاء الأخرى التي ارتكبت بحقهم ويعيد تعهده بالحفاظ على تطبيق المعايير ذاتها على الجميع، بمن في ذلك الذين هم من اصل آسيوي، والمتعلقة بالحقوق المدنية والحماية تحت الدستور^(٣٣).

اعتذارات أخرى:

جاءت اعتذارات أخرى خلال هذه المدة كان أولها سنة ١٩٩٣ بشكل قرار مشترك لمجلسي الكونغرس يعتذر لأهل جزيرة [ولاية] هاواي الأصليين باسم الولايات المتحدة لعمل قامت به الأخيرة قبل مئة سنة. يقول القرار إنه بعد أن اعترفت الولايات المتحدة بمملكة هاواي لغاية سنة ١٨٩٣ قام تلك السنة مندوبها لدى المملكة، بمساعدة أميركيين آخرين والبحرية الأميركية، بانقلاب على الملكة وعلى حكومتها الشرعية. وبمناسبة مرور مئة عام على هذا العمل الذي أدى إلى طمس سيادة شعب هاواي الأصلي فإن الكونغرس يقدم له الاعتذار نيابة عن شعب الولايات المتحدة^(٣٤).

أضف إلى ذلك الاعتذارات العرضية خلال تلك المدة كالاعتذار الذي قدمه جورج بوش الابن حول العبودية وقدايعاتها الحالية عند زيارته السينيغال سنة ٢٠٠٣^(٣٥) والاعتذارات العديدة، خلال المدة نفسها، التي صدرت عن الولايات كل على حدة، كاعتذار حاكم ولاية مونتانا سنة ٢٠٠٦ لاحتجاز ألمان أميركيين من قبل الولاية خلال الحرب العالمية الأولى^(٣٦) أو اعتذار ولاية مينسوتا عن الإعدامات الشعبية المتكررة للسود ما بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين. ووصلت الاعتذارات إلى المجتمع الأهلي بعدما اعتذرت الجمعية الطبية الأميركية عن «تاريخ من عدم المساواة تجاه الأطباء الأفريقيين الأميركيين»^(٣٧).

مواش الفصل الرابع

- (١) «Massachusetts Bay 'the city upon a hill'» www.ushistory.org/us/3c.asp.
- (٢) المرجع نفسه.
- (٣) Richard S.Dunn. «John Winthrop». Encyclopedia Britannica.www.britannica.com/EBchecked/topic/645737/JohnWinthrop.
- (٤) World Future Fund. "A shining City upon a Hill". www.worldfuturefund.org/wffmaster/reading/religion/john%20winthrop.htm.
- (٥) المرجع نفسه. آراء وشروب في الحكم تظهر في كتابه عن «نموذج الإحسان المسيحي». هذا الكتاب إضافة إلى كتابات ورسائل له، تولى مرجعاً رئيساً لهذه الحقبة من تاريخ أميركا John Winthrop. 2009. A Model of Christian Charity. (Kindle edition). Evergreen Review Inc. (Originally published in 1649).
- (٦) قال السيد المسيح في الموعظة على الجبل: «أنتم نور العالم. لا يمكن أن تُخفى مدينة موضوعة على جبل، ولا يوقدون سراجاً ويضعونه تحت المكيال، بل على المنارة فيضيء لجميع الذين في البيت. فليضيء نوركم هكذا قدام الناس، لكي يروا أعمالكم الحسنة، ويمجدوا أبائكم الذي في السموات». متى ٥ : ١٤-١٦.
- (٧) World Future Fund.
- استعمل هذه العبارة أو ما شابهها الرثيان جون آدامز (١٧٣٥-١٨٢٦) وأبراهام لينكولن (١٨٠٩-١٨٦٥) وهما أيضاً كانا يتكلمان بشكل خاص عن اليأس الأحرار.
- (٨) المرجع نفسه.
- (٩) John F. Kennedy. 1961. "City upon a Hill Speech". millercenter.org/president/speeches/detail/3364.
- من اللات استعمال كيندي كلمة «الإرهاب من الخارج» في كلامه عما كان المستعمرون يواجهونه يومها إذ لم يكن هناك من خطر خارجي عليهم سوى سكان البلاد الأصليين.
- (١٠) Ronald Reagan. 1989. "Farewell Address to the Nation". The American Presidency Project. www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=29650#ix331ayGYBia8. من الملفت أن جميع القيايين الأميركيين الذين استعملوا كلمات وشروب لم يثيروا إلى ديكتاتوريت المفرطة أو ممارساته الإجرامية تجاه المذاهب الأخرى وهذا يتماشى مع نظرة الأميركيين إلى شخصياتهم التاريخية التي تكلمنا عنها في بداية هذا الكتاب.
- (١١) Kimberly Winston. 2004. "From Theological Tenet to Political Password". www.briefnet.com/News/Politics/2004/02/From-Theological-Tenet-To-Political-Password.aspx.

Francis Fukuyama. 1993. *The End of History and the Last Man*. Avon Books. (First (١٢) published in 1992).

(١٣) هذه العودات إلى الرشد عند كل خروج عن مبادئ الحرية شبيهتها الكاتبة والناشطة السياسية ناري ولف في كتابها «نهاية أميركا» بمقاص ساعة الحائط الذي يعود إلى مكانه كل مرة. Naomi Wolf. 2007. *The End of America*. Chelsea Green Publishing. (p: 12)

Japanese American National museum. "Chronology of WWII Incarceration" (١٤) www.janm.org/projects/clasc/chronology.htm.

United States. 1996. *Commission on wartime Relocation and Internment of Civilians*. (١٥) University of Washington Press. (Google Book). (p: xviii).

(١٦) المرجع نفسه، (ص: xxi و ١٦٣).

United States. 1988. *Congressional Record—Senate*. 134 cong Rec S 4095. "Wartime (١٧) Relocation of civilians". April 15.

University of Houston. "Japanese-American Internment". www.digitalhistory.uh.edu/learning_history/japanese_internment/internment_menu.cfm (١٨)

Stewart David Ikeda, "The Art of Apology". (١٩)

www.imdiversity.com/villages/asian/histor_heritage/ikeda_internment_apology.asp.

Children of the Camps.org. Internment History. "Timeline". www.children-of-the-camps.org/history/timeline.html. (٢٠)

Democracy Now. 1999. "WWII Reparations: Japanese - American Internees". (٢١)

www.democracynow.org/1999/2/18/wwii_reparations_japanese_american_internees.

N.L. Thomas. 2000. "BIA Commemorates 175 Years, September 8, 2000:BIA (٢٢) Assistant Secretary Kevin Gover's Statement". www.yvwiiusdinvoohii.net/govlaw/BIA175th000908GoverSpeech.htm.

United States. 2004. 108 th Congress. S.J.RES.37.www.gpo.gov/fdsys/pkg/BILLS-108sjres37is/pdf/BILLS-108sjres37is.pdf.s (٢٣)

United States. 2009. 111 th Congress. S.J.RES.14. www.govtrack.us/congress/bill.xpd?bill=sj111-14. (٢٤)

Rob Capriccioso. 2010. "Obama Signs Apology to Native Americans, But Doesn't (٢٥) Say it Loud, Nor Issue Announcement". Trueslant.com. www.trueslant.com/robcapriccioso/2010/04/27.

David Horowitz. 2001. "Ten Reasons Why : هذه الحجج موجودة بشكل مقتضب في : (٢٦) Reparations for Blacks is a Bad Idea for Blacks - and Racist Too". FrontPage

Magazine.com. January 03. archive.frontpagemag.com/readArticle.aspx?ARTID=24317.

Larry Kroger. 1985. Black Slaveowners: Free Black Slave: حول تجار الرق السود أنظر Masters in South Carolina, 1790-1860. McFarland&Company. (Kindle Edition).

James Horton and Lois Horton. 2005. Slavery and the Making of America. Oxford (٢٧) University Press. (p: 7).

United States. 2008. House of Representatives. "Apologizing for the Enslavement and (٢٨) Racial segregation of African- Americans". H. Res. 194. July 29.

United States Senate. 2009. "Concurrent Resolution in the House of (٢٩) Representatives". S.CON.RES.26. June 18.

Christopher Wills. 2008. "Obama says he opposes slavery reparations, apology". Black politics on the web. Blackpoliticsontheweb.com/2008/08/02/obama-says-he-opposes-slavery-reparations-apology/

"Barack Obama praises Senate Slavery apology". 2009. The Telegraph. June 19. (٣٠)

The White House. 1997. "Remarks by the President in Apology for Study Done in (٣١) Tuskegee". May 16. www.research.usf.edu/cs/irb_docs/clintonapologyfortuskegee.pdf.

clintonapologyfortuskegee.pdf. اعتر الرئيس باراك أوباما مؤخراً في رسالة أرسلها الى رئيس جمهورية غواتيمالا عن تجارب مخبرية مماثلة قامت بها الحكومة الأميركية (إدارة خدمة الصحة العامة نفسها) شملت في الأربعينيات من القرن الماضي حوالي ألف وخمسة من الماجين والجنود والمتخلفين عقلياً من مواطني ذلك البلد. في هذه التجارب تم تلويث هؤلاء بمرض السيفيليس أو السيلان (التعقبة) لتجربة فاعلية دواء البينسيلين تجاه هذين المرضين الذي كان قد اكتشف حديثاً. أنظر:

Betsy McKay. 2010. "US apologizes to Guatemala for syphilis study". Wall Street Journal online. October 1.

Narayan Lakshman. 2011. "U.S. Apology for Anti- Chinese Law". The Hindu. (٣٢) October 8. www.thehindu.com/news/international/article2521067.ece.

United States Senate. 2011. S.Res.201. 112 th Congress. May 26. (٣٣) www.e-lobbyist.com/gaits/text/318078.

United States Congress. 1993. "103d Congress Joint Resolution 19", Public Law 103- (٣٤) 150. November 23.

(٣٥) تم ذكرها في القرار الصادر عن مجلس النواب الأمريكي حول العبودية والتمييز العنصري المذكور سابقاً.

Jim Robbins. 2006. "Silence Broken, Pardons Granted 88 Years after Crimes of (۳۶) sedition". *The New York Times*. 27 August.

Kevin B O'Reilly. 2008. "AMA apologizes for past inequality against black doctors". (۳۷) *AmedNews*. July 28, www.ama-assn.org/amednews/2008/07/28/prsb0728.htm/.

بوش الابن والابتعاد عن الحريات (٢٠٠١ - ٢٠٠٨)

رسالتي إلى أولئك الذين يخيفون الناس المحبين للسلام
بأشباح خسارة الحرية هي الآتية: إن أساليبكم تساعد
الإرهابيين لأنها تفتت وحدتنا الوطنية وتقلل من تصميمنا.
أنها تعطي ذخيرة لأعداء أميركا وتردد أ بين أصدقائنا.

جون آشكروفت (وزير العدل الأميركي في عهد بوش الابن)

إذا حاد دستور دولة عن الحرية فمن غير الممكن إعادة
ترميمه، إذا ضاعت الحرية فإنها تضيع إلى الأبد.

جون آدمز، ثاني رئيس للولايات المتحدة (١٧٣٥ - ١٨٢٦)

وهكذا، فبعد حوالي أربعمئة سنة من وصول المستعمرين الإنكليز إلى أميركا
وتأسيسهم أول مستعمرة على أرضها، وبعد قرنين وربع القرن من نيل هؤلاء
استقلالهم من إنكلترا تحت راية الولايات المتحدة الأميركية، وصلت أميركا إلى
نهاية القرن العشرين مرتاحة مع نفسها إلى حد كبير. ارتاحت بعد مشقة رحلة
التاريخ الطويلة الشائكة التي مرت خلالها بظلم ومأس وآلام قلّ نظيرها في
التاريخ الحديث.

مرت بـ«درب الدموع» وبإبادة شبه كاملة لسكان البلاد الأصليين بعد أن اقتلعتهم

من ديارهم وأرسلتهم ليعيشوا في أراض قاسية لا يعرفونها. مرت بطريق العبودية الظالمة المكللة بالعنف المفرط، كالإعدامات الشعبية، وجلد العبيد وفصل أفراد عائلاتهم عن بعضهم بعد بيعهم بالمفرق. سلبت أرض هنود أميركا وكسرتهم، ليس بتفوقها الحضاري عليهم بل لامتلاكها لتكنولوجيا القتل والإبادة ذات نوعية أكثر فتكاً. قمعت انتفاضات السود المتكررة بوحشية ولم تبال بتبويضات جون براون ووالدو إمرسون وفيكتور هوغو، فلم يتحرر السود إلا بعد أشرس حرب عرفتها أميركا في تاريخها والأكثر تدميراً للأرواح والممتلكات.

نعم وصلت أميركا إلى نهاية القرن العشرين مرتاحة مع نفسها، متصالحة مع ذاتها، بعد أن نال الهنود نفس حقوق البيض بالعيش في كنف الدولة، إضافة إلى محميات واسعة نسبياً حيث يستطيع من أراد منهم أن يعيش فيها وهي تتمتع بحكم ذاتي، وامتيازات ومساعدات، وحيث يمارس سكانها تقاليدهم وثقافتهم ويتكلمون لغاتهم دون تدخل من الخارج. أما السود فقد نالوا حريتهم ومن ثم حقوقهم المدنية كاملة بعد أن تخلصوا من قوانين «جيم كرو» التي سمحت، لمئة سنة بعد التحرير من العبودية، بالتمييز العنصري ضدهم. ولم تكتمل المصالحة مع الذات حتى قررت أميركا الاعتذار، من خلال مجالسها المنتخبة ورئاسة جمهوريتها، من هؤلاء الذين ظلمتهم خلال هذه الرحلة الصعبة، ليس فقط من الهنود والسود، بل أيضاً من فئات الشعب من أصول أخرى، كاليابانيين والصينيين والألمان وسكان جزيرة هاواي الأصليين وغيرهم. واعترف المعتذرون بأن الكلام لا يعوّض عن الظلم الذي حصل لهؤلاء المواطنين ولكن الاعتذارات كان لا بد منها للوصول إلى المصالحة الوطنية.

صعدت أميركا خلال الميل الأخير من رحلة التاريخ هذه نحو المدينة الجاثمة على رأس الجبل. مدينة على جبل ليست كالمدينة التي تخيلها جون وينشروب في بداية الرحلة والتي لم تكن تتسع سوى للطهرانيين البيض الأحرار، حيث يُضطهد ويُطرد منها الباقون، بل مدينة الإنجيل كما تخيلها رونالد ريغان وجون كينيدي في آخر الرحلة، حيث يعيش جميع الأميركيين بآمان ومساواة تحت

القانون دون تمييز. وصلت أميركا في آخر القرن العشرين إلى رأس الجبل، ورأت «أرض الميعاد» التي رآها مارتن لوثر كينغ قبل ثلاثة عقود ونيف، وقبل وفاته بيوم واحد، حيث عدالة القانون تكملها العدالة الاجتماعية، والمساواة في الفرص بين فئات الشعب الأميركي المختلفة. وصلت أميركا في نهاية الرحلة إلى أسوار تلك المدينة، وقرعت أبوابها، وهمّت بالدخول إليها... إلا أن القدر لم يرد لها أن تدخل المدينة.

١١ أيلول ٢٠٠١

في صباح ١١ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠١١، ما بين الساعة الثامنة والثامنة و٤٠ دقيقة، أقلمت، من مطارات في شرق الولايات المتحدة أربع طائرات مليئة بالركاب في كل منها بضعة إرهابيين نجحوا في تحويلها إلى صواريخ فتاكة موجهة إلى مواقع ذات دلالات اقتصادية وسياسية^(١). ثلاث طائرات من الأربع وصلت إلى أهدافها بعد أقل من ساعتين من إقلاعها مما أربك الدفاعات الجوية الأميركية، رغم أنها كانت قد أعلمت باختطاف أول طائرة بعد أربعين دقيقة فقط من إقلاعها وباختطاف آخر طائرة بعد ذلك بحوالي ٤٠ دقيقة أخرى.

في الساعة التاسعة إلا ربعا صدمت الطائرة الأولى، من طراز بوينغ ٧٦٧، وعلى متنها ٩٢ راكباً، ناطحة السحاب الشمالية من مركز التجارة العالمي في جنوب جزيرة مانهاتن في نيويورك وأشعلت فيها النيران ما بين الطوابق ٩٣ و٩٩. بعد ذلك بأقل من ٢٠ دقيقة صدمت الطائرة الثانية من الطراز نفسه، وعلى متنها ٦٥ راكباً، ناطحة السحاب الجنوبية للمركز في الطابق ٨٣ وأشعلت النار فيه وفي الطوابق المجاورة. وفي حوالي الساعة العاشرة انهارت ناطحة السحاب الجنوبية وتبعثها بعد نصف ساعة ناطحة السحاب الشمالية وتضررت أو انهارت كل المباني التابعة للمركز وتلك المجاورة لها.

في هذه الأثناء صدمت الطائرة الثالثة مبنى وزارة الدفاع - البنتاغون - في

ضواحي واشنطن وسقطت الطائرة الرابعة، والتي افترض البعض أنها كانت موجهة إلى البيت الأبيض، في أحد حقول ولاية بنسلفانيا.

بلغت الكلفة المادية المباشرة لهذه الهجومات أكثر من مئة مليار دولار^(٢). ناطحتي السحاب قدر ثمنهما بأكثر من ٢٢ مليار دولار (٢٠١١)^(٣). وإعادة تأهيل المترو في جنوب منهاتن حوالي ٧,٥ مليارات دولار (سددت الدولة منها حتى الآن، أي حتى الفصل الأول من سنة ٢٠١١، ٤,٦ مليارات دولار). أضف إلى ذلك ثمن المباني الأخرى التي تهدمت ومنها ناطحة سحاب والكنيسة الأرثوذكسية وغيرها، وكذلك كلفة تنظيف الموقع الذي استغرق ثمانية أشهر، يصبح مجموع الخسارة بالنسبة إلى مدينة نيويورك وحدها حوالي ٩٥ مليار دولار مما اضطر بلديتها إلى رفع الضرائب المحلية فيها بشكل ملحوظ^(٤).

أما الخسارة المباشرة الأكبر فكانت بالأرواح وبالصحة العامة. فتقديرات الوفيات التي جاءت مبالغاً فيها في الأيام والأسابيع الأولى رست على ٢,٧٥٣ شخصاً في أوائل ٢٠١٢^(٥). وقع القسم الأكبر من الوفيات بين الموظفين في الشركات الواقعة في الطوابق العليا من المباني المتهارة (أكثر من ٢,٦٠٠ شخص) وتوزع الباقون بين زائرين ورجال إطفاء ومنقذين آخرين. إلا أن المشهد الذي حَزَّ كثيراً في قلوب الناس وانطبع في ذاكرتهم كان لحوالي ٢٠٠ شخص اضطروا، بسبب الحرارة الشديدة الارتفاع الناتجة من احتراق وقود الطائرات، أن يقفزوا من الطوابق العليا من ناطحات السحاب إذ وصل تأثير هذا المنظر على الأميركيين إلى حد أنهم ظلوا لسنوات يترددون في التكلم عنه في وسائل الإعلام أو حتى في حواراتهم الخاصة^(٦).

لم تتوقف تداعيات تفجير المباني في مركز التجارة العالمي ونطاقه عند الوفيات الناتجة منه بل تعدتها إلى انتشار أمراض قاتلة ما زال يتفاعل حتى بعد أكثر من عشر سنوات على الحادثة. بلغ وزن الانقراض الناتجة من انهيار المباني أكثر من مليون ونصف طن^(٧) عمل حوالي ١٠٠,٠٠٠ شخص على إزاحتها وإزالة

الأنقاض وإصلاح الخراب في جوارها. سُحب الغبار التي ملأت المكان بعد الحادث، ولمدة غير وجيزة بعده، احتوت على ما يقارب ٢,٥٠٠ نوع من السموم الخطيرة، كالرصاخص والزئبق والأسبستوس والديوكسن وغيرها من المواد المسببة للسرطان. ويعتقد الأطباء أنّ وجودها مجتمعة قد يسبب أمراضاً في القلب والكبد والرئة والكلّى والأعصاب^(٨). وبالفعل فقد توالى الإصابات بهذه الأمراض ممّا اضطر الكونغرس إلى تخصيص ٣ مليارات دولار لمعالجة الإصابات، تمّ تسديد ٤٧٥ مليون دولار منها حتى منتصف سنة ٢٠١١^(٩). وقد قدر في الوقت ذاته عدد الذين يعانون من أعراض «إجهاد ما بعد الصدمة» (Post-Traumatic Stress) بـ ٤٢٢,٠٠٠ شخص^(١٠).

الذعر من الإرهاب

حصلت حالة من الارتباك والرعب ليس فقط بين عامة الشعب بل، وبالأخص، بين القيادات السياسية على أعلى المستويات. يقول جورج بوش الابن في مذكراته إنه، في الساعات والأيام الأولى كان في حالة «ضباب الحرب» (Fog of war) أي عدم الرؤيا الواضحة. ويضيف أنّ منظومة اتصالات الطوارئ الخاصة برئاسة الجمهورية في غرفة العمليات وعلى متن طائرة الرئاسة لم تعمل كما يجب. وكانت الأخبار تصل إليه متضاربة، كثير منها غير صحيح ومرعب في آن واحد. وصلت إليه تقارير تفيد عن وجود قنبلة في وزارة الخارجية وأنّ هناك طائرة كورية في طريقها إلى الولايات المتحدة، وأنّ شيئاً طائراً غير معروف يتجه نحو مزرعته الخاصة في كروفرد في ولاية تكساس^(١١). وكان الخبر الذي أقلقه بشكل خاص هو عن طائرة ركاب لم تعرّف عن نفسها متجهة من إسبانيا غرباً وكان قد أعطى أوامره بإسقاط طائرات الركاب التي تشكل خطراً إرهابياً. ولم يرتح إلا عندما وصل خبر لاحق بأنّ الطائرة المذكورة حطت في ليشبونة^(١٢).

كان الخوف الأكبر من هجمات بالأسلحة الجرثومية والكيميائية. عزز هذه

المخاوف، بل أوصلها إلى «مستوى الهستيريا»^(١٣) وصول رسالة تحتوي على مادة الأنتراكس المميتة إلى مكتب أحد أعضاء مجلس الشيوخ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بعد سلسلة من تلك الرسائل كانت قد وصلت إلى مركز البريد قبل أسبوعين تسببت ببعض الوفيات. تقول كوندليسا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية في حينه، في مذكراتها، إن الشائعات توالى بأن هجمات أخرى آتية بما في ذلك هجمات تستعمل فيروسات مرض الجدري^(١٤). ويقول بوش في مذكراته بأن هجوماً كهذا كان سيطل مليونين إلى ثلاثة ملايين شخص. ويضيف سيناريو آخر تم تداوله بجدية يتلخص بهجوم بيولوجي داخل أنفاق المترو كان سيطل حوالي مليون شخص. أما كلفة محاربة هذه الهجمات في حال حصولها فكانت ستصل، حسب بوش، إلى ٦٠ مليار دولار^(١٥). وفي خطاب ألقاه نيوت غنغريتش، رئيس البرلمان الأميركي سابقاً في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ٢٠٠١ اعتبر أن صدام حسين قد يكون وراء هذه الهجمات وشبه الحالة بـ «هتلر سنة ١٩٣٥» منبهاً بأن أسلحة دمار شامل ستستعمل ضد المدن الأميركية عاجلاً أو آجلاً ولكن «خلال حياتنا»^(١٦). تقول رايس بعد بضع سنوات من الحادثة، عندما أصبحت وزيرة للخارجية، إنها كانت تحضر مناسبة في حديقة البيت الأبيض عندما رأت طائرة متجهة روتينياً إلى مطار دالاس خارج واشنطن فظنت أنها آتية مباشرة إلى البيت الأبيض. وقالت لنفسها: «غداً سأقول للرئيس بوش بأنني أريد أن أترك وظيفتي في نهاية السنة. لا أستطيع أن أعمل هنا بعد اليوم»^(١٧).

بعد هذه الموجة من الذعر ماذا كانت ردة فعل أميركا؟ فعلت أميركا ما فعلته في السابق في مواجهة فورات الخوف بالنسبة للماسونيين والكاثوليك والشيوعيين (مرتين) والصينيين واليابانيين ولكن بطريقة أكثر إفراطاً وتطرفاً متناسية دستور البلاد والقوانين التي تحمي الحريات الشخصية.

ففي اليوم التالي لهجوم ١١ أيلول/سبتمبر جمع الرئيس بوش في البيت الأبيض المسؤولين عن مكافحة الإرهاب ليخبرهم بأن أية عوائق تواجههم في مهمتهم بعد اليوم باستطاعتهم اعتبارها غير موجودة. وعندما نبّهه وزير الدفاع في حينه،

دونالد رمفيلد، بأن هناك عوائق قانونية لهذه التعليمات صاح بوش في وجهه قائلاً: «لا يهمني ما يقوله المحامون الدوليون فإننا سنرفس مؤخرات بعض الناس» (We are going to kick some ass) (١٨).

وبعد ستة أيام من الهجوم، أصدر بوش قراراً سرياً أعطى بموجبه إلى وكالة المخابرات المركزية (CIA) صلاحيات موسعة تتضمن السماح لها بالقيام بمفاوضات مع دول أخرى لإنشاء سجون سرية تكون خارج مراقبة الصليب الأحمر حيث يحتجز ما سمي «الموقوفين الأشباح» (Ghost Detainees) الذين تم اعتقالهم أو خطفهم في بلاد عدة، دون الإفصاح عن هوياتهم وأماكن احتجازهم، مما يخالف طبعاً اتفاقات جنيف حول معاملة أسرى الحرب والأعراف الدولية والأخلاقية بشكل عام (١٩). وبالفعل تم إنشاء هذه السجون بشكل واسع حول العالم (٢٠). كما سمح القرار بعملية «التسليم الاستثنائي» (Extraordinary Rendition) للمعتقلين إلى دول أخرى معروفة باستعمالها التعذيب لاستجوابهم هناك في محاولة للتوصل من المسؤولية (٢١).

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر سمح الكونغرس لرئيس الجمهورية «باستعمال أية قوة مناسبة وضرورية ضد الدول، والمنظمات، والأشخاص الذين حسب تقديره خططوا للهجمات التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أو سمحوا بها، أو قاموا بها أو ساعدوا على حصولها، أو قاموا بإيواء أمثال هذه المنظمات أو الأشخاص، وذلك بهدف منع حصول أي أعمال إرهابية دولية ضد الولايات المتحدة من قبل هذه الدول، والمنظمات والأشخاص» (٢٢).

تلى ذلك مباشرة إصدار تعميم مؤقت من وزارة العدل الأميركية يسمح بتوقيف أشخاص يشبه في أنهم إرهابيون بدون توجيه اتهام لهم لمدة ٤٨ ساعة يضاف إليها مدة معقولة عند وجود حالة طارئة أو حالات استثنائية أخرى، (٢٣) مما سمح للجهات الأمنية بأن تعتقل من تريد دون إذن قضائي ولمدة غير محددة (٢٤).

أما قمة هذه الإجراءات المخالفة للدستور الأميركي فجاء مع إقرار الكونغرس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها «القانون الوطني الأميركي» (USA Patriot Act) الذي أبعد أميركا عن الحرية والديموقراطية أكثر من كل الإجراءات والقوانين الآنفة الذكر والذي سمح لرئيس الجمهورية، بين ما سمح، بأن يعتبر أي شخص يشاء «عدواً مقاتلاً» (Enemy Combatant) مما يسمح لقوى الأمن باعتقاله دون إذن قضائي وبإبقائه مسجوناً مدى الحياة دون إعطائه الحق في الدفاع عن نفسه أمام المحاكم.

وبعد ذلك بخمسة أيام أعلن الرئيس بوش الحرب على أفغانستان، وبعدها بخمسة أشهر دخلت القوات الأميركية إلى العراق.

الاعتقالات

أول ما قامت به الإدارة الأميركية بالداخل كانت حملة اعتقالات واسعة وعشوائية طالت الآلاف، بعضهم مقيمون دائمون (حاملو البطاقات الخضراء) ومعظمهم من حاملي تأشيرات دخول، من زائرين وتلاميذ وغيرهم، كلهم تقريباً من دول إسلامية^(٢٥).

بدأت الحملة بالطلب من كل حاملي تأشيرات دخول من مواطني إيران والعراق وليبيا والسودان وسورية القدوم إلى مكاتب الهجرة لأخذ بصماتهم وصورهم. تبع ذلك أمر لكل حاملي التأشيرات البالغين من العمر أكثر من ١٦ سنة لجنسيات أفغانستان، إريتيريا، لبنان، كوريا الشمالية واليمن بتسجيل أسمائهم لدى مكاتب الهجرة. في الوقت نفسه أنشأت وزارة الخارجية «جهاز المعلومات الخاص بالتلامذة والزائرين التابعين لبرامج التبادل» (Student and Exchange Visitor Information System) الذي حصلت الدولة بموجبه على معلومات عن حوالي مليون تلميذ وآخرين في قطاع التعليم^(٢٦). فبعد استدراجهم بموجب هذه التعميمات تم اعتقال كل الأشخاص من هذه الدول

الذين كان لديهم مخالفات في أوراق إقاماتهم، حتى ولو كانت روتينية وصغيرة. كما اعتقل آخرون بسبب سحتتهم التي قد يكون قرر رجل أمن لم يسافر إلى الخارج في حياته بأنها لمسلم. سببت هذه الحملة حالة هلع بين المسلمين الأجانب، خصوصاً أنها طاولت أناساً يمارسون حياتهم اليومية، كممثل شخص من الأردن اعتقل عندما كان يحدد رخصة السوق وآخر من مصر اعتقل عندما توقف ليسأل الشرطي عن الطريق^(٢٧). كذلك اعتقل أحدهم لأنه، حسب الرشاية التي سببت الاعتقال، يعمل في دكان عربي لديه موظفين عرب أكثر مما يحتاج^(٢٨). وصلت عشوائية الاعتقالات إلى درجة أن الكثير من الباكستانيين الذين لم يرتكبوا أية مخالفة هربوا إلى كندا طالين اللجوء السياسي^(٢٩).

أما معاملة المحتجزين فكانت سيئة للغاية. فقد تم احتجاز هؤلاء من قبل قوى الأمن دون إعلام أهاليهم أو السماح لهم بالاتصال، بهم وكانت هذه القوى ترفض إعطاء أية معلومات عنهم أو عن مكان احتجازهم عندما كان أهلهم يسألون عنهم. بعد مدة سمح لهم بمكالمة تليفونية واحدة كل أسبوع، ولل بعض مكالمات واحدة كل شهر. وعندما وصل البعض إلى المحاكم منع الأهل والصحافة وحتى أعضاء الكونغرس من حضور المحاكمات^(٣٠).

غير أن الأسوأ من كل ذلك كان التعذيب الذي مورس على المعتقلين. توالى الشكاوى من قبل المحتجزين ومحامي الدفاع وأشخاص ومنظمات كثر آخرين، مما اضطر وزارة العدل إلى أن تفتح تحقيقاً مستقلاً بالأمر. ركز التحقيق على الإعتقالات التي حصلت في نيويورك، وبالتخصيص في سجن بروكلين حيث اقتيد القسم الأكبر من المعتقلين. شكلت نتائج التحقيق فضيحة بالنسبة لمكتب السجون الفدرالي (Federal Bureau of Prisons) وسجن بروكلين لما جاء فيه من تفاصيل تدين ممارسات الموظفين هناك بالنسبة للمعتقلين.

صدر التقرير الأول في حزيران/يونيو سنة ٢٠٠٣^(٣١) وتبعه ملحق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(٣٢). فصل التقرير الأول خلفيات الإعتقالات وأظهر

المخالفات التي ارتكبتها موظفو مكتب السجون بحق الموقوفين بهدف تصحيحها في المستقبل، لكن التحقيق لم يكن بالظاهر قد اكتمل بعد عند صدور التقرير ولذلك صدر الملحق بعد ستة أشهر ليركز على المخالفات ويعطي قائمة مفصلة فيها تضمنت:

أولاً: الدفع بقوة والصدم العنيف المتتالي للموقوفين على الحائط^(٣٣).

ثانياً: ليّ أذرع الموقوفين وأيديهم ومعاصمهم وأصابعهم مسببين ألماً غير مبرر^(٣٤).

ثالثاً: الدوس على السلاسل بشكل مؤلم^(٣٥).

رابعاً: تعرية الموقوفين وتصويرهم بالفيديو في إطار تفتيشهم المتكرر حتى ولو بعد مقابلتهم محاميهم من وراء القضبان^(٣٦).

خامساً: الضرب على باب الزنازة لحرمان الموقوفين من النوم^(٣٧).

أضف إلى ذلك وغيره من ممارسات^(٣٨) الكلام النابي والمؤذي الموجه إلى الموقوفين كالشتائم للدين الإسلامي ولأمهاتهم وغيرها من البذاءة التي لا تسمح بترجمتها هنا، وكذلك التهديدات بحرمان الموقوف من رؤية أهله بعد اليوم أو بجعل حياته أشبه بالجحيم، وبأنه سيموت في السجن كما مات الناس في مركز التجارة العالمي^(٣٩).

ويوصي الملحق في النهاية بتأديب عشرة موظفين في مكتب السجون الفيدرالي وإعادة تأهيل اثنين، وإعلام أصحاب العمل حيث يعمل أربعة موظفين سابقين بنتائج التحقيقات.

غير أنّ كل ما سبق لا يصف الظلم الذي وقع بالآف من الموقوفين كالقصص الشخصية التي ظهرت للعلن بعد إطلاق سراح بعضهم، نختصر منها اثنين فقط:

كريم كبريتي شاب من مدينة فاس في المغرب، أكمل سنتين من تعليمه

الجامعي قبل أن «يتعب من الدراسة» وبدأ بإدارة مقهى صغير أسسه له والده في المدينة نفسها. كان كريم يحصل على مدخول من عمله يكفيه لعيشته كعازب في العشرين من العمر ولكنه كان يحلم بأن يتزوج ويبنى عائلة ولم يكن مدخوله يكفي لذلك.

في أحد الأيام سأله شقيقته إذا كان يريد لها أن تملأ له قسيمة تخوله الاشتراك في يانصيب تنظمه وزارة الخارجية الأميركية كل سنة وتسمح بموجبه للراغبين الحصول على البطاقة الخضراء. عدد الراغبين خمسون ألفاً وعدد المتقدمين يصل إلى الملايين، لذلك سخر كريم من شقيقته ولكنها ملأت القسيمة له ولها ولابن عمه. وبعد مدة أعلم كريم بأنه ربح البطاقة الخضراء فاستقل الطائرة لأول مرة في حياته متجهاً إلى نيويورك «كي يحصل على مال أكثر ويستطيع بالتالي أن يتزوج وأن ينجب أطفالاً ويعيش حياة مريحة» حسب قوله^(٤٠). «كان ذلك في تشرين الأول/أكتوبر من سنة ٢٠٠٠، عندما كانت أميركا ما زالت تقف إلى الجهة الفضلى من الخط الفاصل الذي رسمته حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١» حسب الصحفي والكاتب دايفيد شبلر^(٤١).

عمل كريم في نيويورك في أعمال يدوية إلى أن وجد له أحد مكاتب التوظيف عملاً في ولاية أوهايو التي اعتقد لأول وهلة أنها ضاحية من ضواحي نيويورك. عمل هناك في المطاعم إلى أن طلب منه صاحب أحد المطاعم أن ينظف المرحاض. وأخيراً حصل على عمل في شركة سكاي شيف التي تقدم خدمات في المطار. وكان يعمل معه صديق مغربي يدعى أحمد حنان. ولكن حتى هذه الوظيفة لم تدم طويلاً.

كان كريم يعيش هو وحنان في منزل مشترك مع آخرين في ديربورن، إحدى ضواحي مدينة ديترويت حيث يوجد جالية عربية كبيرة. وفي صباح نهار ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بينما كان يستحم سمع قرعاً على الباب في مدخل المبنى ثم رجالاً يصرخون «نبيل.. نبيل.. هل تعرف نبيل؟» «أنزل إلى هنا» هل تعرف

نبيل؟». لم يتذكر نبيل للوهلة الأولى لأن «نبيل الرابع» كان قد ترك المبنى منذ سنوات ليعمل في مدينة شيكاغو. دخل أفراد مكتب التحقيقات الفدرالي إلى شقة كريم دون إذن قضائي وأيقظوا حثان وفتشوا المكان وكان صيدهم الأكبر بطاقتي دخول المطار اللتين كان كريم وحثان قد احتفظا بهما ذكرى لعملهما هناك. ورغم أن هاتين البطاقتين لم تكونا تخولان صاحبيهما دخول الأماكن الحساسة من المطار حتى خلال فاعليتهما فإنهما شكلتا أحد الوثائق الأساسية لسوق كريم وحثان إلى التوقيف. وهكذا بدأت رحلة كريم التي ذاق فيها الأمرين لمدة ثلاث سنوات بما في ذلك التعذيب والإهانات كآلاف من زملائه الموقوفين.

حاول كريم اللجوء إلى المحاكم فوجد نفسه يواجه مدعاً عاماً يدعى ريشارد كونفرتينو. شرس، وصولي ويفتقر للأخلاق التي يجب أن يتمتع بها رجال القانون. اتهم المدعي العام كريم ورفاقه بأنهم يشكلون «خلية إرهابية مقاتلة نائمة» (Sleeper Operational Combat Cell) «تعمل كوحدة سرية لمساندة الهجمات الإرهابية داخل الولايات المتحدة وخارجها». واتهم المجموعة بأن طريقة عملها هي «أن تختبئ في الأعشاب الضارة، تخطط وتبحث عن توجهات بانتظار النداء»^(٤٢). تلقفت وسائل الإعلام هذا النبأ ونشرته بشكل درامي وأصبحت كلمات «خلية ديترويت النائمة» على كل لسان بعد أسبوعين أو أقل من هجومات ١١ أيلول/سبتمبر.

وبعد محاكمات طويلة ومد وجزر، ظهر بوضوح أن كونفرتينو كان قد اختلق الاتهامات باستعمال مخبر غير ذي صدقية، كما أخفى معلومات هامة عن محامي الدفاع مما دفع المحكمة لتبرئة كريم ورفاقه بعد أن أسقطت الحكومة الدعوى عليه وأحالت المدعي العام للتحقيق. أطلق سراح كريم في تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٤ أي بعد ثلاث سنوات وشهر من اعتقاله، وبعد أن حولت الدولة الاتهام إلى الكذب على شركة تأمين في حادث سيارة^(٤٣). حاول كريم مقاضاة كونفرتينو ولكن المحاكم في النهاية حكمت سنة ٢٠١٠ بأن لدى المدعي العام حصانة لا تسمح بمحاكمته^(٤٤). وقد يكون للقصة تنمة.

ماهر عرار. من مواليد سنة ١٩٧٠ مهندس اتصالات يحمل الجنسيتين السورية والكندية، كان يقيم في كندا منذ أن جاءها مع أهله وهو في السابعة عشرة من عمره. تخرج بشهادة ماجستير من جامعة ماغيل (McGill) إحدى أحسن الجامعات هناك وعمل في اختصاصه لعدة سنوات وقرر سنة ٢٠٠١ أن يؤسس مركز استشارات في مدينة أوتاوا. تعرّف إلى زوجته خلال الدراسة في الجامعة وتزوجا وأنجبا طفلين، بنت ثم ابناً.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أي بعد سنة من الهجمات ذهب ماهر إلى تونس في عطلة مع زوجته وأهلها وولديه، أصغرهما لم يكن يتجاوز بضعة أشهر من عمره. خلال العطلة جاءته برقية من شركة كندية تعلمه بأن الشركة تحتاج إلى خدماته فقطع فرصته تاركاً أسرته وأسرة زوجته في تونس ليعود إلى كندا. كان من سوء حظه أن بطاقة سفره أخذته إلى نيويورك حيث كان سينتظر ساعتين لركوب الطائرة إلى مونتريال حيث الشركة التي طلبته. وقبل أن يستقل هذه الطائرة بدأت سنة رعب تضاهي تجربة مستر K في قصة «المحاكمة» الشهيرة لكتابها فرانز كافكا.

عندما وصل إلى نقطة الأمن في طريقه إلى الطائرة أوقفه رجل أمن وأخذ صورته وبصمته وطلب منه الوقوف جانباً. بعد دقائق وصل رجلان أحدهما من شرطة نيويورك والآخر من مكتب التحقيقات الفيدرالي، وبدأوا باستجوابه حول مكان عمله ومعرفته بأشخاص محددين وغيره من الأسئلة. طلب أن يستدعي محامياً كما ينص عليه القانون ف قيل له أن ذلك ليس من حقه. ثم بدأت الشائعات تنهال عليه. ثم قيل له أنه يعتبر ذا «أهمية خاصة» وهي عبارة تعني، حسب الإجراءات الجديدة، أن من الممكن اعتقاله لمدة غير محددة دون الرجوع إلى المحاكم أو إعلام أي شخص من أهله أو معارفه. ثم وضعت السلاسل حول يديه ورجليه واقتيد إلى سجن بروكلين الشهير. أجبر في هذه الأثناء على أن يوقع ورقة لم يسمح له بقراءتها.

بعد استجوابات عدة وإهانات ومعاملة قاسية أعلمه أحدهم أنه سيرحل إلى سورية. اعترض على ذلك لأنه مقيم في كندا وليس سورية ولأن سورية تمارس التعذيب ولكن ذلك لم يكن ذا نفع. وبعد رحلة طويلة كان في معظمها مقيداً بالسلاسل ومعصوب العينين وجد نفسه في غرفة في مكاتب مخابرات الجيش السوري. من هناك أرسل إلى غرفته في السجن. كانت الغرفة بطول مترين وعرض متر واحد. معتممة، ودون نافذة سوى فتحة صغيرة في سقفها حيث كان يرى بين الحين والآخر جرداناً وقططاً تتنقل فوقها.

بقي ماهر في هذه الغرفة عشرة أشهر وعشرة أيام، نال خلالها قسطاً كبيراً من التعذيب بأنواعه المختلفة خاصة الضرب المبرح.

طلبوا منه أن يعترف بأنه أمضى وقتاً في مخيم تدريب للقاعدة في أفغانستان فاعترف بذلك رغم أنه لم يكن يوماً في أفغانستان أو حتى في دول مجاورة. بقيت الأمور على حالها - ضرب مبرح، اعترافات خاطئة ورعب مميت - إلى أن زاره في آخر المدة أي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ فنصل كندا في دمشق ورثب أمر إطلاق سراحه الذي تم بعد أكثر من سنة من اعتقاله^(٤٥).

أقام ماهر عرار، بمساعدة منظمات حقوقية، دعاوى ضد الحكومة الأميركية لإعتقاله وإرساله إلى دولة تمارس التعذيب وضد الحكومة الكندية لتأخيرها في إخراجه من محنته. في الدعوى الأميركية «عرار ضد اشكروفت وآخرين» وصلت الأمور إلى المحكمة الفيدرالية العليا التي حكمت بالإجماع ما عدا صوتاً واحداً، في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، بأن طلب السيد عرار يتعارض مع الأمن القومي والسياسة الخارجية الأميركيين ولذلك تم رفض الدعوى. قال القاضي المعارض إن هذا الحكم يعطي المسؤولين الفيدراليين الحق بمخالفة الحقوق التي ينص عليها الدستور بدون رادع^(٤٦).

أما الدعوى ضد الحكومة الكندية فجاءت بالتوازي مع إنشاء هذه الحكومة لجنة تقصي الحقائق في قضية ماهر عرار التي أصدرت تقريرها، في ١٨ أيلول/

سبتمبر ٢٠٠٦، وبرأت عرار بشكل كامل من كل التهم الموجهة إليه مع التأكيد أنه لا يوجد أدلة تربطه بأي عمل إرهابي.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ اعتذر رئيس الشرطة الملكية الكندية (Royal Canadian Mounted Police) في رسالة علنية عن تقصير إدارته في متابعة قضية عرار^(٤٧)، وأتبعها باستقالته من منصبه للسبب نفسه^(٤٨). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وزّع رئيس الوزراء رسالة رسمية يعتذر فيها من عرار قال فيها: «إننا لا نستطيع أن نعود إلى الوراء لنصلح الظلم الذي حصل للسيد عرار. ولكن نستطيع أن نقوم بتغييرات تخفف من إمكانية أن يحصل شيء كهذا في المستقبل» ثم قدم اعتذاره لعرار عن «هذه المحنة الرهيبة» التي مرّ بها وأعلن أنّ الدولة قررت أن تدفع تعويضاً (كتسوية خارج المحكمة) قدره ١٠،٥ ملايين دولار كينيدي عطلاً وضرراً^(٤٩).

استمرت مرحلة الاعتقالات العشوائية هذه ما لا يقل عن ثلاث سنوات لم تصل الحكومة خلالها إلى إدانة أي من الموقوفين لعلاقته بالقاعدة أو بحادثة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فبدأت مرحلة الدعاوي التي قدمتها المنظمات الحقوقية باسم الموقوفين السابقين مطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابهم بسبب ممارسات الإدارة الأميركية الخاطئة. ولعل أهم دعوى في هذا المجال، من حيث حجمها وتداعياتها، هي تلك التي قدمها مركز الحقوق الدستورية باسم ثمانية من الموقوفين السابقين، وهم مواطنون من باكستان ومصر والجزائر وتركيا إضافة إلى هندي هندوسي ونيبالي بوذي^(٥٠). ما زالت الدعوى قائمة رغم أنّ نتائجها أصبحت معروفة، فبعد عدة جولات وافقت الحكومة على تسوية خارج المحاكم مع ستة من المدعين تدفع لهم بموجبها مبلغاً من المال قدره ١,٢٦ مليون دولار. إلا أنّ مركز الحقوق الدستورية أضاف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ستة مدعين جدد من الموقوفين السابقين لتنظر المحكمة في قضيتهم من ضمن الدعوى المرفوعة^(٥١). والحبل على الجرار^(٥٢).

وهكذا، فقد انتهت سنة ٢٠٠٤ حملة الاعتقالات العشوائية التي تبعت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر وأصبحت نتائج الدعاوى التي تبعتها معروفة إلى حد كبير بعد أن قامت الحكومة بتسوية خارج المحكمة مع قسم من الموقوفين السابقين. غير أنّ هذا لم يعنِ أنّ أميركا عادت إلى حالها ما قبل الهجمات المذكورة بالنسبة لصون الحريات وحقوق الإنسان بل بالعكس، فإنها خلال هذه المدة قامت بمأسسة التجاوزات لتصبح قسماً من المنظومة القانونية والإجرائية المتبعة. ففي خضمّ هذه المعركة و«ضبابية الحرب» التي، حسب قول الرئيس بوش، سيطرت على فكره، قامت مجموعة من المفكرين والسياسيين المتطرفين بالإحاطة بالرئيس، وباستغلال سذاجته في السياسة الخارجية وحالة الهستيريا التي عمّت الأميركيين وممثليهم في الكونغرس، بهدف توجيه السياسة الأميركية الخارجية والأمنية الداخلية نحو المزيد من العنف ونحو الابتعاد عن الحريات. نعني هنا المحافظين الجدد وغطاءهم التنفيذي المتمثل بشكل أساسي بوزير الدفاع دونالد رمسفيلد ونائب رئيس الجمهورية ديك تشيني.

مأسسة الحد من الحريات

خلال العصر الذهبي للحريات في أميركا - أي العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي - قام الكونغرس، بالتعاون مع الإدارة الأميركية، بالتخلص من قوانين تحد من حريات الفرد وسن قوانين تدعم هذه الحريات.

فعلى سبيل المثال، نذكر قرار مكارين وولتر (McCarren- Walter Act) الذي أقره الكونغرس بمجلسيه مجتمعين سنة ١٩٥٢، أي خلال مدة الخطر الأحمر الثاني، والذي أعطى الحق لوزارة الخارجية باستبعاد محاضرين زائرين في الجامعات والمعاهد بسبب أفكارهم السياسية. وقد شمل تطبيقه في حينه بعض الحائزين على شهادة نوبل، كالروائي والصحافي الكولومبي غبريال غارسيا ماركيز، والشاعر والدبلوماسي التشيلي بابلو نيرودا، إضافة إلى الزعيم الاشتراكي البلجيكي إرنست مانديل وغيرهم من الذين منعوا من دخول أميركا

لإلقاء محاضرات دُعوا إليها. تجاهلت الإدارة الأميركية هذا القرار طوال العقود التي تلتها إلى أن تمّ إلغاؤه رسمياً سنة ١٩٩٠.

القرار الأهم في هذا السياق كان «قرار مراقبة الاستخبارات الأجنبية» (Foreign Intelligence Surveillance Act) أو (FISA) الذي أقره الكونغرس ووقعه الرئيس جيمي كارتر سنة ١٩٧٨. جاء هذا القرار نتيجة لتجاوزات قامت بها إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون في التجسس على ناشطين ضد حرب فيتنام وأعمال مماثلة أوصلت إلى فضيحة ووترغيت التي أدت بدورها إلى استقالة نيكسون سنة ١٩٧٤ بعد تهديد غالبية أعضاء الكونغرس بإزاحته. نظم هذا القرار قدرة الإدارة على المراقبة الإستخباراتية وحددها بأعمال الدول الأجنبية وعمالها ومجموعات تتعاطى الإرهاب الدولي ومؤسسات أجنبية. يسمح القرار باعتراض المراسلات الإلكترونية للقوى الأجنبية العاملة داخل الولايات المتحدة وعمالها هذه القوى، بدون إذن قضائي في بعض الأحيان وبإذن قضائي في أحيان أخرى. في الحالة الأولى يستطيع رئيس الجمهورية السماح لوزير العدل لمدة معينة باعتراض المراسلات الإلكترونية للقوة الأجنبية وعمالها عندما لا يكون هناك إمكانية كبيرة أن يشمل هذا العمل مراسلات من مواطن أميركي. وفي الحالة الثانية على الإدارات المعنية أن تستحصل على إذن مسبق من محكمة أنشئت خصيصاً لهذا الغرض يعين قضاتها رئيس المحكمة الفيدرالية العليا. ويطبق هذا القانون على عمليات تفتيش مراكز تستعملها القوى الأجنبية المعنية دون سواها^(٥٣). وكانت المحكمة الفيدرالية العليا قد حكمت في عدة قضايا بأنه لا يجوز للحكومة مراقبة المؤسسات المحلية دون إذن قضائي مسبق.

تغير كل هذا بشكل درامي بعد حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فبعد ثلاثة أيام فقط أصدر الكونغرس، بمجلسيه مجتمعين، قرار «السماح باستعمال القوة المسلحة» (Authorization for Use of Military Force - AUMF) يسمح بموجه لرئيس الجمهورية «باستعمال كل القوة الضرورية والمناسبة ضد الدول، والمنظمات، والأشخاص الذين، حسب تقديره، قاموا بالتخطيط، أو بالسماح،

أو بتنفيذ، أو بالمساعدة بالنسبة للهجمات الإرهابية التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أو وقروا ملاذاً آمناً لهؤلاء المنظمات والأشخاص، من أجل منع حدوث أعمال إرهاب دولي في المستقبل ضد الولايات المتحدة من قبل هؤلاء الدول، والمنظمات والأشخاص»^(٥٤). اعتبرت إدارة جورج بوش الابن أن هذا القرار لا يخولها فقط إعلان الحرب على أفغانستان أو أية دولة أخرى بل أيضاً التنصت واعتراض المخابرات والتجسس على كل شخص أو منظمة على الأراضي الأميركية يقرر رئيس الجمهورية أن لأي منهما علاقة بالهجوم وذلك دون الرجوع، إلى المحكمة الخاصة التي أنشأها «قرار مراقبة الاستخبارات الأجنبية» (FISA) الآنف الذكر.

لم تكتفِ إدارة بوش الابن بهذا القرار وتفسيرها الواسع له بل قامت بتمرير سلسلة من القرارات في الكونغرس وإصدار قرارات وأوامر رئيسية تقيد الحريات بأشكالها المختلفة وتتعارض مع الدستور الأميركي واتفاقات جنيف^(٥٥). لا ضرورة هنا للدخول في تفاصيل هذه الشبكة الواسعة من القرارات والقوانين، لذا نكتفي بإشارة سريعة إلى أهمها لجهة نتائجها بالنسبة للحريات، أي ما يهمني بشكل خاص في هذا الكتاب.

ففي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أي بعد أقل من خمسة أسابيع على إصدار قرار السماح باستعمال القوة العسكرية، مرت إدارة بوش بسرعة فائقة قانون الوطنية أو حب الوطن (Patriot Act)^(٥٦) في مجلسي الكونغرس. وهو القانون الذي يعتبره الكثيرون أسوأ قانون من حيث تأثيره السلبي على الحريات في تاريخ الولايات المتحدة حتى مقارنة بالقوانين التي صدرت إبان الحروب الكبيرة الماضية^(٥٧). لم يعارض القانون في مجلس النواب سوى ٦٦ نائباً من أصل ٤٢٢ صوتوا عليه ولم يعارضه في مجلس الشيوخ سوى عضو واحد. بلغ عدد صفحات القرار ٣٤٢ صفحة، قدم إلى الكونغرس على عجل دون أن يمر بالقنوات المعتادة لمثل هذه القرارات كجلسات استماع لشهادات المعنيين

والخبراء أو لتحويله إلى اللجنة المختصة في الكونغرس قبل عرضه على الجمعية العامة للأخذ بتوصياتها. قلائل في مجلسي الكونغرس تسنى لهم حتى قراءة الملخص، فضلاً عن النص الكامل، قبل التصويت عليه، حسب قول عضو مجلس الشيوخ المعارض على القرار^(٥٨). وكيف بالإمكان الاعتراض عليه، يقول أحد المراقبين، في حالة الهستيريا التي كانت منتشرة في حينه - بعد ستة أسابيع فقط من الهجمات - خاصة وأن الاسم الحقيقي للقرار كما قدم للكونغرس هو "قرار ٢٠٠١ من أجل توحيد وتقوية أميركا من خلال توفير الأدوات الملائمة المطلوبة لاعتراض وإغلاق الطريق أمام الإرهاب"؟^(٥٩) ومما ساعد أيضاً في تمرير القرار هو كونه مؤقتاً، مدته لا تتجاوز الأربع سنوات، سوى أنه، كما سنرى لاحقاً، تحول إلى قانون دائم أو أقله طويل الأمد. يقول أحد النواب المعارضين للقرار: «كانت هذه العملية هي الأقل ديموقراطية رأيتها في حياتي عند مناقشة مسائل أساسية للديموقراطية. قرار كتبه بضعة أشخاص بالسر، لم يخضع لإجراءات اللجان ويوضع أمامنا دون إمكانية التعديل»^(٦٠). واعتُبر قانون باتريوت توسيعاً لقرار مراقبة الاستخبارات الأجنبية الأنف الذكر (FISA) رغم أنه خالف الأسس القانونية لذلك القرار.

وبعد حوالي أسبوعين - أي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أصدر بوش الابن قراراً رئاسياً بعنوان «احتجاز ومعاملة، ومحاكمة بعض الأشخاص غير المواطنين خلال الحرب على الإرهاب» (Detention, Treatment, and Trial of Certain Non-Citizens in the War against Terrorism)^(٦١) يذكر القرار في مقدمته بهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ويؤكد على ضرورة التصدي لهجمات جديدة باستطاعة الإرهابيين القيام بها متسببين «بأعداد ضخمة من القتلى وأعداد ضخمة من الجرحى وبتدمير ضخم للممتلكات إذا لم يتم اكتشافها وإيقافها». لذا وجب إصدار القرار الرئاسي لمواجهة حالة الطوارئ هذه^(٦٢). ويعطي القرار وزير الدفاع مسؤولية مطلقة عن المعتقلين بموجب هذا القرار الرئاسي وعن إحالتهم إلى «لجان عسكرية» (Military Commissions)^(٦٣).

أما الخطوة الكبرى تجاه مؤسسة هذا النهج من التعاطي مع الإرهاب فكانت إنشاء وزارة أمن الدولة (Department of Homeland Security) بموجب «قرار أمن الدولة»^(٦٤) المتخذ من مجلسي الكونغرس مجتمعين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. مهمة هذه الوزارة هو منع الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، وتحصين الولايات المتحدة في مواجهة مثل هذه الهجمات وتقليص نتائج أي هجوم إذا حصل إلى الحد الأدنى ومساعدة المتضررين وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها. تجمع الوزارة ضمن هيكلتها ٢٢ مؤسسة حكومية كانت موزعة بين الوزارات المختلفة تشمل مكتب الهجرة والجنسية والأمن السري (Secret Service)، ومصلحة الجمارك وإدارة خفر السواحل وصولاً إلى مؤسسات تعنى بأمور زراعية وبالطاقة وغيرها^(٦٥). كما أنها تجمع المعلومات يومياً من المؤسسات الأخرى التي تعنى بأمن الدولة كمكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية لإيصالها إلى رئيس الجمهورية. ولقد بلغ عدد موظفي هذه الوزارة سنة ٢٠١١ حوالي ٢٠٠,٠٠٠ شخص^(٦٦) وهو في ازدياد مستمر لتصبح ثالث أكبر وزارة في الدولة. كما وصلت ميزانيتها لتلك السنة إلى حوالي مئة مليار دولار^(٦٧). ولعل أكثر ما يعتبره الأميركيون من أعمال هذه الوزارة تجاوزاً لحرياتهم، خاصة المسافرين منهم، هو المعاملة من قبل موظفي الأمن والجمارك في المطارات. يقول أحد الكتاب السياسيين: «لقد تعودنا إلى حد كبير على إهانات التفتيش على المطارات [حيث] ندع أشخاص لا نعرفهم يتلمسون أجسادنا (...) ويجعلوننا ندخل عدداً متزايداً من آلات الفحص التي تظهر صورنا على الشاشة عاريات»^(٦٨). وقد بدأت تظهر بعض الفضائح في هذا المجال خاصة بالنسبة للنساء اللواتي يطلب منهن الدخول عدة مرات تحت هذه الآلة بينما يتفرج عليهن عاريات مراقبون من مصلحة الجمارك مما حدا ببعضهن إلى إقامة دعاوى ضدهم ومما جعل مصلحة الجمارك تبدأ بتغيير آلات التفتيش هذه إلى آلات لا تظهر سوى الأشياء المشكوك فيها إذا كانت موجودة^(٦٩). أما توماس فريدمان، الصحفي الأميركي المعروف، فيقول بتهكم: «إنني أفكر بإنشاء شركة طيران خاصة تدعى «طيران العراة» (Naked Air)

يكون شعارها الكل يطير معنا معراً ولا أحد يقلق، أو شركة طيران العراة حيث الشيء الوحيد حول جسدك هو حزام الأمان»^(٧٠).

غير أن هذا كله ليس سوى غيض من فيض. ففي تحقيق قامت به صحيفة «الواشنطن بوست» استغرق سنتين (٢٠٠٨ - ٢٠١٠)، وضم سلسلة مقالات وفيديو وخرائط وقاعدة بيانات وغيرها، بعنوان «أميركا السرية جداً» (Top Secret America)^(٧١)، اكتشفت الصحيفة أميركا «مخبأة عن أعين الجمهور تعمل دون مراقبة كاملة». ظهر في نتائج التحقيق «أن هناك ١٢٧١ منظمة حكومية و١٩٣١ شركة خاصة تعمل في برامج ذات علاقة بمكافحة الإرهاب وأمن الدولة والاستخبارات لها حوالي ١٠,٠٠٠ موقع في الولايات المتحدة. هناك ما يقدر بـ ٨٥٤,٠٠٠ شخص لديهم تصاريح «سرية للغاية» (...). هناك ٣٣ مجمّعا مخصص للاستخبارات السرية جداً قد أنشئت أو قيد الإنشاء منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تبلغ مساحتها ١٧ مليون قدم مربع [حوالي مليون ونصف متر مربع]. ارتفعت موازنة الاستخبارات منذ سنة ٢٠٠١ بـ ٢٥ بالمئة لتصل إلى ٧٥ مليار دولار سنوياً وهذا أكثر مما دفعه لهذا الغرض سائر دول العالم مجتمعة. محللو الاستخبارات الداخلية والخارجية يرسلون آراءهم للجهات المختصة من خلال ٥٠,٠٠٠ تقرير سنوياً يهمل قسم كبير منها. هناك ٣٠,٠٠٠ شخص يعملون بشكل كامل في مجال التنصت على المخابرات واعتراض المراسلات.

والمخيف أكثر من أي شيء آخر، يقول فريد زكريا، رئيس تحرير النسخة الدولية من مجلة «نيوزويك»، منذ ٢٠١٠ تحول إلى مجلة تايم هو أن التفكير البوليسي وحجز الحريات أصبحا من ثقافة الدولة كما ظهر خلال إعصار كاترينا الذي عاث فساداً في مدينة نيو أورلينز وضواحيها سنة ٢٠٠٥. ويذكر في هذا الصدد كتاب يسرد قصة عبد الرحمن زيتون،^(٧٢) السوري الأميركي المسلم، الذي هبّ لمساعدة جيرانه فاعتقل من دون سبب سوى أصوله الدينية وعذب وأبقي موقوفاً بالخفاء لأشهر عدة. «كان جواب الحكومة الفيدرالية لإعصار كاترينا»، يقول زكريا، «هو إنشاء سجن يشبه سجن غوانتانامو في خلال أيام حيث تمّ اعتقال

١٢٠٠ مواطن أميركي بسرعة «حرّموا من حقوقهم الدستورية لأشهر، مع حرمانهم من حق الرجوع إلى القضاء (Habeas Corpus) في قصة تشابه قصص [فرانز] كافكا»^(٧٣).

العدو المقاتل

تستعمل اتفاقات جنيف (الاتفاق الثالث لسنة ١٩٤٩) عبارة «العدو المقاتل» للتعريف عن الأشخاص الممكن اعتقالهم تحت قوانين الحرب خلال النزاعات العسكرية. وفي حالات الحروب الأهلية يصبح العدو «طرف النزاع» وليس الدولة المتنازع معها. كان هدف هذا التحديد هو التأكد من أن معاملة أسرى الحرب تخضع لأصول تحترم الشخص المعتقل وتحافظ له على حقه بالمشول أمام القضاء (Habeas Corpus) وتمنع تعذيبه أو معاملته معاملة سيئة كما تحددها الاتفاقات.

مباشرة بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وإصدار القرار الرئاسي الآنف الذكر حول احتجاز ومعاملة ومحاكمة غير المواطنين خلال الحرب، أعطى بوش الابن لنفسه الحق باحتجاز أي شخص يعتبره هو بأن له علاقة بالهجمات وكذلك بتسميته «عدواً مقاتلاً» مما يحرمه من كل حقوقه بما في ذلك حق اللجوء إلى المحاكم. هؤلاء الأشخاص لا تطبق عليهم قوانين الحرب المذكورة في اتفاقات جنيف، لأنهم، بحسب الإدارة الأميركية، ليسوا جنداً ولا مدنيين، أي لا يثبتون إلى الفئتين المذكورتين في اتفاقيات جنيف.

كانت حجة الإدارة هي أنّ «العدو المقاتل» قد يكون، حسب تعبير ورد في اتفاقات جنيف، «مقاتلاً غير شرعي» (Unlawful Combatant) ولذا فمن الممكن تجريده من كل الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقات المذكورة. تذكر الإدارة في هذا الصدد أنّ التعبير «مقاتل غير قانوني» تمّ تحديده في حكم للمحكمة الفيدرالية العليا سنة ١٩٤٣، أي خلال الحرب العالمية الثانية، ليشمل جواسيس ألماناً دخلوا إلى الولايات المتحدة بهدف القيام بأعمال تخريبية. غير

أن هذه الحجة، هي واهية لأسباب عدة: أولاً، لأن الجواسيس المذكورين لم يحرموا من حقهم باللجوء إلى المحاكم بل حوكموا بالفعل ولو أمام محكمة من نوع «اللجان العسكرية» الآنف الذكر. ثانياً، إن المحكمة الفيدرالية العليا حكمت سنة ١٩٦٧، أي خلال العصر الذهبي للحريات في أميركا، بأنّ الصلاحيات الإستثنائية الممنوحة لرئيس الجمهورية خلال الحرب يجب ألا تتعارض مع بنود الدستور المتعلقة بالحريات^(٧٤). ثالثاً، إنّ اتفاقات جنيف الثالثة جاءت سنة ١٩٤٩ أي بعد الحرب ووافقت عليها الولايات المتحدة، ولذا فهي أصبحت القانون المعتمد في هذا المجال، واتفاقات جنيف هذه لا تفرق بين المقاتلين الشرعيين وغير الشرعيين في ما يخص حقوقهم تحت الإعتقال^{(٧٥) (٧٦)}.

وتقول اتفاقات جنيف إن مدة الاعتقال تنتهي بانتهاء الحرب، غير أنّ الإدارة الأميركية تعتبر أنّ الحرب على الإرهاب لن تنتهي في المستقبل القريب ولذا، فرغم أنّ الإدارة، حسب قولها، لا تريد احتجاز الأعداء المقاتلين أكثر مما هو ضروري غير أنها تعطي لنفسها الحق باحتجازهم مدى الحياة. ورغم الدعاوى العديدة التي أقيمت من قبل جهات حقوقية وأفراد فإن مفهوم العدو المقاتل لدى إدارة بوش الابن تطور ليشمل الأميركيين أنفسهم^(٧٧).

يقول أحد الكتاب الأميركيين في هذا الصدد بأنه «بإستطاعة رئيس الجمهورية أن يسمي أيّاً كان عدواً مقاتلاً ممّا يسمح بأن يطرق بابه ليلاً [ويتم اعتقاله] أو أن يعتقل في الطريق أو في المطار (...)» وإن تعصب عيناه، وتسد أذناه ومن ثمّ يساق إلى سجن القوات البحرية [السيئ الصيت] حيث يبقى في عزلة تامة لأشهر وحتى لسنين، وأن يحصل تأخير محاكمته مرات عدة، وجعل الاتصال بمحام للدفاع صعباً. كما يعتبر الرئيس أنّ بإمكانه أن يطلب ممن يكلفه بأن يهددك وأن يستعمل اعترافاتك المنتزعة منك، نتيجة معاملتك الظالمة، في محاكمتك^(٧٨).

وفي ما يخص عملية شمل المواطنين الأميركيين من ضمن تعريف الأعداء المقاتلين، كتبت إحدى الناشطات في «مركز الحقوق الدستورية» الأميركي أنّ

رئيس الجمهورية قد أعطى لنفسه الحق بأن يسمي أي أميركي عدواً مقاتلاً «فيأمر الجنود باعتقالك، واحتجازك في السجن الانفرادي دون إعطائك الحق بالاتصال بأحد، وذلك إلى الأبد ومن دون توجيه أية تهمة لك أو إحالتك إلى المحاكم. فبينما نعتقد أنّ هذه هي من الأشياء التي لا تحصل في هذا البلد، فإنّ هذا هو تماماً ما حصل لاثني من مواطنينا على الأقل [حتى سنة ٢٠٠٥]، هما جوزيه باديا وياسر حمدي»^(٧٩).

المراقبة والتنصت

كما سبق ذكره، بعد حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تأسست شبكة من القوانين التي تتعلق بمراقبة المقيمين في الولايات المتحدة، من الأميركيين وغير الأميركيين، وكذلك شبكة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تعنى بتطبيق هذه القوانين.

فقانون الوطنية الأميركي يسمح - في الفقرة ٢٠٦ - لمكتب التحقيق الفيدرالي بالتنصت على المخابرات الهاتفية واتصالات الانترنت دون تمكين المحكمة المختصة من التأكد من أن عملية التنصت تتعلق بشخص مشتبّه فيه^(٨٠) ودون تحديد هويته (Roving Wiretap)^(٨١). أما الفقرة ٢١٥ من القانون ذاته فإنها تسمح لمكتب التحقيق الفيدرالي بأن يأمر أي شخص أو كيان (entity) بتسليمه أي شيء مادي يطلبه المكتب لتحقيق مرخص به في أمور تتعلق بالإرهاب أو التجسس. ولا يتوجب على المكتب أن يبرهن بأن هناك شكوكاً معقولة بالشخص المعني أو إعلام هذا الشخص بأن أشياء تخصه قد سلمت للمكتب. ويمنع على الشخص أو الكيان الذي يسلم الأشياء للمكتب بالتكلم عن هذا الأمر^(٨٢).

وبموجب هذه القوانين أسست وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) برنامج باسم «الإدراك الكامل للمعلومات» (Total Information Awareness) الذي تمّ من خلاله تحليل هائل من المعلومات الخاصة بمئات الآلاف من الأشخاص تتعلق ببيدهم الإلكتروني، والكتب والمجلات التي يقرأونها، والمواقع الإلكترونية

التي يطلعون عليها، والأماكن التي يسافرون إليها، والفيديوات التي يستأجرونها، وكل ما يشترونه باستعمال بطاقات الائتمان أو الشيكات. أما رمز هذا البرنامج فكان هرمًا تعلوه عين وعبارة لاتينية تعني «المعرفة هي القوة». وفي تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٣ أنهى الكونغرس البرنامج رسمياً لكن البرنامج ما زال قائماً لأن قرار الكونغرس لم يمنع أية ممارسات تمويل من موازنة البنتاغون السرية، مما يعني أنّ المراقبة هذه انتقلت من العلن إلى السرية^(٨٣). بالمقابل، طلب الكونغرس لاحقاً من وزارة أمن الوطن جمع المعلومات المتعلقة بالتهديدات الإرهابية، مما أسس لشبكة أخرى من المعلومات تتعاون فيها الحكومة الفيدرالية مع حكومات الولايات. وقد تمّ من خلال هذه الشبكة جمع معلومات عن أكثر من ١٢,٠٠٠ شخص تمّ اختيارهم على أساس العمر والجنس والأصول العرقية (يعني الشباب المسلمين بشكل خاص) وأمور أخرى.

إضافة إلى ذلك قام مكتب التحقيق الفيدرالي بتأسيس برنامج يدعى «آكل اللحوم» (Carnivore) - تمّ تغيير اسمه بسبب الاعتراضات الكثيرة إلى اسم DCS 100 - وهو برنامج للحاسوب يسمح بمراقبة كل ما يدخل في نطاق الانترنت من رسائل إلكترونية، وبحث داخل الإنترنت وغيرهما، ليس فقط للأشخاص المشتبه فيهم بل لكل مستعملي الإنترنت، على أن يتم إعلام المحكمة المختصة بذلك بعد ٣٠ يوماً. ويقوم مكتب التحقيق الفيدرالي حالياً بتطوير طريقة مراقبة للإنترنت تدعى «الفايروس السحري» (Magic Lantern) تتمثل بمرفق لرسالة إنترنت يضع في الحاسوب عند فتحه برنامج (Trojan Horse) يسمح بقراءة رسائل الانترنت المشفرة^(٨٤).

كما تسمح القوانين المستحدثة بالدخول خلسة إلى أي منزل يشتبه فيه وتفتيشه ومصادرة أية أغراض تعتبرها القوى الأمنية ذات أهمية بالنسبة لمهمتهم، على أن يتم إعلام الشخص المعني لاحقاً. وقد سمي هذا الإجراء «ادخل خلسة واخلس النظر» (Sneak and Peek) بدلاً من «اطرق الباب وأعلن عن نفسك»

(Knock and Announce) التي كان معمولاً بها سابقاً^(٨٥). ويحق للدولة أن تجبر الأطباء على تسليم ملفات مرضى مشتبهِ فيهم دون إذن من المحكمة ودون إعطاء أسباب موجبة وهذا - كما يقول أحد الباحثين - يشبه إلى حد بعيد قانوناً كانت قد أصدرته السلطات النازية في الثلاثينات من القرن الماضي^(٨٦). كما تسمح القوانين المستحدثة بأن يستمع رجال الأمن إلى أية مكالمات أو حديث يحصل بين متهم وموكله^(٨٧).

يقول أحد الباحثين: «بمجرد أن نستعمل الهاتف، أو أن نرسل رسالة بالبريد الإلكتروني، أو ندفع فاتورة، أو نسحب نقوداً، أو نحجز بطاقة سفر بالطائرة أو نمر في حجرة دفع رسم استعمال الطريق السريع، أو ندخل غرفة في فندق باستعمال بطاقة مفتاح وحتى بمجرد أن ندخل إلى بعض المباني فأنت تحت أنظار الدولة التي تستطيع أن تتابعك إذا أرادت»^(٨٨).

من المعترف به في هذا السياق هو أنّ هذه القوانين تطبق بشكل خاص على المسلمين في الولايات المتحدة. وكما يقول أحد الكتاب المعروفين فإنّ «العديد من المسلمين داخل الولايات المتحدة تمت ملاحقتهم لأنهم «قدموا مساعدة للإرهاب» علماً بأن ما عملوه في هذا الصدد هو أقل بكثير مما يفعله سياسيون أميركيون لصالح مجموعات إرهابية». ومثالاً على ذلك، يتابع الكاتب، هناك بائع لاقطات أقمار صناعية للتلفزيونات حكم عليه بالسجن خمس سنوات لأنه ضمن مجموعة المحطات التي يبيعها محطة تلفزيون حزب الله. وهناك شخص باكستاني يقاضونه كان قد وضع على يوتيوب فيديو مدته خمس دقائق يتقدّ تعامل أميركا مع مسلمي العالم وذلك لأنه ناقش الفيديو مع ابن أحد المتهمين بالإرهاب. وهناك أيضاً تلميذ سعودي اسمه سامر عمر الحسين لورحق قضائياً لأنه استحدث موقعاً على الإنترنت يتضمن إمكانية الوصول إلى «مجموعات تشي على عمليات انتحارية في شيشيا وإسرائيل»^(٨٩). كما أنّ كل الذين تمّ إبعادهم أو محاولة إبعادهم بحسب هذه القوانين هم بشكل عام من المسلمين، من عرب وغير عرب.

سجن غوانتانامو وتوابعه

عندما ثار الكوبيون ضد الاحتلال الإسباني لجزيرتهم سنة ١٨٩٥ كانت الامبراطورية الإسبانية قد ضعفت وبدأت بالأفول. بعد ثلاث سنوات من بدء الثورة كاد الكوبيون أن يتخلصوا من الاحتلال، غير أن الولايات المتحدة، التي كانت مجموعة من الصقور فيها تشوق لورثة الامبراطورية الإسبانية، استغلت حادثة انفجار سفينة حربية أميركية في مرفأ هافانا في كوبا لتدخل بحجة مساعدة الثوار مما بدل حكم الإسبان بالاحتلال الأميركي للجزيرة^(٩٠). بعد ذلك مباشرة اتسعت الحرب الأميركية ضد إسبانيا التي انتهت باحتلال أميركا لكل المستعمرات الإسبانية بما في ذلك الفلبين وبورتوريكو، والتي سمحت كذلك باحتلال جزيرة هاواي بحجة أن أميركا هي بحاجة لها في حربها مع الإسبان في شرق آسيا. وفي سنة ١٩٠٢ فرضت أميركا على كوبا أن يتضمن دستورها حق أميركا باستئجار ٤٥ ميلاً مربعاً في خليج غوانتانامو «لاستخراج الفحم أو كقاعدة بحرية فقط ولا لأي استعمال آخر».

غير أن الولايات المتحدة بدأت منذ سنة ١٩٩١، أي قبل حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بعشرة أعوام، باستعمال قاعدة غوانتانامو كسجن أيضاً خلافاً للمعاهدة (ورغم طلبات كوبا المتكررة بإخلاء القاعدة). ففي تشرين الثاني/نوفمبر من تلك السنة أعلنت الإدارة الأميركية في عهد الرئيس جورج بوش الأب أنها بصدد بناء مخيم في غوانتانامو لاستقبال اللاجئين من الهاربين من هايتي بعد الانقلاب الذي قام به الجيش على الرئيس المنتخب ديموقراطياً، وبأغلبية ساحقة، جان برتران أريستيد، والذي تبعته حملة اضطهاد دامية، تراكمت مع انتشار كبير لمرض فقدان المناعة المكتسبة (ايدز). تم بناء المخيم في النهاية بشكل سجن محاط بالأسلاك الشائكة والحراس المسلحين، مما تسبب في انتفاضات متعددة داخل المخيم سنة ١٩٩٤. وفي السنة نفسها تم توسيع السجن لاستقبال الكوبيين الذين كانوا يحاولون دخول الولايات المتحدة بشكل غير قانوني حيث تم إيواءهم في أوضاع مزرية نتج منها عدة محاولات

انتحار بين الموقوفين وعدة انتفاضات قوبلت برجال الأمن المسلحين^(٩١).

تحول سجن غوانتانامو إلى سجن كبير ذي شهرة سيئة في ١١ كانون الثاني/يناير من سنة ٢٠٠٢ عندما وصلت أول مجموعة من المساجين مؤلفة من عشرين مسجوناً اعتقلوا في إطار الحرب على الإرهاب وتمّ إيواءهم في مخيم «إكس راي» (Camp X-Ray) في أقفاص من القضبان الحديدية على أرض من الإسمنت. وصل في النهاية عدد الذين أحيلوا إلى غوانتانامو إلى ٧٧٩ معتقلاً تمّ تسريح بعضهم على دفعات دون اعتذار أو تفسير. وقد تمّ توسيع السجن بإضافة «مخيم دلتا» (Camp Delta) في نيسان/أبريل سنة ٢٠٠٢ ووصل الحد الأقصى من المعتقلين في غوانتانامو إلى ٦٨٠ معتقلاً بعد سنة من ذلك^(٩٢).

في حملة السنوات الأولى من «الحرب على الإرهاب» تمّ توقيف آلاف المتهمين في أفغانستان ثمّ في باكستان وأنحاء أخرى من العالم. في أفغانستان كان التوقيف يحصل بناءً على توصية من «تحالف الشمال» مقابل خمسة آلاف دولار كسعر وسطي للمشتبه بانتماؤه إلى طالبان وعشرين ألف دولار للمشتبه بانتماؤه إلى القاعدة^(٩٣). كانت المحطة الأولى لهؤلاء عادة إما سجن باغرام أو سجن قندهار، وكلاهما عرفا كمركزين أساسيين للتعذيب حيث كان المعتقلون يضربون ويرفسون ويجوعون ويجبرون على الجلوس على ركبهم مكبلين ساعات عديدة^(٩٤). أفرج بعد ذلك عن المئات، أيضاً دون تفسير أو اعتذار، بعضهم بعد سنوات من الاعتقال^(٩٥).

كان يتم نقل المئات الذين وصلوا في النهاية إلى غوانتانامو إلى المطار في صناديق شحن حديدية (كونتينرز) مكдسين بعضهم فوق بعض حيث تصل الحرارة إلى درجات مرتفعة جداً. وكان الحراس الأفغان يطلقون النار من رشاشاتهم على الصناديق لفتح ثغرها تسمح بدخول الهواء مما كان يتسبب أحياناً في قتل بعض الذين كانوا في داخلها. وعند الوصول إلى المطار كان الحرس الأميركي يُلقِيهم على بطونهم ويربط سلاسلهم بأرض الطائرة. كانت

الرحلة تستغرق أحياناً ٢٤ ساعة، لم يكن يسمح خلالها للسجناء بالذهاب إلى المرحاض مما جعلهم يصلون إلى غوانتانامو غارقين في برازهم وبولهم^(٩٦). ولعل ما يضاعف هذا الظلم ومأساة هذه المعاملة غير الإنسانية هو أن الغالبية الساحقة من الآلاف الذين اعتقلوا في هذه الحملات والمئات الذين انتهوا في غوانتانامو كانوا أبرياء كما تبين لاحقاً، كثر منهم سَلّموا للسلطات الأميركية من قبل «تحالف الشمال» في أفغانستان للحصول على قدية أو بسبب خصومات شخصية أو قبلية^(٩٧).

التعذيب^(٩٨)

عملية التعذيب كانت عملية متواصلة تبدأ في مكان الاعتقال، بشكل خاص في أفغانستان وباكستان، وتنتهي بعد مدة طويلة في سجن غوانتانامو.

شفيق رسول وعاصف إقبال حاملَا الجنسية الإنكليزية ومن أصل باكستاني، اعتقلا لمدة سنتين قبل الإفراج عنهما سنة ٢٠٠٤ دون توجيه أية تهمة لهما. كان بعض المسؤولين الكبار في إدارة بوش الابن قد أنكروا، بمناسبة رسمية وإعلامية، أن المعتقلين عذبا أو عوملا بشكل يتنافى مع القانون الدولي، ولذا أرسلوا، مباشرة بعد الإفراج عنهما، رسالة إلى الرئيس بوش يعرضان فيها عليه ما حصل لهما خلال سنتي اعتقالهما. هذه الرسالة تلخص ما حصل لمعظم المعتقلين ولذلك نورد بعض ما جاء فيها:

«منذ أن وصلنا إلى غوانتانامو (بالفعل قبل ذلك بكثير) تمّ إذلالنا وإهانتنا من خلال استعمال طرق نسمع اليوم المسؤولين الأميركيين ينكرون استعمالها.

في قندهار، استجوبنا جنود أميركيون ونحن جالسان على ركابنا مقيدتين بالسلاسل ومسدسات موجهة إلى رؤوسنا وكانوا يركلوننا ويضربوننا (...). وقبل أن نصعد إلى الطائرة التي أقلتنا إلى غوانتانامو، سدّوا آذاننا بأغطية، ووضعوا على أعيننا نظارات معتمة، ووضعوا قناعاً على وجهنا مما جعلنا نفقد

حس المكان. وفي الطائرة ربطونا بالسلاسل إلى الأرض وحرّمونا من الذهاب إلى المرحاض طول الرحلة التي استغرقت ٢٢ ساعة.

وخلال التحقيق في غوانتانامو أوثقونا بالسلاسل إلى الأرض لساعات طويلة (...). مما يجبر السجن على أن يبذل على نفسه لأنه حرم من الذهاب إلى المرحاض (...). وكانوا يتركونا لساعات [مكبلين] (...). ويتركون التبريد مفتوحاً إلى أقصاه مما جعلنا نتجلد. وكان هناك ضوء موجه [نحونا] وموسيقى مرتفعة الصوت مما شكل بحد ذاته تعذيباً (...). وخلال التحقيق المسجل أجبرونا على الاعتراف بما لم نفعله [كما عندما] أصرّوا على أن هناك فيديو يظهرنا مع أسامة بن لادن ومحمد عطا سنة ٢٠٠٠ بينما كنا في إنكلترا في حينه.

ولقد رأينا بأم أعيننا هجمات شرسة تشن على مساجين. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٢ تمّ ذلك على جماح الدوسري البحريني. وكان قد أصبح في حينه مريضاً نفسياً وكان مرمياً على أرض في قفصه (...). عندما دخل القفص ثمانية حراس (...). ورأيناهم يهاجمونه. داسوا على رقبتهم، رفسوه بأرجلهم في بطنه (...). ورفعوا رأسه وصدموه بالأرض. وقامت إحدى المجندات (...) بدخول زنزانته ورفسه وضربه على بطنه. وهناك سجين آخر من اليمن ضربوه ضرباً مبرحاً وهو حسب علمنا مازال في المستشفى بعد ثمانية عشر شهراً من الحادثة (...).

لذلك نجد أن من الغريب أن يقوم مسؤولون [أميركيون] كبار بنشر الأكاذيب حول الأوضاع والطرق المستعملة في غوانتانامو^(٩٩).

تمنع اتفاقية جنيف الثالثة التي تمّ تعديلها سنة ١٩٤٩، أي بعد تجربة الحرب العالمية الثانية، التعذيب بشكل مطلق. وتحدد التعذيب بتسبب الألم الحاد، المادي والنفسي يقوم به عمداً أو يوافق عليه مسؤول حكومي. وفي سنة ١٩٩٧ تبنت الأمم المتحدة قراراً جديداً يعنى بشكل كلي بالتعذيب تحت عنوان «اتفاقية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة»، حددت فيه بشكل أكثر تفصيلاً الأعمال التي تقع تحت عنوان التعذيب.

تشمل هذه الأعمال «أي عمل ينجم عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أو عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو أي شخص ثالث على معلومات أو اعتراف أو (...) تخويله أو إرغامه (...)» ويحرض على هذا العمل شخص يتصرف بصفته الرسمية (...) ولا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت (...) كمبرر للتعذيب». كما يحرم الاتفاق أية دولة طرف أن تطرد أي شخص أو أن تعيده (...) أو أن تسلمه إلى دولة أخرى إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب^(١٠٠). وقد وقعت الولايات المتحدة هذه الاتفاقية وكانت من الدول الأكثر نشاطاً في الجمعية العامة في حث الدول الأخرى على توقيعها^(١٠١).

وطبق الكونغرس هذه الاتفاقية محلياً وجعل التعذيب جريمة فديرالية^(١٠٢). كان هذا خلال العهد الذهبي للحريات في أميركا الذي تكلمنا عنه في الفصل السابق. ولكنه، كما الأشياء الأخرى المتعلقة بالحريات، تغير الآن. فرغم هذه الاتفاقات والاتفاقات الأخرى ذات الصلة، ورغم «دليل الجيش الأميركي» [Guide] الذي يمنع منعاً باتاً تعذيب المعتقلين والذي تمت مراجعته سنة ٢٠٠٦ بعد فضيحة سجن أبو غريب ليشمل الإجبار على التعري أو القيام بأعمال جنسية أو وضع قناع على الرأس أو شريط على العين أو الإغراق الافتراضي (Water Boarding) أو استعمال الكلاب البوليسية^(١٠٣)، فإن الإدارة الأميركية بدأت باستعمال التعذيب منذ الأيام الأولى بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بإشراف البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية، وبمباركة رئيس الجمهورية نفسه^(١٠٤)، وأكملت في ذلك^(١٠٥) رغم تعليمات الكونغرس الراضية للتعذيب (قرار معاملة الموقوفين أو «ملحق ماكين» سنة ٢٠٠٥) أو أمر المحكمة الفديرالية العليا لجهة وجوب تطبيق اتفاق جنيف الثالث (دعوى حمدان ضد رمسفيلد سنة ٢٠٠٦).

لم تقتصر أماكن التعذيب على سجن غوانتانامو، وسجني باغرام وقندهار اللذين سبق ذكرهما، بل تعداهما إلى سجون سرية أقامتها وكالة الاستخبارات المركزية (أو الجيش الأميركي في بعض الأحيان) في أنحاء عدة من العالم وإلى سجون

دول أخرى معروفة بممارسة التعذيب يتم تسليم الموقوفين إليها لاستجوابهم في ما يسمى «التسليم الاستثنائي» (Extraordinary Rendition) ^(١٠٦). تقول التقارير أن هناك ٥٠ سجنًا في ٢٨ دولة استقبلت الآلاف الذين أوقفوا خلال السنين الماضية خاصة في السنوات التي تلت مباشرة حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إضافة إلى ٤٥ من السجون التي تعمل تحت الإشراف المباشر أو غير المباشر للاستخبارات الأميركية في أفغانستان والعراق ^(١٠٧). أما الدول الـ ٢٨ المتعاونة فتشمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب التقارير المنشورة، مصر وإسرائيل والأردن وليبيا وموريتانيا والمغرب وقطر والسعودية وسوريا والصومال واليمن ^(١٠٨). ولعل أشرس أنواع التعذيب هي تلك التي كانت تحصل في أوزبكستان في عهد إسلام كريموف المعروف والتي تضمنت قلع الأظافر ووضع الأطراف في المياه الحارقة والصعق بالكهرباء وغيرها ^(١٠٩). وبعد إنكار طويل. اعترف الرئيس بوش الابن كما رئيس مكتب التحقيق الفيدرالي في حينه جورج تنت (أمام الكونغرس) وبعض كبار العسكريين بوجود السجون السرية وبعمليات «التسليم الاستثنائي» المتعددة ^(١١٠).

أنواع التعذيب التي استعملها محققو وكالة الاستخبارات المركزية في السجون السرية وفي غوانتانامو أخذت أشكالاً متعددة يصعب حصرها. ففي غوانتانامو مثلاً، وضعت إدارة السجن جدولاً يحتوي على ٧٢ نقطة تصف أنواع التعذيب التي تقع فقط تحت عنوان «الإجهاد والإكراه» تتضمن تعرية الموقوفين، ووضعهم في زنانات معتمة وباردة لأكثر من ٣٠ يوماً، ومنعهم من النوم أو الطعام وتوجيه نور قوي أو ضجيج مدوّ إليهم بصورة متواصلة، ووضع قناع على وجوههم لأيام متتالية، وتعريضهم لدرجات حرارة مرتفعة جداً، أو متدنية جداً وتكبلهم في أوضاع متعبة أو موجهة، وصدّهم رؤوسهم بالحائط وإخضاعهم للإغراق الافتراضي، وتهديدتهم بكلاب بوليسية ^(١١١)، وغيرها ^(١١٢) بعض هذه الطرق تم تطويرها بمساعدة الاستخبارات الإسرائيلية ^(١١٣). وقد شبّه بعض الكتاب الأميركيين هذه الطرق بتلك التي كانت تستعمل من قبل الأمن السري في الاتحاد

السوفييتي في عهد ستالين أو من قبل النازيين في ألمانيا في عهد هتلر^(١١٤).

نتيجة لهذه الممارسات الوحشية كانت هناك في البداية اعتصامات من قبل الموقوفين في غوانتانامو لم تجد نفعاً، تبعها انتحار ثلاثة من الموقوفين وعدد من محاولات الانتحار^(١١٥). الكثير من الموقوفين أصيبوا بأذى كبير نتيجة للتعذيب أمثال: سامي الحاج، مصور قناة الجزيرة، الذي اعتقل في باكستان وأطلق سراحه بعد حوالي ٧ سنوات أمضاها في سجن غوانتانامو، وقد تكسرت ركبته وانكسرت يده نتيجة الضرب المبرح؛ أو الكويتي سعد العزمي الذي كسرت رجله من جراء الضرب؛ أو المصري سامي الليثي الأستاذ الجامعي الذي كان يعلم في كابول حيث ألقى القبض عليه وأطلق سراحه بعد حوالي أربع سنوات بعد أن نتج عن تعذيبه كسر فقرتين من سلسلة ظهره ليصبح مقعداً؛ أو عمر دغيس الشاب الليبي الذي أطلق سراحه سنة ٢٠٠٧ بعد خمس سنوات من الاعتقال وعمى في عينه اليمنى نتيجة التعذيب^(١١٦).

أضف إلى ذلك هؤلاء الذين ماتوا تحت التعذيب في سجون وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية أو في سجون دول أخرى سلمتهم السلطات الأميركية لها للتحقيق معهم. وقد أحصت منهم صحيفة «النيويورك تايمز» حتى آذار/مارس ٢٠٠٥، ٦٨ توفوا في ظروف مريبة و٢٦ توفوا تحت التعذيب، منهم أربعة على أيدي محققين أميركيين^(١١٧). ويقول أحد الباحثين الأميركيين: «وعلياً أن نضيف إلى هذه الإحصاءات مصاباً آخر هو الصيت الدولي لأمة عظيمة»^(١١٨).

حصل هذا رغم أن معظم الخبراء في الموضوع يعتبرون أن التعذيب هو «أقل فاعلية من طرق الاستجواب اللاعنفة»^(١١٩) بما في ذلك محققون تابعون لوكالة الاستخبارات المركزية^(١٢٠) ومكتب التحقيق الفيدرالي^(١٢١). بالمقابل، فإن التعذيب الذي قاما به الوكالة والمكتب قد نتج عنه معلومات خاطئة في معظم الأحيان أربكت القرارات السياسية ذات الصلة كما دفع بعض الذين عذبوا إلى المزيد من التطرف وبالتالي إلى الانضمام إلى حركات إرهابية بعد إطلاق سراحهم^(١٢٢).

اللجان العسكرية

كما سبق وذكرنا، فالرئيس بوش أعطى لنفسه الحق بأن يسمي أيًا كان «عدوًا مقاتلاً» أو «عدوًا مقاتلاً غير شرعي» وبذلك يجرده من حقه بالمثول أمام محكمة مدنية أو عسكرية (Habeas Corpus) والحقوق الأخرى المثبتة بالقوانين المرعية الإجراء في حالات الاعتقال أثناء الحرب كما تحددها المواثيق الدولية (اتفاق جنيف الثالث) والقوانين الأميركية ذات الصلة. باستطاعة المتهم أن يطلب من «محكمة مراجعة الوضع الشرعي للمقاتل» (Combatant Status Review Tribunal) أن تنظر في مدى حقيقة تسميته مقاتلاً غير شرعي ولكن دون أن يكون له الحق بتكليف محام لهذا الغرض أو الحصول على معلومات لا تريد الحكومة إعطاءها مما نتج عنه عدد محدود جداً من قرارات المحكمة التي هي لصالح المتهمين^(١٢٣). ولذا يعتبر البعض أن هذه المحكمة ليست سوى أداة للموافقة الروتينية على قرار رئيس الجمهورية^(١٢٤).

تستطيع الحكومة الأميركية أن تسمي من تشاء «مقاتلاً غير شرعي» وتبقيه في السجن مدى الحياة دون محاكمة. القلائل من السجناء الذين يحالون إلى المحكمة يمثلون أمام ما يسمى «لجان عسكرية» تقع تحت إشراف وزير الدفاع وليس السلطة القضائية العسكرية أو المدنية. أنشأ الرئيس بوش الابن هذه اللجان بأمر رئاسي بعد شهر واحد من حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتم تعديل هذا الأمر الرئاسي بقرار من الكونغرس سنة ٢٠٠٦ حدّد فيه من هو المقاتل غير الشرعي (فعلياً مقاتلو «الطالبان والقاعدة» و«القوى المشاركة») كما حدّد كيفية عمل اللجان العسكرية.

تتألف «اللجان العسكرية» من قضاة عسكريين يعيّنهم وزير الدفاع وفي حال الاستئناف تحال القضية إلى محكمة مراجعة قرارات اللجان العسكرية المؤلفة هي الأخرى من قضاة عسكريين يعيّنهم وزير الدفاع^(١٢٥). ولا يصبح أي حكم، حتى بالبراءة، نافذاً إلا إذا وافق عليه وزير الدفاع أو رئيس الجمهورية^(١٢٦).

تختلف اللجان العسكرية عن المحاكم الجنائية العادية بأشكال أساسية أخرى. فاللجان العسكرية مثلاً تقبل اعترافات تقدم بها المتهم نتيجة لاستعمال طرق «غير مسموح بها» من قبل المحققين شرط ألا ترقى هذه الطرق إلى مستوى «التعذيب». قانون اللجان العسكرية لا يجبر الحكومة على تقديم المتهم للمحاكمة في أجل معين أو إعلامه بالتهمة الموجهة إليه، مما يعني أن المحاكمة قد تأتي بعد سنوات طويلة من الاعتقال أو قد لا تأتي أبداً. ويستطيع وزير الدفاع أن يسمح باستعمال إخباريات غير مسموح باستعمالها في المحاكم العسكرية والمدنية وقد تكون من نوع قال فلان عن فلان عن فلان. وخلال المحاكمة ليس هناك ما يجبر الادعاء على إبراز معلومات يستعملها في المحاكمة إذا ما قرر هو أنها سرية، مستعيضاً عن ذلك بمخلص عن تلك المعلومات يحضره الادعاء بنفسه^(١٢٧).

في مقال لأول رئيس لغرفة الادعاء في اللجان العسكرية الذي خدم في هذا المنصب خلال عهد بوش الابن، واستقال بعدها بسبب ما اعتبره تجاوزات لحقوق المتهمين في هذه اللجان، يقول الكاتب بأن إجراءات هذه اللجان، في نهاية الأمر، تسمح «بأن يترك المتهم عقداً أو أكثر ينتظر الوصول إلى المحكمة حيث كل المعلومات هي تقريباً سرية فلا يسمح للمتهم بالاطلاع سوى على ما يسمح به الادعاء، وحيث الحكومة تطلب المعلومات التي يتقاسمها المتهم مع محاميه. وحتى إذا ربح المتهم الدعوى فعلى الأغلب سيمضي بقية حياته في السجن»^(١٢٨). ويقول أحد الباحثين أن هذه اللجان تشكلت بأمر رئاسي. إجراءاتها «وحشية بقساوتها»، تسمح بمحاكمة المتهم وإدانته بناءً على بيّنات لا يسمح له أو لمحاميه الاعتراض عليها. وأيضاً بناءً على إخبارات من أشخاص لا يسمح للدفاع باستجوابهم. كما تسمح هذه اللجان باستعمال إفادات من المتهمين حصل عليها المحققون من خلال أية طرق لا ترقى إلى مستوى التعذيب كما تحدده القوانين الأميركية. وهذه اللجان ليست مجبرة السماح للمتهم بحضور كل إجراءات محاكمته. وتسمح لوزير العدل أو معاونه بأن يتخذ

قرارات مفصلية في القضية بدلاً من «رئيس المحكمة»^(١٢٩). ويضيف آخر: «إن قرار إنشاء اللجان العسكرية [من قبل الكونغرس] سنة ٢٠٠٦ قد يكون القرار الأكثر قمعاً في التاريخ الأميركي ويبقى تراثاً (...) للانحراف عن القيم الموجودة في الدستور»^(١٣٠). هذه الآراء تمثل آراء الغالبية الكبرى من الحقوقيين والكتاب الأميركيين ليومنا هذا.

تجارب صعبة

لا شيء يوضح مساوئ هذه القوانين وتطبيقاتها أكثر من قصص المعتقلين في غوانتانامو الذين عانوا منها وأطلق سراحهم ليتكلموا عن معاناتهم. نسردها باختصار بعض هذه القصص التي لا شك تظهر مدى الابتعاد عن الحريات كما عرفت أميركا في عصرها الذهبي أي خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي.

سالم أحمد حمدان ولد في حضرموت في اليمن سنة ١٩٧٠ من عائلة بدوية. سعى وراء الرزق في عدة أماكن في اليمن إلى أن وصل إلى صنعاء بعد توحيد اليمن سنة ١٩٩٠. هناك تعرّف إلى جهاديين في الجامع الذي كان يصلي فيه عرضوا عليه راتباً شهرياً مقابل انضمامه إلى مجموعة مسلحة تعمل على إزاحة حكومة طاجيكستان الموالية للاتحاد السوفياتي. لم تستطع مجموعته الوصول إلى طاجيكستان وبقيت في أفغانستان حيث انضمت إلى أسامة بن لادن الذي كان قد وصل حديثاً لمحاربة السوفيات بمساندة الأميركيين بعد طرده من السودان. عيّنه بن لادن سائقاً وميكانيكياً لديه بمعاش قدره ٢٠٠ دولار شهرياً، مما سمح له بالزواج من امرأة يمنية بتشجيع من بن لادن نفسه وأصبح سائقه الخاص.

عندما تغيرت الأمور وأصبح بن لادن مطارداً من الأميركيين، ومباشرة بعد دخول الأخيرين إلى أفغانستان، تم القبض عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ من قبل قبائل أفغانية، كما الآلاف غيره، وسلم إلى السلطات الأميركية هناك.

نقل بسرعة إلى غوانتانامو ونال قسماً وافراً من التعذيب بما في ذلك الضرب والجلوس بأوضاع مؤلّامة وتعريضه لبرد قارس وتهديده بالقتل وإذلاله جنسياً من قبل مجندات أميركيات، إضافة إلى إبقائه مدة طويلة في السجن الانفرادي^(١٣١).

أكثر ما اشتهر به حمدان في إطار الحرب على الإرهاب هو أنه استعمل كل القضاء الأميركي المتاح له^(١٣٢) وكان أول من تمت محاكمته من قبل اللجان العسكرية الآنفة الذكر ولكن بعد أن استطاع الوصول إلى المحكمة الفيدرالية العليا ولو بدون جدوى. ففي تشرين الثاني/نوفمبر من سنة ٢٠٠٤ حكمت محكمة في مقاطعة كولومبيا (واشنطن العاصمة) بأن ليس للجان العسكرية الحق في محاكمة حمدان لأنها لم تبرهن أنّ حمدان هو ليس «أسير حرب» عادياً لا تجوز محاكمته. بعد بضعة أشهر، في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٥ عكست الحكم محكمة استئنافية على أساس أنّ اللجان العسكرية لديها بالفعل صلاحية محاكمة «الأعداء المقاتلين» بحسب قرار الكونغرس. ولكن في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها نقضت المحكمة الفيدرالية العليا الحكم، في قضية «حمدان ضد رامسفيلد»، على أساس أنّ الرئيس بوش ليس لديه السلطة لإنشاء المجالس العسكرية التي أنشأها بقرار رئاسي سنة ٢٠٠١. إضافة إلى أنّ اللجان العسكرية بحد ذاتها تتعارض مع قوانين المحاكمات العسكرية واتفاقات جنيف. عند ذلك قام الكونغرس، بطلب من بوش، بإصدار قرار سنة ٢٠٠٦ يعدل ولو شكلياً القرار الرئاسي ويشرّع استعمال اللجان العسكرية لمحاكمة «الأعداء المقاتلين غير الشرعيين». عندما وصل الأمر للجنة العسكرية المختصة، أصدرت حكماً في حزيران/يونيو سنة ٢٠٠٧ بأنها لا تملك صلاحية محاكمة حمدان لأنه لم يصنف كعدو مقاتل «غير شرعي». وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تمّ تصنيف حمدان عدواً مقاتلاً غير شرعي وجرت بالتالي محاكمته أمام لجنة عسكرية أصدرت حكمها في آب/أغسطس سنة ٢٠٠٨ بتبرئة حمدان من تهمة الإرهاب وبسجنه ٦٦ شهراً بتهمة «تقديم مساعدة مادية للإرهاب»، لم يكن قد بقي منها سوى خمسة أشهر ونصف لأنه كان قد أمضى معظم المدة في السجن.

أطلق سراح حمدان في ٨ كانون الثاني/ يناير سنة ٢٠٠٩ وعاد إلى اليمن ليعيش مع عائلته هناك وهو يفكر بكتابة تجربته هذه بمساعدة أحد المترجمين الذين قاموا بالترجمة خلال المحاكمة^(١٣٣).

أخذت القضية في النهاية منحى فكاهياً في الصحافة الأميركية بسبب الضجة الكبرى حولها كأول محاكمة في لجنة عسكرية وخاصة أنها تتعلق بشخص ليس ذا أهمية في المنظومة الإرهابية التي تحاربها الولايات المتحدة وبالتأكيد لا يشكل خطراً على أمن أميركا وسلامتها. كتب أحد المحللين في صحيفة «النيويورك تايمز» يقول: «لم تصدر لائحة بجرائم حمدان في أي مكان [من المحاكمة]، غير أنه من الظاهر أنها تتضمن تغيير الزيت ونفخ الدواليب^(١٣٤)». أما رسام الكاريكاتور المعروف مات بورس فقد نشر كاريكاتوراً مؤلفاً من أربع صور تطالب فيها أميركا باعتقال «الرجل الذي يقود سيارة الرجل الذي قام [بهجوم ١١ سبتمبر] كما يقوم الأمن باعتقال بائع السندويش الذي باع واحدة لبن لادن ضمن سلسلة اعتقالات شملت زوجاته وأصحاب الأملاك التي سكن فيها والذين يقدمون له الطعام وصولاً إلى خياطه كل ذلك لمنعه من الحصول على الطعام وتركه عارياً من الثياب ليموت برداً^(١٣٥)».

سامي الحاج شاب سوداني لم يكن عمره قد تجاوز ٣٣ سنة عندما أرسلته قناة الجزيرة سنة ٢٠٠١، مع زميله المراسل عبد الحق صداح، إلى أفغانستان عن طريق باكستان لتغطية الغزو الأميركي هناك. في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ وصل الزميلان، كما حوالي ٧٠ مراسلاً، إلى الحدود الباكستانية الأفغانية. هناك اعتقله الجنود الباكستانيون ونقلوه إلى سجن باغرام حيث أمضى حوالي أسبوعين ومن ثم نقل مجدداً إلى سجن قندهار. وفي ١٣ حزيران/ يونيو من سنة ٢٠٠٢ تم نقله إلى سجنه النهائي في غوانتانامو^(١٣٦).

خلال إقامته في سجن باغرام وقندهار استجوب مرات عدة وتلقى إهانات متنوعة. استغرقت رحلته إلى غوانتانامو، بعد توقف في باكستان، حوالي ١٤

ساعة كان خلالها مقيداً إلى أرض الطائرة بالحالة المزرية نفسها التي استعملت مع حمدان وكل الموقوفين الذين نقلتهم القوات الأميركية إلى غوانتانامو.

عند وصوله إلى غوانتانامو قال له المحققون إنه اعتقل خطأ ولذا سيفرج عنه بسرعة. ولكن الأمور بدأت تتغير بعد وقت قصير وابتدأ التعذيب الممنهج. وضعوه في سجن انفرادي لمدة سنتين. كانوا يضربونه دورياً ويصدمون رأسه بالأرض^(١٣٧). وصلت به الحال نتيجة الضرب أنه لم يعد باستطاعته أن يلوي ركبته، وفوق هذا حرم من استعمال المرحاض الخاص بهذه الحالات واستعاض عنه بمرحاض عادي كان يسبب له ألماً شديداً عند استعماله. أعطي نسخة من القرآن الكريم ولكن، في الوقت ذاته، كانت نظاراته محجوزة^(١٣٨). عندما زاره محاميه سنة ٢٠٠٥ وجد أنه عانى من إيذاء جسدي «رهيب» وكان على وجهه «جرح هائل»^(١٣٩). الأسوأ من كل ذلك هو أن سامي الحاج كان عليه أن يأخذ أدوية باستمرار لسرطان استئصل من عنقه قبل ثلاث سنوات من اعتقاله ولكن إدارة السجن منعت عنه ذلك.

خلال إقامته في غوانتانامو استُجوب ما بين ١٢٥ و ١٣٠ مرة تركزت كلها تقريباً على أسئلة حول قناة الجزيرة وعن طريقة عملها وإذا ما كانت ذات علاقة بالقاعدة^(١٤٠). ترافق ذلك مع طلبات متكررة له بأن يصبح عميلاً للاستخبارات الأميركية. كانوا يرددون بأنه بريء ولكن لا بد من أن يتصل به بن لادن لاحقاً ولذا فهو مهم لهم. وعدوه بأن يحصل هو وزوجته وابنه على الجنسية الأميركية ويكون باستطاعة زوجته وابنه أن يعيشا في أميركا ولكنه رفض ذلك قائلاً: «إذا عملت معكم ستقتلني القاعدة وإذا لم أعمل معكم ستقتلونني أنتم»^(١٤١). وقد نشرت «ويكيليكس» في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ وثائق سرية حول مساجين في غوانتانامو جاء في ملف الحاج منها أنه سجن في غوانتانامو «لكي يعطي معلومات حول شبكة الجزيرة الإخبارية، برنامجها التدريبي وتجهيزات الإرسال لديها وكيفية جمع الأخبار التي قامت بها في تشيشينا وكوسوفو وأفغانستان بما في ذلك كيفية حصولها على فيديو لبن لادن والمقابلة التي أجرتها معه»^(١٤٢).

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أعلن سامي الحاج ورفاق له في سجن غوانتانامو الإضراب عن الطعام. وبعد أكثر من سنة من الإضراب المتواصل خسر خلالها حوالي ٥٥ كيلو غراماً من وزنه، بدأت إدارة السجن بإطعامه ورفاقه عنوةً من خلال الأنابيب، لكن إضرابه عن الطعام دام حتى إطلاق سراحه في الأول من أيار/مايو ٢٠٠٨، أي بعد خمس سنوات ونصف السنة من اعتقاله، دون كلمة اعتذار طبعاً. نقل سامي الحاج إلى الخرطوم في طائرة حربية أميركية وقد بثت قناة الجزيرة شريط وصوله الذي ظهر فيه شاحباً لكن مبتسماً لمستقبله وهو على حمالة في طريقه إلى المستشفى.

أسس سامي الحاج مع مساجين آخرين تم الإفراج عنهم جمعية مقرها جنيف هدفها إقامة دعاوى باسم المحتجزين في غوانتانامو ضد إدارة جورج بوش، اسمها «مركز عدالة غوانتانامو» (Guantanamo Justice Center)، يخصص لها من وقته ما استطاع إلى جانب وظيفته في قناة الجزيرة. ويواصل الحاج اتصالاته بسجناء غوانتانامو الذين في داخل السجن وخارجه وينوي إقامة الدعاوى في دول أوروبية لعدم ثقته بالقضاء الأمريكي، ويقول أنه على الأقل لن يستطع المسؤولون الأمريكيون المتورطون السفر إلى أوروبا بدون أن يُعتقلوا إذا ربح الدعاوى عليهم^(١٤٣).

ويأسف الحاج لأنه بسبب هذا العمل لن يستطع تمضية الوقت الكافي مع عائلته كما يتشوق لذلك؛ خاصة مع ابنه الذي لم يكن قد بلغ من العمر أكثر من أربعة أشهر عندما تم اعتقاله. وفي مقابلة مع شبكة سويسرية للأخبار الإلكترونية يقول سامي الحاج عن ابنه: «قلت لابني: الآن أستطيع أن آخذك إلى المدرسة ولكن عليك أن تعرف أن لدي رسالة لأسلمها وقضية عادلة لأدافع عنها. أريد أن أحارب لقضية حقوق الإنسان بالنيابة عن هؤلاء الذين جردوا من حريتهم. لا أريد أن أحارب وحدي. هناك الآلاف من الناس الذين يحاربون حيثما يتم التعدي على كرامة الإنسان. ولا تنس أننا نحارب من أجل السلام وندافع عن الحقوق عندما يحرم الناس منها وذلك لمستقبل أفضل لك. لربما نصل إلى

هدفنا يوماً ما، عندئذٍ سأستطيع أن أبقى معك وأأخذك إلى المدرسة»^(١٤٤).

علي صالح المري وصل من قطر إلى الولايات المتحدة، لسوء حظه، في اليوم الذي سبق هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، هو وزوجته وأولاده الخمسة وكان له من العمر ما يقارب ٣٢ سنة. التحق مباشرة بجامعة برادلي في ولاية إيلينوي لمتابعة الدروس العليا في علم الحاسوب بعد أن كان قد نال قبل سنوات شهادة البكالوريوس في هذا المجال من الجامعة نفسها^(١٤٥). بعد ثلاثة أشهر من وصوله، في كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠٠١، أُلقي القبض عليه بتهمة احتيال تتعلق باستعمال بطاقة ائتمان ولكنه أنكر التهمة الموجهة إليه.

وعندما بدأت هذه التهمة تنهار أضيفت إليها في كانون الأول/يناير سنة ٢٠٠٣ تهمة الكذب على مكتب التحقيق الفيدرالي وانتحال شخصية للحصول على قرض من البنك. أنكر المري هاتين التهمتين أيضاً. وقبل أن تعقد المحكمة في ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٣ أولى جلساتها بأقل من شهر أسقطت الإدارة الأميركية كل الاتهامات وصنف الرئيس بوش على المري «عدواً مقاتلاً» ووضع في عهدة الجيش وأصبح من الممكن للإدارة أن تبقى في السجن دون توجيه تهمة محددة له إلى أجل غير مسمى^(١٤٦). وأعلنت الحكومة أنّ المري هو رأس خلية إرهابية نائمة تتحضر لموجة إرهابية ثانية ضد الولايات المتحدة. وهكذا أصبح المري الـ «عدو المقاتل» الوحيد المحتجز داخل الولايات المتحدة.

وضع المري في السجن الانفرادي لمدة تقارب الست سنوات بعد إعلانه «عدواً مقاتلاً». أمضى السنة الأولى دون أن يتمكن من رؤية محاميه الذي زاره لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤^(١٤٧).

وفي شكوى قدمها للمحكمة يصف المري المعاملة التي تلقاها في السجن الانفرادي، تضمنها تقرير «هيومن رايتس ووتش»، يقول فيها إنه منع من الحصول على الصحف والمجلات والكتب (سوى القرآن الكريم) والاستماع إلى الراديو أو مشاهدة التلفزيون. وسمح له بالخروج من زنزانته الصغيرة ثلاث

مرات في الأسبوع للاستحمام وهو مقيد بالسلاسل إضافة إلى فرصة قصيرة يقضيها في الهواء الطلق منفرداً كان يحرم منها تكراراً [بعض الأوقات لأسابيع]. وعندما يكون الطقس غير ملائم لفرصة في الهواء الطلق كان يسمح له بفرصة داخلية ولكن بعد أن تقيّد يده ورجلاه بالسلاسل. ويقول المري إنه في بعض الأحيان كان يحرم من أدوات النظافة كمعجون الأسنان والصابون وورق الحمام. وعندما كان يحرم من ورق الحمام كان عليه أن ينظف نفسه يديه وأن ينتظر لساعات قبل الحصول على الصابون لغسلهما. كان الحراس كثيراً ما يخفضون حرارة الزنزانة لتصبح ذات برودة لا تطاق. وتعرض «هيومن رايتس ووتش» على هذه المعاملة بشدة وتدين استعمال الأمر الرئاسي الذي يصف مدنيين لم يتم إلقاء القبض عليهم في ساحة المعركة أعداء مقاتلين^(١٤٨).

بقي المري ست سنوات على هذه الحال رغم محاولة محاميه في آذار/مارس ٢٠٠٨ أمام المحكمة تخفيف عزله بالسماح له الاطلاع على الصحف والمجلات ومشاهدة التلفزيون^(١٤٩). بقي كل هذه المدة، أي ستة سنوات، بهذه الحال وهو ينكر أية علاقة بالقاعدة. ولكن في شباط/فبراير سنة ٢٠٠٩ عندما وصلت الدعوى التي كان قد أقامها المري إلى المحكمة الفيدرالية العليا أسقطت الإدارة الأميركية صفة «العدو المقاتل» عنه وأطلقت سراحه لكنه اعتقل مباشرة من قبل الشرطة الفيدرالية، وأعيد إلى السجن. وفي نيسان/أبريل من السنة نفسها قرّر المري أن يوقع شهادة تقول أنه تلقى تدريباً من القاعدة وأنه التقى ببعض زعمائها وأنه قام بأبحاث عن الأسلحة الكيماوية واستعمال عدة أسماء لنفسه في بريده الإلكتروني منها عبده و KSM و MUK واعتماد اسم حربي (عبد الرحمن القطري)، كل ذلك مقابل وضعه في سجن عادي والحكم عليه بعقوبة لا تتجاوز الخمس عشرة سنة كان قد أمضى منها سبع سنوات أي أنه سيترك السجن في سنة ٢٠١٧ على أقصى تعديل ويكون قد بلغ في حينها ٥٠ سنة من العمر^(١٥٠).

مراد كرناز شاب تركي ولد في مدينة برمن (Bremen) في ألمانيا وعاش فيها كل

طفولته وبعض أيام شبابه . كان يحب أن يعزف على القيثارة وأن يمارس الرياضة خلال أوقات فراغه . ولم يكن مراد قد بلغ التاسعة عشرة من عمره عندما وقع بحب فتاة تركية تزوج منها في حفل زواج أقامه في تركيا وعادا بعدها ليعيشا في برمن ، مسقط رأسه ، إذ كان قد أكمل تدريبه في مجال صناعة السفن وأصبح بالتالي قادراً على العمل وبناء أسرته مع زوجته^(١٥١) .

كانت زوجة مراد فتاة مسلمة متدينة فأراد مراد أن يتعمق في الدين الإسلامي إرضاءً لها^(١٥٢) . أطلق لحيته وقرر الذهاب إلى باكستان ليلتحق بمدرسة تعلم الدين الإسلامي على أن يمضي هناك شهراً أو اثنين ويعود بعدها مسلماً صالحاً بعد أن عمل كرجل أمن في ملائيلية . ترك مراد برمن بعد أقل من ثلاثة أشهر على زواجه ووصل إلى باكستان في ٣ تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠١ ، أي قبل أربعة أيام من بدء الغزو الأميركي لأفغانستان . بعد شهرين من مكوثه في باكستان ودراسة الدين الإسلامي هناك ، حزم أمتعته وأخذ الباص إلى مطار لاهور للعودة إلى بلاده . وفي طريقه إلى المطار أوقفه رجال أمن باكستانيون وسلموه إلى الأميركيين مقابل ثلاثة آلاف دولار^(١٥٣) . وبدأت منذ يوم اعتقاله هذا ، في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ، رحلة عذاب دامت أربع سنوات وثمانية أشهر تقريباً بدأت في سجن قندهار لبضعة أشهر ومن ثم في غوانتانامو .

بدأ التعذيب في سجن قندهار حيث عُلق من يديه لمدة خمسة أيام ثم استجوابه فيها مرات عدة واقترب خلالها من الموت ، حسب قوله ، أكثر من أية فترة في حياته . وكان الحراس ينزلونه فقط للتأكد من بقاءه على قيد الحياة^(١٥٤) . واستجوب مرة بينما كان رأسه يُغمس بالماء والمحققون يركلونه على معدته ، مما جعله يضطر إلى «استنشاق» المياه والإحساس بالغرق ، كما شرح لجلسة استماع في الكونغرس بعد إطلاق سراحه^(١٥٥) .

في كتاب مؤثر وضعه بمساعدة أحد الصحفيين بعد خروجه من غوانتانامو^(١٥٦) ، يشرح مراد قصته كاملة بما في ذلك تفاصيل تعذيبه هو وآخرين في ذلك السجن وفي طريقهم إليه^(١٥٧) .

يقول إنهم في طريقهم إلى المطار لشحنهم إلى غوانتانامو كان الحراس الأميركيون يهددونهم بالقتل: «سنضعكم في نفس الكهف مع أسامة بن لادن وهناك سنطلق النار عليكم». وحال وصولهم إلى المطار سُدَّتْ آذانهم بسماعات حاجبة للصوت وغطيت عيونهم وألبسوا في رؤوسهم كمامات مضادة للغاز. ثم ربطوا ببعضهم بالسلاسل ونقلوا إلى الطائرة بشكل لا يسمح لهم بالتحرك. وكان الحراس الأميركيون يضربونهم بين الحين والآخر لمنعهم من النوم خلال رحلة دامت سبعة وعشرين ساعة. وعندما وصلوا إلى مطار غوانتانامو وضعوهم في باص دون كراسي وقيدوهم بسلاسلهم إلى أرضه، وكان الحراس يتوعدونهم بالمصائب التي تنتظرهم: «هل تعلمون ماذا فعل الألمان باليهود؟ هذا هو بالضبط ما سنفعله بكم» (١٥٨).

وضعوهم في أقفاص من الحديد المشبك وكانت وجباتهم تقتصر على ملعقة من الأرز البارد وغير المطبوخ كلياً مع قطعة خبز ناشفة ويعطون ملعقة من البلاستيك. لم يكن مسموحاً لهم أن يمسوا الحديد المشبك إلا ضربهم بالعصي على أيديهم. لم يكن مسموحاً لهم النوم سوى على ظهورهم، أو أن يغطوا أي شيء من بدنهم سوى أرجلهم. وكان النوم صعباً لأن الحراس كانوا يضربون بعصيتهم على الحديد بين الحين والآخر لمنعهم من النوم. وبين الحين والآخر كان الواحد منهم يكتشف حية أو عنكبوتاً كبيراً أو عقرباً أو جرذاً في قفصه فيقتل الحيوان ويرميه خارجاً. وكان توزيع ورق الحمام يتوقف على مزاج الحارس ولذا كان بعضهم لا يحصلون على الورق فيضطرون أن يتدبروا أمرهم لتنظيف أنفسهم والانتظار لساعات قبل أن يأتيهم الحارس بالصابون. وأي تجاوز لهذه القوانين الصارمة كان نتيجتها أن يأتي فريق من «قوة التدخل السريع» تبدأ برش «المنذب» من خارج القفص بالبهار الأسود الحارق حتى يصل إلى حالة لا يستطيع فيها أن يدافع عن نفسه فيدخلون إلى القفص ويضربونه ضرباً مبرحاً (١٥٩).

لم يسمح لمراد أو أي من رفاقه بالاتصال بالخارج إلا من خلال الزيارات النادرة التي كان الصليب الأحمر يقوم بها للمساجين. كانت أول زيارة لمراد في أيار/

مايو من سنة ٢٠٠٢ تمكن بواسطتها من إرسال كلمة لأمه قال فيها: «الحمد لله، أنا بصحة جيدة ولكن الله وحده الذي خلقنا يعرف متى سأعود». وبعد ذهاب المسؤول في الصليب الأحمر جاءه الحراس ورموه خارج قفصه وقام أحدهم بتصويب بندقية صيد إلى رأسه صائحاً: «أنت إرهابي. ما هذه المخافات التي كتبها عن طريقة معاملتك هنا؟» (١٦٠).

كان هناك العديد من الأفغان الذين شوّهوا خلال المعارك، منهم من خسر أطرافاً ومنهم من تشوه بأشكال أخرى، جيء بهم إلى غوانتنامو وهم في حالة يرثى لها. لكن أسوأ ما رآه مراد كان واحداً (تعرف إليه لاحقاً بأنه سعودي يدعى عبد الرحمن) جلبوه إلى القفص المجاور له وكانت قد بترت ساقاه وما تبقى منهما كان مضمداً بضمادات ما زالت ملطخة بالدم والهرّة (العمل). كان كلما أراد أن يجلس على مقعد المرحاض يضطر إلى التمسك بالشباك الحديدية فيعاجله الحارس بضربة على يديه فيقع أرضاً. لم يأت أحد لتغيير ضماداته ولذا كان يفكها بنفسه ويغسلها في الماء القذر الموجود في قفصه ثم ينتظر إلى أن تنشف ليضعها مجدداً على ما تبقى من جذوع ساقيه. وكان الحراس يعاملونه تماماً كالآخرين يضربونه ضرباً مبرحاً كلما خالف التعليمات الصارمة المرعية الإجراء ويصرخون في وجهه كما في وجوه الآخرين بأنه ممنوع الوقوف والتمشي في القفص (١٦١).

تكلف أحد المحامين الألمان بمتابعة قضية مراد ولكنه منع من رؤيته لمدة طويلة ولم ينل أي جواب شاف أو منطقي على أسئلته وعرائضه المتكررة. اتصل مرات عدة بالمسؤولين الألمان والأميركيين دون جدوى. حاول حتى الطرق غير الرسمية ولم يفلح. يصف المحامي نفسه هذه التجربة الغريبة قائلاً: «كل شيء هو شبه بالحلم. لم أكن أعرف موكلي. لا أستطيع أن أراسله، أو أن أقابله أو أن أتصل به. هل سينتهي الأمر غداً أم يدوم مدى الحياة؟ إنه كمن يدافع عن شبح» (١٦٢).

أطلق سراح مراد بعد حوالي خمس سنوات من هذا التنكيل^(١٦٣)، دون تفسير أو اعتذار، وأرسل إلى ألمانيا في طائرة وهو مكبل بالسلاسل ومغطى العينين والأذنين وعلى وجهه كمادة^(١٦٤). لم توجه إليه أية تهمة طبعاً لأنه كان «عدواً مقاتلاً» تستطيع الحكومة الأميركية أن تعتقله إلى الأبد دون إعطاء أي تفسير أو توجيه أية تهمة محددة له. ولكنه عندما مثل أمام اللجنة التي نظرت في حقيقة تسميته «عدواً مقاتلاً» التي حكمت طبعاً لصالح الحكومة، أي بأنه «عدو مقاتل» - تقدمت الحكومة في حينه بالحجج المختصرة التالية:

أولاً: أن المتهم اعترف بأنه سافر من فرانكفورت إلى كاراتشي، ومن ثم إلى إسلام آباد ثم لاهور وبيشاور مروراً بقرية غير محددة الاسم. واعتقل عندما كان في طريق عودته إلى بيشاور.

ثانياً: أن المتهم ارتبط بـ «مجموعة تبشيرية إسلامية» تدعى «جماعة التبليك» [أي التبليغ] في الأول من حزيران/يونيو سنة ٢٠٠١ وذهب إلى باكستان في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ علماً بأن الهجوم على الولايات المتحدة حصل في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ثالثاً: أن للمتهم ارتباطاً وثيقاً بشخص يدعى بلجين الذي اشترك بأعمال إرهابية لاحقاً.

رابعاً: اعترف المتهم بأنه حصل على إقامة ودراسة مجانية من مدرسة تابعة لمؤسسة غير حكومية تدعم الإرهاب.

خامساً: أنه اعترف أيضاً بأن المدرسة المذكورة في لاهور كانت تدار من رئيس المؤسسة المذكورة شخصياً^(١٦٥).

هذه الاتهامات السخيفة كانت أسخف مما يظهر للوهلة الأولى إذ إن المدعى بلجين لم يتم توقيفه أو اتهامه بأي شيء وهو يعيش مع زوجته وأولاده حراً

طبقاً في ألمانيا، وإن جماعة التبليغ هي جمعية مرخصة في باكستان وليست على أية لائحة إرهاب^(١٦٦).

حقيقة الأمر هي أن الألمان والأميركيين تأكدوا بعد أشهر قليلة من اعتقاله أن لا علاقة له بالقاعدة أو أية حركة إرهابية^(١٦٧). وهناك براهين عديدة على ذلك. فعلى سبيل المثال، عند إلقاء القبض على كرناز سربت المرجعيات الرسمية الأميركية إلى الصحافة بأنه تم اكتشاف «خلية القاعدة في برمن» وأنه تم إلقاء القبض على رئيسها «الطالبان الألماني» خلال المعارك في أفغانستان^(١٦٨) (بينما أُلقي القبض على كرناز في باكستان وهو في باص في طريقه إلى المطار). لكنه اتضح بعد ذلك بقليل أن لا المخابرات الألمانية الداخلية التي تراقب الإسلاميين المتطرفين، ولا أية سلطة أمنية في ألمانيا، كانت قد سمعت بتلك الخلية^(١٦٩).

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أي بعد ثمانية أشهر من اعتقاله، زاره في سجن غوانتانامو اثنان من الرسميين في وكالة الاستخبارات الألمانية للتحقيق معه وخلصا إلى أن «حلفاءنا الأميركيين يعلمون أن الكثيرين من المعتقلين لا يتمون إلى المجتمع الإرهابي». ولكن «بما أن كرناز قد يتم الإفراج عنه سريعاً، فإنه من المهم أن نسأل ما إذا ما كانت عودة هذا المواطن التركي هي لمصلحة ألمانيا، أو إذا كان من الواجب أن نعمل كل ما في وسعنا لعدم عودته نظراً إلى التغطية الكبيرة المنتظرة من الإعلام في حال عودته»^(١٧٠). وبعدها مباشرة، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أي قبل ثلاث سنوات من الإفراج عنه، ذكر تقرير الاستخبارات ذاتها المقدم إلى الحكومة الألمانية أن «الولايات المتحدة ترى أن براءة كرناز أصبحت مثبتة»^(١٧١).

وقبل وصول قضيته إلى «محكمة مراجعة الوضع الشرعي للمقاتل» في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أُفرج خطأ عن وثيقة سرية نشرتها «الواشنطن بوست» جاء فيها أن فريق الحراسة في غوانتانامو كان قد توصل قبل سنتين إلى نتيجة مفادها أنه «ليس هناك أي ترابط أو أدلة بأن الموقوف [كرناز] له أية علاقة بالقاعدة أو أنه قام بتهديدات محددة ضد الولايات المتحدة»^(١٧٢). وفي كانون الثاني/يناير من

سنة ٢٠٠٥ وصلت قضيته إلى محكمة فديرالية (مسألة نادرة في هذه الحالات) برئاسة القاضية جويس غرين التي وجدت أنه ليس هناك أي دليل يبرر وجود مراد كرناز في السجن^(١٧٣).

كل ذلك وغيره من القرائن الموثقة عن براءة كرناز لم يدفع الإدارة الأميركية إلى إطلاق سراحه سوى بعد إبقائه في غوانتانامو حتى آب/ أغسطس من سنة ٢٠٠٦ أي أكثر من أربع سنوات من ثبوت براءته. أما السبب في ذلك فيقول البعض هو أن الحكومة الألمانية لم تود أن تظهر أمام العيان بأنها تتساهل مع الإرهاب. ولكن بعد تسلّم المستشار أنجلا ميركل الحكم، ناقشت الأمر مع الرئيس بوش الابن وتم الإفراج عنه^(١٧٤). أما السبب الحقيقي لاعتقاله في الدرجة الأولى فيتلخص بما قاله بعض المسؤولين الأميركيين لمحامي كرناز «بسخرية» أن كرناز كان «في المكان الخطأ بالتوقيت الخطأ»^(١٧٥).

وبعد بضعة أيام من وصوله إلى ألمانيا «ذكرت القنصلية التركية كرناز بواجبه كمواطن تركي بالالتحاق بالخدمة العسكرية في بلاده»^(١٧٦).

ما زال كرناز يعيش مع أهله في ألمانيا وهو يعمل هناك ويحاضر في أوقات فراغه في الجامعات والمعاهد حول العالم وينشط في قضايا حقوق الإنسان. وما زال (حتى سنة ٢٠١٢)، ينتظر إنهاء معاملاته للحصول على الجنسية الألمانية. لم يتكلم كرناز يوماً مع أهله عن تجربته في غوانتانامو. «وفي مرة كنت أنظر من النافذة إلى الثلج يتساقط»، يقول كرناز في آخر كتابه، «جاءت أمي إليّ وسألتي إذا كانت تثلج في كوبا. لا يا أمي. أجبت. بالطبع لا. لا يتساقط الثلج في كوبا»^(١٧٧).

هذه هي قلة من التجارب الصعبة التي مرّ بها أناس أبرياء وجدوا أنفسهم فجأة مجردين من كل حقوقهم أمام القانون لا لسبب سوى أنهم وقعوا في أيدي إدارة بوش الابن في حربها على الإرهاب. هناك آلاف من هذه القصص، قليل منها خرجت تفاصيلها إلى الملاء لأن أصحابها كانوا من الذين أطلق سراحهم وأصروا على الكلام عن تجاربهم، لكن هناك الآلاف الذين اعتقلوا، في غالب الأحيان

بعد أن باعتهم إحدى الميليشيات الأفغانية للأميركيين - خاصة تحالف الشمال - مقابل بضعة آلاف من الدولارات، لم يتكلموا علناً عن تجاربهم لأسباب عدة منها أنهم لم يخرجوا أحياء. وهناك الآلاف من الذين ما زالوا في السجون.

هناك قصص كثيرة مثل التي روينها للقلة التي أطلق سراحها حتى اليوم. تختلف الواحدة عن الأخرى طبعاً باختلاف الأشخاص، لكن القاسم المشترك بينها هو التجريد من كل الحقوق المدنية والإنسانية، والتعذيب المبرح خلال سنوات، وإطلاق السراح دون تفسير أو اعتذار اللهم سوى أنهم كانوا وفي المكان الخطأ في التوقيت الخطأ.

هناك مثلاً عادل حسن حميد الذي أمضى قرابة السبع عشرة سنة في باكستان في مجال الرعاية الاجتماعية وكان يعمل عند اعتقاله في صيف ٢٠٠٢ في إدارة مستشفى تابع لمؤسسة خيرية تدعى «الندوة العالمية للشباب الإسلامي» وهي مسجلة في إنكلترا^(١٧٨)، ولم تتهم يوماً بمساندة الإرهاب. أحد الأهداف الرئيسية المعلنة لهذه الجمعية هو «تعليم وتدريب الشباب المسلم لكي يصبحوا مواطنين إيجابيين وفاعلين في البلاد التي يعيشون فيها»^(١٧٩). بعد ستة أشهر في السجون الباكستانية، وزيارة قصيرة إلى سجن باغرام، نُقل إلى غوانتانامو بعد إعلانه «عدواً مقاتلاً» - وتبثت هذه الصفة بالطبع من قبل «محكمة مراجعة الوضع الشرعي للمقاتل». بعد التعذيب الروتيني خلال خمس سنوات، أطلق سراحه دون تفسير أو اعتذار، وهو الآن في صدد إقامة دعوى على الحكومة وأشخاص فيها.

هناك أيضاً الطبيب الأفغاني علي شاه موسوي الذي هرب إلى باكستان بعد الغزو السوفياتي لها، ثم تحول إلى إيران بعد تسلّم الطالبان الحكم بسبب تطرفهم الديني ولكنه عاد إلى بلاده في آب/أغسطس ٢٠٠٣، بعد طرد الطالبان من الحكم بفعل الغزو الأميركي. عندما عاد إلى أفغانستان استقبلته حشود من الناس وكان قد انتخب عضواً في «اللويّا جيرغا» أي المجلس القبلي. ولكن بعد يومين من وصوله، وبينما كان يستقبل أصدقاءه ومحبيه، جاءت مجموعة من الجنود

الأميركيين واعتقلته. خلال التحقيق اتهم بجلب ١٥,٠٠٠ دولار من إيران بينما لم يكن معه عند وصوله إلى أفغانستان سوى ٣٥٠ دولاراً. عرضوا عليه صورة له في اللويا جيرغا يلبس عمامة وقالوا أن عمامته تشبه عمامة القاعدة و«رأسك يشبه رؤوس القاعدة». وبعد ثلاثة أشهر من التحقيقات والتعذيب قيل له: «التحقيقات دلت على أنك لا تنتمي إلى أي فريق. وأنت مستقل، لكنه من الواضح أيضاً أنك تعارض وجود قوى أجنبية [في أفغانستان] ولذا فأنت تشكل خطراً»^(١٨٠). وتم بعدها نقله إلى غوانتانامو حيث لم يُعذب كالباقين ولكن لم يطلق سراحه حتى تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٦، أي بعد أكثر من ثلاث سنوات على اعتقاله، أيضاً دون تفسير أو اعتذار.

وهناك عشرات القصص الأخرى المشابهة من غوانتانامو وحدها. كقصة حاجي بسم الله الموظف في إدارة رئيس الجمهورية الأفغانية حميد كرزاي والذي اعتقل سنة ٢٠٠٣ ولم يفرج عنه سوى في الشهر الأول من ٢٠٠٩، رغم طلبات الرئيس كرزاي المتكررة للإفراج عنه. أو قصة الصينيين المسلمين الاثنى عشرين الأويغور (أو اليوغور) الذين بيعوا بالجملة من قبل قبائل باكستانية سنة ٢٠٠٢. ورغم أنه لم تثبت عليهم أية تهمة، لا في القضاء الاستثنائي ولا في القضاء العادي، لم يبدأ إطلاق سراحهم إلا ابتداءً من ٢٠٠٦ (خمسة منهم) وتبع ذلك تعذيب للباقيين ومن ثم إطلاق سراح معظمهم على دفعات خلال سنة ٢٠٠٩ (أي بعد سبع سنوات من اعتقالهم) إضافة إلى اثنين سنة ٢٠١٢ بينما ما زال (سنة ٢٠١٢) هناك خمسة منهم في غوانتانامو بعد أن حكمت المحكمة ببراءتهم، لكن الحكم استؤنف من قبل الحكومة الأميركية^(١٨١).

لا استثناء للأميركيين

عندما أصدر الرئيس بوش الابن، مباشرة بعد هجوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قراره الرئاسي الذي أعطى لنفسه الحق بتجريد أي شخص من حقوقه المدنية بمجرد تسميته عدواً مقاتلاً، وبعد أن شرّع هذا القرار الرئاسي من خلال «قرار

اللجان العسكرية» الذي أصدره الكونغرس سنة ٢٠٠٦، اعتقد معظم الأميركيين بأن هذين القرارين لا يشملان المواطنين الأميركيين ولم يتنبهوا إلى أن باستطاعة الرئيس الأميركي، حتى بناءً على قرار الكونغرس المذكور، أن يطبق هذا القانون على المواطنين الأميركيين كما الأجانب، ويحرمهم بذلك من الحماية التي يوفرها لهم الدستور الأميركي^(١٨٢).

لعل من المفيد الإشارة هنا إلى أن هناك بعض السوابق في التاريخ الأميركي في هذا المجال أهمها حديثاً اعتقال الآلاف من اليابانيين الأميركيين خلال الحرب العالمية الثانية الذي أتينا على ذكره سابقاً. في تلك الحالة وافقت المحكمة الفيدرالية العليا على هذا الاعتقال (دعوى كوريماتسو ضد الولايات المتحدة) لأسباب أمنية، ما جعل أحد القضايا المعارضين فيها يكتب في اعتراضه أن هذا الحكم سيكون «بمثابة سلاح مجهز حاضر ليد أية إدارة تستطيع أن تقدم حجة معقولة بوجود ضرورة ملحة»^(١٨٣). ولقد بنت الدولة الأميركية قرارها بشمول الأميركيين بـ «قرار اللجان العسكرية» على هذه السابقة.

أول «عدو مقاتل» أميركي الجنسية هو ياسر عصام حمدي، شاب من أصل سعودي ولد في أميركا واستحصل بذلك على الجنسية الأميركية. كان له من العمر ٢١ سنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ عندما اعتقلته قوى «التحالف الشمالي» وسلمته مع مئات من مقاتلي الطالبان إلى الجيش الأميركي. صُنّف ياسر عدواً مقاتلاً وأُحيل إلى سجن غوانتانامو بسرعة حيث وضع في السجن الانفرادي لمدة طويلة حطمته نفسياً. وعندما زاره مسؤول في مكتب المستشار القضائي (Office of Legal Counsel) في وزارة العدل ورآه في الحالة التي كان قد وصل إليها كتب في تقريره: «من الظاهر أن من غير الضروري توقيف جندي عادي عمره ٢٢ سنة في جناح ناء في سجن متهدم في زنزانة بالغة الصغر، معزول عن كل اتصال مع الناس تقريباً وبدون إمكانية الوصول إلى محام»^(١٨٤). وعندما تمّ التأكد من أن ياسر حمدي هو أميركي الجنسية نُقل إلى سجن عسكري في كارولينا الشمالية في أميركا ولكن لم تُسقط عنه صفة المقاتل وبقي

في السجن الانفرادي حيث ساءت حالته أكثر. وفي وثائق أصبحت عليه لاحقاً، كتب أحد السجنائين عن ياسر حمدي: «سأواصل عمل ما أستطيع لمساعدة هذا الإنسان على الحفاظ على عقله ولكن، في رأيي، نحن نعمل في الوقت الإضافي»^(١٨٥). أما جواب البنتاغون على ذلك فكان: «إن سياسة وزارة الدفاع واضحة: نحن نعامل كل الموقوفين بإنسانية. إن الولايات المتحدة تدبر سجونها بطريقة آمنة، إنسانية، ومحترفة بالنسبة للأعداء المقاتلين غير الشرعيين الذين هم في حالة حرب مع هذا البلد»^(١٨٦).

بقي ياسر على هذه الحال ثلاث سنوات لم يسمح له خلالها بإعلام عائلته عن مكان وجوده أو التكلم مع محام أو الاطلاع على الشهادات والدلائل هذه أو أن يستقبل الصليب الأحمر^(١٨٧). غير أن الدعاوى التي أقيمت باسمه بدأت تعطي ثمارها خلال هذه المدة. ففي سنة ٢٠٠٢ وصلت دعوى أقامها والده إلى المحكمة الفيدرالية في ولاية فرجينيا برئاسة القاضي روبرت دومار - السوري/ اللبناني الأصل - الذي حكم بضرورة تأمين محام لياسر حمدي. ومما قاله في حكمه: «إن هذه هي المرة الأولى لمواطن أميركي دون توجيه أي اتهام له، وبدون حكم من محكمة عسكرية وبدون تمكينه من الحصول على محام»^(١٨٨) (ناسياً طبعاً قضية اليابانيين الأميركيين الآنف الذكر). وعندما وصلت الدعوى إلى المحكمة الفيدرالية العليا سارعت الدولة إلى السماح لياسر بالحصول على محام للدفاع عنه «على أساس الاستنساب وسياسة الجيش وليس كحق دستوري [ولذا] لا ينبغي أن يعتبر هذا العمل كسابقة»^(١٨٩).

حكمت المحكمة الفيدرالية العليا في قضية «حمدي ضد رامسفيلد» بأن على الدولة أن تشكل لجنة لمراجعة تصنيف ياسر حمدي كعدو مقاتل (على أساس أن اللجان المعمول بها غير كافية) وعلى الحكومة أن تعطي المتهم «فرصة عادلة لدحض ادعاءاتها أمام مقرر حيادي»^(١٩٠). وبما أن الحكومة لم توجه أي اتهام لياسر حمدي كل هذه المدة، اللهم سوى مذكرة من موظف في البنتاغون اعتمد فيها في اتهامه «مراجع سرية»، وأنه بحكم وظيفته كان قد اطلع على أسباب

اعتقال ياسر حمدي، شعرت الحكومة بأن محاكمة عادلة لن تكون نتیجتها لصالحها فقررت إطلاق سراح حمدي على شرط أن يتنازل عن جنسيته الأميركية. وهكذا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ انتهت ثلاث سنوات من مأساة شاب دون نتيجة ودون تفسير ودون اعتذار وكأنها مسألة تافهة روتينية لا تستحق نهاية ذات مغزى أو معنى.

الأميركي الآخر الذي «صنّف عدواً مقاتلاً غير شرعي» هو جوزيه باديا (Jose Padilla). أُلقي القبض عليه في أيار/مايو سنة ٢٠٠٢ داخل الولايات المتحدة في مدينة شيكاغو، وتبع ذلك تصريحات رسمية مثيرة وحملة إعلامية واسعة الانتشار. وزير العدل في حينه، جون اشكروفت، أعلن من موسكو عبر الأقمار الاصطناعية أنه تمّ إلقاء القبض على إرهابي معروف وهو يستكشف مخططاً لتكوين وتفجير جهاز لنشر الإشعاع، أي «قنبلة قذرة»، داخل الولايات المتحدة»^(١٩١). أمّا بالنسبة لباديا نفسه فوصفه أشكروفت بأنه «عدو مقاتل يشكل خطراً جدياً ودائماً للشعب الأميركي ولأمننا القومي»^(١٩٢). في الوقت نفسه اتهمته وزارة العدل علناً بأنه «تدرب على أيدي الأعداء» وقابل القيادات في تنظيم القاعدة وقد دربه هذه الأخيرة ليصبح خبيراً في المتفجرات وفي تركيب «القنابل القذرة» لنشر الإشعاعات (النووية) في مناطق مكتظة بالسكان وهذا ما جعله يعود إلى الولايات المتحدة^(١٩٣).

نشأ باديا في زقاقات شيكاغو وكان شقياً منذ صغره، وكان عضواً بارزاً في عصابات الأحياء الفقيرة. أوقفته الشرطة عدة مرات وسجن مرتين كانت أولاهما عندما كان له من العمر ١٤ سنة ولم يخرج من السجن قبل بلوغ الثامنة عشرة من عمره. عاد إلى السجن سنة ١٩٩١ ليخرج منه في أواخر سنة ١٩٩٢. تعرف إلى الإسلام في السجن وعند خروجه عمل في فرع من سلسلة مطاعم شعبية كان يديره رجل باكستاني مسلم كان باديا يسأله دائماً عن تعاليم الإسلام^(١٩٤). وفي سنة ١٩٩٤ اعتنق باديا الإسلام وتزوج وعاش حوالي عشر سنوات بهدوء ودون أية مواجهة مع قوات الأمن^(١٩٥).

وفي سنة ١٩٩٨ حزم بادياً أمتعته فجأة وسافر إلى القاهرة تاركاً زوجته وراءه وذلك ليتعلم العربية حسب قوله^(١٩٦). هناك غيّر اسمه من «إبراهيم» الذي تبناه عند اعتناقه الإسلام إلى «عبدالله المهاجر». عمل في تعليم الإنكليزية نهائياً وفي تعليم فنون الدفاع عن النفس في الليل^(١٩٧) وتزوج من امرأة مصرية وأنجب منها ولدين. تجواله بعد ذلك غير مؤكد لأن معظم الوثائق الرسمية مصنفة سرية وبالتالي غير متاحة. المعروف هو أنه سافر إلى باكستان حيث يقال أنه تزوج للمرة الثالثة وذلك من أرملة أحد الجهاديين^(١٩٨). وعندما عاد من هناك إلى أميركا اعتقل عند وصوله إلى مطار شيكاغو.

مباشرة بعد اعتقاله في أيار/ مايو ٢٠٠٢ صنفه رئيس الجمهورية عدواً مقاتلاً وبالتالي جرده من كل حقوقه المدنية والمكفولة في دستور الولايات المتحدة. ذاق كل أنواع التعذيب ووضع في السجن الانفرادي بشكل دائم. كان يجري التحقيق معه وهو مقنع الرأس وتحت التهديد بالقتل، وأعطى حقناً من المخدرات بين الحين والآخر. تمّ تسجيل كل هذه التحقيقات ولكن وزارة الدفاع تدعي بأن التسجيلات ضاعت^(١٩٩).

لم يتمكن بادياً من الاتصال بمحام إلا بعد أن حكمت محكمة في كانون الأول/ ديسمبر بأن له الحق بذلك وقبلت الحكومة بذلك استثنائياً على ألا يشكل سابقة قانونية^(٢٠٠). بقي في السجن الانفرادي بلا أي تهمة ودون اتصال بالخارج حوالي أربع سنوات. ولكن عندما أوشكت القضية أن تصل إلى المحكمة الفيدرالية العليا في أواخر سنة ٢٠٠٥ استعجلت إدارة بوش إلى ترتيب ملف من التهم قدمته إلى محكمة جزائية في ولاية فلوريدا، ممّا أسقط تصنيف بادياً كعدو مقاتل^(٢٠١).

وصل بادياً إلى المحكمة بحالة نفسية يرثى لها ليس فقط بسبب التعذيب الجسدي بل بالأخص بسبب السجن الانفرادي الذي دام أكثر من ثلاث سنوات، وحيث كان محروماً من أي اتصال بالخارج، مباشر أو غير مباشر. ففي شهادة قدمتها خلال المحكمة خبيرة في الطب النفسي الشرعي ورد أن بادياً لا يظهر

مؤشرات بأن قدرته المعرفية متدهورة». وتقول شهادة أخرى قدمتها خبيرة اختصاصية في الأعصاب أنه ليس بإمكان باديًا أن يفهم الإجراءات القانونية المتخذة ضده وأنه متأكد بأنها تشكل حلقة أخرى من حلقات استجوابه كما يعتقد أن محامي الدفاع هم عملاء للحكومة^(٢٠٢).

أما الاتهام الموجه إليه فلم يكن يمت بصلة للاتهامات العلنية التي صدرت عن وزير الدفاع أو الجهات الحكومية الأخرى. فليس فيه أي ذكر لـ «القنبلة القذرة» أو أن باديًا كان ينوي أن يقوم بهجمات داخل الولايات المتحدة وليس فيه أي ذكر للقاعدة. بالمقابل يتعلق الاتهام بخمسة أشخاص، منهم باديًا، ساعدوا في جمع الأموال وتجنيد متطوعين في التسعينيات للذهاب إلى بلدان غير الولايات المتحدة منها تشيشنيا وبوزنيا وصوماليا وكوسوفو، ويظهر في كل ذلك أن دوره كان هامشيًا^(٢٠٣).

بعد سلسلة من المحاكم وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ حكمت المحكمة على باديًا بالسجن ١٧ سنة متهمًا إياه بأنه كان على اتصال بمجموعة كانت تنوي القيام بأعمال تخريبية في المستقبل خارج أميركا. هذا الحكم يجعل بالإمكان أن يخرج باديًا من السجن سنة ٢٠٢١ ولكن محكمة أخرى حكمت سنة ٢٠١١ بأن هذا الحكم كان متساهلاً ولذلك طلبت من القاضي الذي أصدر الحكم بمراجعته.

صدرت اعتراضات قانونية كثيرة على هذا الحكم. يقول محامي الدفاع أندرو باتيل «إنَّ الجرم في هذه الحالة كان بالحقيقة الاتفاق على أن يتم الاتفاق على عمل شيء في المستقبل (...) والحكومة غير مضطرة لإبراز أدلة من النوع الذي يأمله المرء في المحاكمات الجنائية العادية»^(٢٠٤). ويقول بول كريغ روبرتس، أحد كبار الموظفين السابقين في إدارة ريغان، والكاتب في صحف «الوول ستريت جورنال» و«بزنس ويك» وغيرهما، إنَّ الحكم في قضية باديًا يرمي بالدستور الأميركي جانباً ويسبب ضرراً للحريات في أميركا يتجاوز الضرر الذي يستطيع الإرهاب أن يسببه^(٢٠٥). أما أندري ورثينغتون، المؤرخ والصحافي

الإنكليزي الذي وثق ملفات غوانتانامو فيقول في هذا الصدد «إنَّ ١٧ سنة وأربعة أشهر تبدو لي عقوبة استثنائية بالنسبة لطول مدتها في جرم تفكير. ولكن عندما نتطرق إلى ثلاث سنوات ونصف السنة من التعذيب، فيصبح من الصعب عدم الاستنتاج بأنه تمَّ ليّ العدالة، وأنَّ الرئيس [الأميركي] ومستشاريه قد استطاعوا الإفلات من العقاب لتعذيب مواطن أميركي وأنه لم يعد بالإمكان لأي مواطن أو مواطنة أميركيين أن يتأكد بأنَّ ما حصل لباديّا لن يحصل له أو لها. اليوم كانت الضحية مسلماً، غداً قد تكون أي مجموعة (...) تسمى عدوة مقاتلة، إذا لم تُنزع هذه الصلاحيات من الحكومة»^(٢٠٦).

«إنَّ أميركا» - يقول الكاتب والصحافي الأميركي المعروف غلن غرينولد - «تعاني من عدالة ذات مستويين حيث تنعم النخبة السياسية والمالية بحصانة كاملة حتى بالنسبة لجرائم مفضوحة، بينما الأميركيون العاديون (ولا سيما هؤلاء الموصوفين أمثال باديّا) لديهم دفاعات قليلة في وجه نظام من العقاب لا يرحم. وهكذا، فإنَّ سجناني باديّا الذين عذبوه هم اليوم أحرار مزدهرون بينما ليس هناك عقاب كافٍ بالنسبة إليه»^(٢٠٧).

الأمّن أم الحريات؟

تبددت إنجازات العصر الذهبي للحريات في أميركا إلى حد كبير في عهد بوش الابن بعد حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. المدينة على الجبل أغلقت أبوابها فعادت أميركا أدراجها نحو الحد من الحريات الذي سرعان ما تأسس وأصبح جزءاً من سياسة الدولة وممارساتها. كل القوانين التي ستّت خلال العهد الذهبي والتي ذهبت بعيداً - البعض يقول أكثر من الضروري - للحفاظ على الحريات الشخصية وحماية المجتمع من أية إجراءات تعسفية من قبل الدولة تمَّ تعديلها أو إلغاؤها أو تجاهلها، ممّا أنتج حالة جديدة تسمح للدولة بانتهاك حرية الأشخاص إذا أرادت ذلك دون رادع فعلي.

كتب دايفيد كول، أستاذ القانون في جامعة جورجيتاون، كتاباً صدر في آخر عهد بوش الابن بعنوان «العدالة في حالة حرب» جاء فيه: «إن الإغراق المصطنع (Water Boarding) والاختفاء في سجون سرية، وتسليم المتهمين إلى دول مدانة منذ زمن طويل لاستعمالها التعذيب دون السماح لهم بالاتصال بالآخرين، والتصنيف العرقي (Ethnic Profiling)، والتنصت على الأميركيين دون ترخيص من المحكمة، والتوقيف الجماعي لعرب ومسلمين يعيشون في الولايات المتحدة، كل هذا أصبح يعتبر ممارسة ضرورية وطريقة لجمع المعلومات المخبرية لمنع حدوث هجوم آخر»^(٢٠٨). ويتساءل بالمقابل تلميذ جامعي في كاليفورنيا: «بالنظر إلى أننا من المرجح أكثر أن نموت بحادث سير، أو أن يضربنا البرق، أو أن نغرق في بركة سباحة، من أن نجد أنفسنا ضحية هجوم إرهابي، هل من الضروري أن يكون لدينا دولة أمنية واسعة؟»^(٢٠٩).

إن المعاملة المهينة التي تتعامل فيها قوى الأمن مع الأميركيين (وغيرهم) في المطارات بما في ذلك الإخضاع إلى تصوير إشعاعي يظهر الإنسان وقد عرّوه من الثياب، والتجاوزات التي تحصل في هذا المجال، إضافة إلى المراقبة العشوائية من قبل رجال الأمن والاستخبارات التي تسمح لهم قانوناً بالاطلاع على المعاملات المصرفية والمشتريات ببطاقات الائتمان والمواقع التي يزورها الشخص على الإنترنت، وكذلك اعتراض الرسائل والبريد الإلكتروني والتنصت على الهاتف وإمكانية اعتقال أي شخص خطأ ونعته بالعدو المقاتل ومن ثم حرمانه من حقه بتكليف محام والمثول أمام المحكمة وتعذيبه، وغير ذلك من الممارسات التي تتعارض مع الدستور الأميركي ومع اتفاقات جنيف ومع أبسط مبادئ حقوق الإنسان، كل ذلك جعل عمل المنظمات الحقوقية والمعنية بحقوق الإنسان في الولايات المتحدة يتضاعف خلال العقد الأخير، وكذلك أعداد المحامين المتخصصين في هذه الشؤون. ففي مقال نشر في موقع على الإنترنت متخصص بالأبحاث حول حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بعنوان «تجاوزات لحقوق الإنسان تفيض بعد حادثة ١١ أيلول/سبتمبر»، يقول الكاتب إن

التجاوزات على حقوق الإنسان أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحرب على الإرهاب بما في ذلك الاعتقالات دون سبب والتعذيب في كثير من الأحيان^(٢١٠). ويؤكد هذا التعاضم الكبير في تلك الممارسات التوثيق الواسع حول ما سُمي «جرائم حرب وتعذيب» من قبل أميركا ما بين ١٩٧٥ و ٢٠٠٥ الذي يظهر ارتفاعاً كبيراً فيها بعد سنة ٢٠٠١^(٢١١).

ولعل أخطر ما في الردة الأميركية التي حصلت بعد عصرها الذهبي هو اختلاق نظام قضائي مواز للنظام المعمول به يسمح لرئيس الجمهورية بتجريد أي شخص أميركي، أو غير أميركي، أينما ألقى القبض عليه في العالم، من حقوقه أمام القضاء وسجنه مدى الحياة دون توجيه أية تهمة إليه. وإذا أحيل الشخص إلى القضاء فذلك أمام «لجنة عسكرية» يعين وزير الدفاع أعضائها من الضباط في الجيش الأميركي، وحيث لا يحق للمتهم الاطلاع على خلفيات الاتهام أو التعرف إلى الشخص أو الأشخاص الذين اتهموه ومساءلتهم، وإذا استؤنف الحكم فإنه أمام «لجنة مراجعة» تتألف أيضاً من ضباط في الجيش الأميركي يعينهم وزير الدفاع نفسه. وإذا حكمت المحكمتين - أي البداية والاستئناف - ببراءة المتهم، وهذا نادر طبعاً، فباستطاعة وزير الدفاع نفسه أن ينقض الحكم ويبقى المتهم قيد التوقيف لمدى الحياة.

ورغم الدعاوى المتكررة والأحكام العديدة التي تمنع التعذيب، وكذلك اتفاقات جنيف التي وافقت عليها الولايات المتحدة، فإن التعذيب في السجون خارج الأراضي الأميركية، كسجني قندهار، وباغرام، والسجون السرية، وسجن غوانتانامو، أصبح روتينياً حتى عندما تثبت براءة الشخص الذي قد يبقى في السجن بعد ذلك لمدة طويلة.

ففي حالة جوزيه باديا الآنف الذكر مثلاً، الذي اعتقل في أيار/ مايو سنة ٢٠٠٢ تمّ، التثبت من براءته من التهم التي اعتقل على أساسها، أي بأنه أعدّ خطة لتفجير قبلة قدرة داخل الولايات المتحدة، بعد شهر واحد من اعتقاله، أي في

حزيران ٢٠٠٢ عندما «اعترف بول وولفو فيتز، نائب وزير الدفاع في حينه بأنه لا يوجد بالواقع خطة لتفجير جهاز إشعاعي في أميركا وأن باديا لم يكن حتى قد بدأ بالحصول على المواد [الضرورية لصنع القنبلة] وأن مسؤولين في المخابرات الأميركية ذكروا بأن أبحاثه [أي باديا] لم تتخط تصفح مواقع الإنترنت»^(٢١٢). يكتب أحد المحامين الذين كلفوا الدفاع عن بعض المتهمين في غوانتانامو عن تجربته في الدفاع عن أحد المتهمين يقول: «إن الإدارة مازالت تستعمل مواردها الهائلة المتاحة لتحارب إطلاق [سراح موكله]. علينا أن نسأل: لماذا تواصل الإدارة الكذب حول الأشخاص الذين سجنتهم في غوانتانامو؟ لماذا تحارب بشكل يائس لتبقي في السجن أشخاصاً تعلم أنهم أبرياء؟ ما هو الذي تخاف أن يظهر إلى الضوء إذا أحيل أحد السجناء إلى المحاكمة [في المحاكم العادية]؟»^(٢١٣) ويضيف أن كل الذين أطلق سراحهم من غوانتانامو لم يطلقوا بأمر من القضاء «بل بمسامحة السلطة التنفيذية. وفي نمط واضح السخرية، فإن الدول المتحالفة أكثر مع الولايات المتحدة - بريطانيا العظمى وأستراليا وألمانيا والعربية السعودية - أفرج عن مواطنيها قبل الآخرين»^(٢١٤). ولعل أبسط جواب على هذه التساؤلات هو ما قاله وزير الدفاع رامسفيلد في حينه من أن «مصلحة أميركا هي ليست في محاكمة [الموقوفين] والإفراج عنهم. إن مصلحتها هي إبقائهم محتجزين خلال الحرب العالمية على الإرهاب. وهذا هو ما يحصل اليوم»^(٢١٥). أمّا غالبية المعتقلين الأبرياء فلا يأتي رامسفيلد على ذكرهم.

هذا النفق القاتم الذي دخلت فيه الولايات المتحدة بعد حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، مبتعدة عن كل ما أسسته تقريباً في عهدها الذهبي بالنسبة للحريات، والذي أضاع صيتها كدولة من أكثر الدول المتقدمة ديموقراطياً والتي كانت تقف على أبواب «المدينة على الجبل» التي رآها الرئيس جون كينيدي في الستينيات من القرن الماضي واقترب منها رونالد ريغان في الثمانينيات، كان سببه الفكري هو صعوبة الاختيار - في حالة الهيسثيريا التي عمّت البلاد بعد حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ و«ضباب الحرب» الناتج منها والذي تكلم عنه الرئيس

بوش الابن - بين الأمن والحريات والوصول إلى توازن منطقي وعملي بينهما.

قرر بوش، بتشجيع من المتطرفين حوله، الذين استغلوا سذاجته وارتبأكه، خاصة نائبه ديك تشيني ووزير دفاعه رونالد رامسفيلد ومجموعة من المحافظين الجدد^(٢١٦)، أن يذهب في اتجاه الأمن إلى أقصى حد رافضاً أن تعترض الحريات طريق الأمن. «عقيدة بوش في مواجهة الإرهاب» يقول أحد الحقوقيين الأميركيين [هي] عدم الاكتراث للقوانين الجنائية أو الدستورية لأنّ صلاحيات رئيس الجمهورية تتخطى هذه القوانين. واتفاقات جنيف التي تحدد حقوق السجناء المدنيين والعسكريين خلال الحرب لا تنطبق على محاربي القاعدة. ويحق لرئيس الجمهورية الأميركي تحدي القوانين الدولية^(٢١٧).

في آخر خطاب له عند انتهاء ولايته الثانية سنة ٢٠٠٩ قال بوش: «إنّ معظم الأميركيين استطاعوا العودة إلى حياتهم كما كانت قبل ١١ أيلول»، متناسياً الإرث الثقيل المتمثل بشبكة قوانين تنتهك الحريات الذي يتركه وراءه إضافة إلى حربين، في العراق وأفغانستان، كان قد ذهب ضحيتهما الآلاف من الأميركيين وعشرات الآلاف من المدنيين العراقيين والأفغان.

من الأقوال المشهورة لبنجامين فرانكلين، أحد «الآباء المؤسسين» للجمهورية الأميركية الملقب بـ «الأميركي الأول» أنّ «أي مجتمع يضحي بالقليل من الحرية ليربح القليل من الأمن لا يستحق أياً منهما ويخسر الإثنين معاً». وبالرجوع إلى حكمة سكان أميركا الأصليين هناك أسطورة تتداولها قبائل الشيروكي هذا مفادها:

يقال أنّ أحد كبار السن من تلك القبيلة كان يعلم حفيده أسرار الحياة فقال له: «هناك صراع في داخلي. صراع فظيع بين ذئبين. الأول ذئب لعين هو الغضب والغيرة والحزن والندم والجشع، والجهل، والإشفاق على الذات، والشعور بالذنب، والضعينة، والشعور بالنقص، والكذب، والغرور الزائف، وحب الذات. الذئب الآخر هو الذئب الرحيم وهو الفرح والسلام والحب والأمل والصفاء، والتواضع، واللطف، وعمل الخير، ومعرفة الغير والكرم، والإشفاق

والإيمان. إن هذا الصراع هو قائم داخلك أنت أيضاً وداخل كل إنسان». فكر الولد قليلاً بقول جده ثم سأله: «أي ذئب سيربح المعركة؟» فأجاب الجد العجوز: «إنه الذئب الذي تغذيه».

لم يبال بوش ومن حوله بنصيحة بنجامين فرانكلين ولم يفهموا حكمة العجوز الشيروكي فخسرت أميركا صيتها في العالم والكثير من حريتها في الداخل ولم تحصل على الأمن فربح الذئب اللعين وخسر الذئب الرحيم^(٢١٨).

هوامش الفصل الخامس

- (١) هناك آلاف من المواقع على الأنترنت تعارض الرواية الرسمية التي تستعملها هنا، بعضها يؤكد أن التحليل الهندسي العلمي يظهر أنه من غير الممكن أن تنهار ناطحة السحاب بفعل صدمتها بطائرة ركاب والبعض الآخر يظهر أن الأدلة تشير إلى انفجار متعمد داخل المينين. وهناك طيار قاذف طائرتين من اللتين استعملتا في الهجوم يؤكد في أحد مواقع غوغل أن من غير الممكن لطيارين دون خبرة واسعة القيام بالمناورات التي قامت بها الطائرتان اللتان صدمتا ناطحتي السحاب. أنظر: "Pilot Who Flew 2 Planes Used in 9/11 Doesn't Believe Official Story". Video. google.com/videoplay/?docid=360615950636831731.
- (٢) الكلفة غير المباشرة التي تأخذ بالاعتبار حربي أفغانستان والعراق والتكاليف الأخرى ذات الصلة تصل إلى حوالي خمسة ترليونات من الدولارات وهي في تصاعد مستمر. Joseph Stiglitz. 2011. "The Price of 9/11". Project Syndicate. September 1. www.project_syndicate.org/commentary/stiglitz142/English.
- (٣) Richard Way. 2002. "New York Counts Cost of 9/11". The Guardian. 5 September.
- (٤) المرجع نفسه.
- (٥) "9/11 by the Numbers". 2011. New York Magazine. nymag.com/news/articles/wtc/1year/numbers.htm;
- New York Reduces 9/11 Death Toll by 40". October 29. 2003. Articles.cnn.com/2003-10-29/us/wtc.deaths-1-death-toll-world-trade-centre-names?_s=PM:US.
- (٦) نشرت صحيفة نيويورك تايمز صورة «الرجل الهابط» (the falling man) في اليوم التالي للحدث فكانت ردة الفعل الشعبية قاسية لدرجة أنه لم يُعد نشر الصورة لسنوات عدة وعندما نشرت حصلت عليها مرة أخرى ردة فعل ساخطة. En.wikipedia.org/wiki/The_Falling_Man. the_Falling_Man. أبحث في الإنترنت تحت عنوان «The falling man» أو «9/11 Jumpers» للوصول إلى مئات المواقع التي تعالج هذه المسألة.
- (٧) "9/11 by the Numbers".
- (٨) Jeffrey Kluger. 2011. "The 9/11 Casualties Still to Come". Healthland.time.com/2011/05/03/the-911-casualties-still-to-come/.
- (٩) المرجع نفسه.
- (١٠) "9/11 by the Numbers".
- (١١) (George W. Bush. 2011. Decision Points. Crown Publishers. (p:131).
- (١٢) المرجع نفسه، (ص: ١٢٣).
- (١٣) Glenn Greenwald. 2009. "Remembering the Anthrax Attack". www.salon.com/2009/03/04/anthrax_8/.

Condoleezza Rice. 2011. **No Higher Honor: A memoir of My Years in Washington**. (١٤)
Crown Publishers. (p: 99).

Bush. (pp: 157-158). (١٥)

Newt Gingrich. 2001. "Speech on Iraq and Saddam Hussein". American Enterprise (١٦)
Institute. www.aei.org/speech/foreign-and-defence-policy/regional/middle-east-and-north-africa/speech-on-iraq-and-saddam-hussein/

Christopher Dickey. 2011. "Condi's Dangerous Years". Newsweek, October 31. (١٧)

Alfred w. McCoy. 2006. **A Question of Torture: CIA Interrogation from the Cold War (١٨)
to the War on Terror**. Henry Holt and Company. (p: 113).

(١٩) المرجع نفسه، (ص: ١١٦).

(٢٠) حسب بعض المراجع فقد بلغ عدد السجون السرية في النهاية خمسين سجناً في ٢٨ دولة منها ١١
دولة عربية إضافة إلى إسرائيل
Sherwood Ross. 2010. "Rendition and the Global War on Terrorism: 28 Nations Have Supported the US in the Detention and Torture of
"Suspects". Centre for Research and Globalization. [www.globalresearch.ca/
index.php?context=va&aid=18419](http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=18419).

McCoy. (p: 113). (٢١)

UnitedStates. Public Law 107-40 [S.J. RES.23] 107th Congress. 2001. "Authorization (٢٢)
for Use of Military force". September 18.

Public Broadcasting Service. 2004. "America at War, Post-9/11 Timeline". June 29. (٢٣)
www.pbs.org/flashpointusa/20040629/infocus/topic_01/timeline_sep2001.html.

(٢٤) وبعد يومين، أي في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أسس بوش «مكتب أمن الوطن» (Office of Homeland
Security) على المستوى الوزاري لإدارة «الحرب على الإرهاب» والذي أصبح اليوم أكبر بكثير
موظفيه من كل وزارات الدولة ما عدا البتاعون.

Nancy Chang. 2002. **Silencing Political Dissent**. Seven Stories Press. (p: 69). (٢٥)

Christian Parenti. 2003. "Fear as Institution" in Katherine, et al. 2004. **Civil Liberties (٢٦)
Vs. National Security in a Post- 9/11 world**. Prometheus Books. (p: 122).

Chang. (p: 71). (٢٧)

Michelle Goldberg. 2004. "The Prisoner Abuse Scandal at Home". (٢٨)
Salon.com.www.salon.com/2004/05/19/maddy/

Parenti. (p: 121). (٢٩)

Chang. (p: 78); Cole. (pp: 1-2). (٣٠)

حاولت بعض وسائل الإعلام الرجوع الى المحاكم للسماح لها بحضور المحاكمات ربت إحدانا في آب/أغسطس ٢٠٠٢ ولكن محكمة أخرى نقضت الحكم بعد شهرين. أنظر: Rachel Meeropol. 2005. "The Post-9/11 Terrorism Investigation and Immigration Detention". In Rachel Meeropol, editor. 2005. *America's Disappeared*. Seven Stories Press. (pp: 158-160).

United States Department of Justice. Office of the Inspector General. June 2003. "The (٣١) September 11 Detainees: A Review of the Treatment of Aliens Held on Immigration Charges in Connection with the Investigation of the September 11 Attacks". www.justice.gov/oig/special/0306/index.htm.

United States Department of Justice. Office of the Inspector General. December 2003. (٣٢) "Supplemental Report on September 11 Detainees Allegations of Abuse at the Metropolitan Detention Center in Brooklyn, New York". www.justice.gov/oig/special/0312/final.pdf.

(٣٣) المرجع نفسه، (ص: ١٦).

(٣٤) المرجع نفسه، (ص: ١٨).

(٣٥) المرجع نفسه، (ص: ٢٢).

(٣٦) المرجع نفسه، (ص: ٣٥).

(٣٧) المرجع نفسه، (ص: ٣٦).

(٣٨) كاستعمال الكلاب البوليسية لإخافة الموقوفين أو وضع الموقوف بالسجن الانفرادي لمدة طويلة. وعندما حكم بعض القضاة بإخلاء سبيل بعض الموقوفين استأنفت الدولة وأبقتهم وزارة العدل موقوفين حتى نهاية الامتناف. انظر. Chang. (p: 86); Goldberg; Cole. (p: 2).

United States December. 2003. (p: 28). (٣٩)

Shipler. (p: 263). (٤٠)

(٤١) المرجع نفسه، (ص: ٢٦٤).

(٤٢) المرجع نفسه، (ص: ٢٦٦).

"2 Ex-Terror Suspects Face Fraud Charges". 2004. The New York Times. December (٤٣) 16.

"Court Rules Former Prosecutor Can't Be Sued for Misconduct". February 3. 2010. (٤٤) www.mainjustice.com/tag/karim-koubriti/.

(٤٥) قصة ماهر عرار تملأ الانترنت ولكن قد يكون من المفيد الرجوع الى كلمة ألقاها هو بنفسه بعد شهر من تحريره: Maher Arar. 2003. "Statement" in Rachel Meeropol, editor. *America's Disappeared*. Seven Stories Press. 2005. (pp: 60-71).

(٤٦) Center for Constitutional Rights, "Arar v. Ashcroft, et al", ccrjustice.org/arar, عريضة تطلب من المحكمة مراجعة حكمها ولكن العريضة رفضت في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٠.

(٤٧) CBC News, 2006. "RCMP chief apologizes to Arar for "Terrible injustices"", September 28, www.cbc.ca/news/canada/story/2006/09/28/zaccardelli-appearance.html.

(٤٨) Free Dominion, 2006. "RCMP Chief resigns over Arar testimony: Harper", December 6, www.freedominon.com.pa/phpBB2/viewtopic.php?p=862716.

(٤٩) CBC News.

(٥٠) Center for Constitutional Rights, 2011. "Turkmen v. Ashcroft", ccrjustice.org/Turkmen-v-Ashcroft.

(٥١) المرجع نفسه.

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) United States, 2011. 50USC, Chapter 36. "Foreign Intelligence Surveillance", uscode.house.gov/download/pls/50C36.txt, يقع القرار في أكثر من ١٣٠ صفحة ولذا فإن اختصاره أعلاه يعطي فقط توجهه الأساسي الذي يعني مباشرة هذا الكتاب أنظر

(٥٤) United States Congress, September 18, 2001. "115 STAT. 224 Public Law 107-40", frwebgate.access.gpo.gov/cgi-bin/getdoc.cgi?dbname=107_cong_public_laws&docid=frpubl040.107.

(٥٥) خصوصاً اتفاق جنيف الرابع لسنة ١٩٤٩ الذي حدد بالتفصيل حقوق أسرى الحرب المدنيين والعسكريين وغيرها من الأمور والذي أصبح، من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قانوناً دولياً، على جميع الدول، الموقعة عليه وغير الموقعة، تنفيذه.

(٥٦) United States Congress, September 18, 2001

كما أن الدعاوى ضده من منظمات حقوقية وصراع الإدارة مع القضاء حوله والإحتجاجات لم تتوقف منذ صدوره.

(٥٧) مباشرة بعد صدور القرار أصدرت ولاية هاواي وأكثر من مئة مجلس محلي قرارات تعترض فيها على قانون باتريوت كما رفضت تطبيق بعض مندرجاته (أنظر: Fox News, May 15, 2003. "Local Communities Refuse to Enforce Patriot Act", www.foxnews.com/story/0,2933,86915,00.html).

(٥٨) "Context of October 2, 2001: Patriot Act is introduced to congress", www.historycommons.org/context.jsp?item=a100201patriotact.

(٥٩) Meeropol. (p: 14)

(٦٠) History Commons.

The White House. November 2001. "President Issues Military Order". Georgewhush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2001/11/20011113-27.html (٦١)

(٦٢) المرجع نفسه.

(٦٣) التي تختلف بشكل أساسي عن المحاكم العسكرية والمدنية في ما يتعلق بحقوق المدعى عليه، كما سنرى لاحقاً.

United States Congress. November 25, 2002. "Public Law 107-296". 107th Congress. (٦٤) www.dhs.gov/xlibrary/assets/hr_5005_enr.pdf.

يقع القرار بحوالي ١٨٧ صفحة و١٧ فصل.

United States, Department of Homeland Security (DHS)(1) "Who Became Part of (٦٥) The Department?". www.dhs.gov/xabout/history/editorial_0133.shtm.

United States, Department of Homeland Security (DHS) (2). "EEO Complaints and (٦٦) Adjudication". www.dhs.gov/xabout/structure/eo-complaints-adjudication.shtm.

United States, (DHS)(1). (٦٧)

Shippler. (p: 228). (٦٨)

Frances Romero. 2012. "Is The TSA Targeting Attractive Women?". Time. February (٦٩) 16.

Thomas Friedman. 2001. "Naked Air". New York Times. December 26. (٧٠)

Dana Priest and William Arkin. 2010. "Top Secret America". Washington Post. pro- (٧١) jects.washingtonpost.com/top-secret-america. July 19-21 and December 20. أنظر أيضاً:

Fareed Zakaria. 2010. "What America Has Lost". Newsweek. September 13.

Dave Eggers. 2009. zeitoun. McSweeney's. (٧٢)

Zakaria. (٧٣)

American Bar Association. 2003. "Report to the House of Delegates". Force on (٧٤) Treatment of Enemy Combatants". (pp: 1-4). news.findlaw.com/hdocs/docs/aba/abatskforce103rpt.pdf.

Barbara Olshansky, 2005. "what Does It Mean to be an 'Enemy Combatant'" in (٧٥) America's Disappeared. Rachel Meeropol, editor. Seven stories Press.

Jennifer (٧٦) للاطلاع على ملخص للناحية التشريعية والقانونية لاعتبار أميركيين أعداء مقاتلين. انظر: K. Elsea. 2005. "Detention of American Citizens as 'Enemy Combatants'". CRS Report for Congress. www.fas.org/sgp/crs/misc/RL31724.pdf.

(٧٧) (لا مجال هنا للدخول في تفاصيل الدعاوى العديدة حول هذه المسألة وتهرب إدارة بوش الابن من

- بعض الأحكام وإصدار قرارات رئاسية جديدة لهذا الهدف أو تمرير قرارات في الكونغرس، بل
مذكور في سياق الحديث بعضاً منها، انظر المرجع السابق إضافة إلى: Fisher. (pp: 238-245)
- (٧٨) Wolf. (p: 16) (بعض التصرف دون المس بالجوهر).
- (٧٩) Olshansky. (p: 179).
- (٨٠) American Civil Liberties Union. 2011. "Reform the Patriot Act: Myths and Realities". May 26. www.aclu.org/free-speech-national-security-technology-and-liberty/reform-patriot-act-myths-realities.
- (٨١) Electronic Frontier Foundation. "Let the Sun Set on Patriot -Section 206". W2.eff.org/patriot/sunset/206.php.
- (٨٢) American Civil Liberties Union. 2011.
- (٨٣) Cole. (p: 63).
- (٨٤) "FBI has a Magic Lantern". usgovinfo.about.com/library/weekly/aa121401a.htm.
- (٨٥) Chang. (p: 51).
- (٨٦) Wolf. (p: 8).
- (٨٧) Cole. (p: 65).
- (٨٨) Shieler. (p: 227).
- (٨٩) Glenn Greenwald. 2012. "Israel, MEK and State Sponsor of Terror Groups". www.Salon.com/2012/02/10/israel_mek_and_state_sponsor_of_terror_groups/?source=newsletter.
- (٩٠) اختلف الأميركيون والإسبان على كيفية انفجار السفينة الحربية «ماين» (Maine) إذ إن التحقيق الأميركي توصل إلى أن انفجاراً «حصل خارج السفينة وامتد إليها مما يشير إلى ضلوع الأسبانيين في ذلك»، والتحقيق الأسباني خلص إلى أن الانفجار كان داخلياً. غير أن التحقيقات الحديثة توصلت إقاً إلى أن الانفجار كان داخلياً أو إلى عدم التمكن من الوصول إلى نتيجة نهائية. John L. Offner. 2004. "McKinley and the Spanish-American war". *Presidential Studies Quarterly*. March. Louis Fisher. 2009. أنظر أيضاً ملخصاً لكل التحقيقات منذ ذلك الحين في "Destruction of the Main (1898)". The Law Library of Congress. loc.gov/law/help/usconlaw/pdf/Maine.1898.pdf.
- (٩١) Jane Franklin. 2005. "How did Guantanamo become a Prison?" *History News Network*, George Mason University. hn.us/articles/11000.html.
- (٩٢) The Washington Post. 2012. "Guantanamo Bay Timeline". projects.washingtonpost.com/guantanamo/timeline/
- (٩٣) (Fisher. (p: 211).

- Michael Ratner and Ellen Ray. 2004. *Guantanamo: What the World Should Know*. (٩٤) Chelsea Green Publishing. (Kindle Edition). (p:36).
- Fisher. (p: 211). (٩٥)
- Ratner and Ellen. (p: 35). (٩٦)
- Wolf. (p: 53). (٩٧)
- عمليات التعذيب وتفاصيلها لم تظهر الى الملأ إلا بعد فضيحة أبو غريب سنة ٢٠٠٤ بعد إنكار متواصل من قبل الحكومة. أنظر «أبو غريب: أسبابه وتداعياته» في قسم «المقالات» من هذا الكتاب. (٩٨)
- Meeropol. (pp: 27-30). (٩٩)
- (الأمم المتحدة الجمعية العامة، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، اتفاقية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. UNICEF. www.unicef.org/arabic/erc/files/C_Against_torture.arabic.pdf. (١٠٠)
- Cole. (p: xxi). (١٠١)
- (١٠٢) المرجع نفسه.
- Fisher. (pp: 213-214). (١٠٣)
- McCoy. (p:6). (١٠٤)
- John Barry, Michael Hirsh and Michael Isikoff. 2004. "The Roots of Torture". (١٠٥) News Week. May 24.
- Stephen Grey. 2006. *Ghost: التفاصيل عن التسليم الاستثنائي والجون الرية توجد في: Plane: The True Story of the CIA Torture Program*. Macmillan. (Kindle Edition). (١٠٦)
- Sherwood Ross. 2010. (١٠٧)
- (١٠٨) المرجع نفسه.
- McCoy. (pp: 175-176). (١٠٩)
- "Bush Admits to CIA Secret Prisons". BBC: أنظر أيضاً: (ص: ١٠٩). (١١٠) المرجع نفسه. News. 7 September 2006. news.bbc.co.uk/2/hi/Americas/5321606.stm.
- Kenneth Roth. 2004. *The Washington Post*. May 13 and Wolf (pp: 51-52) and (١١١) Worthington (pp: 196-201).
- "US Abuse of Afghan Prisoners 'Widespread'". *The Guardian*. May 20, (١١٢) أنظر مثلاً: 2005.
- Schipler. (pp: 25-26). (١١٣)
- (١١٤) أنظر مثلاً: Grey. (p: 19) و Wolf. (p: 8)

- Worthington. (pp: 270-273). (١١٥)
- المرجع نفسه (ص: ١٩٢-١٩٣). (١١٦)
- McCoy. (p: 124). أنظر أيضاً: (١١٧)
- Steven T. Wax. 2008. *Kafka Comes To America*. Other Press. (p: Fisher. (p: 215) 58)
- McCoy. (p: 125). (١١٨)
- Heather Whipps. 2007. "Torture Has a Long History ... of Not Working". (١١٩)
www.livescience.com/4651-torture-long-history-working.html.
- Mark Seibel and Warren P. Strobel. 2009. "CIA Official: No Proof Harsh Techniques Stopped Terror Attacks". McClatchy News papers. April 25. www.mcclatchydc.com/2009/04/24/66895/cia-official-no-proof-harsh-techniques.html. (١٢٠)
- Chris V. Thangham. 2009. "FBI Interrogator says Cookies More Effective Than Torture". digitaljournal.com/article/273350. (١٢١)
- Tom Lasseter. 2008. "Militants Found Recruits Among Guantanamo's Wrongly Detained". 17 June. www.mcclatchydc.com/2008/06/17/v-print/38779/day-3-militants-found-recruits.html (١٢٢)
- Linda Greenhouse. 2012. "Lessons May Be Learned". *The New York Times*. March 31. (١٢٣)
- Andy Worthington. 2007. "Guantanamo Whistleblower Launches New Attack on Rigged Tribunals". www.andyworthington.co.uk/2007/11/20/guantanamo-whistleblower-launches-new-attack-on-rigged-tribunals. (١٢٤)
- United States. Department of Defense. Military Commissions Official Site. www.mc.mil/ABOUTUS/OrganizationOverview.aspx. (١٢٥)
- Constitutional Rights Foundation. "Military Tribunal". www.crf-usa.org/america-responds-to-terrorism/military-tribunals.html. (١٢٦)
- Jennifer K. Elsea. 2009. "Comparison of Rights in Military Commission Trials and Trials in Federal Criminal court". Congressional Research Service. fpc.state.gov/documents/organization/133509/pdf. (١٢٧)
- Morris Davis. 2012. "Guantanamo's Deepening Failure". www.salon.com/2012/02/07/guantanamos_deepening_failure/?source=newsletter. (١٢٨)
- Cole. (p: 51). (١٢٩)

- Schipler. (p: 26). (١٣٠)
- Mark Tran and Elizabeth Stewart. 2008. "Salim : مراجع عدة ولكن بشكل أساسي من : Ahmed Hamdan: Profile". **The Guardian**. 6 August. (١٣١)
- عدة مراجع غير أنّ ملخص هذه الرحلة العجيبة من خلال القضاء المتاح موجودة في: (١٣٢)
"Hamdan v. Rumsfeld". en.wikipedia.org/wiki/Hamdan_v._Rumsfeld.
- Stephanie Shapiro. 2009. "Lost in Translation: the Trials of Chuck Schmitz, Terrorist Interpreter". **Urbanite**. March 1. www.urbanitebaltimore.com/baltimore/lost-in-translation/Content?oid=1244680. (١٣٣)
- William Glaberson. 2008. "Prosecution Lays Out War-Crimes Case Against Bin Laden's Driver". **New York Times**. July 26. (١٣٤)
- Matt Bors. 2008. **The Association of American Editorial Cartoonists**. www.editorialcartoonists.com/cartoon/display.cfm.57158. (١٣٥)
- Robert Fisk. 2008. "Robert Fisk: Six Years in Guantanamo". **The Independent**. 25 September. (١٣٦)
- Clive Stafford Smith. 2007. "Have You Received your Gift Pack?". **The Guardian**. April 22. (١٣٧)
- Nicholas D. Kristof. 2008. "When We Torture". **The New York Times**. November 4. (١٣٨)
- Smith. (١٣٩)
- Joel Gunter. 2011. "Al Jazeera Journalist's Six Years in Guantanamo Due in Part to Role at Network". www.Journalism.co.uk. 25 April. (١٤٠)
- Fisk. (١٤١)
- Glenn Greenwald. April 25, 2011. "Newly Leaked Documents Show the Ongoing Travesty of Guantanamo". www.salon.com/2011/04/25/guantanamo_19/ (١٤٢)
- Gwladys Fouché. 2009. "Al-Jazeera Journalist Imprisoned in Guantanamo Bay to Sue George Bush". **The Guardian**. 17 July. (١٤٣)
- Silvia Cattori. 30 July 2008. "Sami El Haj, Al Jazeera Journalist Tells His story". www.voltairenet.org/Sami-El-Haj-Al-Jazeera-journalist. (١٤٤)
- (CBS News. 2010. "Who is Ali al-Marri?". April 8. www.cbsnews.com/8301-503543_162-20002094-503543.html. (١٤٥)
- Fisher. (pp: 209-210). (١٤٦)
- Human Rights Watch. August 8, 2005. "Cruel Confinement of Enemy Combatant in United States". www.hrw.org/legacy/english/docs/2005/08/08/usdom11612.htm. (١٤٧)

- (١٤٨) المرجع نفسه.
- Fisher. (p: 415). (١٤٩)
- CBS News. (١٥٠)
- Cem Öz demir. 2006. "A Visit with a Man Wrongly Detained in Guantanamo". Der Spiegel. 14 August. (١٥١)
- (١٥٢) المرجع نفسه.
- McClatchy Inmate Database. 2008. "Murat Kurnaz". detainees.mcclatchydc.com/detainees/10. (١٥٣)
- detainees/10. أي بأقل من السعر المعمول به لأمثاله، أي خمسة آلاف دولار، كما قال له أحد مسجانيه في غوانتنامو لاحقاً. Peter Meroth and Uli Rauss. 2008. "Five Years of My Life." Amnesty International Magazine. www.Amnestyusa.org/news/news-item/five-years-of-my-life.
- (١٥٤) المرجع نفسه.
- Mariah Blake. 2008. "Guantanamo ex-Detainee Tells Congress of Abuse". The Christian Science Monitor. May 22. (١٥٥)
- Murat Kurnaz. 2008. "Five Years of My Life: an Innocent Man in Guantanamo". Palgrave MacMillan (Kindle edition). (١٥٦)
- (١٥٧) مقتطفات من كتابه أعلاه تتصل بهذا القسم نشرت في صحيفة الغارديان في حينه. أنظر: "Guantanamo Bay, Camp X-Ray". 2008. The Guardian. 23 April.
- (١٥٨) المرجع نفسه.
- (١٥٩) المرجع نفسه.
- Meroth and Rauss. (١٦٠)
- "Guantanamo Bay". (١٦١)
- ÖZdemir. (١٦٢)
- (١٦٣) ما ذكرناه هنا هو اختصار شديد للتعذيب في غوانتنامو حسب مراد كرنا، ولم نتطرق الى بعض الممارسات الأكثر تعزيزاً للمشاعر الموجودة في كتاب المذكور في حاشية سابقة.
- Lou Dubose. 2007. "Five Years in Guantanamo". The Washington Spectator. July 7. www.alternet.org/rights/55993. (١٦٤)
- Wikipedia. "Murat Kurnaz". en.wikipedia.org/wiki/Murat_Kurnaz. (١٦٥)
- (١٦٦) المرجع نفسه.
- Blake. (١٦٧)
- "Guantanamo Bay". (١٦٨)

John Goetz and Britta Sandberg. 2011. "Wiki leaks Guantanamo Files" the (١٦٩)
"Guantanamo File on Germany's Murat Kurnaz". Spiegel Online International.
www.spiegel.de/international/germany/0,1518,759343,00.html.

Kurnaz. (p: 16). (١٧٠)

(١٧١) المرجع نفسه.

Lou Dubose. 2007. "5 Years in Guantanamo". The Washington Spectator. July 7. (١٧٢)
blog.vantende.net/articles/5_years_in_guantanamo/

(١٧٣) المرجع نفسه.

Blake. (١٧٤)

ÖZdemir. (١٧٥)

(١٧٦) المرجع نفسه.

Kurnaz. (p: 125). (١٧٧)

Wamy official site: www.wamy.co.uk/index.php. راجع الموقع الانجليزي لهذه الجمعية: (١٧٨)

Wax. (pp: 53-59 and 327). هناك مراجع عدة على الانترنت بخصوص هذه القضية وكل (١٧٩)
Council on Constitutional Rights. ccrjustice. أنظر بالأخص
org/files/report_FacesofGuantanamo.pdf.

وأيضاً: [The New York Times. "The Guantanamo Docket", projects.nytimes.com/guantanamo/detainees/](http://projects.nytimes.com/guantanamo/detainees/)

Tom Lasserer. "Guantanamo Inmate Database: Ali Shah Moussavi". McClatchy (١٨٠)
Newspapers. detainees.mcclatchydc.com/detainees/56.

(١٨١) إضافة الى المراجع السابقة أنظر: "Uyghur Detainees at Guantanamo Bay".
en.wikipedia.org/wiki/Uyghur_detainees_at_Guantanamo_Bay.

Marjorie Cohn. 2006. "Rounding up US Citizens". Counter punch. 1 October. (١٨٢)
www.counterpunch.org/2006/10/01/rounding-up-u-s-citizens.

(١٨٣) المرجع نفسه.

Jane Mayer. 2009. The Dark Side: The Inside Story of How The War on Terror (١٨٤)
Turned into a War on American Ideals. Doubleday. (p: 199).

Carol Cratty. 2008. "Military Concerned for Detainees' Sanity, Records Show". (١٨٥)
CNN. 8 October. articles.cnn.com/2008-10-08/us/detainee.treatment_1_enemy-combatants-yasser-hamdi-e-mail?_s=PM:US.

(١٨٦) المرجع نفسه.

- Wolf. (p:55). (١٨٧)
- Fisher. (p: 192). (١٨٨)
- Fisher. (p: 194). (١٨٩)
- Fisher. (p: 196). (١٩٠)
- NNDB. 2012. "Jose Padilla", www.nnadb.com/people/295/000023226/ (١٩١)
- (١٩٢) المرجع نفسه.
- (١٩٣) المرجع نفسه.
- Amanda Ripley. 2002. "The Case of the Dirty Bomber". *Time*. June 16. (١٩٤)
- NNDB. (١٩٥)
- Ripley. (١٩٦)
- NNDB. (١٩٧)
- Ripley. (١٩٨)
- NNDB. (١٩٩)
- Fisher. (p: 199). (٢٠٠)
- Tom Carter. 2007. "Padilla Suffered Brain Damage During Captivity, Experts Say". www.gnosticliberationfront.com/padilla_suffered_brain_damage.htm. (٢٠١)
- (٢٠٢) المرجع نفسه.
- Andy Worthington. 2008. "Why Jose Padilla's 17-Year Prison Sentence Should Shock and Disgust all Americans". www.andyworthington.co.uk/2008/01/22. (٢٠٣)
- "The Expanding U.S. Machinery of Repression: 'Thought Crimes', Preventive Detention, and Torture". *Revolution Newspaper*. September 9. 2007. www.revcom.us/a/100/padilla-en.html. (٢٠٤)
- Paul Craig Roberts. 2007. "Padilla Jury Opens Pandora's Box". www.lewrockwell.com/roberts/roberts219.html. (٢٠٥)
- Worthington. 2008. (٢٠٦)
- Glenn Greenberg. 2011. "John Padilla and How American Justice Functions". *Salon.com*. www.salon.com/2011/09/20/padilla_8/singleton/ (٢٠٧)
- Cole (p: vi). (٢٠٨)
- Robert Taylor. 2011. "No Liberty or Security 10 Years After 9/11". www.policymic.com/articles/1613/no-liberty-or-security-10-years-after-9/11. (٢٠٩)

- "Attacks on Human Rights: Human Rights Abuses Abound Post 9/11/01". 9-11 (٢١٠)
Research. 911research.wtc7.net/post911/attacks/humanrights.html.
- Tom Stephens. 2005. "A Chronology of War Crimes and Torture, 1975-2005". (٢١١)
911research.wtc7.net/cache/post911/attacks/counterpunch_stephens05132005.html.
- Andy Worthington. 2008. "US Justice Department Drops 'Dirty Bomb Plot' (٢١٢)
Allegation against Binyam Mohamed". 16 October. www.antiwar.com/worthing
ton/?articleid=13597.
- Wax. (p: 322). (٢١٣)
- Wax. (p: 321). (٢١٤)
- Shun-Jie Ji. 2004. "Civil Liberties vs. National security: Lessons from September (٢١٥)
11th Attacks on America". Tamkang Journal of International affairs. October.
www2.tku.edu.tw/ti/Journal/8-2/824.pdf.
- (٢١٦) لمعرفة فلسفة المحافظين الجدد وكيفية تسليحهم الى الحكم ومن ثم أفولهم أنظر المقالتين:
«المحافظون الجدد: بداية النهاية» و «صعود وأقول المحافظين الجدد وتداعياتهما السياسية» في
قسم «المقالات» من هذا الكتاب.
- Cole. (pp: 19-50). (٢١٧)
- (٢١٨) مراجع عدة تذكر هذه الأسطورة منها الموقع المتخصص بالشؤون الهندية : "Native American
Legends: Two Wolves". www.firstpeople.us/FP-Html-Legends/TwoWolves-Chero
kee.html.

أوباما يكمل الطريق

ليس هناك من عاطفة تلب العقل من كل قدراته على التحرك والتفكير منطقياً أكثر من الخوف.

إدموند بيرك (١٧٢٩ - ١٧٩٧)

أتطلع اليوم إلى ما يحدث هنا وحول العالم وأسال نفسي، هل ما زلنا تلك المدينة المشعة على جبل؟

بيل نير، ٢٠١٠ في مقال بعنوان: أميركا: «المدينة المتحللة على جبل»

الوعود الانتخابية

خلال حملته الانتخابية سنة ٢٠٠٨، أطلق باراك أوباما وعوداً كثيرة كان من أهمها تلك المتعلقة بالحرريات التي كانت قد تداعت خلال عهد بوش الابن. أول وعود أوباما وأكثرها شهرة كان الوعد بإغلاق معتقل غوانتانامو. «بدلاً من أن يجعلنا أكثر أماناً» قال أوباما في إحدى خطبه، «فإن سجن غوانتانامو قد أضعف الأمن القومي الأميركي. إنه يمثل صرخة جامعة لأعدائنا. وهو يجعل إرادة حلفائنا لمساعدتنا في محاربة أعدائنا الذين يعملون في عشرات البلدان تراجع. كيفما يجري قياسها، فإن تكاليف الإبقاء [على السجن] مفتوحاً تتجاوز بكثير المضاعفات المتعلقة بإغلاقه». وأضاف: «بصفتي رئيساً [للجمهورية] سأغلق غوانتانامو (...)»^(١).

وبعد أسبوع واحد من تسلمه الرئاسة رسمياً وقع الرئيس أوباما «أوامر تنفيذية» تطلب من وكالة الاستخبارات الأميركية أن تقفل ما تبقى لديها من سجون سرية، وأن تقفل أيضاً سجن غوانتانامو خلال سنة واحدة من صدور الأوامر. ومباشرة بعد ذلك، أكد رئيس وكالة الاستخبارات المركزية المكلف، في مداخلته الخطية أمام الكونغرس، في جلسة الاستماع لتبنيته في الوظيفة الجديدة، أنه «ليس كافياً أن نضع المعايير وأن نعلنها. إنني أعتقد بقوة أنّ التعذيب ليس أخلاقياً أو قانونياً أو فاعلاً. إنّ أي برنامج يتعلق بالاعتقال يجب أن يتماشى مع اتفاقيات جنيف، ومع الاتفاقيات المتعلقة بالتعذيب، ومع الدستور»^(٢).

ووعد أوباما أيضاً بإيقاف التعذيب «دون استثناء» وأتبع ذلك، مباشرة بعد تسلمه الرئاسة، ومن خلال الأوامر التنفيذية الأنفة الذكر، بالتأكيد أنّ المساجين سيُعاملون بشكل إنساني في كل الحالات ولن يكونوا عرضة للعنف بالنسبة لحياتهم أو أشخاصهم (بما في ذلك كل أنواع القتل والتشويه، والمعاملة الوحشية والتعذيب) أو عرضة إلى الاعتداء على كرامتهم الشخصية (بما في ذلك المعاملة المذلة أو المهينة)^(٣). أمّا بالنسبة إلى اللجان العسكرية فوعد أوباما بإنهاءها لأنها «تسمح لأميركا بأن تتحايل على اتفاقات جنيف بما يخص معالجة قضايا الموقوفين». بالمقابل فإنه «سيطوّر نظاماً مبنياً على قانون القضاء العسكري [العادي]»، يسمح للموقوفين بالمثول أمام القضاء (Habeas Corpus)^(٤).

بالنسبة للحقوق المدنية التي تراجعت كثيراً خلال عهد بوش الابن، وخاصة في ما يتعلق بقانون الوطنية (Patriot Act) وتداعياته السلبية على الحريات الشخصية، فإنّ موقف أوباما قبل تسلمه الرئاسة كان انتقادياً إلى حد كبير. فعندما كان مرشحاً لمقعد في مجلس الشيوخ عن ولاية إلينوي سنة ٢٠٠٣، هاجم قانون الوطنية بعنف ووصفه بـ «الزائف والخطر» وتعهد بالعمل على إلغائه^(٥).

خفف أوباما من معارضته العنيفة للقانون خلال حملته الانتخابية الرئاسية سنة ٢٠٠٨ عندما ادّعى أنّ إدارة بوش أساءت استعمال القانون المذكور ولذا فإنه

سيراجعه بهدف التأكد من أنّ هناك مراقبة حقيقية وقوية بالنسبة للأدوات [التي يستعملها القانون]^(٦)، أمثال تسلل واختلس النظر (...)، علماً بأنّ أوباما صوّت في مجلس الشيوخ لصالح القانون. كما وعد أيضاً بأنّه سيراجع قوانين التنصّت للعودة بها إلى المراقبة القضائية وأنّه سيصر على الشفافية في كل ما عمله الحكومة لكنه لم يجب عن سؤال عما إذا كان سيحاسب الذين ارتكبوا جرائم تتعلق بالتعذيب أو التنصّت خلال عهد بوش الابن^(٧).

هذا الجو المتفائل لجهة عودة أميركا إلى عهدا الذهبي بالنسبة للحريات ساعد بدون شك في انتخاب أوباما رئيساً للجمهورية سنة ٢٠٠٨، وازداد الجو تفاؤلاً بعد الأسابيع الأولى التي استغلها أوباما ليقع قرارات تنفيذية تهدف إلى تحقيق هذه الوعود ولا سيما إقفال معتقل غوانتانامو خلال سنة، كذلك السجون السريّة، إيقاف عمليات التعذيب وإلغاء المحاكمات الصورية، وإعادة عمليات التنصّت والمراقبة إلى أحضان القضاء كما كانت عليه في العهد الذهبي للحريات. انتشر الجو المتفائل حول العالم ولا شك أنّه ساعد في حصول أوباما على جائزة نوبل للسلام بعد حوالي تسعة أشهر فقط من تنصيبه رئيساً للجمهورية رغم أنّ الاعتبارات الأولى بالنسبة للجنة النرويجية لجائزة نوبل كانت وعوده بالنسبة للسياسة الأميركية الخارجية التي أعادها أوباما إلى أحضان المجتمع الدولي^(٨).

فورة خوف أخرى؟

هذا الجو المشحون بالتفاؤل الذي ساد خلال الأشهر الأولى بعد وصول أوباما إلى الرئاسة، جعل الكثيرين يعتبرون أنّ ما حصل للحريات في عهد بوش الابن لم يكن سوى سحابة صيف عابرة وأنّ أميركا ستعود تدريجياً إلى عهدا الذهبي. سحابة صيف سببها الخوف من الإرهاب هذه المرة تشبه فورات الذعر التي تنالت في النصف الأول من القرن العشرين بينما كانت أميركا تتصالح مع نفسها. ألم تتراجع الحريات بشكل كبير بعد الحرب العالمية الأولى بسبب «الذعر الأحمر» عندما «شنّ» ألكسندر ميتشل بالمر، وزير العدل في حينه،

«غاراته» التي تم من خلالها اعتقال آلاف المواطنين بحجة انتمائهم إلى الحزب الشيوعي، ولكن أميركا سرعان ما تعافت وعادت إلى طبيعتها وخسر بالمرحلة في الوصول إلى رئاسة الجمهورية التي وصل إلى قاب قوسين منها؟ وبعد الحرب العالمية الثانية، ألم تخرج أميركا عن مسارها خلال حقبة جو مكارثي و«الذعر الأحمر الثاني» التي تم خلالها استجواب وملاحقة العديد من القياديين والأشخاص العاديين العاملين في السياسة والسينما والمسرح، وحتى بين قيادات الجيش، ثم تحرك مجلس الشيوخ بعد مدة قصيرة وصولاً إلى «إدانة» مكارثي ومن ثم إنهاء حياته السياسية؟ ألم تدخل أميركا خلال المرحلة نفسها - أي مرحلة المصالحة مع النفس - في حقبات أبعدتها مؤقتاً عن مسيرتها في ركاب الحريات، مثل حقبة الذعر الأصفر وتجاوزات الحرب العالمية الثانية وغيرها ولكنها خرجت منها بعد قليل لتعود إلى مسارها الطبيعي؟

صحيح أنّ أياً من هذه الحقب لم تدم طويلاً كما دامت حقبة بوش الابن. فغارات بالمر انتهت بعد خمسة أشهر تبعها أقول سريع بالمر نفسه، وحقبة مكارثي دامت حوالي أربع سنوات، وكذلك تجاوزات الحرب العالمية الثانية حين تم سجن الأميركيين من أصل ياباني في معسكرات اعتقال دامت ما يقارب الثلاث سنوات، وغيرها من فورات الذعر التي تم خلالها تجريد أقسام من المواطنين الأميركيين من حقوقهم المدنية، وحقهم بالمثل أمام المحاكم، ولكنها كلها لم تدم طويلاً. اعتبر البعض أنّ هذه الفورات في الماضي، إن دلت على شيء، فعلى متانة الديمقراطية الأميركية، إذ إنّ القوى الديمقراطية داخل المجتمع الأميركي، المعنوية والمادية، تتحرك كلما حصلت تجاوزات للحريات وتحاربها وتتغلب عليها في النهاية، ممّا يعطي المرء نوعاً من الاطمئنان إلى أنّ بنى النظام الأميركي لم تعد تسمح منذ بداية القرن العشرين، بالتعدي على الحريات والابتعاد عنها لمدة طويلة. «تاريخياً»، يقول أحد المحررين في جريدة «لوس أنجلوس تايمز»، «فإنّ هذا البلد كان يتجه نحو إصلاح الحقبة التي تسيطر خلالها الاعتبارات الأمنية لتعود الأمور، كرقاص الساعة، إلى حالة أفضل

للحقوق الفردية»^(٩). وما دعم هذه الفكرة وقوّاهما هو أنّ الدولة، بمجلسيها التشريعيين، وپرئاسة جمهوريتها، وحتى على مستوى الولايات، اعتذرت علناً لكل الذين ظلموا من أفراد شعبها في الماضي، وأنه خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن العشرين لم تحدث أية تجاوزات للحريات من هذا النوع بالنسبة للمواطنين الأميركيين. ولذلك اعتقد كثيرون بأنّ حقبة بوش وتعدّياتها الصارخة على الحريات، مهما طالّت، فإنها ستجد نهايتها كما الحقبات الأخرى وستعود أميركا إلى عصرها الذهبي وتعتذر لكل الذين ظلمتهم خلال هذه المدة.

وجاءت وعود أوباما خلال حملته الانتخابية وقراراته خلال الأشهر الأولى من ولايته لتدعم هذه الفكرة ولتريح نفوس الكثيرين من الأميركيين، خاصة المنظمات الحقوقية التي اعتبرت أنّ كابوس السنين السبع الأخيرة من ولاية بوش بالنسبة للحريات قد انتهى وأنّ أوباما سيعدّل المعادلة بين الأمن والحريات لصالح الحريات^(١٠). غير أنّ أوباما سرعان ما استدار على نفسه وأكمل على الطريق التي رسمها بوش الابن في هذا المجال^(١١) فلم يكتف «بالإبقاء على سياسات بوش بل قام بتطويرها»^(١٢).

قانون الوطنية الأميركي

كما سبق وذكرنا، فإنّ قانون الوطنية الذي مرّره بسرعة الرئيس بوش الابن في مجلسي الكونغرس بعد حوالي خمسة أسابيع فقط من هجوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، واعتبره الكثيرون بأنه يشكل أسوأ تعدّ قانوني على الحريات الشخصية في التاريخ الأميركي ويتعارض مع دستور الولايات المتحدة خاصة الملحق الرابع الذي يحمي المواطن من الخضوع إلى «التفتيش ومصادرة الأغراض غير المنطقيين» (unreasonable search and seizure)، ودون إذن مسبق من القضاء مبني على أسباب مرجحة (probable cause)، كانت الفكرة وراء هذا القانون هي أنه مؤقت يستجيب لحالة آنية خاصة. ولكن في سنة ٢٠٠٦ وقع الرئيس بوش قراراً من الكونغرس يحدد فيه القانون (مع تعديلات بسيطة) ويجعله دائماً ومثبتاً باستثناء بعض البنود التي بقيت مؤقتة، والمتعلقة بالتنصت وبتفتيش

المكاتب والمؤسسات (المكتبات، ملفات الأطباء، سجلات مزودي خدمات الإنترنت الخ)، وبالتنصت على أشخاص غير مشتببه فيهم لمجرد أي اتصال لهم بمشتبه آخر، مما يوسع حلقة التنصت بالتتابع إلى مجموعة كبيرة من الناس العاديين. كما أبقى الكونغرس مؤقتة المادة المتعلقة بـ «أدخل سرّاً واختلس النظر» (sneak and peek) التي تسمح لرجال الأمن بالدخول خلسة إلى منازل المشتبه فيهم دون إعلامهم ودون إعلام القضاء إلا بعد مدة.

تنتهي مدة هذه البنود المؤقتة من القانون حسب تجديد سنة ٢٠٠٦ في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١. أعلن البيت الأبيض قبل ذلك أنّ الرئيس أوباما يريد تجديداً أطول مما كان الجمهوريون في الكونغرس يقترحون^(١٣). تأخر الكونغرس في تحويل قرار التمديد إلى رئيس الجمهورية بسبب عناد أحد أعضاء مجلس الشيوخ الذي حاول دون جدوى التخفيف من تطرف المواد المعنية إلى ليل ٢٦/أيار/٢٠٠١ بينما كان الرئيس أوباما في زيارة إلى فرنسا، مما اضطر الأخير إلى توقيع القرار قبل دقائق معدودة من منتصف الليل بتوقيت واشنطن بواسطة قلم حبر محمول لاسلكياً^(١٤). «إنّ [هذا القرار] هو أداة مهمة لنا لكي نكمل التعامل مع التهديد الإرهابي المستمر» قال أوباما بعد اجتماع له مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي^(١٥). وهكذا اكتمل تحول موقف أوباما تجاه القرار منذ حملته سنة ٢٠٠٣ لدخول مجلس الشيوخ حين قال أنّ القرار «زائف وخطر» (shoddy and dangerous)^(١٦).

المراقبة والتنصت

لم تكتفِ إدارة أوباما بتمديد صلاحية بنود قرار الوطنية الأكثر تطرفاً في مجال المراقبة والتنصت بل وسعتها أفقياً ونوعياً كما سنرى في ما يلي بالنسبة لكل العمليات التي تحصل من خلال الإنترنت، والتفتيش التعسفي، ومراقبة تلاميذ الجامعات. وهي اليوم تسعى، من خلال دعاوى وصلت إلى المحكمة الفدرالية العليا، لتوسيع صلاحيات مكتب التحقيقات الفدرالي في مراقبة تحرك سيارة أي

شخص من خلال نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) ^(١٧) وفي إجبار الشركات على فتح سجلاتها أمام عملائه، بما في ذلك سجلات الهواتف الخلوية، وكل ذلك دون الرجوع إلى القضاء ^(١٨).

الإنترنت

الثقل النوعية لأوباما في هذا المجال جاءت بالنسبة لكل أنواع التواصل وخاصة منها التي تستعمل الإنترنت. فالإدارة الأميركية ما زالت، منذ حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تجمع معلومات عن الأميركيين وغيرهم تتعلق بالمخابرات الهاتفية، محتويات البريد الإلكتروني، المواقع في الإنترنت التي يزورها الشخص، محتويات الرسائل القصيرة، المشتريات من خلال بطاقات الائتمان، مشتريات الكتب واستئجارها من المكتبات، تحركات الهواتف المحمولة، جداول السفر، التعاملات من خلال مواقع الاتصال كالفيسبوك، السجلات الطبية، مخالفات السير، أفلام كاميرات المراقبة والمشتريات عبر الإنترنت ^(١٩). هذا الكم الكبير من المعلومات أصبح يشكل عبئاً على المسؤولين عن حفظها واستغلالها.

في تقرير مفصل في مجلة «Wired» الرائدة في مجال التكنولوجيا ^(٢٠)، يقول كاتبه إنَّ إدارة أوباما هي في طور بناء أكبر مركز للتجسس والتنصت والمراقبة في تاريخ الولايات المتحدة في مدينة بلفدايل (Bluffdale) في ولاية يوتا. سيكون المركز مجهزاً بأكثر وأحدث الحواسيب الإلكترونية لكي يتضمن قواعد المعلومات حول الأمور الآتفة الذكر التي تتوسع بسرعة كبيرة. باستطاعة هذه الأجهزة أن تحفظ أرقاماً خيالية من المعلومات تقاس بما يسمى اليوتابايت (٢١ صغراً بعد الواحد كيلوبايت) الذي هو أعلى مقياس معروف في مجال سعة الحواسيب حتى اليوم ^(٢١).

ورغم التقدم الكبير الذي وصلت إليه الولايات المتحدة في حل كل أنواع التشفير للرسائل الإلكترونية وأنواع الاتصالات الأخرى فإنَّ قسماً كبيراً من مركز بلفدايل مخصص فقط للعمل على حل التشفير الإلكتروني، كما أنَّ إدارة أوباما

تسعى في الوقت نفسه، من خلال الكونغرس، إلى إصدار قرار يجبر كل شركات الاتصالات الإلكترونية على أن تمتلك القدرة على حل كل الشيفرات التي تستعملها لتقديمها للدولة عند الطلب، علماً بأن قانوناً صادراً عبر الكونغرس سنة ١٩٩٤ يطلب الشيء نفسه بالنسبة لشركات الهاتف وتلك التي تقدم خدمات الحزمة العريضة^(٢٢). وتطلب الإدارة في هذا المجال أن يطبق ذلك على كل مقدمي خدمات الاتصال، بما فيها الأجنبية، كخدمة «بلاكيري»، وكذلك برامج التواصل الاجتماعي كفايس بوك والاتصال الشخصي المباشر «كسكايب» وغيرها^(٢٣).

إن تخزين محتويات الرسائل الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى بما في ذلك بحوث الأشخاص من خلال «غوغل» وغيرها، يعني أن القسم الأكبر من الحياة الشخصية أصبحت مكشوفة بالنسبة للدولة الأميركية، ليس فقط بالنسبة للأميركيين، بل أيضاً بالنسبة لمعظم سكان العالم، لأن كل الشركات المعنية بخدمات البريد الإلكتروني والتواصل الاجتماعي والبحث في مواقع الإنترنت مشمولة بالقرار الأميركي والغالبية الساحقة من هذه التعاملات تمر، على كل حال، بالمنظومة الإلكترونية الأميركية. وفي مقال في «النيويورك تايمز» بعنوان «نهاية الخصوصية» تقول أن شركات خدمات الانترنت لبّت ١,٣ مليون طلب من قبل قوى الأمن للحصول على أماكن الاتصالات وأرشيف اللاسلكية ومحتويات الرسائل الإلكترونية، وأن عدد الأشخاص الذين تمّ الحصول على معلومات عنهم يتجاوز بكثير جداً ذلك العدد إذ إن كل طلب قد يشمل آلاف الأسماء في وقت واحد^(٢٤).

التفتيش التعسفي

إضافة إلى توسيع عمليات المراقبة الإلكترونية قامت إدارة أوباما بحملة مركزة من خلال القضاء لتوسيع عمليات التفتيش، ليس فقط عمليات التفتيش في المطارات التي أصبحت تشمل أطفالاً دون الخامسة من العمر وبشكل فظ^(٢٥) بل

أيضاً في سياق الحياة اليومية للأميركيين والمقيمين في الولايات المتحدة. ولعلّ قصة ألبرت فلورانس الذي أُلقي القبض عليه في نيوجرزي سنة ٢٠٠٥ تمثل هذا الاتجاه بشكل أكثر واقعية:

كان فلورانس يجلس في المقعد الأمامي إلى جانب زوجته التي كانت تقود السيارة. أوقفها الدركي على الطريق السريع لأنها كانت تقود السيارة بأكثر من السرعة المسموحة. اكتشف الدركي أنّ السيد فلورانس لم يكن قد سدّد ثمن مخالفة سير سابقة، ظهر لاحقاً، ولكن بعد فوات الأوان، أنّه كان قد سدّدها بالفعل. اعتقل الدركي فلورانس ومن ثم تمّ نقله لمدة أسبوع بين سجن وآخر، وفي كل مرة كان يطلب منه التعري كلياً والقرفصة، وفتح مؤخرته بيديه وأشياء مشابهة لا مجال لذكرها هنا. أقام فلورانس دعوى ضد الحكومة المحلية بسبب التفتيش بالتعري وصلت في نهايتها إلى المحكمة الفدرالية العليا في آخر آذار/مارس ٢٠١٢ التي أصدرت حكمها، بأغلبية خمسة أعضاء مقابل أربعة، الذي يسمح لرجال الأمن بتعرية أي إنسان يتم توقيفه لأي سبب حتى سوق السيارة بأسرع من السرعة المسموحة.

كتب أحد القضاة المعارضين أنّ أناساً كثيرين يتعرضون للإذلال بسبب التفتيش بالتعري بعد أن يكون الشخص قد تمّ توقيفه بسبب قيادة سيارة ينبعث منها صوت عالٍ لأنّ كاتم الصوت فيها لا يعمل كما يجب، أو لأنّ سائقها لم يستعمل إشارة الانعطاف أو لأنّ الشخص يركب دراجة هوائية جرسها لا يعمل، وأنّ رابطة تمّ تفتيشها بالتعري بعد أن أوقفها رجال الأمن لأنها تجاوزت الخط الموضوع من قبل الشرطة خلال تظاهرة^(٢٦). صحيح أنّ قضية فلورانس كانت ضد حكومة محلية، لكن حكم المحكمة الفدرالية العليا يشمل كل الأراضي الأميركية ممّا يضعه ضمن اهتمامات الحكومة الفدرالية المباشرة التي لم تحرك ساكناً حول الموضوع، ما يعني بالتالي موافقتها عليه رغم الاعتراضات المكثفة من حقوقيين وكل الجمعيات الأميركية المعنية بحقوق الإنسان والحريات الشخصية. وهكذا تكثفت في عهد أوباما عمليات التفتيش الاعتباطية والمفرطة

التي تستعمل الطرق المذلة للأشخاص، ليس فقط في المطارات الأميركية بل أيضاً في حال المخالفات البريئة وغير المتعمدة. وبحسب تقرير في صحيفة «نيويورك تايمز» بعنوان «جروح عملية التوقيف والتفتيش الجسدي»، في مدينة نيويورك وحدها حصلت ٦٨٥،٧٢٤ عملية توقيف وتفتيش جسدي (Stop-and-frisk) استهدفت في ٨٧ بالمئة من الحالات أطفالاً وشباباً سوداً أو لاتينيين. يقول أحدهم أنه أوقف وفتش حزالي ٦٠ مرة قبل بلوغه سن الثامنة عشرة وفي العديد من الحالات كبلت يدها واحتجز في زنزانة لساعات قبل إطلاق سراحه لأنه سأل الشرطي لماذا أوقفه في المقام الأول^(٢٧).

الجامعات

تترافق الحرب على الإرهاب مع حرب ثانية موازية هي «الحرب على التطرف والراديكالية» حيث التركيز على الجامعات بشكل خاص. إضافة إلى جمع المعلومات عن تلاميذ الجامعات، خاصة المسلمين منهم، فقد انتشرت في حرم الجامعات، سرّاً وعلناً، قوى أمنية للمراقبة والتهدئة، والقمع عند الحاجة. تأسست هذه العملية في عهد الرئيس بوش الابن، وتركزت في حينه على جمع المعلومات المخبرائية عن التلاميذ، وبداية تسليح الشرطة المكلفة حماية حرم الجامعات وإدخال الدروس والأبحاث لتعليم التلامذة والأساتذة كيفية محاربة «الذين يحملون عقائد متطرفة سياسياً أو دينياً أو بالنسبة للتغيير الاجتماعي»^(٢٨).

تكشفت هذه العمليات بشكل كبير في عهد الرئيس أوباما ولكنها لم تظهر إلى العلن إلا بعد أن حصلت مواجهات عدة بين تلامذة متظاهرين وشرطة الجامعات سنة ٢٠١١^(٢٩). «فاليوم»، يقول تحقيق صحفي حديث، «فمن جامعة مدينة نيويورك إلى جامعة كاليفورنيا، يجد التلامذة أنفسهم أكثر وأكثر على الخطوط الأمامية، ليس في حرب على الإرهاب، بل في حرب على «الراديكالية» و«التطرف»^(٣٠).

من «إنجازات» إدارة أوباما في هذا المجال التسليح شبه الكامل للشرطة العاملة

داخل حرم الجامعات. ففي دراسة رسمية عن شرطة حرم الجامعات لسنة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ يتبين أنّ ٧٤ بالمئة من الجامعات الأميركية (٢٥٠٠ تلميذ وما فوق) لديها شرطة مسلحة تتمتع بحق الاعتقال الممنوح لها من حكومة الولاية أو الحكومة المحلية وأنّ هذه النسبة هي في ازدياد مستمر^(٣١). الأغلبية الساحقة من هذه القوى تستطيع استعمال «القوة القاتلة» (Deadly Force)^(٣٢). وقد تمّ إدخال قوات خاصة مدربة على اقتحام المباني (SWAT Teams) في عدّة جامعات مؤخراً. ويفخر رئيس إحدى الجامعات الكبرى بأنّه «تمّ [في جامعته] دمج [هذه القوات الخاصة] في الفرق التي تخدم حرم جامعتنا ليلاً نهاراً»^(٣٣). وقد حصلت بالفعل عدّة مواجهات بين الطلاب، أفراداً أو جماعات، وقوى أمن حرم الجامعات المسلحة، استعملت فيها الشرطة مواد كيميائية ورشاشات رذاذ الفلفل (Pepper spray guns) ومسدسات الصعق الكهربائي^(٣٤).

تترافق مع هذه العملية البوليسية في الأغلبية الكبرى من الجامعات الأميركية عملية استخباراتية متطورة «كما كانت قد وصلت سابقاً إلى مدن وبلدات أميركا، وأماكن العمل وأماكن العبادة والأماكن العامة والقضاء الإلكتروني»^(٣٥). فالمراقبة الإلكترونية تعدت كاميرات المراقبة التقليدية إلى كاميرات متقدمة تقنياً تحلل المعلومات المتعلقة بأي حدث مثير للاهتمام والتي تمّ إدخالها مؤخراً. إضافة إلى ذلك تجري مراقبة كل المواقع الإلكترونية الحزبية أو ذات الأهداف المحددة بشكل متواصل. وقد أسست وزارة أمن الدولة أو مولت أو استعملت مراكز أبحاث في الجامعات تهدف إلى جمع المعلومات التي تهتم الوزارة، بما في ذلك قاعدة معلومات عن التلاميذ والأساتذة، والقيام بأبحاث متخصصة حول طرق «كشف التحركات المشبوهة» و«تكنولوجيا مراقبة الإعلام». كما استحدثت الوزارة في عدد متزايد من الجامعات فروعاً لتدريس الأمن القومي مولتها، حتى أواخر سنة ٢٠١١ بما مجموعه حوالي أربعة مليارات دولار. هذه الشبكة من فروع التعليم ومراكز الأبحاث تشكل مخزوناً مهماً للمعلومات المخبرية داخل الجامعات وخارجها^(٣٦).

العدو المقاتل والاعتقال غير المحدود

في آذار/مارس ٢٠٠٩، أي بعد شهرين من تسلم أوباما مقاليد الرئاسة، أصدر وزير الدفاع إيريك هولدر بياناً مفاده أنّ الولايات المتحدة قد تخلت عن مفهوم «العدو المقاتل». يقول البيان: «بينما نحن نعمل على تطوير سياسة جديدة للتعامل مع المعتقلين، من الضروري أن نعمل بطريقة تعزز أمننا القومي، وتتماشى مع قيمنا وبحكمها القانون^(٣٧)». وأضاف «هناك عمل كبير يجب أن نقوم به. هناك بصراحة أشياء يجب أن نعكس مسارها وهناك تغيير في السياسات يجب أن نقوم به»^(٣٨). لكن البيان نفسه أبقى على كل شروط الاعتقال وخصوصاً حق الرئيس بالاعتقال غير المحدود. وللرئيس، حسب البيان، الحق بأن يعتقل أشخاصاً يعتبرهم من الممتنّين إلى شبكة إرهابية أو الذين يقدمون لهم «دعماً كبيراً» (Substantial Support)^(٣٩) كما «يحق للرئيس أن يعتقل أشخاصاً (...) يشتركون في أعمال معادية للولايات المتحدة أو لشركائهم في التحالف»^(٤٠). وبالطبع اعتبر معظم الحقوقيين والمنظمات العاملة في مجالات الحريات الشخصية وحقوق الإنسان وآخرون أنّ هذه السياسة «الجديدة» ليست سوى عملية تجميلية لسياسة بوش القديمة. ففي تقرير لمركز الحقوق الدستورية يقول الكاتب: «إنّ هذا كمن يضع خمرأ قديماً في زجاجات جديدة»^(٤١).

المشكلة مع مفهوم العدو المقاتل، القديم والمجدد، هي أنه يسمح لرئيس الجمهورية بأن يعتقل أي شخص، أميركياً كان أم أجنبياً، موجوداً داخل الولايات المتحدة أو خارجها، ويجرده من حقه بالمثل أمام القضاء ويودعه السجن لأجل غير محدد بما في ذلك مدى الحياة. هذا المفهوم مازال هو المفهوم السائد والمعمول به في إدارة أوباما رغم التخلي المعلن عن المصطلح «العدو المقاتل».

فبالنسبة لمساجين غوانتانامو، الحجة المستعملة لعدم الإفراج عنهم وعدم إحالتهم إلى المحاكم - حتى ولو إلى اللجان العسكرية - هي أنّ الأدلة بشأنهم

تم الحصول عليها من خلال التعذيب وهذا يضر بصدقية الادعاء، أو تكون غير مقبولة أصلاً في المحاكم إلا أن الدولة تعتبرها صحيحة أو أنها تعتبر أن التعذيب قد يكون حوّل الشخص البريء إلى عدو يتسنى فرصة للانتقام من الولايات المتحدة، وفي كلتا الحالتين تفضل الدولة إبقاءه في السجن مدى الحياة ودون محاكمة^(٤٢).

ولتثبيت صلاحية الرئيس في سجن أي كان مدى الحياة دون محاكمة، وقع الرئيس أوباما، في ليلة رأس السنة من العام ٢٠١١، «قانون التفويض الخاص بالدفاع الوطني» (National Defense Authorization Act) الذي يحتوي على بنود^(٤٣) تسمح للرئيس بالاعتقال المؤبد دون محاكمة. كما يمنع القانون إطلاق سراح معتقلين في غوانتانامو كان قد تقرر إخلاء سبيلهم وإرسالهم إلى بلادهم، أو بلاد أخرى لإعادة توطينهم، مما يجعل من شبه المستحيل إغلاق سجن غوانتانامو^(٤٤)، ويشمل القرار بالاعتقال المؤبد دون محاكمة الأميركيين أيضاً إلا أنه يجعل اعتقالهم في حال قرر الرئيس أن لهم علاقة ما بالإرهاب غير ملزم بينما هو ملزم لغير الأميركيين^(٤٥). بمعنى آخر، السجن المؤبد دون محاكمة بالنسبة للأجانب المتهمين بأن لهم علاقة بالإرهاب هو إجباري بينما هو بالنسبة للأميركيين اختياري^(٤٦). ولكنه يسمح باعتقال الأميركيين أينما وجدوا في العالم كما الأجانب.

صحيح أن الاعتقال المؤبد دون محاكمة كان قد أصبح من ممارسات الحكومة الأميركية الروتينية في عهد الرئيس بوش الابن إلا أن ما فعله الرئيس أوباما هو جعله قانوناً فدرالياً يشكل قسماً من صلاحيات رئيس الجمهورية القانونية وجزءاً من منظومة القوانين الأميركية المرعية الإجراء.

يقول أحد كبار الحقوقيين الأميركيين، رئيس اتحاد الحريات الأميركي، إن أحد أخطار هذا القانون هو «أنه بدون حدود جغرافية أو زمنية، ومن الممكن استعماله من قبل هذا الرئيس والرؤساء الذين يأتون بعده لوضع أشخاص يجري

اعتقالهم بعيداً عن ساحات المعركة»^(٤٧). ويضيف أنّ هذا القرار سيشكل آفة على إرث أوباما الذي سيذكره الناس إلى الأبد كالرئيس الذي وقع قانون السجن غير المحدود دون تهمة أو محاكمة. إنّ أي أمل بأن إدارة أوباما ستقضي على تجاوزات بوش الدستورية في الحرب على الإرهاب قد انطفأت اليوم»^(٤٨). ويقول رئيس النقابة الأميركية للمحامين أنّ هذا القانون يشكل «هجومًا هائلًا على أميركا وعلى تراثنا وخطوة هامة بـ «اتجاه الفاشية»^(٤٩). أما صحيفة «الغارديان» الإنكليزية فقد كتبت في عنوان مقالة لها عن هذا القرار: «إنّ الولايات المتحدة هي كمن يمشي بنومه باتجاه دولة بوليسية حيث يستطيع الرئيس أن يسجن أي شخص كما كان يفعل الملك قبل ميثاق الماغنا كارتا (Magna Carta)»، إشارة إلى الميثاق الذي أقر في القرن الثالث عشر وأسس للديموقراطية ودولة القانون في إنكلترا، والذي مازال يشكل قسماً من دستور البلاد^(٥٠). ولم يخفف من هذه الانتقادات وعد أوباما عند توقيع القانون بأنه لن يسمح باعتقال أميركيين بموجبه لأنّ صدقية أوباما أصبحت محدودة جداً في هذا المجال بسبب كسره المتكرر لوعوده، وعلى كل حال فإنّ وجود القانون يسمح للرؤساء الذين يأتون بعده باستعماله. ولذا فإنّ المنظمات الحقوقية بدأت بإقامة دعاوى تهدف إلى إلغاء هذا القانون لربما مع بعض النجاحات^(٥١) لكن من المنتظر أن يبقى هذا القانون صالحاً لمدة طويلة.

غوانتانامو والسجون السوداء

كما سبق وذكرنا، فقد وعد الرئيس أوباما تكراراً، خلال حملته الانتخابية الرئاسية سنة ٢٠٠٨، بأنه سيفلق سجن غوانتانامو خلال سنة واحدة بعد تسلمه زمام الرئاسة وقام بالفعل، بعد يومين فقط من تسلمه الرئاسة، بإصدار قرارات رئاسية تضمنت إغلاق السجن. ولكن، كما بالنسبة للأمور الأخرى التي ذكرناها في إطار تعامله مع الحريات الأخرى، بدأ أوباما بعد ذلك بتغيير رأيه ومتابعة سياسة بوش الابن في هذا المجال.

نفي كانون الثاني/ يناير سنة ٢٠١٠ أصدر «فريق العمل لمراجعة غوانتانامو» (Guantanamo Review Task Force)، الذي كان قد أنشأه أرباما قبل سنة، تقريره الذي تضمن توصيات بالنسبة لما يجب عمله بشأن سجناء غوانتانامو الـ ١٧٠ الذين كانوا لا يزالون محتجزين هناك. أوصى التقرير بإطلاق سراح ٨٩ مسجوناً حالاً وإحالة ٣٣ إلى المحاكمة والإبقاء على ٤٨ مسجوناً قيد الاعتقال لأجل غير مسمى^(٥٢). وقبل تنفيذ هذه التوصيات، وفي الفصل الأخير من سنة ٢٠١١، قام الكونغرس بإلحاق إضافات إلى قرار يتعلق بموازنة الجيش تمنع الدولة من استعمال أية أموال لبناء سجن بديل في الولايات المتحدة ومن إطلاق سراح الذين أوصت مجموعة العمل الأنفة الذكر بإطلاقهم^(٥٣)، مما حوّل سجن غوانتانامو إلى سجن دائم. وتؤكد إدارة أرباما أنّ غوانتانامو سيتلقى سجناء جدداً «ذوي قيمة عالية» عند إلقاء القبض عليهم^(٥٤).

اعترض الرئيس أرباما على هذه القيود التي وضعها الكونغرس، حسب صحيفة «النيويورك تايمز»، وأعلن أنه سيطلب من الكونغرس إلغائها وأنه لن يقبل بتجديدها عندما يحين موعد التجديد بعد سنة^(٥٥)، ولكنه لم يستعمل حقه الدستوري بعدم تطبيق هذه القيود^(٥٦). وبالفعل، سرعان ما غيّر أرباما موقفه عندما وقع، في آخر يوم من تلك السنة، «قانون التفويض الخاص بالدفاع الوطني» الأنف الذكر الذي يمنع إطلاق سراح المعتقلين في غوانتانامو الذين كانت مجموعة العمل قد أوصت بإطلاقهم. وهكذا فإنّ أرباما، ليس فقط لم يغلّق سجن غوانتانامو، كما وعد خلال حملته الانتخابية الأولى والقرارات التي أصدرها بهذا المعنى بعيد تسلمه الرئاسة، بل بالعكس جعل غوانتانامو سجناً دائماً وجزءاً من منظومة السجون الأميركية.

الشيء نفسه تقريباً حصل بالنسبة للسجون السرية، أو «السجون السوداء» (Black Jails) كما يسميها الكثيرون. هذه السجون التي حصل فيها التعذيب ولا يزال، لا تخضع لزيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أية جهة أخرى ويديرها قسم الاستخبارات في وزارة الدفاع^(٥٧)، (البعض يقول القوات الخاصة)^(٥٨)

انتشرت بشكل كبير في عهد الرئيس بوش الابن، كما سبق وذكرنا. فوعد أوباما هنا أيضاً بإغلاقها وأصدر قراراً رئاسياً بعيد تسلمه الرئاسة بهذا المعنى.

اعتقد الكثيرون أنه قد تمّ فعلاً إغلاق «السجون السوداء» بعد أن تسلم أوباما الرئاسة حتى قامت صحيفتا «النيويورك تايمز» و«الواشنطن بوست» في أواخر سنة ٢٠٠٩ بإجراء مقابلات مع مساجين كان قد تمّ إطلاق سراحهم من تلك السجون تبعتهما إذاعة الـ BBC بتقرير آخر شمل تأكيداً من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوجود هذه السجون^(٥٩). أحد هذه السجون هو سجن باغرام الشهير الذي يتألف، حسب وصف المساجين المسرحين منه، من غرف صغيرة من الإسمنت، باردة ومضاءة بشكل دائم مما يجعل النوم فيها صعباً جداً خصوصاً أنّ الإضاءة الدائمة تترافق مع ضجيج ماكينات تعمل هي الأخرى باستمرار^(٦٠). ما زالت هذه السجون تعمل حتى كتابة هذه السطور (٢٠١٢) رغم وعود أوباما المتكررة بإغلاقها خلال حملته الانتخابية الرئاسية الأولى وإصداره قراراً رئاسياً بهذا المعنى عند استلامه سدة الرئاسة^(٦١). ويقدر البعض عدد هذه السجون في أفغانستان وحدها بعشرين سجوناً (إضافة إلى سجن بلد في العراق) وغيرها^(٦٢) حيث يجري توقيف أشخاص لمدد قصيرة نسبياً في بعض الأحيان وتعذيبهم قبل إطلاق سراح السواد الأعظم منهم^(٦٣).

التسليم والتعذيب

في مقال بعنوان «تجديد القيادة الأميركية» نشره خلال حملته الانتخابية الرئاسية الأولى، وضع أوباما الخطوط العريضة لسياسته إذا ما وصل إلى سدة الرئاسة. في ما يختص بعمليات التسليم الاستثنائي التي كانت تقوم بها إدارة بوش الابن على نطاق واسع - ١٢٤٥ رحلة طائرات بين سنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ تحمل معتقلين للتسليم لدولة ثالثة يجري تعذيبهم فيها وإلقاء أسئلة عليهم تقررهما وكالة الاستخبارات الأميركية، دون الرجوع إلى القضاء أو إعلام اللجنة الدولية للصليب الأحمر - قال أوباما: «من أجل بناء عالم أفضل وأكثر حرية، علينا أن

تنصرف بطرق تعكس أخلاق وتطلعات الشعب الأميركي . هذا يعني أن ننهي ممارسات نقل مساجين في جنح الليل لكي يجري تعذيبهم في بلدان بعيدة ، وتوقيف الآلاف دون تهمة أو محاكمة أو الإبقاء على شبكة من السجون السرية لإعتقال أناس بعيداً من متناول القانون^(٦٤) . وفي سلسلة القرارات الرئاسية التي صدرت مباشرة بعد توليه سدة الرئاسة أعلن عن إنهاء ممارسة التسليم الاستثنائي^(٦٥) .

ولكن كما جرت العادة ، سرعان ما انقلبت الأمور رأساً على عقب . فبعد صدور القرارات مباشرة نشرت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» مقالاً بعنوان «أوباما يبقي على التسليم كأداة لمكافحة الإرهاب» تقول فيه إن هذه القرارات لا تمنع مكتب التحقيقات الفدرالي من ممارسة التسليم الاستثنائي وأن خبراء الاستخبارات يتوقعون أن تتوسع هذه العمليات على أرض الواقع^(٦٥) . وبالفعل أكملت إدارة أوباما هذه السياسة بحجة أنها تأخذ تعهداً مسبقاً من الدول التي تُسلم السجناء بعدم تعذيبهم - ما يعني تسليماً استثنائياً بحلة جديدة^(٦٦) . وفي الوقت نفسه توسعت عملية التسليم لتشمل أشخاصاً مشتبهاً فيهم في أمور لا علاقة لها بالإرهاب^(٦٧) .

التسليم الاستثنائي بالحلة الجديدة لم يقنع أحداً . لماذا إذاً تسليم الأشخاص للتحقيق في بلاد أخرى إذا لم يكن لاستعمال طرق في التحقيق لا يسمح بها القانون الدولي أو الأميركي^(٦٨) . وعلى كل حال ، فحسب تقرير للأمم المتحدة صدر سنة ٢٠١٠ صاغه رؤساء اللجان المسؤولة عن قضايا التعذيب ، وحقوق الإنسان ، والاعتقال التعسفي ، والاختفاء القسري ، فإن التسليم الاستثنائي والاحتفاظ بالسجون السرية اللذين تمارسهما الولايات المتحدة بالتعاون مع دول عدة حول العالم يعتبران مخالفين بحد ذاتهما للقوانين الدولية وقد يرقيان ، إذا مورسا بشكل واسع ، إلى مرتبة «جرائم ضد الإنسانية»^(٦٩) . أما القول بأن التأكيدات التي تحصل عليها الولايات المتحدة من الدول المتعاونة هي ذات صدقية فإن الواقع على الأرض يشير إلى عكس ذلك ، وهناك قصص

كثيرة تروى في هذا المجال نذكر منها هنا باختصار قصة اللبناني ريمون عازار.

ريمون عازار^(٧٠) هو مدير شركة متخصصة بالبناء لديها بعض المشاريع مع الجيش الأميركي في العراق وأفغانستان. اشتبهت وزارة العدل الأميركية بأنه كان على علم برشى تدفع إلى وكيل متعاقد مع الحكومة الأميركية بهدف مساعدة شركته للحصول على عقود أو تجديد عقود لدى وكالات حكومية أميركية. تم استدراج عازار إلى أفغانستان حيث اعتقله الأميركيون وهو في طريقه إلى إحدى القواعد الأميركية في كابول العاصمة حيث كان موعده. أحاط به فجأة عشرة عملاء من مكتب الاتحاد الفدرالي يرتدون سترات واقية من الرصاص كبلوا يديه ووضعوه في سيارة رباعية الدفع نقلوه بها إلى سجن باغرام الذي يبعد حوالي خمسين كيلومتراً عن العاصمة، وكان ذلك في ٧ نيسان/أبريل سنة ٢٠٠٩.

أمضى ليلته الأولى في حاوية معدنية ولم يقدم له أي طعام إلا بعد ٣٠ ساعة من وضعه هناك. يقول عازار إن الأميركيين أروه صورة لزوجته وأولاده الأربعة وقالوا له أنه لن يراهم ثانية إذا لم يتعاون معهم في التحقيق. وقد أخذت له صور وهو عار. عند وصوله إلى باغرام، يقول عازار، قيدوه إلى كرسي لسبع ساعات ثم وضعوه في حاوية باردة مضاءة بقوة ولم يسمح له بالنوم طيلة ذلك اليوم. اعترفت الإدارة الأميركية بمعظم أقوال عازار ولكنها اعتبرتها مبالغاً فيها^(٧١).

عرف عازار هناك سجن باغرام الذي يصفه مقال في مجلة «درشبيغل» الألمانية بأنه أكبر سجن يديره الأميركيون خارج الولايات المتحدة. هناك اليوم (متصف ٢٠١٢) ما يقارب الـ ٦٠٠ معتقل مجردون من كافة حقوقهم القانونية بما في ذلك المشو أمام المحاكم^(٧٢). ويقول محققون أفغان إن هناك ٣٠٠٠ سجين في باغرام بينهم ٣٠٠ فقط لديهم ملفات قضائية. وفي تقرير للبنتاغون وضع سنة ٢٠٠٩، كان هناك ٤٠٠ من المعتقلين ثبتت براءتهم ولكنهم ما زالوا محتجزين. يقول مدع عام يعمل لحساب الجيش الأميركي إن سجن غوانتانامو

يظهر وكأنه «فندق لطيف» مقارنة بسجن باغرام. ففي هذا الأخير ينام الرجال صفوفاً على الأرض ومن الظاهر أنه غير مسموح لهم بالحركة. «الرائحة هناك تشبه رائحة أقفاص السعادين في حديقة الحيوانات»^(٧٣). وتضيف محامية تتابع قضايا الموقوفين هناك: «لا فرق أبداً بين إدارة بوش وإدارة أوباما في ما يتعلق بحقوق سجناء باغرام»^(٧٤).

في ما يخص التعذيب، هناك بعض التحسن في هذا المجال ولو أن ذلك لا يرقى إلى وعد أوباما خلال حملته الانتخابية الرئاسية الأولى بـ «أننا سنرفض التعذيب دون استثناء أو موارد»، أو قراراته الرئاسية التي أطلقها مباشرة بعد انتخابه والتي من ضمنها يمنع فيها استعمال التعذيب والتعامل غير الإنساني مع السجناء من قبل الدولة^(٧٥). التعذيب في غوانتانامو ما زال يمارس^(٧٦) لكن بوتيرة أقل بكثير من الماضي لربما لأن الذين مازالوا هناك قد عذبوا لسنين طويلة وقد انتهى التحقيق معهم، ولكن التعذيب في السجون السرية مثل سجن باغرام ما زال يمارس على نطاق واسع. ففي كانون الثاني/يناير سنة ٢٠١٢ أصدرت لجنة أفغانية مكلفة التحقيق في حالة سجن باغرام من قبل الرئيس الأفغاني حميد كرزاي تقريرها الذي تضمن وصفاً لحالة المساجين هناك تقول فيه أن المساجين الذين تمت مقابلتهم في سجن باغرام التابع للأميركيين (هناك نسم آخر صغير يديره الأفغان) أكدوا أنهم يعانون من شدة البرد في زنزاناتهم ويتعرضون لتفتيش مذل عارين من الثياب بالكامل، ولا يتوفر لديهم الضوء بعد غياب الشمس، إضافة إلى الضرب^(٧٧). ولعلّ أسوأ أنواع التعذيب هو احتجاز أشخاص غير مذنبين مدى الحياة دون إعطائهم الحق في الدفاع عن أنفسهم أمام محكمة عادلة.

أكثر ما يلام عليه أوباما في ما يتعلق بالتعذيب هو أنه رفض ملاحقة الذين استعملوا التعذيب في السجون أو الذين سمحوا به خلال عهد الرئيس بوش. كذلك لم يسمح بتأليف لجنة لمعرفة الحقائق في هذا المجال أو حتى بالإفراج عن صور ووثائق تظهر نوعية وانتشار هذه الظاهرة، وأنه بعكس ذلك تدخل

ليمنع ملاحقة ممارسي التعذيب قضائياً^(٧٨) رغم معرفته بأن هناك أبرياء توفوا تحت التعذيب، ورغم طلب القضاء الإفراج عن هذه الوثائق^(٧٩) علماً بأن اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب التي وافقت عليها الولايات المتحدة و١٤٦ دولة أخرى واتفاقات جنيف، تطالب بأن يصار إلى التحقيق في أمور التعذيب وملاحقة المتورطين^(٨٠).

بُعِدَ تسلم أوباما الرئاسة بقليل صدر حكم غريب نوعاً ما عن محكمة استئناف فدرالية تابعة لمقاطعة كولومبيا (أي واشنطن العاصمة) يقول بأنه «كون مساجين غوانتانامو هم أجانب ليسوا مقيمين، أو لهم أملاك، في الولايات المتحدة» ليس لديهم الحق طبقاً للدستور باستثنائهم من التعذيب. وحتى لو كان لهؤلاء هذا الحق، فإن هذا لا يعني أن وزير الدفاع رونالد رامسفيلد والقيادات العسكرية المعنية كانوا على علم بأن إعفائهم من التعذيب مؤكد قانوناً بوضوح. وفي كلا الحالين، لا يمكن إحالة رامسفيلد ومعاونيه إلى المحاكم. إلا أن المحكمة الفيدرالية العليا سرعان ما أصدرت حكماً يطلب من محكمة الاستئناف أن تعيد النظر بالحكم أخذة بعين الاعتبار حكم المحكمة العليا سابقاً بأن لسجناء غوانتانامو الحق بالمثل أمام المحاكم. المهم في الأمر، يقول مقال في صحيفة «النيويورك تايمز»، أنه في ٢٠١٢ ليس هناك في أميركا حق مؤكد قانوناً وبوضوح للمساجين ألا يُعذبوا^(٨١). إضافة إلى ذلك، منع أوباما محاكمة الذين مارسوا التعذيب يفتح المجال أمام آخرين للقيام بمثل هذه الممارسات في المستقبل خاصة وأن إدارة أوباما ما زالت تعتبر أن المساجين لا يتمتعون حسب الدستور بالحق بعدم التعرض للتعذيب^(٨٢).

تقول المحللة المعروفة كارول روزنبرغ في مقال لها في مجلة «فورين أفيرز» في نهاية سنة ٢٠١١ «أن آخر سجينين غادرا سجن غوانتانامو كانا قد توفيا (...). أرسل الجيش الأميركي الجثتين إلى أفغانستان للدفن حسب الأصول الإسلامية. هاتان الرحلتان [بالطائرة] لم تدخلتا في مخططات البنتاغون بالنسبة لأي من الشخصين لأنهما كانا تحت الاعتقال غير المحدود (...). يبدو أن

الطريقة الوحيدة المؤكدة للخروج من غوانتانامو هذه الأيام بالنسبة للمعتقلين هناك هي داخل أكياس البلاستيك^(٨٣). من المحزن أن معظم المعتقلين قد ثبتت براءتهم حتى لدى الأميركيين، وكان من المقرر أن يطلق سراحهم ويعودوا إلى أهاليهم.

اللجان العسكرية أيضاً

كما سبق أن ذكرنا، أنشأ بوش الابن، مباشرة بعد هجوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، محاكم صورية باسم «لجان عسكرية» حيث حقوق المدعى عليه في الدفاع عن نفسه شبه معدومة. هذا النوع من اللجان تواجد في الولايات المتحدة منذ أول رئيس أميركي - أي جورج واشنطن - ولكن بشكل مؤقت وفي حالات الحرب. أما وأن الحرب على الإرهاب هي حرب دون نهاية أو ذات نهاية بعيدة جداً، فإن إدارة بوش اعتبرت أن هذه اللجان هي بمثابة محاكم دائمة.

أنشأ بوش الابن اللجان العسكرية بعد شهرين فقط من الهجوم على أميركا، وبدأت مباشرة بعد ذلك اعتراضات الأشخاص والمنظمات وكل المهتمين بقضايا الحريات وحقوق الإنسان في الولايات المتحدة. وفي أول دعوى في هذا الإطار وصلت إلى المحكمة الفيدرالية العليا، حمدان ضد رامسفيلد، حكمت المحكمة في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ بعدم صلاحية اللجان العسكرية لأنها تتعارض مع الدستور الأميركي واتفاقيات جنيف^(٨٤). عادت إدارة بوش إلى الكونغرس واستصدرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ «قانون اللجان العسكرية» الذي وسّع مفهوم «العدو المقاتل» ليشمل كل الأشخاص غير الأميركيين المقيمين في الولايات المتحدة أو خارجها الذين يعتبرهم الرئيس «أعداء مقاتلين». سمح القرار للمتهمين بطلب إعادة النظر في حق توقيفهم كأعداء مقاتلين ولكن فقط أمام محاكم شبه صورية أيضاً، نادراً ما حكمت لصالح المتهمين كما ذكرنا في فصل سابق. أهم تغيير كان في عدم السماح باستعمال اعترافات تم الحصول عليها من خلال التعذيب، لكن القرار سمح باستعمال مثل هذه الاعترافات إذا

كان المحققون قد حصلوا عليها قبل كانون الأول/ ديسمبر من سنة ٢٠٠٥ - أي بعد أن حصل المحققون في غوانتانامو على كل «الاعترافات» التي أرادوا الحصول عليها.

صوّت أوباما بصفته عضواً في مجلس الشيوخ ضد قانون ٢٠٠٦ أعلاه رهاجم لاحقاً خلال حملته الانتخابية الرئاسية الأولى هذه المنظومة القضائية الموازية للقضاءين المدني والعسكري بشدة ووعد بإزالتها بأسرع وقت ممكن بعد تسلمه الرئاسة. ففي أحد تصريحاته الذي فُتر فيه خطته للتخلص من كل التجاوزات للحريات وحقوق الإنسان قامت بها إدارة بوش الابن قال: «إنني سأرفض هذه المنظومة القضائية غير الفاعلة (...) أنا أؤمن بالمحاكم الأميركية والقضاء العسكري. إنني سأغلق غوانتانامو، وسأرفض اللجان العسكرية وسأتقيد باتفاقات جنيف. إن دستورنا وقانون القضاء العسكري الموحد (Uniform Code of Military Justice) ^(٨٥) يقدمان الإطار للتعامل مع الإرهابيين» ^(٨٦). وبالفعل أصدر أوباما في اليوم الثاني لتسلمه الرئاسة قرارات تضمن أحدها، إضافة إلى إغلاق سجن غوانتانامو، أمراً بإيقاف عمل اللجان العسكرية والعودة إلى المحاكم المدنية الفيدرالية، ولربما أيضاً المحاكم العسكرية، التي يحصل المتهم فيها على حق الدفاع عن نفسه دون القيود الصارمة وغير العادلة التي تفرضها اللجان العسكرية ^(٨٧).

وتبع ذلك ترحيب واسع من قبل المنظمات الحقوقية والمهتمين بالحريات وحقوق الإنسان. إن ما فعله أوباما - قال في حينه رئيس اتحاد الحريات المدنية الأميركي - «أكد من جديد القيم الأميركية وبشكل بصيص أمل بعد ثماني سنوات طويلة ومظلمة» ^(٨٨).

ولكن، كما بالنسبة للأمور الأخرى المتعلقة بالحريات، أعاد أوباما الأمور في هذا المجال إلى ما كانت عليه تقريباً في عهد الرئيس بوش من قبله. فبعد تسعة أشهر من تسلم أوباما الرئاسة أصدر الكونغرس «قانون اللجان العسكرية» لسنة

٢٠٠٩ وهو كناية عن صورة منقحة لقرار ٢٠٠٦ بعد أن كان أوباما قد بدأ بالتراجع عن وعوده في هذا الصدد^(٨٩). أما بالنسبة لللجان العسكرية الجديدة التي حدّد صلاحيتها وطريقة عملها قرار سنة ٢٠٠٩، فيقول رئيس هيئة الادعاء في اللجان العسكرية في عهد بوش الابن «إنّ النتيجة - على الأقل حتى المحاولة المقبلة لإصلاح القرار - هي عملية يمكن بموجبها أن ينتظر المتهم عشر سنين أو أكثر للمثول أمام المحكمة؛ كل المعلومات تقريباً سريةً والمتهم يستطيع أن يطلع فقط على القسم الذي يقرر الادعاء أنه مناسب لإطلاعه عليها، والحكومة تحصل على المعلومات التي يتداولها المتهم مع محاميه؛ وحتى لو ربح المتهم الدعوى، فعلى الأرجح سيمضي بقية حياته في السجن»^(٩٠).

الإعدام عن بعد

في نيسان/أبريل ٢٠١٠ أمر الرئيس أوباما بقتل أنور العولقي في اليمن بواسطة طائرات دون طيار. بدأت بعد ذلك عملية تتبع لتحركات العولقي من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١ استطاع المكتب تحديد مكانه - في سيارة في مقاطعة الجوف في اليمن - فأرسل طائرتين بدون طيار أطلقتا صاروخين على السيارة وقتل من فيها - أنور العولقي وصديقه سمير خان ومرافقان. بعد أسبوعين قامت طائرة بدون طيار بملاحقة ابن العولقي من زوجته الأميركية عبد الرحمن، والبالغ من العمر ١٦ سنة، وهو في طريقه مع رفاق من جيله إلى حفلة غداء بالهواء الطلق فأطلقت على المجموعة صاروخاً أودى بحياة عبد الرحمن وابن عمه حامل الاسم نفسه والبالغ من العمر ١٧ سنة وثمانية من رفاقهما. أعلنت السلطات اليمنية حينها أنّ قيادياً في القاعدة تمّت تصفيته لكن الأميركيين أعلنوا أن عبد الرحمن العولقي قتل هو ورفاقه خطأ^(٩١).

لم تكن هذه المرة الأولى التي تقتل أميركا مشتبهاً فيهم بواسطة طائرات بدون طيار. هذه الطريقة استعملها بوش الابن خلال عهده خاصة في أفغانستان غير أنها توسعت جغرافياً وتكثفت بأضعاف مضاعفة خلال عهد أوباما وهي الآن

تستعمل في أفغانستان وباكستان واليمن والصومال وحتى في الفيليبين. في وزيرستان وحدها في شمال غرب أفغانستان، وثقت إحدى الدراسات ٣٠٧ طلعات تسببت في مقتل ما بين ١٩٠٠ و ٢٨٠٠ شخص. وتظهر الدراسة نفسها أنَّ عدد القتلى بسبب هذه الهجمات الجوية خلال السنوات الأربع الأولى من عهد أوباما وصلت إلى ما بين أربعة وخمسة أضعاف عدد القتلى بالطريقة نفسها خلال السنوات الأربع الأخيرة من عهد بوش الابن^(٩٣). كذلك تكثفت بالشكل نفسه هذه الهجمات في اليمن حيث بلغت في النصف الأول من حزيران/يونيو ٢٠١١، غارة واحدة كل يوم^(٩٣).

ما جعل مقتل أنور العولقي ورفيقه سمير خان وابنه عبد الرحمن يفجر إشكالية القتل دون محاكمة هو أنَّ هؤلاء الثلاثة هم أميركيون منذ الولادة، وأنَّ هذه هي المرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة التي يأمر فيها رئيس الجمهورية بقتل مواطنين أميركيين، بأمر رئاسي ودون الرجوع إلى القضاء ودون توجيه أية تهمة لهم ودون رقيب^(٩٤). أعطى أوباما نفسه هذا الحق بناءً على مذكرة من وزارة العدل تشرح الأسس القانونية التي تسمح للرئيس بقتل أميركيين دون محاكمة ودون مراقبة من القضاء أو الكونغرس ودون أية محاسبة^(٩٥)، لكنه يرفض نشر هذه المذكرة رغم الطلب الواسع لذلك من قبل الصحافة والمنظمات الحقوقية وآخرين. يقول أحد المحللين في هذا الصدد، إنَّ رئيس الجمهورية «ليس له فقط الحق بأن يحكم على أميركيين بالقتل دون الرجوع إلى العملية القانونية الواجبة أو إصدار اتهام من أي نوع، بل: إنَّ قراراته حول من سيقتل ولماذا يريد قتلهم تعتبر من أسرار الدولة ولذلك ليس هناك محكمة تستطيع أن تحدد قانونية هذا العمل»^(٩٦). ويضيف أحد محامي البيت الأبيض خلال عهد بوش الابن: «أنا من محبذي رئاسة قوية ولكن إذا جاءك شخص وقال لك إنَّ الحكومة تود أن تستهدفك [بالقتل] وليس لك الحق بأن تتكلم عن ذلك في المحكمة لتحاول إيقاف الاستهداف، فإنَّ هذا يعتبر قاسياً حتى بالنسبة إلي»^(٩٧). أضف إلى ذلك أنَّ مثل هذا العمل مخالف للملحق الخامس من الدستور الأميركي الذي يضمن

للأميركيين ألا «يخسروا حياتهم أو حريتهم أو أملاكهم دون الرجوع إلى القضاء...» كما أن هذا العمل يتنافى أيضاً مع اتفاقات جنيف^(٩٨).

لم يقتصر تطوير أوباما لعمليات القتل هذه على إدخال الأميركيين ضمن المستهدفين بل تعدى ذلك إلى مأسسة هذه الظاهرة الجديدة وغير المسبوقة.

ففي كل أسبوع تقريباً يجتمع أكثر من مئة عضو في المؤسسات الأمنية الرسمية على اختلاف أنواعها مستعملين الاتصال الإلكتروني المضمون للتدقيق في السير الذاتية لإرهابيين مشتبه فيهم واختيار الذين سيقرحون على رئيس الجمهورية أن يأمر بقتلهم باستعمال الطائرات بدون طيار. هذه الاجتماعات السرية التي يُصار فيها إلى تسمية الأشخاص المرغوب بقتلهم هي من ابتكار إدارة أوباما وتستعمل فيها تقنيات العرض الحديثة كـ«البوريوينت» وصور للمشتبه بهم وسير حياتهم وأشباه أخرى تساعد المجتمعين على الوصول إلى اقتراحاتهم في نهاية كل اجتماع وأحياناً أكثر من اجتماع واحد. هذه الاجتماعات السرية وما يليها ظهرت إلى العلن في أيار/ مايو ٢٠١٢ بعد تحقيق قامت به صحيفة «النيويورك تايمز» شمل مقابلات مع حوالي أربعين من مستشاري أوباما السابقين والحاليين من المطلعين على التغيير الذي حصل لأوباما بعد تسلمه الرئاسة و«طقوس القتل» التي أسسها^(٩٩).

تقدم الاقتراحات إلى الرئيس أوباما كل ثلاثاء تقريباً، «ثلاثاء الإرهاب» كما لقبه المشتركون في الاجتماعات. يقوم أوباما بمساعدة معاونيه بفحص الملفات المقدمة إليه ويختار منها واحداً ليصار إلى تصفية صاحبه، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية. «يقتل شخص فينتقل سائقه من رقم ٢١ إلى رقم ٢٠»، يقول رئيس موظفي البيت الأبيض (سنة ٢٠١١)، «متى يا ترى سيتمثلئ الدلو بالأرقام؟»^(١٠٠). ليس في المستقبل القريب، فالحرب على الإرهاب حرب بلا نهاية والرئيس أوباما، كما يقول أحد أكثر المقربين إليه، «مرتاح جداً» لاستعمال القوة باسم الولايات المتحدة^(١٠١). ففي حفل في البيت الأبيض لإعلاميين كان

هناك فرقة موسيقية مؤلفة من شباب أميركيين . قال أوباما لأعضاء الفرقة مازحاً: «ابنتاي معجبتان جداً بكم ولكن لا تساورنكم أية أفكار [سيئة] . تذكروا الطائرات بدون طيار . لن تروها عندما تصل إليكم»^(١٠٢) . أما صيت أميركا في العالم فلا تسأل . يقول أحد المحللين السياسيين الأميركيين: «هل هناك قوة أكثر استبداداً من أن تقوم حكومة باستهداف مواطنيها لقتلهم - بسرية تامة ودون رقابة - وتصر بعدها على حقها بعمل ذلك دون أن يكون عليها أن تشرح الخلفية المنطقية، القانونية والواقعية، لما تفعله؟ هل باستطاعة المرء أن يتخيل ماذا كانت الحكومة الأميركية والإعلام المساند لها سيقولان عن دولة غير صديقة تقوم بعمل كهذا؟»^(١٠٣) .

أوباما وبوش

وهكذا، فرغم الوجود المتكررة خلال حملته الانتخابية الرئاسية الأولى بأنه سيعكس مسار بوش المنافي للحريات، ورغم الأوامر الرئاسية التي أصدرها في الأيام الأولى من توليه الرئاسة، استدار أوباما على نفسه ومشى على خطى بوش، وتبنى إجراءاته في هذا المجال، وفي كثير من الأحيان جعل المؤقت منها دائماً، ومأسسها ووسع نطاقها وأضاف إليها.

تكثفت في عهد أوباما عمليات المراقبة والتنصت لتشمل كل أنواع الاتصال بين الناس داخل أميركا وخارجها ويجري الآن تجميع كل هذه المعلومات وتحليلها في أكبر مركز إلكتروني عرفه العالم لجهة قدرته على تخزين المعلومات وتحليلها وكسر تشفيرها عند الحاجة . أما قانون الوطنية الذي صدر في عهد بوش واعتبره كثيرون أسوأ قانون في تاريخ أميركا من حيث التعاطي مع الحريات الشخصية خاصة في مجال المراقبة والتنصت وحاربه أوباما لسنوات قبل تسلمه الرئاسة، فقد تبناه أوباما بسرعة وجدد بنوده المؤقتة وأصبح اليوم من الصعب تغييره .

كذلك وسّع أوباما عمليات التفتيش فأصبح في عهده باستطاعة رجل الأمن أن يعرّي أي شخص بسبب مخالفة روتينية بسيطة، كمخالفة سير مثلاً، للتحقيق

معه أو معها. كما كثف أوباما ووسّع ما بدأه بوش في الجامعات وأسس فرق تدخل سريع لها الحق بمراقبة كل تحركات التلاميذ والأساتذة، بما في ذلك الاطلاع على رسائلهم الإلكترونية ومن ثم توقيف أي منهم والتحقيق معه نيابة عن المراجع المحلية أو الفيدرالية المختصة.

صحيح أنّ أوباما ألغى تعبير «العدو المقاتل»، لكنه ترك لنفسه الحق باتخاذ الإجراءات نفسها بحق أي إنسان - أميركي وغير أميركي - أينما وجد في العالم بما في ذلك توقيفه وإرساله إلى دولة ثالثة لاستجوابه تحت التعذيب واحتجازه مدى الحياة دون السماح له بالدفاع عن نفسه أمام المحاكم، حتى ولو اقتنع سبحانه بأنه بريء. أما المعتقلون القلائل الذين يصلون بالنهاية إلى المحكمة، فإنهم يمثلون أمام لجان عسكرية يعيّن أعضاؤها وزير الدفاع. وإذا وصلت القضية إلى الاستئناف، يمثل المتهم أمام لجنة عسكرية يعيّن أعضاؤها وزير الدفاع أيضاً. وحتى إذا برأت اللجنتان المتهم يستطيع وزير الدفاع أن يبقيه مسجوناً مدى الحياة.

من وعود أوباما المشهورة قوله، خلال حملته الانتخابية الرئاسية الأولى، بأنه سيغلق سجن غوانتانامو في خلال سنة من تسلمه الرئاسة كما وقع أوامر رئاسية بهذا الصدد بعد يومين من وصوله إلى الحكم. واقع الأمر هو أنه لم يتراجع عن إغلاق هذا السجن فحسب، بل اتخذ قرارات، بمساعدة الكونغرس، تجعل من شبه المستحيل إطلاق سراح أي من المسجونين هناك حتى الذين ثبتت براءتهم، ممّا حوّل غوانتانامو من سجن مؤقت إلى سجن دائم. خفّت عمليات التعذيب هناك ولكنها لم تتوقف بالكامل^(١٠٤) وحلّ محلّها في «السجون السوداء» السرية المنتشرة في نواح عدة من العالم والتي بالطبع كان أوباما قد وعد بإقفالها. أما سياسة أوباما الجديدة التي كثفت عمليات القتل بطائرات دون طيار وشملت مؤخراً الأميركيين أنفسهم، فيعتبر البعض أنها أخذت إلى حد كبير، مكان اعتقال هؤلاء الناس المستهدفين وسجنهم في غوانتانامو أو في أي سجن أسود آخر، لأنها أقل كلفة، معنوية على الأقل، وأقل تشهيراً بصيت الولايات المتحدة.

في مقابلة تلفزيونية في أواخر سنة ٢٠١١ طالب نائب رئيس الجمهورية في عهد بوش الابن، ديك تشيني، الرئيس أوباما بالاعتذار من الرئيس بوش عن كل الانتقادات التي وجهها إليه في إطار إجراءاته المتعلقة بالحرب على الإرهاب، قبل وبعد تسلم أوباما منصب رئاسة الجمهورية، بالنظر إلى أن أوباما لم يكمل فقط هذه الإجراءات بل كثفها ووسعها وأضاف إليها^(١٠٥). وفي حفل إزاحة الستار عن صورة بوش التقليدية في البيت الأبيض في أيار/مايو ٢٠١٢ قال جورج بوش في خطابه بشيء من الدعابة لم تخفِ قدراً من السخرية، موجهاً كلامه إلى الرئيس أوباما: «يسرني السيد الرئيس أنه عندما تتجول في هذه الأروقة وأنت تصارع القرارات الصعبة ستنظر إلى هذه الصورة وتقول: 'ماذا كان جورج بوش سيفعل في هذه الحال؟'».

هوامش الفصل السادس

- Barack Obama. 2007. "The War We need to Win: Remarks" Given to the Wilson (١)
Center in Washington, D.C. August 1, obama.3cdn.net/417b7c6036dd852384
_luzxmv109.pdf.
- Mark Mazzetti and William Glaberson. 2009. "Obama Issues Directives to Shut down (٢)
Guantanamo". The New York Times. January 21. www.nytimes.com/2009/01/22/us/
politics/22gitmo.html.
- Jay warren. 2012. "Fast Check: Obama Campaign Promise on Torture". www2.wsls. (٢)
com/news/2012/feb/02.
- Obama. 2007. (١)
- Earl Ofari Hutchinson. 2009. "Did Obama Break his Campaign Promise to Scrap the (٥)
Patriot Act?". www.huffingtonpost.com/_b_288112.html.
- Obama. 2007. (٦)
- David Swanson. 2011. "Insider Tells Why Obama Chose Not to Prosecute Torture". (٧)
Warisacrime.org/content/insider-tells-why-obama-chose-not-prosecute-torture.
- The Norwegian Nobel Committee. 2009. "The Nobel Peace Prize 2009: Barack H. (٨)
Obama". www.nobelprize.org/nobel_prize/peace/laureates/2009/press.html/
- Jonathan Turley. 2011. "Obama and the Decline of the American Civil Liberties (٩)
Movement". Los Angeles Times. 1 September.
- Kenneth Roth. "Empty promises". Foreign Affairs. March/April, 2010. (١٠)
- (١١) كانت السنة الاولى من عهد أوباما مفصلية في هذا المجال ولدت أحباطاً كبيراً بالنسبة للكثيرين
خاصة المنظمات الحقوقية والمهتمين بالحريات. أنظر «أوباما: السنة الاولى» في قسم المقالات
من هذا الكتاب.
- Turley. (١٢)
- Pete Kasperowicz. 8 February, 2011. "White House Wants Longer Extension of (١٣)
patriot Act than House Republicans". thehill.com/blogs/floor-action/house/142733.
- David Bromwich. 2011. "Obama, Bush, and the Patriot Act". 30 May. (١٤)
www.huffingtonpost.com/david-bromwich/patriot-act-obama-_b_868831.html
- Jim Abrams. 27 may, 2011. "Patriot Act Extension Signed by Obama". (١٥)
www.huffingtonpost.com/2011/05/27/patriot-act-extension-signed-obama-autopen_n
_867851.html.

Christopher Wills. 2007. "Obama Views Have Changed with Time". USA Today. 22 (١٦) December.

Declan McCullagh. 2011. "Supreme Court Will Set Rules for Warrantless GPS (١٧) Tracking". CNETNews. June 27. news.cnet.com/8301-31921_3-20074761-281.

Roy Mark. March 19, 2009. "Obama DOJ Supports Warrantless Wireless Location (١٨) Searches". www.eweek.com/c/a/Mobile-and-Wireless/Obama-DOJ-Supports-Warrantless-Wireless-Location-Searches-400606/

James Bamford. 2012. "The NSA is Building the Country's Biggest Spy Center (١٩) (Watch What You Say)". Wired. March 15. www.wired.com/threatlevel/2012/03/ff_nsadatacenter/

(٢٠) المرجع نفسه.

Jane Mayer. 2011. "Is Thomas Drake an Enemy of the State?". The New Yorker. May (٢١) 23.

Charlie Savage. 2010. "U.S. Tries to Make it Easier to Wiretap the Internet". The New (٢٢) York Times. September 27.

(٢٣) المرجع نفسه.

"The End of Privacy". 2012. The New York Times. 15 July. (٢٤)

Roxana Hegeman. 2012. "TSA Defends Pat-down of Crying 4-Year-Old Girl at (٢٥) Kansas Airport". www.huffingtonpost.com/2012/04/25/tsa-defends-pat-down-of-c_n_1454410.html.

Adam Liptak. 2012. "Supreme Court Ruling Allows Strip Searches for Any Arrest". (٢٦) The New York Times. April 2.

Julie Dressner and Edwin Martinez. 2012- "The Scars of Stop-and-Frisk". The New (٢٧) York Times. June 12.

Michael Gould-Wartofsky. 2008. "Seven Steps to a Homeland Security Campus". (٢٨) www.tomdispatch.com/post/174879.

Michael Gould-Wartofsky. March 22, 2012. "Big Brother on Campus". www.salon.com/2012/03/22/big_brother_on_campus/?source=newsletter. (٢٩)

(٣٠) المرجع نفسه.

Brian A. Reaves. 2008. "Campus Law Enforcement, 2004-05". U.S. Department of (٣١) Justice. Bureau of Justice Statistics. www.bjs.gov/content/pub/pdf/cle0405.pdf.

Gould-Wartofsky. 2012. (٣٢)

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) المرجع نفسه.

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) المرجع نفسه.

Randall Mikkelsen, March 14, 2009. "Guantanamo Inmates no longer 'Enemy Combatants'", Reuters. www.reuters.com/article/2009/03/14/us-obama-security-combatant-idUSTRE2C59220090314.

Terry Frieden, March 13, 2009. "US Reserves Policy, Drops enemy combatant' Terms", CNN. articles.cnn.com/2009-03-13/

Mikkelsen. (٣٩)

Frieden. (٤٠)

Mikkelsen. (٤١)

Glenn Greenwald, March 9, 2011. "The 'Bush - Tortured' Excuse for Indefinite Detention", www.salon.com/2011/03/09/guantanamo-18/?utm.

(٤٢) يحتوي القرار الذي يصل الى ٥٦٥ صفحة على أمور عدة أخرى تعنى بالدفاع الوطني.

American Civil Liberties Union (ACLU)., 2011. "President Obama Signs Indefinite Detention Bill into Law", December 31.

ولا بد من الإشارة هنا أن معظم هؤلاء كان قد أوصى بإخلاء مسيلهم فريق عمل أنشاء أوباما نفسه. Peter Finn, 2010. "Justice Task Force Recommends About 50 Guantanamo detainees Be Held Indefinitely". *The Washington Post*. January 22.

ACLU. December 31, 2011. (٤٥)

Glenn Greenwald, December 16, 2011. "Three Myths about the Detention Bill", www.salon.com/2011/12/16/three_myths_about_the_detention_bill/singleton/.

ACLU. December 31, 2011 (٤٧)

(٤٨) المرجع نفسه.

David Wallechinsky and Noel Brinkerhoff, January 3, 2012. "Obama Signs into Law Indefinite Detention of Americans without Trial", www.allgov.com/Top_Stories/View_News/Obama_Signs_into_Law_Indefinite_Detention_of_Americans_without_Trial_120103.

(٥٠) المرجع نفسه.

- (٥١) Glenn Greenwald. May 17, 2012. "Federal Court Enjoins NDAA". [www.salon.com/](http://www.salon.com/2012/05/16/federal_court_enjoins_ndaa/?source=newsletter) 2012/05/16/federal_court_enjoins_ndaa/?source=newsletter. يقول حكم المحكمة إن الدولة لم تحدد ما هو معنى الدعم «المباشر» أو «المهم» للإرهاب الوارد في القرار أو «القوى المرتبطة» بالإرهاب وأن لغة القرار مطاطة لدرجة أنها قد تشمل أعمالاً مشروعة تعرض صاحبها للاعتقال غير المحدد.
- (٥٢) United States. 2010. "Final Report: Guantanamo Review Task Force". www.justice.gov/ag/guantanamo-review-final-report.pdf. شارك في فريق العمل مندوبون عن وزارات العدل والدفاع والخارجية وأمن الوطن إضافة إلى مكتب رئيس الاستخبارات الوطنية وقيادة الجيش.
- (٥٣) Future of Freedom Foundation. 2011. "Guantanamo Forever?" [www.fff.org/comm](http://www.fff.org/comm/ent/com1101d.asp)
- (٥٤) Noah Gimble. 2011. "Obama and Rendition". *Counterpunch*. June 24-26. www.counterpunch.org/2011/06/24/.
- (٥٥) Charlie Savage. 2011. "New Measure to Hinder Closing of Guantanamo". *The New York Times*. January 7.
- (٥٦) Future of Freedom Foundation.
- (٥٧) Andy Worthington. June 7, 2010. "What is Obama Doing at Bagram?" (Part One): "Torture and the 'Black Prison'". pubrecord.org/torture/7806/obama-doing-bagram-part-one-torture/
- (٥٨) Alissa J. Rubin. 2009. "Afghans Detail Detention in 'Black jail' at U.S. Base". *The New York Times*. November 29.
- (٥٩) Worthington. June 27, 2010.
- (٦٠) المرجع نفسه.
- (٦١) Rubin.
- (٦٢) . Kreider, Randy. 2012. "CIA Wanted 'Torture Cage' for Secret Prison". *ABC News*. June 23. Democraticunderground.com/1014149884.
- (٦٣) "CIA Wanted Torture Cage for Secret Prison in Poland". www.presstv.ir/usdetail/247608.html.
- (٦٤) Barack Obama. 2007(2). "Renewing American Leadership". *Foreign Affairs*. July/August.
- (٦٥) Greg Miller. 2009. "Obama Preserves Renditions as Counter-terrorism Tool". *Los Angeles Times*. February 1.
- (٦٦) Scott Horton. 2011. "Target of Obama-Era Rendition Alleges Torture". (Updated May 25, 2011). www.huffingtonpost.com/2009/08/n_256499.html.

(٦٧) المرجع نفسه.

Shamus Cooke. 2010. "Torture never stopped Under Obama". January 26 www. (٦٨)
globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=17204.

Horton. 2011. (٦٩)

(٧٠) تفاصيل قصة عازار موجودة في عدة مراجع على الانترنت. ما يلي مقتبس من Horton ومن مجلة
در شبيغل الألمانية: Mathias Gebauer, John Goetz and Britta Sandberg. 2009.
"International terrorism". Der Spiegel. 21 September. www.spiegel.de/international/
world/a-650242-druck.html.

Horton. 2011. (٧١)

Gebauer, et al. (٧٢)

"Gitmo's Evil Twin" Afghanistan Slams Torture in US-Run Bagram jail". 8 January (٧٣)
2012.mybroadband.co.za/vb/archive/index.php/t-394431.html.

Gebauer, et al. (٧٤)

Mathew Alexander. 2010. "Torture's Loopholes". The New York Times. January 20. (٧٥)

Cattori. (٧٦)

Kay Johnson and Rahim Faiez. 2012. "Afghan Commission: U.S. Abuses Bagram (٧٧)
Detainees". Armytimes. January 7.

"Afghan Inmates 'Abused' at US-run Bagram prison". 8 january, 2012. أنظر أيضاً:
BBC News Asia. www.bbc.co.uk/news/world-asia-16457143.

Eric Lewis. 2011. "Torture's Future". The New York Times. November 21. (٧٨)

Shahid Buttar. 2011. "The Greatest Casualty of 9/11: The America We أنظر أيضاً:
Knew". my.firedoglake.com/shahidbuttar/tag/transparency/.

وأيضاً: Shipler. (p:26).

Buttar. (٧٩)

Kenneth Roth. July 12, 2011. "Getting away With Torture". Human Rights Watch. (٨٠)
www.hrw.org/sites/default/files/reports/us0711webwcover_1.pdf.

Lewis. (٨١)

(٨٢) المرجع نفسه.

Carole Rosenberg. 2011. "Why Obama Can't Close Guantanamo". Foreign Affairs. (٨٣)
December 15.

"Military Commissions", 2012. The New York Times. June 29. (٨٤)

(٨٥) إن هذا القانون يعطي المتهم نفس الحقوق تقريباً التي يعطيها القضاء المدني.

Obama. 2007. (٨٦)

Mark Mazzetti and William Glaberson. 2009. (٨٧)

(٨٨) المرجع نفسه.

Morris Davis. February 7, 2012. "War on Terror". www.salon.com/2012/02/07/guantanamo_deepening_failure/?source=newsletter. (٨٩)

(٩٠) المرجع نفسه.

Tom Finn and Noah Browning. 2011. "American Teenager in Yemen: Paying for the Sins of His Father". *Time*. October 27. (٩١)

"The Year of the Drone". 2012. Counterterrorism.newamerica.net/drones. (٩٢)

Hakim Almasmari. 2011. "US Makes a Drone Attack a Day in Yemen". *The National* (UAE). www.thenational.ae/news/world/middle-east/us-makes-a-drone-attack-a-day-in-yemen. (٩٣)

"The Power to kill". 2012. *The New York Times*. March 11. (٩٤)

(٩٥) المرجع نفسه.

Glenn Greenwald. 25 September, 2010. "Obama Argues His Assassination Program is a 'State Secret'". www.salon.com/2010/09/25/secretcy_7/ (٩٦)

(٩٧) المرجع نفسه.

Christina Lamb. 2012. "Obama Increasing Drone Reliance". *The Sunday Times*. June 4. (٩٨)

Jo Becker and Scott Shane. 2012. "Secret 'Kill list' Proves a Test of Obama's Principles and Will". *The New York Times*. May 29. (٩٩)

(١٠٠) المرجع نفسه.

(١٠١) المرجع نفسه.

Lamb. (١٠٢)

Greenwald. 25 September 2010. (١٠٣)

Silvia Cattori. "Sami El Haj Creates the Guantanamo Justice Center". 30 July 2009. www.voltairenet.org/Sami-El-Haj-creates-the-Guantanamo. (١٠٤)

Luis Martinez. October 6, 2011. "Cheney fires Back at Past Obama Criticism of Interrogation Techniques". *ABC News*. Abcnews.go.com/blog/politics/2011/10/cheney. (١٠٥)

الخلاصة

□ بعد أن أكمل المجلس الدستوري عمله سنة ١٧٨٧ سال أحدهم بنجامين فرانكلين: «دكتور فرانكلين، ماذا أعطيتمونا؟» أجاب فرانكلين: «جمهورية إذا كان باستطاعتكم الحفاظ عليها».

□ نصف الأميركيين أناس لم يقرأوا صحيفة في حياتهم. النصف لم يصوتوا ولا مرة لرئيس جمهورية. يأمل المرء أنهما النصف نفسه.

غورفيلال (١٩٢٥-٢٠١٢)

□ لا أحد يعلم كم من الحروب سيتطلب تأمين الحرية في وطننا.

جورج بوش الابن (٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٢)

أصدر الآباء المؤسسون للولايات المتحدة «وثيقة إعلان الاستقلال» في ٤ تموز/ يوليو من سنة ١٧٧٦ وتبنى مندوبو المستعمرات البريطانية في أميركا آنذاك هذه الوثيقة في اليوم نفسه. في الفقرة الثانية من هذه الوثيقة التي تشرح بشكل سهب الأسباب التي من أجلها تنفصل المستعمرات عن البلد الأم، وضع الآباء المؤسسون مفهومهم لشرعية الحكم إذ جاء فيها أن هذه الدولة الجديدة «تؤمن بحقائق بديهية ألا وهي أن الناس خلقوا متساوين وأن خالقهم حماهم بحقوق

معينة لا يمكن نكرانها أو التصرف بها، وإن من بينها الحق في الحياة والحرية والسعي وراء السعادة. ولضمان هذه الحقوق تنشأ الحكومات بين الناس مستمدة سلطتها العادلة من موافقة المحكومين. وعندما يصبح أي شكل من أشكال الحكم في أي وقت من الأوقات هادماً ومدمراً لهذه الغايات يصبح من حق الشعب أن يغيره أو يلغيه وأن يشكل حكومة جديدة مقيماً أساسها على المبادئ، ومنظماً سلطاتها وفق الكيفية التي تبدو له أفضل ملاءمة لتحقيق سلامته ورفاهه.

وبعد إعلان الاستقلال بإحدى عشرة سنة عانت خلالها أميركا تحت «دستور كونفدرالي» (Articles of Confederation) وكادت الحكومة المركزية أن تفلس، اجتمع «المجلس الدستوري» (Constitutional Convention)، بطلب من الكونغرس الكونفدرالي، لوضع دستور فدرالي للبلاد. وبعد حوالي سبعة أشهر من النقاش أصدر المجتمعون مسودة دستور في أيلول/سبتمبر من سنة ١٧٨٧ تم عرضها على الولايات الثلاث عشرة وأصبحت في آذار/مارس من السنة التالية دستور الولايات المتحدة الأميركية الذي حدّد الإطار القانوني للجمهورية وفصل السلطات الثلاث عن بعضها وحدد صلاحيات كل منها.

وبالرغم من أن الدستور احتوى على بعض المواد التي تحمي الحريات الشخصية كحرية الكلام وحرية المعتقد وحرية المواطنين بالمثول أمام المحاكم (Habeas Corpus) وعدم التعرض للسجن الاعتباطي وغيرها، كان هناك إصرار واسع من قبل الولايات وأكثرية المشرعين على إدخال شرعة حقوق واسعة وصريحة في صلب الدستور تحمي المواطن من أي تعسف محتمل من قبل الدولة. ولما كان إدخال مثل هذه الشرعة داخل النص المعتمد الذي كان المندوبون قد وافقوا عليه بعد جهد جهيد صعباً، تقرر إدخال شرعة الحقوق هذه في الدستور على شكل سلسلة ملحقات (Amendments) تتقدم بها الولايات. بلغ عدد الملحقات المقترحة أكثر من مئتي ملحق قام جايمس ماديسون، أحد الشخصيات الأساسية بين المندوبين، ورئيس الجمهورية الرابع لاحقاً، بجمعها واختصارها وبالتالي خفضها إلى تسعة عشر تعديلاً وافق الكونغرس على اثني

عشر منها وأقرت الولايات بالنهاية عشرة، أطلق عليها اسم «شرعة الحقوق» (Bill of Rights)^(١).

أدخلت شرعة الحقوق في الدستور في ١٥ كانون الأول/ديسمبر من سنة ١٧٩١^(٢). وتؤمن هذه الشرعة، إضافة أو تأكيداً إلى ما ورد في الفقرات السابقة للدستور المذكورة أعلاه، حرية الكلام والعبادة والصحافة وحق الاجتماع (الملحق الأول)، إضافة إلى عدم جواز التفتيش أو الاحتجاز دون إذن من القضاء يصدر على أساس وجود سبب معقول لذلك (الملحق الرابع)، وعدم جواز حرمان أي إنسان من الحياة والحرية والممتلكات دون اتباع الإجراءات القانونية (الملحق الخامس)، وحق المتهم بالمشول أمام المحكمة والحصول على محاكمة عادلة (الملحق السادس). كما تؤكد الشرعة أن تعداد الحقوق في الدستور لا يجوز أن يفسر على أنه إنكار للحقوق الأخرى التي يتمتع بها الشعب أو انتقاص منها (الملحق التاسع).

كان الدستور الأميركي في يومه رائداً سابقاً في مجال الحريات والديموقراطية بشكل عام بين الدساتير الحديثة خاصة إذا ما أضفنا إليه ما يتعلق بالحريات في مقدمة وثيقة إعلان الاستقلال التي سبقته. فالوثيقة هذه، التي أكدت أن الناس يولدون أحراراً متساوين وأن شرعية الحكم تستمد من الشعب، وليس من إرادة الله كما كان الحال بالنسبة لملوك أوروبا، أعلنت سنة ١٧٧٦ أي قبل ثلاث عشرة سنة من «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» (Déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen) الذي أصدرته الجمعية الوطنية الفرنسية قبيل الثورة الفرنسية والذي أكد في بنده الأول على الحرية والمساواة أيضاً وفي بنوده الأخرى على أن مسؤولية القيمين على الدولة هي تجاه الشعب. والدستور الأميركي الذي حدد بالتفصيل صلاحيات السلطات الثلاث والإطار الديموقراطي للجمهورية، وكذلك حريات المواطن الأساسية كحرية الكلام والمعتقد والحق بالمشول أمام المحاكم وعدم التعرض للمسجن دون الرجوع إلى القضاء وغيرها من الحريات، صدر هو الآخر سنة ١٧٨٧ أي قبل سنتين من إعلان حقوق الإنسان والمواطن

الفرنسي. وتزامن صدور هذا الإعلان الأخير مع إعلان الحقوق الأميركي سنة ١٧٩١. أضف إلى ذلك أن إعلان الحقوق الفرنسي حرره الماركيز دي لافاييت (Marquis de Lafayette) بمساعدة سفير أميركا في باريس في حينه، طوماس جيفرسون، أحد محرري الدستور الأميركي، علماً بأن لافاييت أمضى قسماً كبيراً من شبابه قائداً عسكرياً في الثورة الأميركية ضد الإنكليز وله فضل كبير في انتصار الأميركيين في تلك الحرب ونيل استقلالهم^(٣).

هذا لا يعني طبعاً أن هذه الحريات التي تضمنها الدستور الأميركي هي من صنع الأميركيين دون سواهم. فهذه الأفكار كانت متداولة في فرنسا قبل الثورة وبعض من بنودها الأساسية كانت قد دخلت في النظام السياسي الإنكليزي كمسألة الحق بالمثل أمام محاكم عادلة في حال الاتهام، وذلك منذ القرن الثالث عشر وصدور الماچنا كارتا (Magna Carta) ومراجعاتها ومن ثم في القرن السابع عشر خاصة في قرار خاص (The Habeas Corpus Act) سنة ١٦٧٩. كما أن مجلس النواب البريطاني كان قد أصدر «شرعة الحقوق» سنة ١٦٨٨ ضمنها بعض الحريات المتعلقة بالكلام وتحديد قدرات الملك على الحكم دون مساءلة، غير أن شرعة الحقوق الإنكليزية تعتبر خجولة جداً مقارنة بالأميركية وتتضمن حريات لم تعد قابلة للممارسة كحق البروتستانت بحمل السلاح. وعلى كل حال، فإن كل هذه الأفكار المتعلقة بالمساواة وحكم القانون والحريات الشخصية بشكل عام تنبع من كتابات فلاسفة أوروبيين أمثال جون لوك ومونتسكيو وجان جاك روسو الذين ألهموا الأجيال السابقة لثورات الحرية في أوروبا، ووضعوا الكثير من الأسس والمبادئ التي وجدت طريقها بالنهاية إلى دساتير وقوانين الدول.

ولكن يبقى السؤال: كيف استطاعت أميركا، بعد هذه القفزة النوعية والسباق في إدخال الحريات الشخصية وحقوق الإنسان والديموقراطية بكل تفاصيلها المعمول بها اليوم، أن تقوم بالوقت نفسه بحرمان السكان الأصليين للبلاد الهنود الأميركيين من حقوقهم ولمدة طويلة وصولاً إلى إبادتهم بطريقة شبه الكاملة؟ وكيف

استطاعت وهي تعيش في ظل أول دستور في الغرب يحمي الناس بالكامل من تعسف الحكومة ويؤمن لهم «الحق في الحياة والحرية والسعي وراء السعادة» أن تكون في الوقت نفسه راعية لأكثر أنظمة العبودية قساوة وظلماً، يطال البيض ذري العقود الإلزامية كما يطال العبيد السود، ولا تتخلى عنه إلا بعد أن كانت قد تخلت عنه كل أوروبا والأميركيتان (باستثناء البرازيل) وتكمل لمئة سنة بعدها تسمح بقوانين تحرم السود من حقوقهم الكاملة في التعليم والمسكن والوظيفة والعيش المحترم أي إلى ما بعد أن أنهت كل دول العالم تقريباً نظام العبودية في بلادها (باستثناء عمان - ١٩٧٠ - وموريتانيا ١٩٨١)؟^(٤).

بالنسبة للسكان الأصليين، الجواب هو أنهم متوحشون يجب تمدينهم. فوثيقة إعلان الاستقلال تذكر أن أحد أسباب الانفصال عن بريطانيا هو أن ملك إنكلترا سعى إلى تعريض سكان المناطق الحدودية لـ «الهنود المتوحشين الذين لا رحمة عندهم، والمعروف عنهم أن قاعدتهم في الحرب هي الدمار دون تمييز للناس من كل عمر وجنس ومنزلة». وعلى كل حال فإنّ الهنود الحمر كانوا أجنباً بالنسبة للولايات المتحدة لا يتمتعون بحماية دستورها. وقد كلف الدستور الكونغرس بعقد اتفاقات مع القبائل تنظم التجارة بينها وبين الجمهورية الجديدة^(٥).

أما السود فلم يعتبروا أناساً إلا بالنسبة لعدد الأصوات التي تعطى لكل ولاية حيث يحسب العبد الأسود ثلاثة أخماس الشخص الأبيض ولكنه لا يتمتع بحق الاقتراع. والقانون يعتبر العبيد السود أملاكاً منقولة ولذا فإنهم لا يتمتعون بأية حماية يوفرها الدستور أو توفرها القوانين المرعية الإجراء بالنسبة للأشخاص. وعلى كل حال فإنّ اقتناء العبيد كانت تمارسه شريحة واسعة من الناس بما في ذلك بعض الآباء المؤسسين ورؤساء الجمهورية أمثال توماس جيفرسون المحرر الرئيسي لإعلان الاستقلال وجايمس ماديسون المحرر الرئيسي للدستور الأميركي ولشركة الحقوق الملحقة به.

يقول نعوم تشومسكي بهذا الصدد: إنّ [الآباء] المؤسسين لم يقصدوا بكلمة

«أناس» كل الناس. فالسكان الأصليون لم يكونوا أناساً [ولذا] فحقوقهم كانت غير موجودة. النساء كنّ بالكاد أناساً (...). العبيد طبعاً لم يكونوا أناساً. كانوا بالحقيقة ثلاثة أخماس إنسان حسب الدستور^(٦). وإذا نظرنا إلى تاريخ الأفريقيين الأميركيين منذ وصول أول مجموعة من العبيد منذ ما يقارب الـ ٥٠٠ سنة وحتى اليوم، فإنهم تمتعوا بوضع أناس حقيقيين فقط لبضعة عقود^(٧).

السبب الآخر الذي جعل أميركا تخرج في تاريخها عن روح دستورها، هو عقدة الخوف لدى الأميركيين من الخارج وأنّ هناك من يريد أن يسلبهم طريقة عيشهم والمكتسبات التي حصلوا عليها في عالمهم الجديد. كان هذا الخوف يربض تحت الرماد أحياناً وأحياناً أخرى يشتعل على شكل فورة دعر تنتشر بشكل واسع بين الناس يذكّنها أو يستغلها سياسيون لإشباع طموحاتهم أو للوصول إلى مراكز قيادية بما في ذلك رئاسة الجمهورية.

يقول أحد كبار المؤرخين الأميركيين، ريتشارد هوفستاتر، في مقال شهير له أعيد تنقيحه ونشره مرات عدة، بعنوان «أسلوب الخوف من الاضطهاد في العمل السياسي الأميركي»: «إنّ هناك أسلوباً فكرياً ليس بالجديد أبداً، ولا هو بالضرورة يميني (...). أسمّيه أسلوب الخوف من الاضطهاد [Paranoia Style] لأنّ ليس هناك تعبير آخر يستحضر بطريقة أفضل المبالغات الساخنة، والارتياب، وأوهام المؤامرة التي اشير إليها (...). إنّ أسلوب الخوف من الاضطهاد هو ظاهرة قديمة ومتكررة في حياتنا العامة كثيراً ما ترتبط بتحركات تتسم بالخوف والريبة»^(٨). ويذكر الكاتب في هذا السياق فورات الذعر عبر التاريخ الأميركي بما في ذلك الحركة المناهضة للماسونية^(٩) في عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر التي اتهمت الماسونيين بالعداء للمسيحية واستغلال النساء للملذات الجنسية والتخطيط للقتل الجماعي وبأنهم يتسللون إلى قوى الأمن والقضاء وبالتالي يتعاونون مع المجرمين والفارين من وجه العدالة. تبعت ذلك مباشرة حركة مناهضة للكاتوليك التي اتهمت النمسا بأنها تمول الإرساليات التي تجوب البلاد ويعمل الكهنة فيها على إغواء النساء ويؤسسون أديرة حيث

يمارسون الجنس، وكل ذلك ضمن مؤامرة، لو نجحت، فإنها ستسلم حكم الولايات المتحدة إلى إمبراطور من عائلة هابسبورغ، أباطرة النمسا. إلى أن يصل الكاتب إلى الذعر الأحمر بقيادة السيناتور مكارثي الذي وصف المؤامرة التي تتعرض لها الولايات المتحدة بفعل أميركيين شيوعيين منذ سنين في إداراتها بأنها «مؤامرة بحجم كبير يجعل كل المغامرات السابقة في تاريخ البشرية تظهر وكأنها أقزام»^(١٠).

لقد ذكرنا فورات الذعر هذه وغيرها ببعض التفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب وركزنا على تلك التي نتج منها تجاوزات كبيرة للحريات بما في ذلك الذعر الأحمر الأول بعد الحرب العالمية الأولى الذي كان بطله ريتشارد بالمر رزبو العدل في حينه، والخطر الأصفر الذي طال بشكل خاص العمال الصينيين في الغرب الأميركي ومن ثمّ الخوف من اليابانيين الأميركيين خلال الحرب العالمية الثانية الذي نتج عنه وضع آلاف الأسر الأميركية من أصل ياباني في معسكرات اعتقال طويلة مدة الحرب.

ما هو سبب ظاهرة الخوف هذه في المجتمع الأميركي وبالتالي في أسلوب التعاطي السياسي الذي تكلم عنه هوفستاتر؟ لماذا هذا الخوف الدائم من الخارج وهذه «البارانويا» رغم أنّ أميركا محصنة جغرافياً واقتصادياً وأمنياً أكثر من أية دولة أخرى؟

السبب الرئيسي برأينا هو جهل الأميركي العادي لباقي العالم ولحقيقة ما يحدث خارج بلاده لدرجة أنّ ذلك أصبح مصدر قلق لكثير من المسؤولين الأميركيين. في استطلاع أجرته الجمعية الجغرافية الوطنية بالتعاون مع معهد روبر (Roper) سنة ٢٠٠٦ لعينة من الشباب الأميركي البالغين من العمر ١٨ إلى ٢٤ سنة - أي النخبة من السكان الأكثر تعليماً والمتخرجة حديثاً من المدارس الثانوية والجامعات - تبين مثلاً أنّ ٦٣ بالمئة لا يعرفون أين يقع العراق على خارطة الشرق الأوسط رغم أنّ غزو العراق من قبل الجيش الأميركي كان قد بدأ قبل

أربع سنوات. ٨٨ بالمئة لم يستطيعوا أن يحددوا موقع أفغانستان على خارطة آسيا رغم أن أميركا كانت منخرطة في حرب هناك منذ خمس سنوات. ٧٥ بالمئة لم يستطيعوا تحديد موقع إندونيسيا على خارطة آسيا رغم التغطية الإعلامية الكبيرة للتسونامي الذي كان قد حصل هناك قبل حوالي السنة، أو أن دين الأكثرية هناك هو الإسلام. وينسحب الشيء عينه حتى بالنسبة لأميركا نفسها إذ إن نصف المستطلعين مثلاً لم يتمكنوا من تحديد موقع ولاية نيويورك على خارطة الولايات المتحدة و ٥٧ بالمئة موقع ولاية أوهايو^(١١).

ويتضح هذا الجهل بجغرافية العالم وأحداثه أكثر عند مقارنة معرفة الشباب الأميركيين بأقرانهم في البلاد الأخرى. ففي استطلاع قامت به الجهة نفسها سنة ٢٠٠٢ شمل سبع دول أخرى (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمكسيك والسويد)^(١٢) طلب من الشباب (١٨ إلى ٢٤ من العمر) في كل من هذه البلدان، إضافة طبعاً إلى الشباب الأميركيين، تحديد عدد سكان الولايات المتحدة بين أربعة خيارات (١٠ - ٥٠ مليوناً، ١٥٠ - ٣٥٠ مليوناً، ٥٠٠ - ٧٥٠ مليوناً ومليار إلى ملياري مليوناً) فأجاب الإجابة الصحيحة بين الدول الأخرى، أي ما بين ١٥٠ و ٣٥٠ مليوناً، ما بين ٣٤ بالمئة (إيطاليا) و ٥٥ بالمئة (السويد) مقارنة بـ ٢٥ بالمئة من الشباب الأميركيين. وعندما سألنا في استطلاع لمركز الدراسات والمشاريع الإنمائية (مدما) السؤال نفسه بعد بضعة أشهر أعطى ٤١ بالمئة من الشباب اللبناني الجواب الصحيح علماً بأن الفئة العمرية كانت ١٥ إلى ٢٤ بالمئة ممّا يقلل من نسبة الإجابات الصحيحة.

والشيء نفسه انسحب على الأسئلة المتعلقة بالأحداث العالمية. مثلاً بالجواب على سؤال الدولتين اللتين تتنازعان منذ مدة طويلة على كشمير من بين أربعة خيارات (إسرائيل ومصر، الصين وروسيا، الهند وباكستان، العراق وإيران) ما بين ٦٢ و ٦٩ بالمئة من شباب الدول السبع الأخرى أعطوا الجواب الصحيح (الهند وباكستان) و ٥٩ بالمئة من شباب لبنان (١٥ إلى ٢٤ سنة) مقارنة بـ ٣٦ بالمئة من الشباب الأميركي.

هذه الحالة من الجهل في الجغرافيا والأحداث العالمية ما زالت قائمة طبعاً^(١٣) وعزوها المسؤولون الأميركيون إلى عدم اهتمام الكثير من المدارس الثانوية، والتلاميذ أنفسهم بشكل عام، بالتاريخ والجغرافيا والأخبار العالمية، وتركيزهم على اللغة الإنكليزية والحساب، الموضوعين الأهم بالنسبة إلى امتحانات الدخول في الجامعات،^(١٤) وأيضاً على المواد التي تخولهم الحصول على وظيفة بعد التخرج، إضافة إلى الرغبة المحدودة بين الشباب بالسفر إلى الخارج (٧٨ بالمئة من الشباب الأميركيين في مسح ٢٠٠٢ لا يوجد لديهم جواز سفر).

لكن أياً تكن أسباب الجهل هذا فإنه يجعل الكثير من الأميركيين يتعاملون مع الخارج بخوف وريبة. فعندما يلوح خطر من الخارج تنبري قيادات تتسم بالباراتويا التي تكلم عنها هوفستاتر. فالقائد في هذه الحال حسب هوفستاتر، مناضل لا يتطلع إلى التناقض الاجتماعي كحالة توجب تسوية الخلافات وحلولاً وسطى كما يفعل السياسي عادة. لأن المشكلة هي دائماً [بنظره] صراع بين الخير المطلق والشر المطلق والمطلوب هو ليس حلاً وسطى بل معركة حتى النهاية. وما أن العدو باعتقاده هو كله شر ومن غير الممكن إرضاءه، فإنه من الضروري إزالته، إن لم يكن من العالم، فأقله من مسرح العمليات^(١٥). وفي مقال يعالج الناحية النفسية من هذه الظاهرة بعنوان «نخاف المجهول» يقول الكاتب «نحن (الأميركيين) نحكم على المجهول بسرعة وخوف وحتى بكراهية. إننا قد لا نعترف بذلك إلا أننا نعاني من ميول نحو رهاب الغرباء (Xenophobic Tendencies) ... فأهداف هذا الرهاب لم تعد اليابانيين إذ استبدلناهم بالمهاجرين المسلمين أو المكسيكيين أو الصينيين أو أية جماعة نخافها (...) الباحثون اكتشفوا كيف أنه من السهل استغلال هذا الرهاب حتى ولو اعتباطياً»^(١٦).

وهكذا، فإنّ السبب الأول لانتهاك الحريات في أميركا - أي في التعامل مع الهنود الحمر والعبيد السود والبيض ذوي العقود الملزمة - يختلف بالشكل

والمضمون عن السبب الثاني، أي الخوف من المجهول وفورات الذعر التي وصلت إلى أوجها في النصف الأول من القرن العشرين. فالحالة الأولى كانت أسبابها اقتصادية إلى حد كبير: انتزاع الأرض من الهنود واستغلال القوة العاملة الرخيصة من العبيد (بالتلازم مع احتقار الإثنيين معاً)، والحالة الثانية كانت حالة نفسية إلى حد بعيد: الخوف من المجهول الذي حول الأخطار العادية إلى فورات ذعر وبارانويا جماعية.

انتهت المشكلة الأولى بانتهاء مشكلة الهنود في أوائل القرن العشرين عندما أخذ ما تبقى منهم مساحات لا بأس بها من البلاد لممارسة الحكم الذاتي إضافة إلى حقوق المواطنة العادية، وبانتهاء العبودية بالنسبة للسود ومن ثم التمييز العنصري الرسمي ضدهم في أوائل الستينيات من القرن الماضي. أما الحالة الثانية فاندثرت تحت الرماد خلال النصف الثاني من القرن العشرين بعد أن انحسرت موجة الذعر الأحمر والمكارثية في أوائل الخمسينيات ودخلت أميركا في ما أسميناه العصر الذهبي للحريات.

أصبحت أميركا خلال ذلك العصر قوة عظمى وحصناً منيعاً آمناً في العالم ففقت ثقة الأميركي بنفسه وبمناعة دولته وجاء ما يعزز ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٩١ عندما أصبحت أميركا القوة العظمى الوحيدة في العالم. اقتنع الأميركيون بأن نظامهم الرأسمالي الليبرالي هو «نهاية التاريخ» بين الأنظمة الاقتصادية السياسية. فالأنظمة الأخرى، كالاشتراكية والشيوعية والفاشية وغيرها فشلت كلها لأنها كانت تحتوي في داخلها على بذور هلاكها^(١٧). بينما نظامهم بقي صامداً لأنه متماسك داخلياً ولذا فإنه نظام يقتدى سيتبناه العالم أجمع.

هذا لا يعني أنّ الأفكار والتحركات المبنية على الخوف من المجهول اختفت تماماً خلال هذه المدة. فالحقيقة هي أنها بقيت حتى بأشكالها المتطرفة. فعلى سبيل المثال، هناك جمعية جان برتش (John Birch Society) التي تأسست سنة ١٩٥٨ وحاربت، فيما حاربت، حركة الحقوق المدنية للسود التي قادها مارتن

لوثر كينغ على أنها من صنع الشيوعيين، كما حاربت كل اتفاقات التجارة الخارجية للولايات المتحدة متهمة الحكومة بأنها تسعى وراء العولمة على حساب الدستور^(١٨). وهناك الادعاء الواسع من قبل ميليشيات الوسط الأميركي وغيرها بأن طوافات سوداء تابعة للأمم المتحدة تجوب سماء أميركا في الليل تحضيراً لغزوها وإخضاعها كقسم من مؤامرة تهدف إلى السيطرة على العالم ضمن نظام عالمي جديد. وقد انتشرت هذه الشائعة بشكل واسع وصولاً إلى نشر كتاب حول الموضوع «يوثق» فيه الكاتب وجود هذه الطوافات إضافة إلى قوات ومعدات أممية على الأرض «تحضيراً لحرب (...) تخطط ضد الشعب الأميركي من قبل الأمميين»^(١٩). ولكن هذه وغيرها من أفكار البارانونيا لم تعد تؤثر خلال تلك المدة على الأميركيين كما كانت تؤثر في الماضي، رغم أن معرفة الأميركي العادي بالخارج بقيت متخلفة ولكن الخوف من المجهول لديه كان قد تلاشى إلى حد كبير لأن أميركا أصبحت بنظره أقوى دولة في العالم من جهة، وصار نظامها قبلة الناس من جهة أخرى، فهي أصبحت كمدينة على جبل يحبها ويجلها كل الذين في الخارج ويتمنون العيش فيها. بمعنى آخر، ارتاح الأميركي إلى حالته وأمنه وتراجع خوفه من المجهول مرتين: الأولى لأن أميركا قوية وبالتالي منيعة على الخارج، والثانية لأن الخارج أصبح معجباً بأميركا، بل محباً لها ولنظامها، ولم يعد بالتالي يشكل خطراً محدقاً عليها. ولذا بقيت أميركا أربعة عقود ونيف بعد اندحار المكارثية سنة ١٩٥٤ لم تر خلالها أية فورة دعر كالتى حصلت في الماضي، وبخاصة في النصف الأول من القرن العشرين.

ولذا عندما حصلت هجومات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كان السؤال الأول بين الأميركيين من كل المستويات: «لماذا يكرهوننا؟» أول من سأل هذا السؤال كانت امرأة هاربة من جحيم الكارثة في نيويورك عندما واجهتها كمرّة التلفزيون^(٢٠) فانتشر السؤال على كل لسان بمن في ذلك الرئيس بوش الذي عبّر عن «ذهوله» بأن «هناك هذا القدر من سوء الفهم عن ماهية بلدنا ما يجعل الناس يكرهوننا. فأنا - كباقي الأميركيين - لا أستطيع أن أصدق ذلك لأنني أعلم أننا

[أناس] طيبون»^(٢١). بكلام آخر، فالعالم معجب بأميركا ويحبها ويشمن نظامها وحرياتها، فلماذا إذاً يقوم أناس من هذا العالم بهجوم شرس كهذا؟

أسباب الكراهية تقع في معظمها طبعاً في إطار سياسة أميركا الخارجية وليس في إطار الحريات والازدهار الاقتصادي التي كان الأميركيون يتمتعون بها داخلياً. هذا كان واضحاً بالنسبة للخارج ولكنه لم يكن كذلك بالنسبة للمغالية الساحقة من الأميركيين. ما انتشر بين الأميركيين من أسباب كانت أنهم يكرهونا لأننا أقوياء وهم ضعفاء، أو لأننا أغنياء وهم فقراء، أو لأنهم يكرهون حضارتنا وديننا ويحسدونا على طريقة عيشنا وحرياتنا. أما في الخارج، كما وبين عدد من المفكرين الأميركيين أنفسهم، فكان الجواب تماماً كما ظهر واضحاً في عنوان مقال في جريدة «الغارديان» الإنكليزية بعد يومين من الحادثة: «إنهم لا يرون لماذا هم مكروهون: الأميركيون لا يستطيعون تجاهل ما تفعله حكومتهم في الخارج»^(٢٢). كما ظهرت في بعض الصحف الأميركية مقالات تشرح بإسهاب الأسباب نفسها لهذه الكراهية^(٢٣) ولكن الجملة الأكثر تعبيراً في هذا المجال قد تكون تلك التي قالها فكامي أميركي: «إنهم يكرهونا لأننا لا نعرف لماذا يكرهونا».

ما يهمنا هنا هو أنّ هذه الهجمات أعادت إلى الأميركيين الخوف من المجهول وأفقدتهم ثقتهم بأنفسهم وبأنهم أقوياء محصنون من الخارج. لم ينته التاريخ كما قال فوكوياما قبل بضع سنوات، وإذا كان حقاً قد انتهى في حينه فإنّ ما حصل هو «عودة التاريخ ونهاية الحلم» كما بدأ المحافظون الجدد يؤكدون^(٢٤) وعلى أساسه بدأت الحكومة تعمل. غير أنّ فورة الخوف هذه المرة اختلفت عن سابقتها. أولاً لأن حالة الرعب التي خلفتها الهجمات كانت أعمق وأوسع انتشاراً بكثير من سابقتها إذ إنها حصلت فجأة بينما كان الأميركيون يعتبرون أنفسهم محصنين من الخارج بفعل قوتهم وجاذبية نظامهم، كما جاءت بقسوة غير مسبوقة في تاريخ أميركا مع الإرهاب ذهب ضحيتها الآلاف وسقطت، بما

في ذلك من معانٍ، أعلى ناطحتي سحب ركاباً أمام أعينهم، وعمّ الخوف جميع الأميركيين وليس قسماً منهم كما في الماضي.

ثانياً، وربما الأهم، لأنّ ما كان يحصل من تجاوزات غير مبررة للحريات خلال الحروب وحالات الطوارئ الماضية كان مؤقتاً ينتهي بانتهاء الحرب. أما هذه المرة فالحرب على الإرهاب هي حرب بلا نهاية^(٢٥) أعلنها بوش الابن مباشرة بعد الهجمات سنة ٢٠٠١. حرب ليست على بلد وجيش نظامي تستطيع الولايات المتحدة أن تقهره فيستسلم، بل حرب على حالة وعقيدة هي الإرهاب لا تنتهي إلا إذا انتهت أسبابها، ما يتطلب وقتاً طويلاً ولربما أيضاً سياسة خارجية أميركية مختلفة.

في نهاية عهد بوش الابن بدأ بعض الأميركيين بالعودة إلى رشدهم وشعر الكثير منهم بأنّ ردة الفعل الأولى لجهة التصحية بالحريات في سبيل الأمن، كان مبالغاً فيها إلى حد كبير وأنّ النظام الأمني الهائل الذي تأسس بعد هجمات سنة ٢٠٠١، بعيداً ومؤسساته العملاقة وتقنياته غير المسبوقة، هو كمن يقتل نملة بصخرة كبيرة بينما يتطلب ذلك حجراً صغيراً موجهاً بدقة أكثر. ولذلك رأى هؤلاء في المرشح الديمقراطي للرئاسة، باراك أوباما، المخلص الذي سيعيد الأمور إلى طبيعتها كما كانت في العصر الذهبي للحريات، أي قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، خاصة وأنه وعد ليس فقط بإبطال كل الإجراءات والقوانين التي تبناها بوش الابن في هذا المجال، بل أيضاً بضمان أمن المواطن دون التعدي على أي من حرياته المصونة بالدستور، أي بتحقيق الأمن والحفاظ على الحريات في آن واحد. إنّ إدارة بوش الابن، قال أوباما خلال حملته الانتخابية سنة ٢٠٠٨، «تطرح خياراً خاطئاً بين الحريات التي نعتز بها والأمن الذي نطلبه. إنني سأوفر لوكالاتنا المعنية بالاستخبارات والأمن الأدوات التي تحتاج إليها لتتبع وتقضي على الإرهابيين دون تقويض دستورنا وحريتنا»^(٢٦). ولكن أوباما لم يكمل طريق بوش الابن فحسب بل جدد فكرة الحرب على الإرهاب^(٢٧) وجعل المؤقت من القوانين الجائرة دائماً ووسع مداها وأضاف إليها.

«نحن نعيش اليوم في أميركا ما بعد القانون» أعلن نغوم تشومسكي مؤخراً»
(...) «إنّ هذا جزء من نهج متبع منذ سنة ٢٠٠١ حيث تضحى الحريات
الأميركية في سبيل الأمن».

إنه نهج فاق ما كان يحصل من تجاوزات للحريات في حالات الحرب الماضية
وطويل الأمد لأنّ الحرب المعلنة هي حرب دون نقطة نهاية كما في الحروب
الماضية. وما يضاف إلى ذلك هو أنّ الأميركيين، بعد أكثر من عقد على بدء هذه
المرحلة، بدأوا يتأقلمون مع الواقع الجديد. يقول أحد أساتذة العلوم السياسية
الأميركيين في هذا الصدد: «غريب كم قليل هم الأميركيون الذين يقدرّون عمق
الأزمة الدستورية التي تعصف اليوم بالبلد. إنّ أميركا هي على قاب قوسين من
حالة سريالية حيث الحروب دائمة، والجرائم التي ترتكب فيها، تصبح مقبولة
بشكل واسع كضرورة لتحقيق انتصارات وهمية»^(٢٨). والملاحظ أيضاً في هذا
الإطار كيف أن الحملة الانتخابية الرئاسية سنة ٢٠٠٨ بين أوباما وهيلاري كلينتون
ركزت بشكل كبير على مسألة الحريات - غوانتانامو والتعذيب واللجان العسكرية
والسجن دون محاكمة وغيرها من التجاوزات على الحريات - بينما اختفت كل
هذه الأمور في حملة ٢٠١٢، رغم أنها ما زالت موجودة بل توسعت واشتدت
ممارساتها، لأنه لم يعد هناك خلاف عليها بين الجمهوريين الذين بدأوها
والديمقراطيين الذين أبقوا عليها ووسعوها. أضف إلى ذلك أنّ المنظمات
الحقوقية الأميركية قد بدأت تظهر تعباً في مواجهة هذا الحائط المنيع الذي بنته
الدولة حول إجراءاتها وقوانينها المجافية للحريات من خلال سلسلة قرارات
رئاسية وقرارات من كونغرس يخاف أن يتهم بالتقاعس في أمور الأمن فتضاءلت
بالتالي أعداد الدعاوى التي تتقدم بها مؤسسات المجتمع الأهلي خاصة ما يصل
منها إلى المحكمة الفيدرالية العليا. ولذا تخوف اتحاد الحقوق المدنية الأميركي،
في تقرير أصدره سنة ٢٠١٠، من أن ما تفعله إدارة أوباما قد يحوّل كل هذه
الانتهاكات للحريات إلى «حالة طبيعية جديدة». (The New Normal)^(٢٩).

كل ذلك يجعلنا نستخلص بأنّ أميركا كما عرفها وعاصرها جيلنا، خلال عصرها

الذهبي في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث كانت الحريات الشخصية مصونة قانوناً ودستورياً إلى أبعد الحدود، قد أصبحت من الماضي وأن أميركا الجديدة، أميركا ما بعد القانون .

- حيث يستطيع النظام من ضمن القانون أن يسجن أي شخص، أميركي أو غير أميركي، لمدى الحياة، أو حتى أن يقتله، دون اتهام أو محاكمة.

- وحيث هناك محاكم صورية تدعى «لجاناً عسكرية» يعين قضاتها وزير الدفاع، تُسأف أحكامها لدى «لجان عسكرية» يعين أعضاؤها وزير الدفاع نفسه، الذي له الحق، في النهاية، أن ينقض حكم المحكمتين معاً ليعطي المتهم في السجن مدى الحياة،

- وحيث يمتلك النظام سجوناً معروفة و«سجوناً سوداء» سرية حيث تمارس كل أنواع التعذيب وحيث يوجد أناس ثبتت براءتهم ولكن القانون لا يسمح بإطلاقهم،

- وحيث كل شخص مراقب في ما يفعله في حياته اليومية من بحث على الإنترنت واتصال من خلال برامج التواصل الاجتماعي ومحتويات الرسائل العادية والإلكترونية ومن خلال التنصت على المخابرات الهاتفية وغيرها لتحلل هذه المعلومات في أكبر مركز عرفه العالم لهذا الغرض من حيث سعة حواسيبه وتقدم تكنولوجيته،

- وحيث يجوز قانوناً لرجال الأمن تعرية أي مخالف للقانون مهما صغرت المخالفة وحتى في حال مخالفات المرور، وتفتيش كل خبايا جسده، وكذلك تعرية الأشخاص إلكترونياً في المطارات بشكل روتيني،

- وحيث يخضع أساتذة وتلامذة الجامعات إلى المراقبة الدائمة، بما في ذلك استعمالاتهم للحاسوب، من خلال استعمال البعض للتجسس على البعض

الآخر، ووجود رجال أمن مدربين لاقتحام المباني والأماكن المغلقة (SWAT Teams) واقتحامها فعلاً،

- وحيث كل ذلك وغيره تسانده آلة أمنية استخباراتية هائلة، داخل الحكومة الفيدرالية معنية بالحرب على الإرهاب مخبأة عن أعين الجمهور ودون مراقبة قضائية أو تشريعية فاعلة وحيث تصل موازنة الاستخبارات فيها إلى أكثر مما تدفعه لهذا الغرض كل دول العالم الأخرى مجتمعة، وهي في توسع مستمر،

(...) هي أميركا التي سنتعايش معها في المستقبل المنظور لأن «العودة إلى دولة القانون ستأخذ سنين عديدة»^(٣٠) إذا ما عادت.

هوامش الخلاصة

- (١) أضيف إلى هذه الملحقات عبر السنين سبعة عشر ملحقاتاً. تعتبر أيضاً في صميم الدستور ولكن خارج ما يسمى شرعة الحقوق، أهمها بالنسبة لموضوعنا الملحق الثالث عشر الذي ألغى الرق (١٨٦٥)، والملحق الرابع عشر الذي أعطى الجنسية الأميركية لكل المولودين في الولايات المتحدة والمتجنين والخاضعين لسلطاتها (١٨٦٨)، والملحق الخامس عشر الذي أعطى السود حق الانتخاب (١٨٧٠) وأيضاً التاسع عشر الذي أعطى المرأة حق الانتخاب (١٩٢٠).
- (٢) أنظر الدستور الأميركي وملحقاته في «الملحق» لهذا الكتاب.
- (٣) "Declaration of the Rights of Man and of the Citizen". www.constitution.org/fr/fr_drm.htm.
- هناك طبعاً فروقات فلسفية بين إعلان «الحقوق الأميركي» و «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» الفرنسي ولكن لا مجال للدخول فيها في إطار موضوع هذه الدراسة.
- (٤) "Abolition of Slavery timeline". [www.wikipedia.org/wiki/Abolition_of_slavery](http://www.wikipedia.org/wiki/Abolition_of_slavery_timeline) _timeline.
- (٥) عن هذه العلاقة أنظر: Robert J. Miller. 2006. "American Indians and the United States Constitution". www.flashpointmag.com/amindus.htm.
- (٦) يقول الدستور في المادة الأولى، الفقرة الثانية: يوزع عدد النواب والضرائب المباشرة بين مختلف الولايات التي قد يضمها هذا الاتحاد حسب عدد كل منها الذي يحدد بأن يضاف إلى مجموع عدد السكان الأحرار، بمن فيهم المرتبطون بالخدمة لعدد من السنين/ وباستثناء البنود المعفيين من الضرائب، ثلاثة أخماس عدد الأشخاص الآخرين في الولاية». وبهذا سمح الدستور بالرق بطريقة غير مباشرة ولكن إيجابية.
- (٧) Noam Chomsky. July 22, 2012. "Destroying the Commons". www.tomdispatch.com/post/175571/
- (٨) Richard Hofstadter. 1964. "The Paranoid Style in American Politics". Harper's Magazine. November.
- (٩) كما حركات مشابهة مناهضة «المستبشرين» (Illuminate) الذين كانوا ينادون بالعقلانية ويعارضون رجال الدين البروتستانت أو الحركات المناهضة لـ «جمعيات القراءة» (Reading Societies) الفكرية والتعليمية.
- (١٠) Hofstadter
- (١١) National Geographic Society. 2006. "2006 Geographic Literacy Study". www.nationalgeographic.com/roper2006/
- (١٢) National Geographic Society. 2002. "Global Geographic Literacy Survey". www.nationalgeographic.com/geosurvey/2002/download/RoperSurvey.pdf.

John Hechinger. 2011. "American School Children Appear Lost in Latest Study of (١٣) Geography Aptitude". www.bloomberg.com/news/2011-07-19/u-s-Kids-appear-lost-in-latest-study-of-geography-knowledge.html.

(١٤) المرجع نفسه.

Hofstadter.

(١٥)

Jeffrey Winters. 2002. "We Fear The Unknown". *Psychology Today*, May 1. (١٦)

Fukamaya.

(١٧)

(١٨) أنظر موقع الجمعية على الأنترنت: www.jbs.org.

Jim Keith. 1995. *Black Helicopters Over America Strikeforce for The New World Order*. IllumiNet Press. (p: 145). (١٩)

Ziauddin Sardar and Merryl Wyn Davies. 2003. "Why Do People Hate America?" (٢٠) Icon Books. (p: 5).

Bernard Weiner. 2001. "What Bush Should Have Said". www.antiwar.com/orig/weiner2.html. (٢١)

Seumas Milne. 2001. "They Can't See Why They Are Hated: Americans Cannot (٢٢) Ignore What Their Government Does Abroad". *The Guardian*, 13 September.

Peter Ford. 2001. "Why Do They Hate Us?" *Christian Science Monitor*, September 27. (٢٣)

Robert Kagan. 2008. *The Return of History: and the End of Dreams*. Alfred A. (٢٤) Knopf.

Wolf (pp: 2-3). (٢٥)

Obama, 2007. (٢٦)

Mary Dudziak. 2012. "This War is Not Over Yet". *The New York Times*, February (٢٧) 15.

Christopher Pyle. 2010. "Restoring the Rule of Law", *Global Dialogue*, Winter/Spring (٢٨) 2010.

American Civil liberties Union (ACLU). 2010. "Establishing a New Normal". (٢٩) www.aclu.org/national-security/establishing-new-normal.

(٣٠) المرجع نفسه.

المقالات

مقدمة

في هذا القسم خمسة مقالات نُشرت في تواريخ متفاوتة وتعدّ مكملّة لبعض النقاط الأساسية المطروحة في الكتاب تتعلق بعهد جورج بوش الابن (٢٠٠١ - ٢٠٠٩) وبداية عهد باراك أوباما من بعده، أي بالمرحلة الأخيرة من ابتعاد أميركا عن الحريات (انظر الفصلين الخامس والسادس من هذا الكتاب).

تنبع أهمية هذه المقالات من أنها: أولاً كتبت خلال تلك المرحلة وتعطي بالتالي صورة عن ردّات الفعل الأولى لابتعاد أميركا الأخير عن الحريات بعد أن كانت قد استطاعت، بعد جهد طويل، أن تصبح، ولو لبضعة عقود فقط، «مدينة على جبل» محط أنظار العالم في مجال صون الحريات. ثانياً تدخل هذه المقالات بالتفاصيل السياسية وبأسماء اللاعبين وأدوارهم ممّا يجعلها مكملّة للنص التاريخي الشامل الذي يشكل صلب الكتاب.

«أميركا ماذا دهالك؟» نُشر بعد حوالي أربعة أشهر فقط من هجوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تحت وطأة القوانين والإجراءات المتتالية التي اتخذتها الإدارة الأميركية مباشرة بعد الهجوم، والمنافية للحريات التي كانت أميركا تفاخر بها عن حق خلال العقود الأربعة السابقة، أي خلال ما سميناه عصرها الذهبي للحريات.

«أبو غريب: أسبابه وتداعياته» حُرِّر سنة ٢٠٠٤ عندما ظهر للعالم القساوة المفرطة التي تتعامل بها الإدارة الأميركية مع المعتقلين. يحلل المقال المسؤوليات القانونية والسياسية عن عمليات التعذيب الواسعة وتداعياتها المنتظرة على المستوى الأمريكي المحلي.

المقالان عن المحافظين الجدد يكملان ما جاء في نص الكتاب عرضاً عن مسؤولية هذه المجموعة في جر الإدارة الأميركية، ورئيسها جورج بوش الابن، إلى اتخاذ قرارات مجافية للحريات، إضافة إلى حربي أفغانستان والعراق. «المحافظون الجدد: بداية النهاية» نُشر في آذار سنة ٢٠٠٤ عندما كانت هذه المجموعة في أوج قوتها السياسية ولكننا كنا قد رأينا في حينه بعض المؤشرات التي تنبئ بأفولها القريب. «صعود وأفول المحافظين الجدد...» نُشر بعد ثلاث سنوات من المقال السابق عندما كان قد أصبح من الواضح أنَّ سلطة المحافظين الجدد وصلت إلى نهايتها وبدأ أعضاؤها بالذهاب كلٌّ في سبيله تاركين لمؤسساتها الفكرية والسياسية تحضير الطريق لجولة قادمة. في المقالين شرح عن كيفية تسلل هذه المجموعة إلى الحكم، وعن أصول فلسفتها، ومبادئها، وتنظيمها، وما نتج بسبب سياساتها من ضرر على مكانة أميركا في العالم، سياسياً وعسكرياً وبالأخص كمثال للحريات المصونة.

في المقال الأخير «أوباما السنة الأولى» شرح للأمال التي أذكأها أوباما بوعوده خلال حملته الانتخابية لسنة ٢٠٠٨ على مختلف الصعد، في السياسة الخارجية كما في السياسة الداخلية، ومن ضمنها الوعود التي أطلقها بإعادة أميركا إلى عهدا الذهبي للحريات، وكيف تكث بمعظم هذه الوعود قبل أن يتجاوز السنة الأولى من عهده التي يعتبرها الكثيرون السنة المفصلية لتحول أوباما من معترض شرس على سياسات بوش الابن المتعلقة بالحريات إلى مساند لها وموسع لإجراءاتها.

أميركا ماذا دهاك؟ (*)

عندما اشتعلت الثورة السورية ضد الاحتلال الفرنسي سنة ١٩٢٥ بقيادة سلطان باشا الأطرش قامت القوات الفرنسية بقمعها بعنف مفرط أخرج الكثيرين من العرب الذين كانوا قد درسوا في فرنسا وأعجبوا بالثورة الفرنسية وتشربوا من مبادئها، ومن بين هؤلاء كان أمير الشعراء أحمد شوقي الذي كتب إحدى أشهر قصائده معاتباً فرنسا بقوله: «دم الثوار تعرفه فرنسا وتعلم أنه نور وحق».

لا شك أنّ الكثيرين من أمثالي الذين درسوا وعاشوا في الولايات المتحدة مدة طويلة خلال النصف الثاني من القرن العشرين شعروا بشعور مماثل تجاه هذا البلد بعد أحداث ١١ أيلول بسبب الإجراءات القانونية والممارسات الرسمية والشعبية التي تبعت هذه الأحداث والتي اخترقت أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى داخل الولايات المتحدة.

نحن لسنا مدججاً. فنحن الذين درسنا وعشنا طويلاً في الولايات المتحدة نعلم أن سياسة أميركا الخارجية مليئة بالازدواجية، كثيراً ما تتعامل بمعايير تختلف من بلد لآخر، تعاقب من خلالها المظلوم وتكافئ المعتدي كما تفعل في فلسطين

اليوم على سبيل المثال . ونعلم أيضاً انها ساندت في بعض الأحيان نظاماً ديمقراطياً على حساب نظام ديموقراطي كما فعلت مثلاً في التشيلي عندما أسقطت الرئيس المنتخب الليندي لحساب أبشع ديمقراطية عرفت تلك البلاد . ولكن كل هذا كان يتعلق بسياسة أميركا الخارجية وليس بسياساتها الداخلية وكيفية تعامل القانون مع الذين يعيشون ضمن حدودها من مواطنين وأجانب .

نحن نعلم أيضاً أن أميركا اخترقت في بعض الأحيان أسس الديمقراطية وحقوق الانسان حتى داخل أراضيها . فخلال الحرب العالمية الثانية مثلاً احتجزت السلطات الأميركية الآلاف من الأميركيين من أصل ياباني في مخيمات احتجاز طيلة الحرب دون محاكمة أو حتى اتهام ولكن هذا حصل منذ أكثر من خمسين سنة . وفي الخمسينيات عندما شعرت أميركا بالخطر الشيوعي وبدأت الحرب الباردة ضاع صوابها مرة أخرى في عهد السيناتور جوزف مكارثي فحصلت ممارسات أقل ما يقال فيها أنها استعملت وسائل غير ديموقراطية وتجاهلت حقوق بعض الأميركيين الذين كان لهم رأي مخالف لرأي المتشددين ضد الاتحاد السوفياتي ولكن ما يشفع لأميركا في نظرنا هو أن هذا حصل منذ خمسين سنة تقريباً ولم يدم سوى أربع سنوات أدين بعدها جوزيف مكارثي من قبل مجلس الشيوخ الأميركي الذي كان هو عضواً فيه .

ولكن خلال الخمسين سنة الماضية تعززت القوانين الأميركية لحماية حقوق المواطنين وكل الذين يقطنون فيها حتى أن فلسفة القانون ذهبت إلى أبعد ما تمنى البعض في حماية حقوق الإنسان بحيث أصبحت تفضل أن يبرأ عشرات المجرمين على أن يدان بريء واحد .

ماذا دهم أميركا بعد حوادث ١١ أيلول؟

عادت أميركا أكثر من خمسين سنة إلى الوراء من خلال قوانين سنتها على عجل وممارسات غطتها بقرارات إدارية تجاوزت كل الأعراف الديمقراطية التي بنتها

بتان كبير خلال العقود الخمسة الماضية. بتها حجراً بعد حجر فانهارت مؤخراً كما انهارت ناطحات السحاب في نيويورك في ١١ أيلول.

بعد ١١ أيلول اعتقلت الادارة الأميركية أكثر من ألف ومئتي شاب عربي ومسلم لأسباب واهية أو بدون سبب دون الاعلان عن أسمائهم ودون السماح لمحاميهم برؤيتهم ودون حتى اتهام في الكثير من الحالات، ضاربة عرض الحائط بمبدأ أن الإنسان بريء حتى تثبت إدانته. وبعد ١١ أيلول مباشرة رفعت الادارة الأميركية مدة التوقيف الاحتياطي من ٢٤ ساعة إلى ٤٨ ساعة بالنسبة لغير الأميركيين ثم عاد الكونغرس الأميركي ورفعته من خلال «القانون الوطني» (Patriot Act) إلى أسبوع دون اتهام وإلى أجل غير محدد اذا اعتبرت الادارة أن هذا الشخص يشكل خطراً على الأمن القومي.

كما استدعت الادارة الأميركية أكثر من خمسة آلاف تلميذ عربي ومسلم للتحقيق معهم دون أن يكون لديها أدنى مستويات الشك بتورطهم في عمليات ١١ أيلول أو معرفتهم المسبقة بها. حتى أن بعض أجهزة الأمن المحلية داخل الولايات المتحدة التي طلبت منها وزارة العدل الفدرالية القيام بهذه التحقيقات رفضت الانصياع للأوامر لأنها اعتبرتها مخالفة لأصول التحقيقات والمحاكمات المتبعة في ولاياتها.

ولعل الأخطر بين كل هذه الاجراءات هو قرار رئيس الجمهورية جورج بوش الابن الذي يجيز «محاكمة» أي شخص غير أميركي متهم بالارهاب (أي بمجرد توجيه تهمة الارهاب له) أمام لجنة مؤلفة من ثلاثة ضباط يعينهم وزير العدل لهذا الغرض بإمكانهم الحكم عليه حتى بالاعدام (بغالبية صوتين) دون أي مجال للاستئناف والتمييز. ولا يحق للمتهم انتقاء محاميه أو التكلم معه على أفراد كما لا يحق له سماع التهم الموجهة إليه، وتكون المحاكمة سرية تماماً لا تفصح عن أي شيء يجري خلالها وحتى عن أسماء «القضاة»، ويستطيع وزير العدل تغيير قوانينها حسب مزاجه. وقد صرح وزير العدل علناً بأن المتهم

في هذه الحالات لا يحق له الانتفاع من المبدأ القانوني القائل بأنه بريء حتى تثبت التهمة عليه. وكل هذه الإجراءات تتعارض مع الدستور الأميركي وخاصة الملحق السادس منه الذي يعطي المتهم الحق بمحاكمة علنية أمام محلفين يشارك في اختيارهم وحسب أصول محاكمات شفافة. السابقة الوحيدة التي ذكرها المسؤولون الأميركيون في هذا الصدد هي محاكمة حصلت خلال الحرب العالمية الثانية لجواسيس ألمان، إلا أن هذه السابقة المخاطئة أصلاً حصلت بالنسبة لمحاكمة واحدة في مدة زمنية قصيرة على عكس القرار الرئاسي الحالي المتخذ في إطار حرب على الإرهاب قد تدوم، حسب تصريحات المسؤولين الأميركيين، عشرات السنين أي أن هذا القرار أصبح جزءاً من القانون الأميركي الطويل المدى.

ومن المؤسف أن غالبية الشعب الأميركي توافق على هذه الإجراءات كما ظهر في سلسلة من الاستطلاعات التي نفذت خلال الأشهر الثلاثة المنصرمة. كما حصلت ومازالت تحصل مئات الاعتداءات على العرب والمسلمين في الولايات المتحدة رغم تنبيهات كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية.

يقول وزير العدل الأميركي أن سبب هذه الإجراءات هو الدفاع عن النظام في الولايات المتحدة ضد أعدائه الإرهابيين. هل يعني هذا أن أية دولة، يشعر النظام فيها أنه مهدد من جماعات يعتبرها إرهابية، لها الحق بأن تسن قوانين تتعارض مع الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ ماذا نقول لهذه الأنظمة عندما تعلن أن مثل هذه القوانين موجودة حتى في الولايات المتحدة؟ هل نقول لهم أن الإرهاب هو أقوى من الديمقراطية وأن النظام الديمقراطي لا يستطيع محاربة الإرهاب إلا إذا تخلى عن بعض من ديمقراطيته على الأقل وسن القوانين التي تتعارض مع حقوق الإنسان؟ إذا كان هذا صحيحاً فإنه يسقط كل ما تعلمناه في الجامعات الأميركية وكل ما تشربناه من احترام مطلق لحقوق الإنسان خلال عيشنا في الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

إن الديمقراطية هي أقوى من أن تهدد من قبل مجموعات إرهابية مهما كانت قدراتها على التخريب. وفي أسوأ الحالات، من الأفضل لدولة عظمى تريد أن تكون مثلاً يقتدى في العالم أن تحارب الإرهاب طويلاً في ظل الديمقراطية من أن تقضي عليه بسرعة بأساليب تتعارض مع حرية الإنسان وحقوقه.

أبو غريب: أسبابه وتداعياته(*)

رغم الوحشية المفرطة التي ظهرت خلال الأسابيع الماضية في الصور وأشرطة الفيديو التي التقطت في سجن أبو غريب، فإن هذه لا تمثل سوى الجزء الأقل نظاعة بين الصور والأشرطة التي ستصدر تباعاً في الأسابيع والأشهر القادمة. وقد نبه إلى ذلك وزير الدفاع الأميركي، دونالد رامسفيلد، في شهادته أمام لجنة التحقيق في مجلس الشيوخ الشهر الماضي عندما قال، واصفاً الصور والأشرطة التي لم تظهر بعد: «إن على الشعب الأميركي أن يفهم أننا نتكلم هنا عن جرائم اغتصاب وقتل وليس عن إخضاع أناس لتجربة مهينة». وبالفعل، فقد بدأت هذه الصور والأشرطة بالظهور في الصحف ومواقع الانترنت وفيها من الوحشية ما تسمز لها النفوس. وقد اعترف البتاغون بأكثر من ٢٥ حالة وفاة تحت التعذيب وأن في كثير من هذه الحالات نجمت الوفاة عن الضرب بآلة حادة، حسب تقرير الطبيب الشرعي.

رتراكم الأدلة على أن هذه الأفعال ليست محصورة في سجن أبو غريب بل هي منتشرة في كل سجون الجيش الأميركي المعروفة في العراق، في الموصل

وسامراء ومطار بغداد، أو في سجن باغرام قرب كابول في أفغانستان أو في سجن غوانتانامو في كوبا. كما أن هذه الأفعال منتشرة أيضاً، وبشكل أسوأ، في سجون الجيش الأميركي السرية - «المرافق الأشباح» كما يسميها بعض المراقبين الغربيين - المنتشرة حول العالم والتي تقع بشكل كامل خارج سلطة القضاء ومراقبة الصليب الأحمر الدولي. وقد انتشرت هذه المرافق السرية إلى حد شبهها بعض المراقبين بـ «الأرخبيل العسكري». أضف إلى ذلك عمليات تسليم معتقلين إلى دول معروفة باستعمالها أسوأ أنواع التعذيب في سجونها لاستجوابهم. وحسب مجلة «نيوزويك»، فإن الحكومة الأميركية تعاقدت مع شركة طيران شارتر لنقل السجناء بين هذه السجون والبلاد لأنها اعتبرت أن استعمال الطيران الحربي الأميركي لهذا الغرض «غير لائق وسهل الاكتشاف».

وبينما استغرب الكثيرون هذه الممارسات من قبل الجيش الأميركي، لم يكن هناك استغراب مماثل بين المتابعين لسلوك هذا الجيش في الحروب الماضية. فالجرائم التي ارتكبت في حرب فيتنام مثلاً عديدة جداً وأشهرها مجزرة مي لاي (التي شبهها البعض بفضيحة أبو غريب بالنسبة لنتائجها المحتملة على مسار الحرب) حيث قام جنود أميركيون، بقيادة الملازم أول ويليام كيلى، بقتل أكثر من خمسمئة فيتنامي مدني غير مسلح. وبين هؤلاء ١٨٢ امرأة، ١٧ منهن حاملات، و١٧٣ طفلاً، منهم ٦٥ أطفال صغار. وبعد محاولة طمس المجزرة، ونتيجة لتحقيقات صحافية أميركية جريئة (أهمها تحقيقات قام بها سيمور هيرش الذي كان له فضل كبير أيضاً في نشر تفاصيل فضيحة أبو غريب) وضعت السلطات اللوم كاملاً على كبش المحرقة الملازم أول كيلى، فحاكمته وحكمت عليه بالسجن المؤبد. وعمت المظاهرات المساندة لكيلى مدن الولايات المتحدة وتدفقت التبرعات له لاستئناف الحكم وحصلت استقالات جماعية من مجلس خدمة الجيش. ويقول الرئيس ريتشارد نيكسون، الذي كان قد تسلم الرئاسة بعد ليندون جونسون، في مذكراته أن البيت الأبيض تسلم خمسة آلاف رسالة، مئة منها تطالبه بالعفو عن كيلى مقابل كل واحدة تطالب بتثبيت الحكم عليه. ولذلك

أمر نيكسون في نيسان/ إبريل ١٩٧١ بوضع كيلى تحت الإقامة الجبرية ثم قام الوزير المختص في سبتمبر/ أيلول ١٩٧٤ بإطلاق سراحه. وهكذا يكون كيلى، الوحيد الذي أدين في هذه المجزرة، قد أمضى في منزله ثلاث سنوات ونصف السنة، أي يومين ونصف اليوم عن كل مدني فيتنامي قتل في مي لاي.

وخلال استجوابه من قبل اللجنة المختصة في مجلس الشيوخ الشهر الماضي، قال الوزير رامسفيلد أنّ طرق التحقيق «المسموح بها» من قبل وزارة الدفاع تشمل التجويع وإجبار الموقوف على أخذ وضع جسدي مؤلم لمدة طويلة. وتقول صحيفة «النيويورك تايمز» (عدد ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٤) أن هذه الطرق «المسموح بها» تضم أيضاً ما يسمى «الاعراق الافتراضي» (Waterboarding) حيث يوضع رأس الموقوف في الماء إلى أن يوشك على الاختناق. ومن الطرق الأخرى المستعملة عادة، حسب صحيفة «الغارديان» الإنكليزية (عدد ١٤ أيار/ مايو ٢٠٠٤)، ما يسمى «الكلبة في الصندوق» حيث يوضع الموقوف في صندوق السيارة، خاصة في موسم الحر، إلى أن يشعر بالاختناق الوشيك. كل طرق الاستجواب هذه تخالف طبعاً اتفاقات جنيف التي تحرم أي «تهديد أو إهانة أو تعريض لمعاملة غير مستساغة». وقد اعترف بهذا صراحة نائب وزير الدفاع، بول وولفوفيتز، خلال استجوابه من قبل لجنة مجلس الشيوخ نفسها.

ولعل ما يجعل فضيحة أبو غريب أقل غرابة للمتابعين لقضايا الجريمة في المجتمع الأميركي هو أن العنف والممارسات الشاذة داخل السجون الأميركية لا تعتبر استثنائية في نظام الأمن الأميركي. فرغم أن أقل من خمسة بالمئة من الجرائم في الولايات المتحدة يتم القبض على مرتكبيها (وهذه من أقل النسب في العالم)، فإن عدد المساجين في الولايات المتحدة يشكل ٢٥ بالمئة من مجموع المساجين في العالم بينما لا يتعدى عدد سكان الولايات المتحدة الخمسة بالمئة من سكان العالم. ويقول أحد المعلقين الأميركيين في مقال في مجلة نيوزويك (عدد ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٤) بعنوان «تفسير لأعمال ليندي إنجلاند» (المجنده الأميركية التي تظهر في بعض صور أبو غريب المزرية) أن

دراسة معروفة أجريت بين تلامذة جامعة ستانفورد، إحدى أرقى الجامعات الأميركية، لعب التلامذة فيها دور السجناءين أظهرت «أن الأغلبية كانت مستعدة - بل تواقّة - لاستعمال طرق الإذلال والألم المفرط» مع المساجين. أما الممارسات داخل السجون الأميركية فإنها لا تختلف كثيراً عن الممارسات التي ظهرت في صور وأشرطة أبو غريب. وتقول «النيويورك تايمز» (في عددها الصادر في ٨ مايو/ أيار ٢٠٠٤) «أن الاعتداءات الجسدية والجنسية على المساجين، التي تشبه إلى حد بعيد ما اكتشف في العراق، تحصل في السجون الأميركية دون معرفة أو اهتمام الجمهور، وذلك استناداً إلى أقوال مسؤولين عن السجون ومساجين وناشطين في قضايا حقوق الإنسان». وتعدد الصحيفة هذه الممارسات بما في ذلك إجبار الموقوفين الرجال على ارتداء ثياب داخلية نسائية، ووضع الأغذية السوداء على رؤوسهم، واستعمال الضرب والسباب وإجبار المساجين على الزحف على ركبهم. وتضيف الصحيفة أن أسوأ ولاية في هذا المضمار هي ولاية تكساس التي، في عهد جورج دبليو بوش كحاكم لها، اضطر قاضي التحقيق إلى وضع الرصاية على سجونها بعد أن ثبت له أن الحرس «كانوا يسمحون لعصابات من المساجين ببيع وشراء مساجين آخرين كعبيد لممارسة الجنس معهم».

وحقيقة الأمر هي أنه لولا ظهور الصور والأشرطة وعدم تمكن الإدارة الأميركية من إخفائها لما اعترفت واشنطن بأية تجاوزات تذكر داخل سجن أبو غريب أو غيره من السجون. فقائدة السجن الأميركية في حينه، العميدة جانيس كاربنسكي، صرحت السنة الماضية، بينما كانت هذه التجاوزات تحدث داخل سجنها، بأن حالة السجناء هناك ممتازة لدرجة أنها تخشى أن يرفض هؤلاء مغادرة السجن عندما يطلق سراحهم: وتقول صحيفة «الهيرالد تريبيون» (عدد ١١ أيار/ مايو ٢٠٠٤) أن عدداً غير قليل من أفراد الفرقة المسؤولة عن سجن أبو غريب كانوا على وشك تسلّم أوسمة الجيش البرونزية اعترافاً بخدماتهم البارزة ولكن ٨٠ بالمئة منهم اعلّموا بعد حصول الفضيحة بأنهم لن تسلّموا هذه

الأوسمة. أما وزير الدفاع رامسفيلد، فبعد أن اعترف أمام مجلس الشيوخ بمسؤوليته عن الفضيحة، وضع معظم اللوم على نفسه لأنه، كما قال، «لم يفهم أو يعلم بوجود هذه الصور التي سببت كل هذا الضرر». وبأمر منه منع الجنود الأميركيون في كل مرافق الجيش الأميركي من حيازة آلات تصوير رقمية أو آلات تصوير فيديو أو حتى هواتف خلوية لاقطة للصور إذ إن هذه الأخيرة، حسب مراجع في وزارة الدفاع، استعملت لالتقاط بعض الصور المشينة في سجن أبو غريب.

وفي محاولة لاحتواء الفضيحة وتفادي وصول مسؤوليتها إلى مستويات رفيعة في الإدارة الأميركية، ادّعى الرئيس جورج بوش ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد وبعض المسؤولين الكبار الآخرين في الإدارة الأميركية بأنهم لم يكونوا على علم بالانتهاكات التي حصلت في سجن أبو غريب. غير أن هذا الادعاء بدأ يتهاوى تحت وطأة الحقيقة. فمُنذ أكثر من سنة نشرت «النيويورك تايمز» تحقيقاً قامت به كارلوتا غول حول التعذيب في سجن باغرام في أفغانستان كشفت فيه عن كثير من أنواع التعذيب نفسها التي ظهرت في سجن أبو غريب، منها التعري ووضع الأتعة على الرؤوس لمدة طويلة وربط الأرجل بينما تكون الأيدي معلقة في سقف الغرفة، والرفس والإهانة من قبل المجنّدين وغيرها. كما أن عدة صحف أميركية بما فيها «النيويورك تايمز» و«الواشنطن بوست»، نشرت عدداً من التحقيقات التي أشارت إلى انتشار وسائل التعذيب الوحشية في السجون الأميركية في أفغانستان والعراق وغيرهما، كما نشرت عدة جمعيات إنسانية «كهيومن رايتس واتش» و«أمнести إنترناشونال» تقارير تصب في الاتجاه نفسه. أما الصليب الأحمر الدولي، فقد أعلن مؤخراً أنه نبّه الإدارة الأميركية إلى هذه الانتهاكات الوحشية مراراً منذ خريف ٢٠٠١ في أفغانستان ومنذ حوالي السنة في العراق، ثم قام بتقديم تقرير خطي بهذا المعنى إلى الإدارة الأميركية في شباط/فبراير الماضي. وتقول «النيوزويك» أن وزير الخارجية كولن باول بدأ منذ تشرين الأول/نوفمبر من العام الماضي بعرض هذه المسألة في اجتماعات كبار

المسؤولين الأميركيين بمن فيهم وزير الدفاع رامسفيلد ومستشارة الأمن القومي كونداليسا رايس. وقد قام الجنرال الأميركي أنطونيو تاغوبا، بتكليف من قيادة الجيش، بتحقيق عن حالة السجناء في أبو غريب وقدم تقريره في شهر شباط/فبراير الماضي الذي يصف فيه أنواع التعذيب في السجن بأنها «جرائم مهيئة، سادية وصارخة وغير مبررة».

ويحاول الرئيس الأميركي وإدارته تحميل المسؤولية إلى حفنة من العسكريين الصغار الذين تورطوا مباشرة في عمليات التعذيب إلا أن هذه المحاولات بدأت هي الأخرى بالانهيار. فبعض طرق التعذيب التي ظهرت في الصور هي طرق معتمدة من قبل ضباط المخابرات في الجيش الذين لا بد وأن قاموا بتدريب صغار العسكريين عليها، حسب ما جاء في مجلة «نيوزويك». وهناك معلومات ناتجة عن التحقيقات الجارية مع ضباط يعملون في سجن أبو غريب عن أن كبار القادة في الجيش الأميركي في العراق كانوا على علم بما يحدث داخل السجن وأن القائد الأعلى للقوات هناك، الجنرال ريكاردو سانشيز، زار بالفعل السجن أكثر من مرة واطلع على عمليات التحقيق. وقد أعلن مؤخراً أن الجنرال المذكور سيستبدل في حزيران/يونيو المقبل بنائب رئيس أركان الجيش الأميركي، الجنرال جورج كايسي، لهذا السبب بالذات رغم إنكار الإدارة الأميركية لذلك. ومما عزز هذا الطرح هو اضطرار الرئيس بوش للقول بأن «ريك سانشيز يقوم بعمل رائع (...). وخدمته مثل يحتذى» مذكراً بكلامه الشهر الماضي عن دونالد رامسفيلد، بعد تعاظم المطالبة باستقالته، بأنه أحسن وزير للدفاع عرفته الولايات المتحدة.

ولكن الأهم من ذلك هو أن المسؤولية عما حدث في أبو غريب ويحدث في سجون الجيش الأميركي حول العالم من انتهاكات لحقوق الإنسان ولمعاهدات جنيف لا تنحصر في الجهاز العسكري الأميركي بل تصل إلى أعلى مستويات الإدارة المدنية الأميركية بمن في ذلك الرئيس جورج بوش نفسه. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ أي بعد انتهاء المعارك في أفغانستان، قام جون يو، أحد موظفي وزارة العدل الأميركية التي يرأسها الوزير جون أشكروفت، مع فريق من

الوزارة، بإعداد مذكرة تدعو إلى عدم تطبيق اتفاقيات جنيف على الحرب في أفغانستان، وتقدم مبررات قانونية لذلك. وقد أزعجت هذه المذكرة وزير الخارجية الأميركي كولين باول ومستشاري وزارته القانونيين الذين تخوفوا من المعاملة بالمثل من قبل الأفغان إذا ما وقع جنود أميركيين في أسرهم.

وفي الشهر نفسه أعد المستشار القانوني في البيت الأبيض، ألبرتو غونزاليس، مذكرة إلى رئيس الجمهورية جورج بوش تبنت حججاً مماثلة لجهة عدم تطبيق اتفاقات جنيف على الحرب مع أفغانستان، مما أثار غضب كولين باول ومساعديه في وزارة الخارجية إلى حد إرسال مذكرة مضادة إلى الرئيس بوش ينبهه فيها من مخاطر عدم تطبيق اتفاقات جنيف وطلب مقابله لهذا الغرض. وفي محاولة لإرضاء باول، قبل بوش تطبيق اتفاقات جنيف في الحرب على أفغانستان بشكل عام ولكنه استثنى الأسرى الطالبان والأعضاء في القاعدة مما أفرغ التنازل من مضمونه.

ومباشرة بعد ذلك قام بوش، حسب تحقيق قامت به مجلة «النيوزويك» (عدد ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٤)، بتوقيع أمر سري يعطي صلاحيات جديدة إلى وكالة الاستخبارات المركزية تخولها إنشاء مراكز توقيف حول العالم «واستجواب الموقوفين فيها بقساوة غير مسبوقة». وقامت واشنطن بعد ذلك بإبرام اتفاقات مع الدول حيث أنشئت هذه السجون تعطي الحصانة للموظفين الأميركيين المدنيين والعسكريين ذات العلاقة بهذه المنشآت. وتقول صحيفة «الهيرالد تريبيون» في افتتاحيتها بتاريخ ٨ - ٩ مايو، أي بعد الأيام الأولى للفضيحة: «إذا لم يكن بوش على علم، فإن هذا يكون فقط بالنسبة لوجود الصور لأننا نعلم الآن أن كبار المسؤولين الأميركيين أعلموا منذ عدة أشهر بالقلق من وجود معاملة سيئة جداً للموقوفين في العراق».

وجاء تورط الرئيس بوش ليس فقط على أيدي المستشارين القانونيين في وزارة العدل والبيت الأبيض بل أيضاً على أيدي وزير الدفاع رونالد رامسفيلد وكبار

معاونيه. ففي أواخر سنة ٢٠٠٢ وزعت وزارة الدفاع أوامر بتفسير اتفاقات جنيف تفسيراً واسعاً مما أثار غضب وزارة الخارجية مرة أخرى. وبعد انتهاء العمليات العسكرية في العراق وعدم التمكن من القبض على صدام حسين بدأ رامسفيلد يفقد صبره مع الاستخبارات الأميركية والمحققين العسكريين في العراق في وقت بدت طرق الاستجواب في سجن غوانتانامو في كوبا حيث ترفض واشنطن تطبيق اتفاقات جنيف على المعتقلين فيه أكثر جدوى بسبب العنف والتعذيب اللذين اتسمت بهما الاستجوابات هناك. عندها طلب رامسفيلد من أحد معاونيه، ستيفن كامبون (الذي أصبح لاحقاً مساعد وزير الخارجية لشؤون الاستخبارات)، أن يحصل على المساعدة من الجنرال جيفري ميلر قائد السجن في غوانتانامو. وبالفعل قام ميلر بزيارة العراق ثم تم نقله إليها كقائد لسجن أبو غريب حيث أعطى الدور الرئيسي في الاستجوابات إلى الاستخبارات العسكرية المعروفة بوحشيتها المفرطة وقد تمت موافقة الجنرال ريكاردو سانشيز، القائد الأعلى للقوات الأميركية في العراق، على هذا الإجراء.

وبالإضافة إلى المسؤولية المباشرة، يحمل الكثير من المعلقين الغربيين الرئيس بوش وكبار مساعديه في البتاغون المسؤولية غير المباشرة عن هذه الانتهاكات. فقانون باتريوت الذي أبرم بعد حادثة ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والقرارات الرئاسية اللاحقة المتعلقة بمحاربة الإرهاب كلها تسمح لرئيس الجمهورية أن يأمر باحتجاز أي شخص يعتبره «مقاتلاً عدو» ويبقى الشخص محتجزاً دون محاكمة ودون حقوق المتهم القانونية ولأجل غير مسمى. مما أعطى الانطباع لدى الكثيرين داخل قوى الأمن والاستخبارات في الولايات المتحدة بأن لديهم الحرية بالتعامل مع المعتقلين خارج إطار القوانين المرعية. أضف إلى ذلك قرار الرئيس بوش بأن اتفاقات جنيف لا تطبق على معتقلي الطالبان أو القاعدة أو «المقاتلين الأعداء» وسماحه، كما سبق وذكرنا، بتشديد سجون سرية واستجواب الموقوفين فيها «بقساوة غير مسبوقة». ورغم أن الإدارة أقرت بأن اتفاقات جنيف تنطبق على المعتقلين في العراق، إلا أن وزير الدفاع رامسفيلد أعلن خلال

استجوابه الشهر الماضي أمام مجلس الشيوخ بأن اتفاقات جنيف لا تنطبق بالضرورة على كل المعتقلين هناك وخاصة «المقاتلين غير القانونيين». وجاءت الممارسات الجائرة بحق الأجانب داخل الولايات المتحدة، خاصة بحق العرب والمسلمين هناك، لتدعم الإباحية في التعامل مع المعتقلين. فحسب تقرير المفتش العام في وزارة العدل الأميركية نفسها فإن هؤلاء يتعرضون لمعاملة تعسفية وتحقير من قبل حرس السجون. وهذا الاستخفاف بالقوانين الدولية وصل حتى إلى الحليف البريطاني. إذ صرح روبرت كوبر، مستشار رئيس الوزراء البريطاني طوني بليير («الغارديان» في ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤) : «نحن نحافظ على القانون فيما بيننا ولكن عندما نعمل في الغابة علينا أن نستعمل شريعة الغاب أيضاً».

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى مواقف الإدارة الأميركية وجهودها الحثيثة لحماية الرسميين، العسكريين والمدنيين، من الملاحقة القانونية الدولية في إطار جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية. وكما كشفت «النيويورك تايمز» حديثاً (٢ أيار/ مايو ٢٠٠٤) فإن هناك مجموعة من المذكرات القانونية الإدارية تفصل للمعنيين كيف أن مخالفة اتفاقات جنيف من قبل المحققين الأميركيين لا تؤدي للملاحقة إذا ثبت أن المعتقل هو في حوزة بلد آخر. وأصبح من الواضح أن الضغوط الأميركية في الأمم المتحدة لاستثناء الرسميين الأميركيين من سلطة محكمة الجنايات الدولية مردها معرفة الإدارة الأميركية أن هناك مخالفات عديدة في صفوف قواتها تعرضهم للملاحقة الجنائية.

ما هي النتائج المنتظرة لهذه الفضيحة؟ مما لا شك فيه هو أن الفضيحة ستبقى تتفاعل على الأقل حتى انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني/ نوفمبر القادم مهما حاولت الإدارة الأميركية، وخاصة البنتاغون والبيت الأبيض، طمسها. فالإدارة الأميركية اليوم، بسبب الخلافات الكبيرة والصراعات الحامية داخلها، أصبحت كالمنخل الواسع الثقوب، تتغلب التسريبات فيها على التصريحات الرسمية. فبعض الرسميين يسربون الأخبار انتقاماً من أعدائهم داخل

الإدارة، وآخرون يسربونها لحماية أنفسهم ويزيدون في ذلك كلما تعمقت الفضيحة وآخرون يسربونها بسبب قناعاتهم الشخصية. أضف إلى ذلك التسابق بين وسائل الإعلام للحصول على تفاصيل جديدة قبل الآخرين. كل هذا في سنة انتخابية التي يبحث فيها الفرقاء عن أية فضيحة صغيرة فكيف بفضيحة بحجم فضيحة أبو غريب. من هنا لا بد أن يكون لهذه القضية تداعيات على الأقل في الأمد القريب.

أولاً: إن محاولة حصر الذنب في بضعة عسكريين صغار لن تنجح هذه المرة على الأغلب كما نجح بالنسبة لمجزرة مي لاي في فييتنام مهما حاول البيت الأبيض والبتاغون ذلك. السؤال إذاً هو: إلى أي مستوى ستصل تداعيات هذه الفضيحة. فالقائد الأعلى للقوات الأميركية في العراق الجنرال ريكاردو سانثيز سينقل إلى واشنطن قريباً كما سبق وذكرنا. ومن المرجح أن عدداً من الضباط الكبار، وخاصة ضباط الاستخبارات العسكرية، سيحاسبون ويعاقبون ولو أن العقاب قد لن يكون متناسباً مع الجريمة في النهاية.

أما في الشق السياسي فلعل أول ضحية سيكون دوغلاس فايت، الابن المدلل للمحافظين الجدد. وفايت هذا هو نائب وزير الدفاع لشؤون الاستخبارات الذي يتحمل المسؤولية المباشرة في البتاغون عن الفضيحة. وله أعداء كثر داخل الإدارة الأميركية بسبب أفكاره المتطرفة وغطرسته. فهو مكروه إلى درجة كبيرة من قبل قيادات الجيش ومن كبار موظفي وزارة الخارجية. فحسب ما جاء في كتاب بوب وودورد الأخير، «خطة الهجوم»، فإن الجنرال تومي فرانكس قال لزملائه يوماً بالاشارة إلى فايت: «علي أن أتعامل مع الرجل الأكثر حماقة على وجه الأرض كل يوم تقريباً». أما وزير الخارجية كولن باول فعداؤه لفايت معروف في الأوساط السياسية في واشنطن، وحسب وودورد أيضاً فإن فايت يسمي وزارة الخارجية «وزارة اللطف»، اشارة إلى ميوعتها بينما يلقب باول المجموعة التي تعمل مع فايت «مكتب الغستابو». ولكن الأهم في هذه الحال هو أن جون نيغروبونتي، سفير أميركا الحالي في الأمم المتحدة، قد قبل الانتقال إلى منصب

سفير في العراق على شرط أن يصار إلى إزاحة دوغلاس فايت من منصبه . وبالنسبة لبول وولفوفيتز، الرجل الثاني في البنتاغون، فإن الكلام في واشنطن يدور حول إصرار كارل روف، رئيس موظفي البيت الأبيض والرأس المدبر في حملة إعادة انتخاب بوش، على نقل وولفوفيتز من وزارة الدفاع إلى وظيفة رفيعة ولكن غير سياسية أو دفاعية كرئاسة وكالة الاستخبارات المركزية . أما بالنسبة إلى رامسفيلد فإن كل الدلائل تشير إلى أنه فقد قوته الكبيرة داخل الإدارة الأميركية رغم (أو بدليل) زيارة بوش الأخيرة للبنتاغون ووصفه لرامسفيلد بأنه أعظم وزير للدفاع . لكن من الصعب أن تصل مسؤولية الفضيحة مباشرة إلى بوش لأن كل القوى من حوله مجندة لحمايته وتحمل اللوم عنه إذا ما دعت الحاجة (أما إذا نزل في الانتخابات القادمة فالأمور قد تختلف آنذاك) .

ثانياً: إن الفوضى التي تتخبط بها الإدارة الأميركية في العراق جعلت شعبية الرئيس بوش تتآكل وجاءت هذه الفضيحة لتسرع في هذا التآكل . فاستطلاع غالوب في ٨ - ٩ أيار/ مايو ٢٠٠٤ يظهر أن نسبة الذين يؤيدون الرئيس بوش قد انخفضت إلى ٤٦ بالمئة بعد أن كانت قد وصلت إلى ٧٠ بالمئة بعد سقوط بغداد في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، و ٦٢ بالمئة بعد اعتقال صدام حسين في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه (شركة زغبي الدولية تعطيه ٤٢ بالمئة فقط) . وتزداد هذه الأرقام معنى عند مقارنتها بنسبة تأييد بوش في أوائل أبريل الماضي، أي قبل انتشار الفضيحة، عندما كانت ٥٢ بالمئة مما يعني خسارة ٨ نقاط في شهر واحد . ومما يزعج منظمي حملة بوش الرئاسية ومسانديه المقربين المهتمين بإعادة انتخابه هو أنه خلال الخمسين سنة الماضية لم ينجح أي رئيس أميركي في إعادة انتخابه عندما انخفضت شعبيته إلى أقل من ٥٠ بالمئة في مثل هذا الوقت قبل الانتخابات (بمن في ذلك بوش الأب) . وهكذا، فإن الانتخابات الرئاسية التي كانت، منذ أشهر قليلة، شبه مؤكدة لصالح بوش أصبحت الآن غير معروفة النتائج، جزئياً على الأقل بسبب فضيحة أبو غريب، وقد تتحول لصالح منافسه إذا بقيت الاتجاهات الحاضرة على حالها . وعلى كل حال، فكما

يقول أحد المعلقين في «الهيرالد تريبيون»: «إن آلة التصوير الرقمية ستلاحق الرئيس جورج دبليو بوش كما ختمت آلة التسجيل قدر ريتشارد نيكسون».

ثالثاً: إن الرأي العام العراقي الذي رحب بانتهاء نظام صدام حسين كان قد بدأ ينقلب ضد قوات التحالف بشكل واضح قبل انفجار الفضيحة. ففي استطلاع واسع لـ «سي أن أن» و«غالوب» نفذ أواخر آذار/ مارس وأوائل نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ صرح نصف المستطلعين بأن حالتهم هي أحسن مما كانت عليه في عهد صدام حسين وأغلبية كبيرة أجابت أن حرية الكلام والعبادة تحسنت. إلا أن ٧١ بالمئة من الذين شملهم الاستطلاع اعتبروا أن قوات التحالف هي قوات احتلال وليس قوات تحرير (٨١ بالمئة إذا استثنينا الأكراد) و٥٧ بالمئة قالوا بأن على قوات الاحتلال أن تخرج حالاً. أما بعد فضيحة أبو غريب فلم تنشر حتى الآن (١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤) نتيجة استطلاع مماثل للمقارنة لكن هناك إجماعاً على أن هذه النتائج ستكون أسوأ بكثير بالنسبة لقوات التحالف وتواجدها في العراق. في هذه الحال سيزداد الضغط على قوات التحالف للانسحاب كلياً من العراق واستبدالها بقوات تابعة للأمم المتحدة.

رابعاً: في مقال لي نشرته جريدة «الحياة» منذ حوالي شهرين (عدد ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٤)، تساءلت إذا ما كنا قد بدأنا بمشاهدة «بداية النهاية» بالنسبة لسيطرة المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأميركية وذكرت بعض المؤشرات على ذلك كعودة الولايات المتحدة إلى حظيرة الأمم المتحدة وإلى طلب التعاون مع «أوروبا القديمة»، كما وصف رامسفيلد فرنسا وألمانيا، وتفادي الرئيس بوش الكلام عن الأحادية والاستباقية ومحور الشر وغيرها من النظريات والمفاهيم السياسية للمحافظين الجدد. وقد جاءت المقاومة المتعاضمة في العراق لتظهر مدى سذاجة هؤلاء الأشخاص الذين صوروا لبوش أن حكم العراق بعد الحرب لن يكون أكثر من نزهة لأن العراقيين سيرحبون بالاحتلال الأميركي ويقابلون جنود التحالف بالورود والزهور. وبعد أن سلمهم الرئيس بوش الإشراف على الأمور في العراق بعد الحرب - من خلال مجموعة العمل التي نظمها دوغلاس

فايث داخل البتاغون - عمت الفوضى العراق وجاءت فضيحة أبو غريب لتتوج
 عدم كفاءة المحافظين الجدد وخطورتهم على شعبية الرئيس بوش . واستقال
 ريتشارد بيرل، أحد أركان المحافظين الجدد، من كل مناصبه الاستشارية داخل
 البتاغون وابتعد عن الرئيس بوش لأنه - حسب قوله - لا يريد أن يكون عبئاً عليه
 في حملته الانتخابية . والآن لربما قد جاء دور ربيبه فايث وغيره في هذه
 المجموعة، خاصة إذا ما استبعد رامسفيلد من الوزارة كما هو منتظر بعد
 الانتخابات الرئاسية . وعلى كل حال، فإن المسؤولية عن إدارة العراق قد سحبت
 تدريجياً من البتاغون، معقل المحافظين الجدد، ووضعت تحت إشراف
 «مجموعة إعادة الاستقرار إلى العراق» التابعة لمستشارة الأمن القومي، كونداليسا
 رايس، التي سلمتها بدورها لمديرها السابق في إدارة بوش الأب روبرت
 بلاكويل . وقد بدأت معالم تنحية البتاغون عن القرار العراقي بالظهور جلياً خاصة
 من خلال تنحية أحمد الجلبي - الرجل المفضل لدى البتاغون - عن الحكم
 وتفتيش منزله ومكاتبه بحماية من الجيش الأميركي دون علم وزارة الدفاع
 الأميركية . كما أن اختيار إياد العلاوي لمنصب رئيس الوزراء، وهو عدو الجلبي
 اللدود وريب وكالة الاستخبارات الأميركية التي هي على خلاف معروف مع
 وزارة الدفاع راعية الجلبي قد أثار غضب المحافظين الجدد مما دفع ريتشارد بيرل
 مؤخراً للخروج عن صمته ومهاجمة وكالة الاستخبارات الأميركية لأنها مسؤولة
 عن مهاجمة الجلبي . أما إذا فشل بوش في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/
 نوفمبر القادم، فإن نهاية المحافظين الجدد ستكون أكثر حسماً .

خامساً: ولعل ضحية فضيحة أبو غريب الأعمق معنى والأطول أمداً بالنسبة
 للولايات المتحدة هي صدقيتها في ما يتعلق بالديموقراطية وحقوق الانسان . إذ
 لا شك أن صور أبو غريب ستعود للذاكرة كلما جاء ذكر حرب العراق وكلما
 انتقدت الولايات المتحدة دولاً أخرى بالنسبة لممارساتها السياسية التعسفية أو
 بالنسبة لخروقاتها لحقوق الإنسان، وذلك على أساس أن من كان بيته من زجاج
 لا يرشق الآخرين بالحجارة . من هنا، فإن فضيحة أبو غريب هي، بالدرجة

الأولى، فضيحة الأخلاقية الأميركية مع كل ما يترتب على ذلك من خسارة في مكانة الولايات المتحدة الأخلاقية بين شعوب العالم، وبالتالي في فعالية سياستها الخارجية داخل المحافل الدولية وخارجها.

إن إحدى المفارقات الغريبة في فضيحة أبو غريب هي أن هذه الممارسات المشينة، الواسعة الانتشار داخل سجون الجيش الأميركي في أفغانستان والعراق وأنحاء عديدة من العالم، والتي تشمل التعذيب والاغتصاب والقتل، لم تصل إلى العلن كل هذه المدة رغم أن كثيراً من الجهات المعنية كانت على علم بها، أو على الأقل كان باستطاعتها أن تعلم الكثير عنها ولكنها لم تفعل. فالصليب الأحمر الدولي، كان على علم بهذه الممارسات منذ ثلاث سنوات تقريباً، أي منذ انتهاء الحملة العسكرية على أفغانستان، ولكنه فضل أن يبقى الأمر محصوراً بينه وبين السلطات الأميركية رغم فداحة الجريمة وطول أمدها. أما مجلس الحكم العراقي، فإنه بقي ساكناً صامتاً رغم أن أعداداً من العراقيين الذين عذبوا داخل السجون الأميركية في العراق كان قد أفرج عنهم ولم يحاول أعضاء المجلس محاورتهم لمعرفة ما حصل لهم وما يحصل داخل هذه السجون لمواطنيهم من أجل معالجته أو كشفه. ومن المؤسف أيضاً أن الإعلام العربي لم يكن السباق في هذا المجال من خلال تحقيقاته حول ما يحصل لمواطنين عرب تاركاً للإعلام الغربي شرف اكتشاف هذه الجريمة ولو متأخراً.

المحافظون الجدد: بداية النهاية؟(*)

عندما خاض جورج بوش الابن انتخابات الرئاسة لسنة ٢٠٠٠، كانت خبرته السياسية محدودة جداً. ففي السياسة الأميركية الداخلية لم تكن خبرته تتجاوز بكثير حدود ولاية تكساس حيث كان حاكماً لها. وفي السياسة الخارجية كانت معلوماته شبه مفقودة ويقال إنه لم يسافر خارج الولايات المتحدة في حياته سوى مرتين: الأولى إلى المكسيك - أي عبر حدود تكساس - والثانية إلى إسرائيل حيث جال به آريل شارون فوق الأراضي المحتلة بمروحية عسكرية. ولذلك جمع حوله مجموعة كبيرة من الأكاديميين والسياسيين الأميركيين لمساعدته على فهم الأمور ولمبارزاته الكلامية مع آل غور، مواجهة أو عبر الإعلام.

ورفعت مسؤولية تعليمه الشؤون الخارجية مجموعة سميت من قبل الإعلام «الفلكانيون» (The Vulcans) نسبة لفلكان إله النار عند الرومان. وكان على رأس هذه المجموعة كونداليسا رايس التي أصبحت لاحقاً مسؤولة الأمن القومي في إدارته. كما طغى على المجموعة بعض رموز المحافظين الجدد أمثال بول روفويتز نائب وزير الدفاع حالياً، وريتشارد بيرل الذي عُيّن بعدها رئيساً

لمجلس سياسة الدفاع التابع للبتاغون ثم استقال من رئاسة المجلس بسبب علاقاته التجارية ثم من المجلس كلياً، ودوف زاكهايم الحاخام اليهودي الأرثوذكسي الذي أصبح مساعداً لوزير الدفاع للشؤون المالية، وريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية حالياً، وروبيرت زوليك الذي أصبح لاحقاً ممثلاً للحكومة للتجارة برتبة وزير (وهو من أكثر المتحمسين لإسرائيل وللحرب على العراق داخل الإدارة الأميركية).

وعندما تسلم جورج بوش الرئاسة وعين هؤلاء المحافظين الجدد في وظائف حساسة في إدارته، عمل هؤلاء على جلب رفاقهم من المحافظين الجدد فامتألت وزارة الدفاع بهم بسبب وجود بول وولفوفيتز كنائب للوزير فيها (الذي جاء بدوغلاس فايت صديقه الحميم) واستطاعوا أيضاً، بسبب صداقاتهم الشخصية وحماستهم لأفكارهم، اختراق وزارة الخارجية بشخص جون بولتن نائب وزير الخارجية لشؤون التسليح والأمن الدولي الذي بدوره جاء بدايفد وورمر كمساعد له وهو صديق حميم لريتشارد بيرل (انتقل وورمر في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي إلى فريق تشايني كمساعد خاص للشؤون السورية). وتروي إحدى الموظفات في البنتاغون أنه في أحد الأيام كانت مجموعة المحافظين الجدد في البنتاغون بانتظار قرار من لجنة في الكونغرس تنظر في تعيين أحد رفاقهم في مجلس الأمن القومي وعندما وافقت اللجنة على التعيين علت الهتافات داخل البنتاغون وكأنهم في مباراة كرة القدم وقد أدخل فريقهم الهدف الرابع في الدقائق الأخيرة للمباراة.

وتخوف الكثيرون في إدارة بوش من هذا التجمع للمحافظين الجدد الذي سمي بالعصبة السرية (Cabal) وحتى وزير الدفاع نفسه، دونالد رامسفيلد، فكر بالاستقالة في الأشهر الأولى من عهد الرئيس بوش لأن الليكوديين قد احتلوا المبنى حسب قوله، أي أنهم سيطروا على الوزارة. ولكن هذا التخوف زال بعد حادثة ١١ أيلول ٢٠٠١، عندما أمسك رامسفيلد زمام الأمور في البنتاغون، وبعد أن قام المحافظون الجدد ببناء تحالفات مع التيارات المتطرفة الأخرى

داخل الإدارة بما في ذلك راسنيلد وتشايني ووزير العدل جون أمكر وفت (الذي يمثل اليمين المسيحي) وكان القاسم المشترك الأساسي بينهم تشريرهم بشأن الحرب على العراق.

واستطاع المحافظون الجدد تدريجياً إدخال أفكارهم في صلب السياسة الخارجية الأميركية من خلال اقتناع الرئيس الأميركي بها. ويقول ريتشارد بيرل بشيء من التعالي: «عندما اجتمعت للمرة الأولى مع يوش (الابن) علمت أنه يختلف عن الباقين. مألوف كاننا واضحتين، الأولى هي أن معلوماته كانت محدودة. والثانية أن كان له من الثقة بالنفس ما يسمح له بأن يسأل الأسئلة التي تظهر أن معلوماته محدودة». ولكن لم يكتب النجاح الكامل للمحافظين الجدد في هذا المجال إلا بعد حادثة ١١ أيلول ٢٠٠١. وقال السيتاتور الديموقراطي جوزيف بايرون العضو البارز في لجنة الشؤون الخارجية في تموز/ يوليو الماضي: «الآن المحافظون الجدد هم الرابحون. لقد استولوا على قلب وعقل الرئيس فهم يتحكمون بأجندة السياسة الخارجية».

قول المحافظون الجدد أن أميركا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أصبحت القوة الوحيدة في العالم، ويجب الإبقاء على هذه الحالة لأطول مدة ممكنة ومنع أية دولة أخرى من الوصول إلى أي نوع من تعادل القوى مع الولايات المتحدة حتى لو اضطرت هذه الأخيرة إلى إخضاعها بالقوة. وعلى الولايات المتحدة أن تفرض هيمنتها على العالم وتفرض السلام الأميركي (Pax Americana) عليه وتغير الأنظمة في البلدان المعادية بالقوة إذا ما دعت الحاجة تماماً، كما فرضت الإمبراطورية الرومانية السلام الروماني (Pax Romana) داخل إمبراطوريتها. وللوصول إلى هذا الهدف هناك بعض المبادئ التي يجب أن تتبعها:

أولاً، الأحادية: فالنظام العالمي الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية والذي يترك القرارات الدولية الحاسمة للتوافق داخل مجلس الأمن في الأمم المتحدة أصبح بالياً ويجب تغييره. الاقتراحات المطروحة لإعادة تنظيم مجلس الأمن من

خلال توسيع عضويته وزيادة عدد الدول الدائمة العضوية فيه والتي لها حق النقض ليست مجدية بل بالعكس تذهب في الاتجاه المعاكس لما هو مطلوب. فالولايات المتحدة يجب أن تتعاون مع مجلس الأمن فقط في الحالات التي يساندها المجلس فيها وإذا لم يحصل هذا التعاون المطلق من قبل المجلس فعليها أن تتصرف منفردة، أو مع أي تحالف ممكن، خارج إطار الأمم المتحدة. وفي مقال لريتشارد بيرل نشر في جريدة «الجارديان» الإنكليزية في آذار/ مارس ٢٠٠٣ بعنوان «الحمد لله على وفاة الأمم المتحدة» يشرح الكاتب هذه الفكرة ببعض التفصيل إذ يترك للأمم المتحدة المساعدات الإنسانية وحفظ الأمن وأن تكون منبراً للثروة على ضفاف نهر الهدسون. (أما أن) تترك القرارات السياسية والعسكرية لدول أمثال سورية والكاميرون وأنغولا وروسيا والصين وفرنسا (فهذا) خطأ خطير».

ثانياً، الاستباقية: فالولايات المتحدة لا تستطيع أن تنتظر أن تهاجم لكي تقوم بأي عمل عسكري بل عليها، بسبب الأخطار المحدقة بها، خاصة لجهة العمليات الإرهابية المحتملة، كتلك التي حصلت في ١١ أيلول ٢٠٠١، أن تستبق الأمر وتضرب أية دولة غير صديقة قد تشكل خطراً عليها من خلال اقتناء أسلحة الدمار الشامل أو إيواء مجموعات قد تضرب الداخل الأميركي أو المصالح الأميركية في الخارج. ويقول نعوم تشومسكي، الكاتب الأميركي الليبرالي المعروف، أن مبدأ الاستباقية (Pre-emption) قد تحول إلى مبدأ الوقائية (Prevention) في تصريحات كبار المسؤولين الأميركيين أي من القول بضرب الدولة التي تهدد أمن أميركا إلى ضرب الدولة التي قد تهدد، ولو بعد سنوات، الأمن الأميركي، أي قبل أن تشكل تهديداً حقيقياً.

ثالثاً، الاستثنائية: يعترض الكثيرون على هذا التفكير بالقول أن العالم سيدخل في الغوغاء إذا ما دخلت فكرة الاستباقية أو الوقائية في القانون الدولي، إذ إن أية دولة سيكون لها الحق بضرب أية دولة أخرى تعتقد أنها تشكل خطراً عليها أو قد تشكل خطراً في المستقبل. وجواب المحافظين الجدد هو أن هذا قد

يكون صحيحاً فقط إذا ما دخل هذان المبدأان في القانون الدولي. إلا أن هذين المبدأين لا ينطبقان سوى على الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة في العالم راعية «السلام الأميركي». وهذه الاستثنائية أصبحت واضحة في كثير من السياسات الأميركية كإصرار الولايات المتحدة على أن قرار إنشاء محكمة العدل الدولية يجب أن يستثني المواطنين الأميركيين من أية محاكمة أو كرفضها إقرار اتفاقات دولية حثت العالم على إقرارها كاتفاقية التخلص من كل أنواع التمييز ضد المرأة، أو اتفاقية الحظر على استعمال الألغام أو تطبيق اتفاقات جنيف حول معاملة أسرى الحرب وغيرها.

رابعاً، مساندة إسرائيل: من المعروف أن القسم الأكبر من المحافظين الجدد هم يهود مساندون لليمين المتطرف في إسرائيل. ففي سنة ١٩٩٦ أعدت مجموعة منهم سلسلة دراسات حول السياسة الإسرائيلية كان أهمها دراسة بعنوان «الانفصال الكامل مع الماضي: استراتيجية لضمان الوطن» قام بتسليمها ريتشارد بيرل باليد إلى بنيامين نتنياهو. وتقترح الدراسة أن تقوم إسرائيل بتحالف مع الأردن وتركيا لمحاصرة سورية وإضعافها والعمل على ترتيب حرب أميركية ضد العراق لسحبه من المواجهة مع إسرائيل وحرمان سورية من العمق الاستراتيجي العراقي. إلا أن نتنياهو، رغم تبنيه للكثير من توصيات الدراسة اعتبر أن الوقت لم يحن بعد للعمل على تنفيذها. ومن الذين شاركوا في هذه الدراسة ريتشارد بيرل ودوغلاس فايت ودافيد وورمر وزوجته ميراف. ولعل أكثر ما يعبر عن شغف المحافظين الجدد بإسرائيل هو تاريخ مواقف بيرل السياسية حول الموضوع، فهو ساند الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ وعمل جاهداً لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وكان مديراً لجريدة الجروزالم بوست الإسرائيلية، ومستشاراً لمتجعي الأسلحة الإسرائيلية، وعضواً في المجلس الاستشاري للمركز اليهودي لشؤون الأمن القومي (أحد أركان اللوبي الإسرائيلي الليكودي في واشنطن) بالإضافة إلى دوره الرئيسي في كتابة الوثيقة المذكورة أعلاه. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ قام بيرل بعرض اقتراح للاستراتيجية الأميركية

في الشرق الأوسط لزملائه في البتاغون واستعمل خارطة للشرق الأوسط تظهر كل فلسطين كإسرائيل، وكل الأردن كفلسطين، والعراق كمملكة هاشمية.

هناك مؤشرات كثيرة بدأت تظهر تدل على أن سيطرة المحافظين الجدد على «قلب وفكر جورج بوش» وعلى سياسته الخارجية بدأت تتلاشى. فالحرب على العراق لم تجر كما وعده المحافظون الجدد ولم تستقبل قوات التحالف بالورود، بل هناك مقاومة فعلية سببت حتى اليوم، وحسب تصريحات الجيش الأميركي، أكثر من ٦٠٠ قتيل. أما عدد الجرحى الذين أصيبوا بعاهات دائمة فقد تجاوز الـ ٣٠٠٠ وهناك ما لا يقل عن ٧٠٠٠ أعيدوا إلى أميركا بسبب أمراض مزمنة، حوالي الألف منهم أمراضهم عقلية (إضافة إلى حوالي ١٠٠٠٠ قتيل مدني عراقي). وقد تجاوزت الكلفة المالية للحرب كل تقديرات الإدارة الأميركية مما جعل العجز في الموازنة كبيراً جداً وطويل الأمد. كل هذا في سنة انتخابية. أضف إلى ذلك العزلة السياسية الأميركية التي سببها مبدأ الأحادية فأضحت الولايات المتحدة دون مساندين أكيدين داخل الأمم المتحدة وساءت علاقاتها مع حلفائها التقليديين في أوروبا وأصبحت، حسب استطلاعات الرأي، تعتبر خطراً على السلم العالمي بين شعوب العالم وحتى بين الشعوب الأوروبية.

ما هي هذه المؤشرات؟

أولاً: العودة إلى الأمم المتحدة: فبعد أن احتفل بيرل بوفاة الأمم المتحدة عاد الرئيس بوش إليها فدعا الأمين العام كوفي أنان إلى البيت الأبيض لإقناعه بمساعدة الولايات المتحدة للخروج من العراق واحتكمت الولايات المتحدة إليها لإقناع آية الله السيستاني بضرورة تأجيل الانتخابات، وبدأ مجلس الأمن يستعيد قوته ووظيفته فلم تدخل الولايات المتحدة إلى هايتي مؤخراً إلا بعد قرار من مجلس الأمن وبمشاركة دول أخرى. وهذا أكثر ما يكرهه ويحاربه المحافظون الجدد وحلفاؤهم.

ثانياً: العودة إلى أوروبا: فبعد أن اتخذت السياسة الأميركية موقفاً واضحاً من

«أوروبا القديمة» عادت الولايات المتحدة لتطلب من هذه الدول وروسيا المساعدة المالية وإعفاء الديون العراقية وإرسال جيوش إلى العراق ولو دون جدوى. وهذه العودة تزعج المحافظين الجدد وحلفاؤهم إزعاجاً كبيراً.

ثالثاً: الاستعانة بجايملس بايكر: فالمحافظون الجدد يعتبرون أن أخطر مجموعة سياسية بالنسبة لهم هي مجموعة المقربين من بوش الأب التي من أبرز أعضائها جايملس بايكر ولذلك فمباشرة بعد طلب بوش الأب من بايكر التوسط مع دول «أوروبا القديمة» وغيرها من مديني العراق، وعشية سفر بايكر إلى أوروبا قام بول وولفوفيتز بنشر أمر بعدم إعطاء أية عقود للدول التي لم توافق على غزو العراق، بالدرجة الأولى فرنسا وألمانيا، وذلك لإحباط وساطة بايكر. إلا أن الدول الأوروبية المعنية عملت على إنجاح الوساطة، ولو صورياً إلى حد ما، للرد على المحافظين الجدد ثم قامت الإدارة الأميركية لاحقاً بسحب القرار بهدوء.

رابعاً: لعبة الأشخاص تغيرت: فبعد إعطاء كونداليسا رايس صلاحية الإشراف على الأمور العراقية واعتراضات رامسفيلد القوية بدأ نجم رامسفيلد وولفوفيتز وتشايني بالانخفاض وبدأت أسهم كولن باول وزير الخارجية بالصعود. وفي العراق تغيرت الأمور كثيراً بالنسبة لأحمد الجلبي، الذي وصفه بعض المحافظين الجدد في مركز «أميركان انتربرايز» (وهو مركز دراسات تابع لهم)، بأنه «جورج واشنطن العراق» (تشبيهاً بجورج واشنطن الذي حارب في سبيل استقلال الولايات المتحدة وكان أول رئيس لجمهوريةها) والذي وصف بدوره وولفوفيتز وبيرل وتشايني بأنهم «أكبر حلفائي وأصدقائي في واشنطن». فقد بدأ الجلبي يخسر من حظوظه في الوصول إلى الرئاسة رغم أن البنتاغون وضعه في مراكز حساسة داخل مجلس الحكم الانتقالي كرئاسة لجنة المال والاقتصاد واللجنة الموكلة بإزالة آثار حزب البعث في العراق. ومنذ أيام جُمع عقد لشركة رئيسها صديقة للجلبي من قبل الجيش الأميركي الذي يشرف عليه رامسفيلد وولفوفيتز بوصفهما الرجلين الأول والثاني في وزارة الدفاع. (بالرغم عنهما؟)

خامساً: الكلام الرسمي تغير: فالرئيس بوش عاد إلى استعمال كلام منمق بالنسبة لحلفائه الأوروبيين والأمم المتحدة والمجتمع الدولي وابتعد في خطاب حال الاتحاد إلى الكونغرس في كانون الثاني/يناير الماضي عن تعابير كمحور الشر ولم يعد يذكر مبدأ الاستباقية في كلامه. ويقول مارك ليونرد في «الهيرالد تريبيون»: «هناك مؤشرات إلى أن الأمم المتحدة بدأت تستعيد بريقها في الولايات المتحدة» وأن المرشح الديموقراطي جون كيري يركز على ضرورة استقطاب الأمم المتحدة وهذا لم يكن، منذ أشهر، ليستقطب أصوات الناخبين. ويضيف: «المسألة الأكثر أهمية هي أن مبدأ الاستباقية يظهر وكأنه اختفى في رمال الصحراء».

كل هذه الأمور تزعج المحافظين الجدد كثيراً بل تقوض أسس فلسفتهم ومقاربتهم للسياسة الخارجية الأميركية. وقد وصل الأمر إلى حد استقالة ريتشارد بيرل من عضوية مجلس سياسات الدفاع التابع للبنتاغون بعد أن استقال منذ بضعة أشهر من رئاسته. ويقول بيرل في رسالة استقالته إلى رامسفيلد «نحن نقرب الآن من حملة طويلة لانتخابات رئاسية وخلالها ستكون القضايا التي لي آراء قوية حولها موضع نقاش وجدل، وأنا لا أود أن تنسب تلك الآراء إليك أو للرئيس في أي وقت وخصوصاً خلال الحملة الرئاسية». وبمعنى آخر فإن بيرل وآراءه - التي لم تخرج يوماً عن الآراء السائدة داخل مجموعة المحافظين الجدد الذي يعتبر هو من قياداتها الفكرية - أصبحت عبئاً على الرئيس بوش في حملته لإعادة انتخابه.

في كتابه الأخير، «نهاية الشر» الذي أعدّه بالاشتراك مع دايفد فروم (صاحب تعبير «محور الشر» في خطاب الرئيس بوش في الكونغرس) يشتكي ريتشارد بيرل بأن الكثيرين من النخبة السياسية الأميركية قد بدأوا «يفقدون أعصابهم» بسبب ما يحدث في العراق، ثم يهاجم في أماكن مختلفة ليس فقط أعداء المحافظين الجدد بل أيضاً أفراداً منهم وأصدقاءهم أمثال ريتشارد أرميتاج وريتشارد هاس (رئيس التخطيط السياسي في وزارة الخارجية) وحتى بوش الأب

(لأنه حاول إيقاف انهيار الاتحاد السوفياتي) وصولاً إلى رئيس الاستخبارات جورج تينيت («لأنه فشل وعليه الرحيل») وجنرالات الجيش «الخائفين» بالإضافة طبعاً إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك والمستشار الألماني غرهارد شرودر والرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون وغيرهم. إن مضمون الكتاب كما أسلوبه يثيران إلى درجة كبيرة من اليأس.

رغم كل ذلك فإن مجموعة المحافظين الجدد ما زالت قوية ويجب عدم الاستخفاف بقدرتها على البقاء. والكثير في هذا المجال يتوقف على نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية القادمة. فإذا سقط بوش فلا شك بأن عهد المحافظين الجدد سينتهي ولو لمدة. أما إذا نجح فإما أن يعتبرهم عبثاً سياسياً فيتعد عنهم ليعود لأحضان والده ورفاقه وإما سيعود إلى فكرة الإمبراطورية الأميركية ومقوماتها الإيديولوجية فتعود الغلبة للمحافظين الجدد ويعود العالم إلى عدم الاستقرار الذي رافق هيمنتهم على السياسة الخارجية الأميركية خلال السنوات الماضية.

صعود وأفول المحافظين الجدد وتداعياتهما السياسية(*)

منذ حوالي ثلاث سنوات كتبت مقالاً بعنوان «المحافظون الجدد: بداية النهاية؟» (الحياة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٤) استندت فيه في تساؤلي إلى بعض المؤشرات المبكرة لتبدلات في السياسة الخارجية الأميركية وإلى بداية متواضعة لتغير في موازن القوى داخل الإدارة الأميركية. في مقالتي اليوم أودّ أن أشرح كيف خلال هذه المدة انحسر نفوذ المحافظين الجدد داخل هذه الإدارة وكيف انهارت بالتالي أسس السياسة الأميركية الخارجية التي كانت قد وضعتها هذه المجموعة المتطرفة من كبار المسؤولين الأميركيين وأشرفت على تنفيذها خلال السنوات الست الأولى من عهد الرئيس الأميركي جورج بوش الابن. وسأطرح في القسم الأخير من هذا المقال أفكاراً حول تداعيات هذا التغير على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

الجزور الفكرية والتأسيية

المحافظون الجدد في غالبيتهم الساحقة هم من المفكرين اليهود من متخرجي الجامعات الأميركية الكبرى - خاصة تلك الواقعة في شرق أميركا - يتمون فكراً

إلى الفيلسوف اليهودي الألماني المولد ليفي ستراوس الذي جاء إلى الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٣٧ هرباً من النازية وأصبح أستاذاً معروفاً في جامعة شيكاغو قبل أن يتوفى في العام ١٩٧٣. من خلاصات فلسفته أن الحقيقة هي مُلك لنخبٍ تستطيع فهمها كما يجب وليس لعامة الشعب، وأنّ الدول يجب أن تحكمها هذه النخب في إطار أيديولوجية توحد الناس. وهذه الازدواجية الاجتماعية - أي النخبة والعامة - تتطلب أن يخادع الحاكم شعبه ولا يخبره إلا بما هو ضروري وذلك لمصلحة النظام ولمصلحة الشعب في آن واحد (كان ستراوس من المعجبين بماكيافيلي). وكذلك يجب التعامل مع الدول في العلاقات الخارجية على أنها تقول الشيء وتفعل الشيء الآخر. ولكي يتجمع الناس حول النخبة الحاكمة يجب أن يشعروا بأن هناك خطراً خارجياً مُحددًا وإذا لم يكن هناك خطر، فعلى النخب أن تبتدعه.

ويرى ستراوس أن الإنسان لا يستطيع أن يكون مواطناً عالمياً بل يجب أن ينتمي إلى دولة ذات حدود مُحددة وبالتالي فإن العولمة، بما في ذلك المنظمات الدولية، هي غير مرغوب فيها وتعرقل نشوء هذه النخب كما يفعل أيضاً أيّ انتقاص من الحرية الشخصية داخل المجتمع أو أية إعادة توزيع للدخل في اتجاه المساواة الاقتصادية. ويؤمن ستراوس بأن ليس باستطاعة أي إنسان أو مجموعة من الناس حُكم العالم بشكل عادل. وكان ستراوس ملحدًا ولكنه كان يرى أن التدين شئمة جيدة وضرورية لعامة الناس. وتقول شادية دروري الباحثة الأميركية التي خصّصت القسم الأكبر من أبحاثها لنقد نظريات ستراوس: «لقد وصف (كارل) ماركس الدين بأنه أفيون الشعب، أما ستراوس فاعتبر أن الشعب بحاجة لأفيونه».

يعتبر المحافظون الجدد، (الستراوسيون) أنهم هم النخبة المخولة بحكم الولايات المتحدة ولهذا الهدف أنشأوا (أو استولوا إلى حد كبير على) مؤسسات للبحوث (Think Tanks) أمثال: «مشروع لقرن أميركي جديد» و«معهد هدرسون» و«معهد

أميركان انتربرايز) ومؤسسة التراث (Heritage) ومركز السياسة الأمنية، وجمعية الفيدراليين) ومؤسسة الدفاع عن الديمقراطية، وغيرها. وكثير من المحافظين الجدد هم باحثون أو أعضاء في مجالس إدارة مؤسسات تخدم اللوبي الإسرائيلي أمثال: المعهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، والمعهد اليهودي للشؤون الأمن القومي.

كما هاجر بعضهم إلى إسرائيل بهدف إحباط اتفاق أوسلو وأسسوا مراكز دراسات هناك تأسد في معظمها اليمين الإسرائيلي المتطرف أمثال مركز شاليم القريب من مجموعة مائير كاهاني، الحاخام الذي كان يدعو إلى طرد العرب من كل أرض إسرائيل (قتله عربي خلال حفل خطابي في مانياتن سنة ١٩٩٠)، والمؤسسة من أجل الديمقراطية الدستورية التي تنادي بضم غزة والضفة إلى إسرائيل، ومؤسسة الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة التي تصف نفسها بأنها مركز لنشر الفلسفة الستراومية في إسرائيل.

كما أسس المحافظون الجدد عدة مجلات في أميركا لنشر آرائهم وفلسفتهم أهمها: «كومنتري ماغازين» و«ذي بابليك انترمت» و«ذي ناشيونال انترمت» (التي اشتراها مؤخراً مركز نيكسون وحول سياستها في اتجاه المحافظين الواقعيين أي الـ (Realists). و«ذي ويكلي ستندرد» و«ناشيونال ريفيو» و«ذي نيو ربابليك» ومجلات مخصصة للإنترنت أمثال Neo-conservatism on-line. حتى أن أحد المحافظين الجدد، وليام كريستول، قال مؤخراً في مقابلة: «بعد وقت قليل سيكون هناك مجلات تبني سياسة المحافظين الجدد أكثر مما هنالك محافظين جدد».

وتؤلف مجموعة المحافظين الجدد - بغالبيتها الساحقة - عصبة من الأصدقاء (أو عصبة سرية Cabal كما أسماها بعض المراقبين) الذين تلاقوا منذ زمنٍ إما على مقاعد الجامعة وإما في مراكز العمل. وفي مقابلة مع تلفزيون «البي بي سي» ضمن برنامج خاص عن المحافظين الجدد تمّ بثه عام ٢٠٠٣، تقول ميراف ورمسر (مديرة مركز سياسة الشرق الأوسط في مؤسسة هدمون وزوجة دافيد

ورمى أحد كبار مستشاري نائب رئيس الجمهورية الأميركية ديك تشيني: «نعم، كثيرون منا هم يهود ولا ضرورة للاعتذار عن ذلك. إننا (أي المحافظون الجدد) نعمل وننظر إلى أنفسنا كجماعة ونساند أحداً الآخر وندافع عن بعضنا البعض».

الصعود السياسي

واستناداً إلى هذه الفلسفة السياسية وإلى هذه المجموعة الواسعة والقوية من المؤسسات ووسائل الإعلام^(١)، دخل المحافظون الجدد إلى الإدارة الأميركية خلال عهد رونالد ريغان أحد قادة المحافظين^(٢)، وأثروا كثيراً في سياسته الخارجية ولعبوا دوراً رئيسياً في فضيحة إيران كونيتر^(٣)، التي خفضت شعبية ريغان إلى أدنى مستوياتها لمدة غير قصيرة. وبقي المحافظون الجدد أقوياء في

(١) هناك إضافة إلى ما سبق ذكره صحف ومجلات ومحطات تلفزيونية عديدة مساندة للمحافظين الجدد وأفكارهم منها: واشنطن تايمز ونيويورك صن ونيويورك بوست وصفحات الأفكار في وول ستريت جورنال إضافة إلى محطات تلفزيونية كـ Fox News والقسم الأكبر من MSNBC وبرامج إذاعية وتلفزيونية يومية وأسبوعية.

(٢) رونالد ريغان كان من «المحافظين» وليس من المحافظين الجدد وهناك فارق كبير بين الاثنين لم يكن ظاهراً بشكل واضح في حينه ولكنه اليوم أصبح يمثل بعداوة شرسة بين المجموعتين إذ أن المحافظين يعتبرون أن المحافظين الجدد سرقوا فلسفتهم (في السياسة الخارجية) وشوهوها وحولوها إلى إمبريالية مافرة تتكل على القوة. ولعل أكثر المحافظين ضراوة في انتقاداته للمحافظين الجدد هو باتريك بوكمان المرشح شبه الدائم لرئاسة الجمهورية الأميركية.

(٣) اتسمت فضيحة إيران كونيتر إلى مرحلتين: الأولى كانت من بنات أفكار الكاتب مايكل لدين (من أبرز كتاب المحافظين الجدد) الذي أقنع الإدارة الأميركية - بما في ذلك الرئيس ريغان ونائبه جورج بوش الأب - بجدرى بيع أسلحة لإيران (عملية فضحتها في حينه مجلة الشراع اللبنانية) لكي تستعمل نفوذها للإفراج عن المخطوفين الأميركيين في لبنان وفشلت العملية إذ لم يفرج إلا على مخطوف واحد بعد أن تمت صفقة الأسلحة. والثانية تضمنت بيع أسلحة لإيران - بشكل سرّي ومخالف لقرار الكونغرس الأميركي (لكن تماشياً مع الأعراف السترأوسية) - لاستعمال مردودها في تمويل ثورة الكونترا في نيكاراغوا ضد السانديستا. ومن المشتركين في هذه العملية أسماء بارزة في حركة المحافظين الجدد أمثال ألبرت أبرامز وجون فيغروبونتي وجون بويندكستر. (كما قامت وكالة الاستخبارات المركزية بالتسهيل لحركة الكونترا ببيع الكوكايين ومخدرات أخرى، حتى في الولايات المتحدة لتمويل نفسها في حربها مع السانديستا. والطريف أن الصحافي الذي فضح هذه العملية وأسمه غاري وب قيل أنه انتحر بعد أن أطلق الرصاص على رأسه مرتين).

محافل واشنطن حتى في عهد الرئيس بيل كلينتون الديمقراطي الذي اعترف بأنه تبنى سياسات مخالفة لآرائه تحت ضغط الماكينة الهائلة للمحافظين الجدد. إلا أنهم لم يصلوا إلى أوج قوتهم ولم يتسلموا بالكامل السياسة الخارجية الأميركية إلا في عهد جورج بوش الابن وخاصة بعد حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عندما استغلوا الحدث لإقناع الرأي العام الأميركي - حسب تعاليم سترافوس - بالخطر الداهم وضرورة الالتفاف حولهم والقبول بأرائهم المتطرفة، خاصة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية الأميركية التي هي الأساس في مجموعة اهتماماتهم.

بدأ تقرب المحافظين الجدد من الرئيس بوش الابن، خلال الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٠ عندما تأسست مجموعة من الأشخاص لتثقيف بوش في السياسة الخارجية وهو الذي لم يكن يفقه فيها الكثير ولم يكن قد غادر الأراضي الأميركية سوى مرتين، إلى المكسيك أي عبر حدود تكساس (حيث كان حاكماً لها) وإلى إسرائيل حيث جال به آريل شارون فوق الأراضي المحتلة في مروحية عسكرية. سُميت هذه المجموعة بالفلكانيين (The Vulcans). ورغم أن كونداليسا رايس كانت رئيستها، فلقد طغى عليها طابع المحافظين الجدد بعد أن أدخل فيها بول وولفوفيتز الذي جاء بأصدقائه من جماعة المحافظين الجدد أمثال ريتشارد بيرل ودوف زاكهايم الحاخام اليهودي الأرثوذكسي وريتشارد أرميتاج وروبرت زوليك. وبعد أن نجح (بالكاد) بوش في الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠١، عُيّن هؤلاء المحافظون الجدد في مراكز حساسة فجاء بول وولفوفيتز نائباً لوزير الدفاع رونالد رامسفيلد، وبيرل رئيساً لمجلس سياسة الدفاع التابع للبتاغون، وزاكهايم مساعداً لوزير الدفاع للشؤون المالية، وأرميتاج نائباً لوزير الخارجية كولين باول، وأصبح زوليك ممثل الحكومة للتجارة برتبة وزير.

وسرعان ما جاء وولفوفيتز بأصدقائه من العصابة السرية إلى البتاغون أمثال درغلاس فايث وكينيث إيدلمان وغيرهما (الأول رئيساً والثاني عضواً في مجلس السياسة الدفاعية)، إلى أن كاد رامسفيلد أن يستقيل من منصبه وزيراً للدفاع لأن

«الليكوديين قد احتلوا مبنى البنتاغون» حسب قوله. وتعاون وولفوفيتز مع أرميتاج، الرجل الثاني في وزارة الخارجية، لإقناع كولن باول بتعيين جون بولتون كنائب لوزير الخارجية لشؤون مراقبة التسليح والأمن الدولي (قرار ندم عليه لاحقاً كولن باول كثيراً دون أن يستطيع تغييره) الذي جاء بدايفيد ورمرر مساعداً له وساعد في تعيين جون نيغروبوتتي ممثلاً الولايات المتحدة في الأمم المتحدة (بعد اعتراض قوي من قبل الديموقراطيين في مجلس الشيوخ ذلته حادثة ١١ أيلول/سبتمبر فحصلت الموافقة بعد أربعة أيام الحادثة المذكورة)، وزلماي خليل زادة مبعوثاً خاصاً في أفغانستان (وكلهم من عصابة المحافظين الجدد). إضافة إلى هؤلاء استطاعت العصابة أن توصل إليوت ابرامز إلى مركز مساعد خاص لرئيس الجمهورية وكبير مديري قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في مجلس الأمن القومي، ودافيد فروم أحد محرري خطابات الرئيس بوش وغيرهم كثيرون في مراكز أقل أهمية. والمثل الأكثر طرافة للدلالة على الاهتمام البالغ الذي كان المحافظون الجدد في الإدارة يعطونه لجلب أصدقائهم إليها هو ما روته إحدى موظفات البنتاغون أنه في أحد الأيام، كانت مجموعة منهم في انتظار قرار لجنة في الكونغرس تنظر في تعيين أحد رفاقهم في مجلس الأمن القومي وعندما وصلهم نبأ موافقة اللجنة على التعيين، علت هتافاتهم داخل البنتاغون وكأنهم في مباراة كرة قدم وقد أدخل فريقهم الهدف الرابع في الدقائق الأخيرة.

وبسبب هذا التعاضد القوي بين أفراد هذه المجموعة المتماسكة من الأصدقاء، وبدعم من الشبكة الهائلة من مراكز الأبحاث ومن وسائل الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع، استطاع المحافظون الجدد - خاصة بعد حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ -، الوصول إلى أذن الرئيس جورج بوش وإقناعه بأرائهم، خاصة وأن تحالفاً كان قد نشأ بينهم وبين وزير الدفاع القوي (في حينه) رونالد رامسفيلد ونائب رئيس الجمهورية الأقوى في تاريخ الولايات المتحدة الحديث (في حينه أيضاً) ديك تشيني اللذين وقرا الحماية المطلوبة لهم داخل الإدارة

الأميركية. ولعل أكثر ما جمع بين المحافظين الجدد من جهة وتشيني ورامسفيلد من جهة أخرى هو إيمانهم المشترك بأن قوة الولايات المتحدة غير محدودة وأنه يجب استعمالها كأداة أساسية في سياستها الخارجية.

في السياسة الخارجية

ما هي إذا السمات الرئيسية لسياسة المحافظين الجدد الخارجية التي تبناها الرئيس بوش بعد حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؟

نجد الجذور الأولى لهذه السياسة في تقرير مقتضب وضعه بول وولفوفيتز سنة ١٩٩١ (بالاشتراك مع مساعدين على رأسهم لويس ليبى وزلماي خليل زاد) عندما كان نائباً لوزير الدفاع (ديك تشيني) للشؤون السياسية في عهد جورج بوش الأب حول ضرورة الحفاظ على سيطرة الولايات المتحدة على العالم لأطول مدة ممكنة كونها القوة العظمى الوحيدة المتبقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وكيفية الوصول إلى هذا الهدف. في هذا التقرير يقدم وولفوفيتز ورفاقه أفكاراً جديدة في السياسة الخارجية الأميركية أهمها أن على الولايات المتحدة ألا تسمح بنشوء قوة اقتصادية أو عسكرية تعيد الأمور إلى ما كانت عليه بوجود الاتحاد السوفياتي، وأن تخلق الآلية لشيء أي دولة تحاول الهيمنة، خاصة في مناطق ذات أهمية للولايات المتحدة، وأن على أميركا أن تتدخل في أماكن ونزاعات تؤثر على مصالحها وألا تتكل على المنظمات الدولية أو التحالفات التقليدية بل على تحالفات مرحلية تُقرر بالنسبة لكل تدخل في حينه. وعندما أدخل تشيني هذه الأفكار في وثيقة داخلية تُدعى إرشادات السياسة الدفاعية، Defense Policy Guidance، سربها بعض الجنرالات إلى الصحف الكبرى وقامت القيامة عليها فأعيدت صياغتها للتخفيف من حدتها بطلب من مساعدي الرئيس جورج بوش الأب (برنت سكوكروفت مستشار الأمن القومي وجايمس بايكر وزير الخارجية)، ولكن النص المخفف حافظ في النهاية على الأفكار الأساسية فيها.

وعندما سقط بوش الأب في الانتخابات لصالح بيل كلينتون، وقبل أن يتسلم هذا الأخير مقاليد الحكم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، نشر تشيني وثيقة بعنوان «السياسة الدفاعية للتسعينيات» أكد فيها على ضرورة استعمال الضربة الاستباقية وتطوير قنابل نووية صغيرة لاستعمالها في النزاعات في العالم الثالث.

هذه الأفكار طوّرها المحافظون الجدد، بعد أن تمّت إزاحتهم بشكل شبه كامل من مراكز القرار في عهد الرئيس بيل كلينتون (الديمقراطي)، من خلال كتب ومقالات لحل من أهمها كتاب لزماي خليل زاده بعنوان «من الاحتواء إلى قيادة العالم».

ومقال لوليم كريستول وروبرت كايفن في مجلة «الشؤون الخارجية» (Foreign Affairs) صيف ١٩٩٦ بعنوان «نحو سياسة خارجية ريغانية جديدة». يؤكد خليل زاد في كتابه أن لا طريق أمام الولايات المتحدة سوى أن تقوم بقيادة العالم وإفشال أية محاولة لدولة أخرى لمنافستها في هذا الدور أو أية محاولة للعودة إلى عالم متعدد القيادات (multi-polar) وبأن هذه السياسة تُشكل الطريقة المثلى لتأمين الاستقرار والسلام في العالم. أما كريستول وكايفان فيقصدان في مقالتهما فكرة تُدعى «السيطرة العالمية الخيرة» (Benevolent global hegemony) تقول بضرورة سيطرة الولايات المتحدة على العالم استراتيجياً وأيديولوجياً والحفاظ على هذه السيطرة من خلال تدعيم كبير لقوتها العسكرية ومساعدة أصدقائها وتحقيق مصالحها ومتابعة «أهدافها الأخلاقية» وهذه السيطرة هي الطريقة الوحيدة لتفادي انهيار السلام والنظام الدوليين. ولذلك يجب على الدولة أن ترفع موازنة وزارة الدفاع بشكل كبير وأن تحاول سد الثغرة بين الثقافة المدنية والثقافة العسكرية من خلال عملية تجنيد واسعة. أما تحقيق الأهداف الأخلاقية فقد يتطلب ذلك تغييراً في أنظمة الحكم (Regime change) في بعض البلدان في العالم.

خلال هذه المدة أيضاً وفي سنة ١٩٩٧ أسس كريستول وكيفان مركزاً

للدراسات تحت اسم «مشروع لأجل قرن أميركي جديد» (Project for New American Century)، ولعل أكبر وأشهر دراسة خرجت من هذا المركز هي تلك التي نُشرت خلال معركة الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٠ بين جورج بوش الابن وآل غور بعنوان «إعادة بناء دفاعات أميركا - استراتيجية، قوة وموارد لقرن جديد» (Rebuilding America's Defenses-Strategy Force and resources for a New Century).

رتاني أهمية هذه الدراسة من ناحيتين. الأولى هي أنها لخصت إلى حد كبير فلسفة المحافظين الجدد في السياسة الخارجية، والثانية هي أنها شكّلت الأسس التي قامت عليها سياسة بوش الخارجية بعد حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بقليل ودامت طوال السنوات الخمس أو الست الأولى لرئاسته، ولم تتراجع بشكل واضح سوى في الأشهر القليلة الماضية. وقد وقع على هذه الدراسة الوثيقة سبعة وعشرون من مفكري المحافظين الجدد منهم، بالإضافة إلى وليام كريستول وروبرت كايفان، أعضاء بارزون أمثال بول وولفوفيتز ولويس ليبى ودوف زاكهايم وستيفان كامبون وآليوت كوهين. وركزت الدراسة الوثيقة على ما كان قد ورد في تقرير وولفوفيتز أعلاه - حسب ما جاء في مقدمتها - خاصة في ما يتعلق بضرورة الحفاظ على هيمنة أميركا على العالم وضرب أية منافسة لها وتطوير قدراتها العسكرية بما يتلاءم مع هذا الهدف، بما في ذلك تطوير أسلحة نووية وبيولوجية محدودة الأهداف تتمتع بإمكانية «ردع أو هزيمة أو إزاحة» الأنظمة الإقليمية المعادية.

بناءً على ما تقدم، تتلخص سياسة المحافظين الجدد الخارجية (التي تُشكّل القسم الأكبر من تفكيرهم السياسي) بالنقاط التالية:

أولاً: الهيمنة (Hegemony) إن الولايات المتحدة - بعد انهيار الاتحاد السوفياتي - هي القوة العظمى الوحيدة في العالم وعليها أن تُثبت وتدعم هيمنتها على العالم لتكون هذه دائمة (أو لأطول مدة ممكنة) وخيرة في آن واحد and benevolent global hegemony Permanent وأن تعمل على إعادة بناء العالم

على صورتها وأن تمنع، بالقوة إذا لزم الأمر، أية دولة من الهيمنة الإقليمية أو من منافستها على مركزها في قيادة العالم وهذا يندرج على الدول الكبرى مثل الصين والهند وروسيا وألمانيا واليابان.

ثانياً: القوة العسكرية (Military Force) تتطلب هذه الهيمنة أن تتابع الولايات المتحدة تدعيم قوتها العسكرية وتوسع انتشارها في العالم واستعمالها للوصول إلى الهيمنة العالمية الدائمة الخيرة وتمكينها من القيام بعدة حروب في آن واحد إذا تتطلب الأمر ويتضمن ذلك تطوير أسلحة نووية وبيولوجية محددة الأهداف كما سبق ذكره.

ثالثاً: الأحادية (Unilateralism) إن التغير في ميزان القوى العالمي جعل النظام العالمي الذي وُضع بعد الحرب العالمية الثانية بالياً خاصة في ما يتعلق بصلاحيات مجلس الأمن في الأمم المتحدة وكيفية اتخاذ القرارات فيه. فعلى الولايات المتحدة أن تتعاون مع مجلس الأمن فقط عندما يساندها المجلس وإلا فعليها أن تتصرف منفردة أو مع أي تحالف يتقرر حسب الحالة والحاجة. وفي مقال لريتشارد بيرل في جريدة «الغارديان الإنكليزية» في آذار/مارس ٢٠٠٣ بعنوان «الحمد لله على وفاة الأمم المتحدة» يترك الكاتب للأمم المتحدة المساعدات الإنسانية وأن تكون منبراً للثروة على ضفاف نهر الهدسون. «أما أن تترك القرارات السياسية والعسكرية لدول أمثال سورية والكامبيرون وأنغولا وروسيا والصين وفرنسا فهذا يشكل خطراً كبيراً.

رابعاً: الاستباقية (Pre-emption) إن قوة الولايات المتحدة العسكرية ستردع أية دولة من القيام بمواجهة عسكرية معها ولكنها لن تزيل أخطار العمليات الإرهابية كتلك التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولذلك يجب على الولايات المتحدة ألا تنتظر حصول مثل هذه الهجمات قبل أن تتحرك بل عليها أن تستبق الأمور وتقوم بضرب أية دولة غير صديقة قد تشكل خطراً عليها من خلال اقتنائها لأسلحة دمار شامل أو إيواء مجموعات إرهابية قد تضرب الداخل الأمريكي.

خامساً: تغيير أنظمة الحكم (Regime Change) إن عملية إعادة تنظيم العالم ودمقرطته ومنع الأعمال الإرهابية ضد الولايات المتحدة وأصدقائها والحفاظ على اليقظة العالمية الدائمة والخبرة لا بد من أن تتطلب تغيير بعض الأنظمة المعادية ليس فقط في البلاد «المارقة» كبلاد «محور الشر» بل أيضاً في بلدان أخرى كالصين.

سادساً: الاستثنائية (Exceptionalism) وعندما يعترض البعض بأن مبدأ الضربة الاستباقية وتغيير أنظمة الحكم سيوصل العالم إلى الفوضى إذا ما دخل في القانون الدولي يُجيب المحافظون الجدد أن هذا المبدأ لا ينطبق سوى على الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة في العالم راعية السلام الأميركي (Pax Americana).

الاستيلاء على السياسة الخارجية الأميركية

كما سبق وذكرنا، عندما بدأ بوش حملته الانتخابية لسنة ٢٠٠٠ كانت معرفته في الشؤون الخارجية شبه معدومة، وكان ذلك واضحاً جداً في الإعلام إذ خلط خلال الحملة بين سلوفاكيا وسلوفينيا وسمى اليونانيين إغريقين (Grecians) ولم يستطع أن يسمي رؤساء أربع دول كبرى وارتكب أخطاء أخرى دلت عن جهل كبير في هذا الشأن. ورغم أن فريق الفلكانيين الذي جمعه برئاسة كونداليسا رايس كان، بقسم كبير منه، مؤلفاً من محافظين جدد إلا أن بوش تبني موقف المحافظين (الواقعيين) عندما أصبح رئيساً للجمهورية. خلاصة الموقف هذا هو أن أميركا لا تتدخل في الخارج - أقله عسكرياً - إلا في حالات استثنائية عندما تتهدد مصالحها بالخطر المباشر.

كل هذا بدأ يتغير بسرعة بعد حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي وجد المحافظون الجدد فيها فرصتهم الستراوسية لجمع الناس حول أفكارهم وإقناع الرئيس بها. فبعد تسعة أيام فقط وقف الرئيس بوش أمام اجتماع مشترك

لمجلس النواب والشيوخ ليعلم أن «أية دولة، في أية منطقة، عليها الآن أن تتخذ قراراً: أنتم إما معنا أو مع الإرهابيين». وهكذا تبني بوش فكرة أن المشكلة في العالم هي «الصراع بين الخير والشر». وفي خطاب ألقاه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في قاعدة فورت كامبيل وسّع دائرة الشر لتشمل كل من يوفر ملاذاً (أو ملجأ) للإرهابيين (دون تحديد الإرهاب) إذ أعلن «أن لدى أميركا رسالة إلى دول العالم: إذا وفرتم ملجأ للإرهابيين فأنتم إرهابيون». وفي خطاب «حالة الاتحاد» الذي ألقاه أمام الكونغرس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ أعلن الرئيس بوش أن إيران والعراق وكوريا الشمالية تكوّن «محور الشر» وأنه لن يسمح لهم بالحصول على أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية أي أسلحة «الدمار الشامل» كما سماها. وفي حزيران/يونيو من السنة نفسها ألقى خطاباً هاماً في أكاديمية وست بوينت العسكرية حيث أدخل فكرة أخرى من أفكار المحافظين الجدد عن «الضربة الاستباقية» إذ قال: «إذا انتظرنا ليتحقق التهديد نكون قد انتظرنا أكثر مما هو مطلوب». وتبني في هذا الخطاب أيضاً فكرة «الهيمنة» فقال إن «أميركا لديها قوة عسكرية غير قابلة للتحدي وستبقى عليها هكذا - مما سيجعل سباق التسلح دون جدوى وسيحصر المنافسة في إطار التجارة والسعي وراء السلام». وختم فكرته بالقول أن «الحقيقة الأخلاقية هي نفسها في كل الثقافات، وفي كل وقت وكل مكان»، مضيفاً تبعاً لنهج فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ» «إن القرن العشرين انتهى بمثال واحد للتقدم أي المثال الغربي والأميركي»^(٤).

كل هذه الأفكار وغيرها من أفكار المحافظين الجدد أصبحت سياسة أميركا

(٤) ويعترض بوكانان على هذه الأفكار بالقول أن النخبة الثقافية في الولايات المتحدة «تعتبر العلاوة الجنسية قبل الزواج وزواج المثليين والإجهاض أموراً طبيعية وأخلاقية بينما ترفضها المجتمعات الإسلامية كغير أخلاقية، فمن على حق باعتقاد الرئيس بوش؟» ثم يتساءل: إذا كانت الأخلاقيات هي نفسها في كل مكان «فلماذا يختلف الناس حول أخلاقية ما فعلناه لهامبورغ وبيروشيما ودرسون وبلغاساكي» (في الحرب العالمية الثانية).

الرسمية عندما دخلت في وثيقة البيت الأبيض حول «استراتيجية الأمن القومي» التي صدرت في ٢١ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٢ أي بعد حوالي سنة فقط من الهجوم على مركز التجارة العالمي والبنتاغون. في هذه الوثيقة التي كانت كونداليسا رايس المسؤولة الأولى عنها نجد كل أسس سياسة المحافظين الجدد الخارجية كما وردت في كتاباتهم - خاصة الدراسة الوثيقة بعنوان «إعادة بناء دفاعات أميركا» المذكورة أعلاه ولكن بطريقة أقل حداثة. احتوت الاستراتيجية على أفكار الأحادية وتهميش الأمم المتحدة والتحالفات الآنية والهيمنة واستعمال القوة وغيرها وسميت هذه الأفكار مجتمعة «عقيدة بوش». بعد ذلك بقليل قال السيناتور الديموقراطي جوزيف بايد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ في حينه: «لقد استولى المحافظون الجدد على قلب وعقل الرئيس وهم الآن يسيطرون على أجندة السياسة الخارجية الأميركية».

الموقف تجاه إسرائيل والعرب

لعل أكثر ما يجمع المحافظين الجدد فيما بينهم، فكرياً وعاطفياً، هو محبتهم المطلقة لإسرائيل وبالتالي كرههم المطلق لأعدائها. يعترض بعض المحافظين الجدد على هذا التوصيف بالقول أن حلفاءهم من اليمين المسيحي - أي ما يُسمى المسيحيين الصهاينة (Christian Zionists) - والعديد من قياديي الحزب الديموقراطي، يساندون إسرائيل. إلا أن هناك فوارق كبيرة في هذا المجال. فاليمين المسيحي يساند إسرائيل لاعتقاده الديني بأن عودة المسيح لن تتحقق قبل أن تكتمل دولة إسرائيل ثم تحصل معركة أرماجدون حيث يقتل معظم اليهود ويتحول إلى المسيحية من بقي منهم على قيد الحياة. والديموقراطيون يساندون إسرائيل لأسباب داخلية بما في ذلك التأثير القوي للوبي الإسرائيلي في الانتخابات. أما المحافظون الجدد فإن مساندتهم لإسرائيل هي مسألة شخصية وتُشكل عقيدة راسخة في تفكيرهم» كما يقول ماكس بوت أحد مفكريهم المعروفين، وهم يساندون بالتحديد اليمين المتطرف في إسرائيل مما دعا الكثيرين في واشنطن إلى تسميتهم «الليكوديين واشنطن» كما يُحرّضون على

استعمال القوة لمحاربة أعداء إسرائيل ويضعون مصلحة إسرائيل قبل كل اعتبار حتى فوق مصلحة الولايات المتحدة.

ففي سنة ١٩٩٦ بعد عملية اغتيال إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي التي هدفت إلى إفشال اتفاقية أوسلو وعرقلة عملية السلام بين العرب وإسرائيل حسب اعترافات القاتل ييغال أمير، استحدثت مؤسسة الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة (الستراوسية السابق ذكرها) في إسرائيل قسم «البحث الاستراتيجي» المكلف بدراسة كيفية إفشال اتفاقات أوسلو، ومن أهم دراساته واحدة بعنوان: «A Clean Break: A New Strategy for Securing The Realm» وُضعت نتيجةً لنقاش برئاسة ريتشارد بيرل اشترك فيه قياديون من المحافظين الجدد بمن فيهم دوغلاس فايت ودافيد ورمسر وزوجته ميراف وغيرهم، وقام بيرل بتسليم نسخة منها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه، بنيامين نتنياهو، الذي كان في زيارة للولايات المتحدة والذي استعمل بعضاً من الأفكار الواردة فيها في خطابه للكونغرس الأميركي الذي ألقاه بعد بضعة أيام من تسلم التقرير. يطالب التقرير برفض فكرة الأرض مقابل السلام لصالح فكرة السلام مقابل السلام، وبإعادة احتلال الأراضي التي كانت تحت إمرة السلطة الفلسطينية وتبريره بمبدأ التعقب الحثيث (Hot Pursuit) وتغيير أنظمة الحكم في سورية والعراق بمساعدة تركيا والأردن(١).

ويعتبر المحافظون الجدد كل الدول والمنظمات التي قد تهدد أمن إسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر أهدافاً عدائية لأميركا. وقائمة الدول والمنظمات هذه، حسب إحصاء بوكانان، تضم الجزائر وليبيا ومصر والسودان ولبنان وسورية والعراق والمملكة العربية السعودية وإيران وحزب الله وحماس والسلطة الفلسطينية والإسلام المتطرف. كيف يصار إلى إرضاخ هذه الدول وإنشاء النظام العالمي الجديد؟ يجيب كايغان في إحدى مقالاته: «تقوم أميركا بإلقاء القنابل والقتال، والفرنسيون والبريطانيون والألمان يقومون بدور شرطة الحدود، والهولنديون والسويسريون والاسكتلنديون يوفرون المساعدات الإنسانية».

واحتلت العراق دوماً في فكر المحافظين الجدد المرتبة الأولى بين الدول المستهدفة تليها إيران وسورية. ففي كانون الثاني/يناير سنة ١٩٩٨ - أي قبل حادثة ١١ أيلول/سبتمبر بثلاث سنوات تقريباً -، (وعندما كان المحافظون الجدد خارج الحكم في عهد كليتون)، بعثت مجموعة منهم (ضمّت أعضاء بارز ينفيها أمثال أبرامز وفوكوياما وبولتون وولفوفيتز وأرميتاج وبيرل وزوليك وروبرت كايفان ووليم كريستول وخلييل زاد بالإضافة إلى رونالد رامسفيلد) رسالة إلى الرئيس بيل كليتون يطلبون منه أن يهاجم العراق حتى ولو لم يستطع إقناع أعضاء مجلس أمن الأمم المتحدة بذلك بهدف تغيير النظام فيه ضمن استراتيجية أوسع تؤمن مصالح أميركا وأصدقائها. «إن مستقبل العراق» تقول الرسالة «يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط» أي طبعاً ضد التفوق العسكري الإسرائيلي. إلا أن كليتون في جوابه رفض الفكرة قائلاً أنه يركز انتباهه على تفكيك خلايا القاعدة خاصة وأن سياسة محاصرة (Containment) صدام حسين تؤدي ثمارها.

أمام فشل هذه المحاولة وبالتزامن مع وابل من المقالات والبرامج من قبل المحافظين الجدد تطالب بالشيء نفسه بعثت المجموعة «في غالبيتها» في أيار/مايو من السنة نفسها برسالة ثانية إلى رئيس مجلس النواب في حينه - نيوت غنغريتش - الجمهوري المحافظ تشكو له همّها مع كليتون وسياسة إدارته «الفاشلة في توفير قيادة حكيمة» طالبين تدخل الكونغرس لحمل الرئيس على استعمال القوة لإزاحة صدام حسين من مركزه. إلا أن غينغريتش كان في مرحلة أفوله نتيجة لاتهامات بالفساد كانت قد وُجّهت إليه ولم تعد له القدرة على التأثير في مجرى الأمور خاصة في قضايا مصيرية كالهجوم على العراق.

وأكمل المحافظون الجدد هجومهم هذا باستعمال كل وسائل الإعلام التي في حوزتهم ومن خلال مقالات أوضحوا فيها أفكارهم في ما يخص الحل لأزمة الشرق الأوسط. على سبيل المثال يقول ورمسر في مقال نشره سنة ٢٠٠١ أن «على الولايات المتحدة وإسرائيل أن يوسعا المواجهة لتسديد ضربة مميتة لمراكز

الراديكالية في المنطقة - الأنظمة في دمشق وبغداد وطرابلس الغرب وطهران وغزة». وهذا سيؤسس للاعتراف بأن محاربة الولايات المتحدة أو إسرائيل هي مسألة انتحارية.

وفي عرض قدمه بيرل أمام رسميين في البيتاغون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ اعتبر أن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو «كل فلسطين تصبح إسرائيل، الأردن يصبح فلسطين، والعراق يصبح المملكة الهاشمية».

الحرب على العراق

وعندما تسلّم جورج بوش الابن الرئاسة سنة ٢٠٠٠، عاود المحافظون الجدد الكرة لإقناعه بمهاجمة العراق (ومن ثم سورية وإيران) وشاركهم في ذلك بعض العرب الأميركيين أمثال فؤاد عجمي رئيس برنامج الشرق الأوسط في جامعة جونز هوبكنز (في كلية الدراسات الدولية المتقدمة التي كان يرأسها بول وولفوفيتز) وكنعان مكّيّة الأستاذ في جامعة براندايز (اليهودية) بالإضافة إلى صديق الأخير (وصديق البتاغون لاحقاً) أحمد شلبي وغيرهم.

وجاءت الفرصة الذهبية بعد حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فبعد أربعة أيام فقط من الحادثة قام بول وولفوفيتز - نائب وزير الدفاع في حينه - بتقديم عرض حماسي لضرورة غزو العراق الفوري إلا أن الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني وحتى وزير الدفاع رامسفيلد أعربوا عن اعتقادهم بأن الأوان لم يحن لذلك. لكن المحافظين الجدد بقيادة وولفوفيتز الذي اسمته مجلة «تايم» لاحقاً «العرب الفكري لحرب العراق» (واسمته «الجروزالم بوست» رجل السنة) أكملوا ضغوطاتهم - تهديداً ووعيداً - على الرئيس بوش الذي وجدوه موضوعاً قابلاً بسبب مزاجه التكاني (نسبة إلى تكساس) وحققه الشخصي على صدام حسين («الرجل الذي حاول قتل أبي»). ففي رسالة بعثت بها إلى الرئيس بوش مجموعة منهم ضمت بيرل ووليم كريستول وقادة فكريين آخرين في حركة المحافظين الجدد (أمثال نورمان بودهورتيز وجين كيرباتريك وبيل بينيت)

يعلمونه فيها بأنه لن يعد يحصل على مساندتهم إذا لم يستهدف تدمير حزب الله، ويهاجم سورية وإيران إذا لم يقطعاً علاقتهما مع الحزب ويُطح صدام حسين. وحذر الموقَّعون الرئيس بوش بأن عدم مهاجمة العراق «سيشكل استلاماً مبكراً ولربما نهائياً لأميركا في الحرب على الإرهاب الدولي».

أما حجة المحافظين الجدد وأصدقائهم في ضرب العراق فكانت أن النظام العراقي يمتلك أسلحة دمارٍ شامل قد يسلمها إلى الإرهابيين لضرب الولايات المتحدة ومصالحها أن النظام العراقي متورط في حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وأنه على صلةٍ بتنظيم القاعدة. وبسبب عقدة فييتنام - ومعارضة بوش الأب ومستشاريه السابقين أمثال جايمس بايكر وبرنت سكوكروفت وغيرهما - كان من الضروري إقناع بوش الابن بأن غزو العراق سيكون بسهولة متناهية ومرحّباً فيه بشكلٍ واسع من قبل الشعب العراقي. وفي هذا المجال استعمل فؤاد عجمي في إقناع ديك تشيني (حسب مجلة تايم) بأن العراقيين «سيتفجرون من الفرح» لدى وصول القوات الأميركية، وكنعان مكّيّة في إقناع الرئيس بوش بأن العراقيين سيستقبلون الجيش الأميركي «بالحلولى والزهور». ولعلّ هذا ما ساعد على حمل كين أيدلمان على كتابة مقالته الشهيرة في الواشنطن بوست في شباط/فبراير سنة ٢٠٠٢ (أي مباشرة قبل غزو العراق) بعنوان «العراق تزدهة في دكان الحلوى» (Cakewalk in Iraq) أتبعه بمقالة بعنوان «عودة إلى الزهدة في دكان الحلوى» (Cakewalk revisited) بعد سقوط بغداد. ولعب أحمد شلبي دوراً كبيراً في هذا المجال إذ أقنع قيادات البنتاغون السياسية، وعلى رأسها وزير الدفاع رونالد رامسفيلد، بأن باستطاعته، مع مساعدةٍ صغيرةٍ من الأميركيين، أن يقود الشعب العراقي لخلع صدام حسين. وقد نعته المحافظون الجدد في معهد «أميريكان انتربرايز» بـ «جورج واشنطن العراق» في مقارنةٍ مع أول رئيس جمهورية في أميركا الذي حارب البريطانيين ونال استقلال بلاده منهم.

وهكذا كان للمحافظين الجدد (ليكودبي واشنطن) ورفاقهم اليد الطوالى في دخول الولايات المتحدة في الحرب مع العراق على أمل أن تكمل أميركا حربها

في الشرق الأوسط لتغيير كل الأنظمة في المنطقة التي تشكل خطراً على إسرائيل. ويقول باتريك سيل: «لقد أصبح معروفاً بشكل واسع أن الولايات المتحدة غزت واحتلت العراق، بعد ١٣ سنة من قصاص الحظر، لا بسبب الخطر المفترض من قبل أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها صدام حسين، ولا بسبب تجاوزاته الكبيرة لحقوق الإنسان، بل لأن عراقاً قوياً ومستقلاً يعتبر تهديداً للنظام الذي يهيمن عليه الغرب في الشرق الأوسط و تهديداً لإسرائيل». أما جوستين رايموندو الكاتب اليساري الأميركي فيقول: «لا تدع أحداً يقنعك بأن حرب العراق سببها النفط... فإذا كان النفط يشكل عاملاً فإنه عامل ثانوي: إن إسرائيل وليس النفط هو ما ينشط التحرك نحو الحرب». ويخلص رايموندو إلى القول أن هذا يمثل حالة فريدة. فلقد جرت العادة أن تستعمل القوى الكبرى دولة صغيرة لتقوم بالحرب عنها. ولعل هذه هي المرة الأولى التي تقوم بها دولة صغيرة باستعمال دولة كبرى - دولة عظمى في الحقيقة - للدخول في حرب بدلاً عنها.

أقول المحافظين الجدد

لا شك في أن حرب العراق وما آلت إليه الحالة هناك من مستنقع للولايات المتحدة وجيشها شبه بمستنقع حرب فيتنام هو السبب الرئيسي للتراجع الكبير الذي حصل وما زال لنفوذ المحافظين الجدد السياسي. فكل الأفكار التي أطلقتها هذه المجموعة ظهرت مع الوقت بأنها خاطئة وأنها كارثية بالنسبة لجورج بوش نفسه - الذي وصلت شعبيته في الاستطلاعات إلى أدنى مستوياتها. وأظهر العراق أن الحرب فيها ليست «نزهة في دكان الحلوى» خاصة بعد أن كلفت حتى الآن ٤٠٠ مليار دولار (أو ما بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ مليار دولار إذا ما احتسبنا المصاريف غير المباشرة، حسب جوزف ستيغلتنس الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد) وأكثر من ٣٣٠٠ قتيل و ٥٠٠٠٠ جريح (بمن في ذلك العسكريون الذين تمّ إجلأؤهم لأسباب مرضية مادية ونفسية)، إضافة طبعا إلى حوالي نصف مليون عراقي. ولم يجد الأميركيون في العراق لا أسلحة دمار

شامل، ولا علاقة بين النظام والقاعدة أو بين النظام والهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. أما الحجة المتأخرة التي قدمها الرئيس بوش لغزو العراق - أي نشر الديمقراطية فيه ومنه في المنطقة - فنحلت على الأرض إلى حرب أهلية شرسة.

ومنذ أوائل سنة ٢٠٠٤ بدأ الرئيس بوش تدريجياً بتغيير سياسته الخارجية التي كان قد رسمها له، إلى حد كبير، المحافظون الجدد. فبعد أن كان ريتشارد بيرل قد احتفل قبل عام بوفاة الأمم المتحدة، عادت الإدارة الأميركية إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة بدءاً من التدخل في هايتي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (كجزء من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام بقيادة البرازيل) إلى الآن حيث عادت العلاقة بين الولايات المتحدة ومجلس أمن الأمم المتحدة إلى ما كانت عليه في عهد الرئيس كليتون وبوش الأب - أي قبل صعود المحافظين الجدد.

وكذلك الأمر بالنسبة للعلاقة مع الحلفاء التقليديين في أوروبا. فبعد أن تهكّم وزير الدفاع في حينه، رونالد رامسفيلد، من هؤلاء الحلفاء ناعثاً إياهم بـ«أوروبا القديمة» في أوائل سنة ٢٠٠٣، عادت الولايات المتحدة لتعمل كما في الماضي مع حلفائها الأوروبيين التقليديين في كل شاردة وواردة من إيران إلى لبنان إلى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

واختفى من خطابات الرئيس بوش الكلام عن الهيمنة الأميركية وعن محاور الشر وعن الضربة الاستباقية وغيرها من أفكار المحافظين الجدد التي طغت على خطبه خلال السنوات الست الأولى من ولايته (وسُمّيت عقيدة بوش) ليحل مكانها الكلام التقليدي - ولو بنبرة تكسائية - حول علاقة الولايات المتحدة بالعالم. ففي خطاب «حالة الاتحاد» لسنة ٢٠٠٤ قال بوش: «ليس لدينا أية رغبة للسيطرة ولا أية طموحات لنكون إمبراطورية». وهذا بعيد كل البعد عن الكلام الذي صدر عنه خلال الأشهر التي تلت ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والتي ذكرناها سابقاً.

من ناحية أخرى، بدأ الرئيس بوش بالتخلص من قيادات المحافظين الجدد داخل إدارته وتزامن ذلك مع انخفاض نفوذ الحاميين الأساسيين لهم - نائب رئيس الجمهورية ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد. فرغم أن تشيني كان حتى وقت قريب يعتبر أقوى نائب رئيس جمهورية في تاريخ الولايات المتحدة فإنه اليوم في موقف دفاعي بعد أن أدين رئيس موظفيه ومساعدته لشؤون الأمن القومي (متهم بإعاقة التحقيق والكذب تحت القسم وإعطاء معلومات خاطئة للتحقيق) لويس (سكوتر) لوبي في قضية تسريب معلومات للصحافة عن فاليري بلايم بأنها عميلة سرية في وكالة الاستخبارات المركزية انتقاماً من زوجها جوزيف ويلسون بعد أن نشر مقالاً يعلن فيه عدم وجود أية صفقة أورانيوم بين النيجر والعراق (نتيجةً لتحقيق قام به بطلب من الحكومة الأميركية) مما تعارض مع ما ادعاه الرئيس بوش في خطاب عن حالة الاتحاد لسنة ٢٠٠٣ كأحد المبررات لشن الحرب على العراق. أما الركن الآخر في مكتبه، دايفيد ورمسر، مستشاره لشؤون الشرق الأوسط، فتحوم حوله الشبهات إذ تم التحقيق معه من قبل مكتب التحقيق الفدرالي في قضية تسريب معلومات سرية للوبي الإسرائيلي (ايباك) ولأحمد شلبي ومؤخراً في قضية بلايم ذاتها. ودونالد رامسفيلد كما هو معروف اضطر للإستقالة من منصبه وزيراً للدفاع مباشرة بعد فشل الجمهوريين في انتخابات الكونغرس الأخيرة عام ٢٠٠٦، وقد وضع قسم كبير من اللوم لهذا الفشل على سياسته في العراق.

وهكذا تم تدريجياً إقصاء قياديي المحافظين الجدد عن مراكز القرار بعد أن كانت قد حصلت بعض الاستقالات بينهم سابقاً إما لأسباب تتعلق بالفساد وإما استباقاً لعملية الإقصاء التي كانت ملامحها قد بدأت بالظهور منذ أوائل العام ٢٠٠٤.

دايفيد فروم أحد محرري خطب الرئيس بوش الأساسيين وصاحب التعبير «محور الشر» اضطر إلى الاستقالة سنة ٢٠٠٢ بعد أن كشف روبرت نوفاك، الصحفي الأميركي المعروف، أن زوجة فروم أرسلت رسائل إلكترونية إلى عدد كبير من معارفها تفاخر بأن زوجها هو الذي أدخل هذا التعبير على خطاب الرئيس مما

أغضب هذا الأخير وتسبب بإبعاد فروم الذي التحق بمركز أبحاث «أميركان انتربرايز»، المأوى الأساس للمحافظين الجدد.

ريتشارد بيرل الملقب بأمير الظلمة بسبب سياسته المتشددة تجاه الاتحاد السوفياتي في عهد الرئيس رونالد ريغان، اضطر إلى الاستقالة سنة ٢٠٠٣ من رئاسة مجلس السياسة الدفاعية الاستشاري التابع للبيتاغون ومن المجلس كلياً بعد سنة بسبب اتهامات تتعلق بتضارب المصالح لكونه شريكاً أو مستشاراً لشركات تستفيد من الحرب على العراق التي روج لها بشكل فعال وقد أصبح أيضاً باحثاً في معهد أميركان انتربرايز بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارة مراكز أبحاث أخرى لها علاقة وثيقة بالمحافظين الجدد وبإسرائيل.

دوف زاكهايم، الحاخام اليهودي الأرثوذكسي وأحد الفلكرانيين، استقال من منصبه مساعداً لوزير الدفاع ورئيساً للمراقبة المالية في الوزارة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ ليحتل مركز نائب الرئيس للمعاملات الدولية في الشركة المالية «غولدمان ساكس» المعروفة.

ريتشارد أرميتاج، الذي احتل المركز الثاني في وزارة الخارجية الأميركية - بصفته نائباً للوزير من سنة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، استقال بعد ما حامت حوله الشبهات، وتم معه التحقيق، في قضية فاليري بلايم ويعمل الآن في مجلس إدارة شركة النفط كونوكو فيليبس.

بول وولغوفيتز، الذي كان رأس الحربة بالنسبة للمحافظين الجدد داخل الإدارة الأميركية والذي له الفضل في إدخال القسم الأكبر منهم ليس فقط في وزارة الدفاع حيث كان نائباً للوزير، بل أيضاً في الإدارات الأخرى (وحتى بين الفلكرانيين الذين دربوا بوش في السياسة الخارجية خلال حملته الانتخابية الأولى) استقال من منصبه في أوائل سنة ٢٠٠٥ ليأخذ منصب الرئاسة في البنك الدولي حيث لاحقته الفضائح إلى هناك).

دوغلاس فايت، نائب وزير الدفاع للشؤون السياسية ورئيس مكتب الخطط الخاصة في البنتاغون الذي كانت له اليد الطولى في نشر الأخبار الكاذبة حول اقتناء العراق لأسلحة الدمار الشامل، اضطر للاستقالة سنة ٢٠٠٥ بعد التحقيق معه من القضاء والكونغرس في قضية تسريب معلومات سرية للوبي الإسرائيلي، وقد تم بالفعل الحكم على مساعده لاري فرانكلين بالسجن ١٢ سنة لتسريبه مثل هذه المعلومات إلى دبلوماسيين إسرائيليين وإلى اللوبي الإسرائيلي (إيباك). وهو الآن باحث في مؤسسة «هوفر» وعضو في المجلس الاستشاري للمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي.

جون بولتون: عمل في وزارة الخارجية منذ أن تسلّم بوش الرئاسة نائباً لوزير الخارجية لشؤون التسليح والأمن الدولي - ومندوباً فوق العادة للمحافظين الجدد في الوزارة - ثم عُيّن سنة ٢٠٠٥ سفيراً لأميركا في الأمم المتحدة بموجب قرار مؤقت من الرئيس (بعد أن فشل في الحصول على موافقة مجلس الشيوخ) واضطر للاستقالة عند انتهاء المدة خاصة وأن أغلبية المجلس أصبحت من الديموقراطيين بعد الانتخابات الأخيرة. وهو الآن يعمل أيضاً باحثاً في معهد أميركان «انتربرايز» يروج بشكل متواصل لكي تقوم الولايات المتحدة بضرب إيران عسكرياً.

أما قيادات المحافظين الجدد المتبقية داخل الإدارة فإنها تعدّ على أصابع اليد وتحتل مراكز أقل أهمية من التي كانت عليه وتحت قيادة «الواقعيين» خاصة كونداليسا رايس وجماعتها، إضافة إلى فقدانهم دونالد رامسفيلد ونفوذ ديك تشيني السابق. فد إليوت أبرامز، رغم وجوده في المركز الثاني بعد مستشار الرئيس للأمن القومي، فإنه تحت المراقبة المباشرة من قبل رئيسه ستيفن هادلي الذي وضعته رايس في هذا المنصب. وزلماي خليل زاد انتقل من سفير أميركا في العراق إلى سفيرها في الأمم المتحدة تحت إشراف كونداليسا رايس أيضاً وجون نيغروبونتي - الذي يعتبره البعض الأقل تشدداً بين المحافظين الجدد - استقال من منصبه رئيساً للاستخبارات الوطنية ليعود إلى وزارة الخارجية مساعداً

للويزة رايس لشؤون العراق . أما كنيث إيدلمان - صاحب مقولة النزهة في دكان الحلوى في وصفه لغزو العراق قبل حصوله - فقصته غريبة نوعاً ما إذ إن رامسفيلد كان قد استدعاه ليقول له أنه أقبل من مجلس السياسة الدفاعية في البتاغون ولكن رامسفيلد اضطر للاستقالة بعد بضعة أيام من إرسال الأمر خطياً فبقي إيدلمان في المجلس علماً بأن المجلس نفسه قد توقف عن العمل .

ترافق عملية أفول المحافظين الجدد مشادات كلامية في ما بينهم من جهة ومحاولات من قبلهم لوضع اللوم ليس على السياسات التي دفعوا الإدارة إلى تبنيها (كغزو العراق)، بل على جهل وحماقة تنفيذها أي تشيني ورامسفيلد من جهة أخرى . وعلى سبيل المثال قام فوكوياما - الذي اشتهر من خلال كتابه «نهاية التاريخ» - بنشر كتاب بعنوان «ما بعد المحافظين الجدد» سنة ٢٠٠٦ يعتبر فيه أن المحافظين الجدد بالغوا كثيراً في استعمال القوة، وكذلك الأحادية في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية وأنهم - أمثال شارلز كراوثر - ينظرون إلى الشرق الأوسط من خلال مصلحة إسرائيل فقط مما جعله على خلاف كبير في الرأي معهم . إلا أن فوكوياما هو من المحافظين الجدد الذين وقعوا عرائض متطرفة في هذا المجال كالرسالتين المرسلتين للرئيس بيل كلينتون ورئيس المجلس النيابي نيوت غينغريتش سنة ١٩٩٨ واللتين تطالبان باستعمال القوة ضد العراق دون انتظار الإجماع في مجلس الأمن في الأمم المتحدة وذلك - ضمناً - على الأقل - كخطوة أولى للوصول إلى شرق الأوسط آمن لإسرائيل . وقد احتدمت المشادة بين فوكوياما وكراوثر واستعملت فيها كلمات نابية وشخصية - أقله من جهة كراوثر - خاصة بسبب ما قاله فوكوياما عن مبالغة كراوثر والمحافظين الجدد في تحميل الدين الإسلامي مسألة العنف كأحد مقوماته . وقد توسع هذا الجدل مؤخراً ليشمل محافظين جددًا آخرين .

ولا بد من الإشارة هنا أيضاً إلى الحملة الشعواء التي يقوم بها كنيث إيدلمان وريتشارد بيرل ودايفيد فروم وغيرهم من المحافظين الجدد ضد الإدارة الأميركية - أي بوش وتشيني ورامسفيلد - لتقاعسهم عن الاستمرار في سياسة القوة في

الشرق الأوسط، ما تحول إلى جفاء شخصي بين الفريقين من أصدقاء البارحة فايدلمان لا يتكلم الآن مع تشيني ورامسفيلد، وفوكوياما أعلن أنه لم يقترح لصالح بوش في انتخابات ٢٠٠٤.

السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

لا شك أن أفول المحافظين الجدد وصعود الواقعيين بقيادة كونداليسا رايس قد عيّر كثيراً في السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط، مما يتطلب قراءة جديدة لها إذ إنه من الخطأ بمكان تحليل هذه السياسة على الأسس القديمة التي كان قد وضعها المحافظون الجدد في هذا المجال.

فالعودة إلى الحلفاء الأوروبيين والتقليديين وإلى الأمم المتحدة قد خففت من الشراسة التي طبعت السياسة الأميركية في السنين الست الأولى من ولاية الرئيس بوش الابن فلم يعد من السهل كما كان سابقاً الدخول في مغامرات عسكرية كما حصل بالنسبة إلى العراق، أي بالاشتراك مع «تحالف الراغبين» بدلاً من حلف واسع يضم الحلفاء التقليديين. ولا شك أن أية سياسة أميركية تحظى برضى الأوروبيين والمجتمع الدولي عامة ستكون أبطأ في خطواتها من السياسات الأحادية السابقة ولكنها في نهاية المطاف ستكون أكثر فاعلية. وهذا التغير واضح جداً إذا ما قارنا بين الطريقة التي تعاملت فيها الإدارة الأميركية تحت سيطرة المحافظين الجدد مع العراق والطريقة التي تتعامل بها مع الملف النووي الإيراني حالياً، إذ تحول الحل العسكري الأحادي السريع إلى حل سلمي - أقله حاضراً - يسانده المجتمع الدولي حيث تزداد فيه العقوبات ويشتد فيه الخناق الاقتصادي والسياسي تدريجياً قبل الوصول إلى استعمال القوة.

إلا أن استعمال القوة ما زال وارداً بالنسبة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط بالذات - ولو في حالات شد استثنائية - إذا ما تهدد أمران في المنطقة تعتبرهما أميركا أساسيين في سياساتها تجاه المنطقة - أمن إسرائيل لأسباب تغلب عليها المصالح الانتخابية (حتى على المصلحة الوطنية) - والنفط لأنه الوريد بالنسبة

لاقتصادات البلدان الرأسمالية من أميركا إلى أوروبا إلى اليابان. وإن من الخطأ اعتبار صعود الديموقراطيين وإمكانية تسلمهم الرئاسة الأميركية سنة ٢٠٠٩ بأنه سبغير كثيراً في هذا الأمر، فالديمقراطيون هم أكثر تأييداً ودعماً لإسرائيل من الجمهوريين، حتى المحافظين الجدد بينهم، واليبرال الأميركيون، بغالبيتهم الكبرى، ياندون الحزب الديموقراطي وقد صوت أكثر من ٨٠ بالمئة منهم لصالح هذا الحزب في الانتخابات الأخيرة، رغم كل الدعم الذي قدمه الرئيس بوش والمحافظون الجدد - «اليكوديو واشنطن» - لإسرائيل. كما أن من الخطأ أيضاً مقارنة ما بعد فيتنام بما بعد العراق والاعتقاد بأن فشل أميركا في العراق سبب انسحاباً لأميركا من الشرق الأوسط شبيهاً بانسحابها من جنوب شرق آسيا بعد فشلها في فيتنام. فجارة آسيا، كما أوضح البعض، هي كمبوديا ولا مقارنه بين تأثير اللوبي الإسرائيلي على السياسة الخارجية الأميركية مع تأثير اللوبي الكمبودي، والمادة الأولية الرئيسية في جنوب شرق آسيا قد تكون تتاج أشجار الكوتشوك وأهميته بالنسبة لأميركا وحلفائها لا تضاهي أبداً أهمية النفط العربي.

ولعل أهم تغيير في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط جاء نتيجة لأفول المحافظين الجدد، بسبب انهيار المد المتبع الذي كانوا يضعونه في وجهه، هو العودة بكرة إلى عملية السلام بين العرب وإسرائيل بعد أن كانت إدارة الرئيس بوش قد رفضت حتى القيام بإشارات رمزية في هذا الاتجاه خلال السنوات الست الأولى من عهده. السبب الآخر لهذا التغير هو الفشل الذي واجهته إدارة بوش في حرب العراق الذي جرّها إليه في الدرجة الأولى المحافظون الجدد بالتعاون مع اللوبي الإسرائيلي (إيباك) كخطوة أولى وهامة في إنشاء شرق أوسط جديد صديق لإسرائيل. إن كونداليا رايس، أستاذة العلوم السياسية، تشعر ولا شك بأهمية حكم التاريخ على أصحاب القرار، خاصة رئيس الجمهورية الأميركية وأعرانه المباشرين، وعلى رأسهم مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية، المنصين اللذين احتلتهما خلال إدارتي بوش الابن، وإنباء، كما قال كينجر، ستكون، بحكم التاريخ هذا، اسوأ مستشارة للأمن القومي بسبب

حادثة ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وأسوأ وزيرة للخارجية بسبب فشلها في العراق وعدم تمكنها من الوصول إلى خروج مشرف منه.

وكذلك سيكون حكم التاريخ بالنسبة لرئيسها وحاميتها جورج بوش الابن، بالإضافة إلى اعتباره رجل حرب وعنّف بعد أن انطبعت إدارته - تحت تأثير المحافظين الجدد - بحربين مدمرين لا نهاية منظورة لهما - حرب أفغانستان وحرب العراق - وكل هذا يتطلب نجاحاً في مجال السلام ليغير هذه الصورة للرئيس ووزير خارجيته ومعاونيه. وأي سلام أجدر من السلام في الشرق الأوسط للعب هذا الدور؟ هكذا فعل من قبل الرئيس بيل كلينتون في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عهده عندما شعر بأن فضيحته مع مونیکا لوينسكي ستطغى على صيته بعد انتهاء رئاسته.

هناك قناعة بين بعض المراقبين في واشنطن بأن الوصول إلى نتيجة إيجابية في هذا المجال ليست بعيدة المنال كما يتصور البعض. ففي سنة ١٩٩٦ وصلت المحادثات السورية الإسرائيلية في «واي بلانتايشن» إلى مرحلة متقدمة جداً عندما أوقفها رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه، شيمون بيريز، بسبب تفجيرات حصلت في إسرائيل لما بعد انتخابات مبكرة كان قد دعا إليها لأن الاستطلاعات كانت قد أظهرت تقدمه الكبير على منافسه بنيامين نتنياهو، ثم قام بهجوم «عنايد الغضب» على لبنان الذي انتهى بمجزرة قانا وبتفاهم نيسان وتسبب سقوطه في الانتخابات ووصول نتياهو وتوقف عملية السلام. يقول دنيس روس في كتابه «السلام الضائع» (The Missing Peace): أنا متأكد أنه لو ربح بيريز الانتخابات سنة ١٩٩٦ لكان باستطاعتنا أن نحقق صفقة [سلام] مع سورية خلال سنة من الوقت.

ثم حدث الشيء نفسه تقريباً سنة ٢٠٠٠ في شرم الشيخ وطابا عندما ترك الرئيس كلينتون المعركة الانتخابية الأميركية (الشيء غير المعهود في السياسة الأميركية) ليكون حاضراً في قسم من المفاوضات من أجل دفع عملية السلام بين

الفلسطينيين والإسرائيليين التي وصلت هي أيضاً إلى حالة متقدمة جداً ولكنها لم تكتمل لأنه لم يكن لدى كليتنا الوقت الكافي لإنجاحها فاكتمل الطرفان بنشر إعلان عن نتائج المفاوضات يقولان فيه أنه بسبب الظروف وضيق الوقت لم يكن من الممكن التوصل إلى تفاهم على كل المشكلات، وأن الفريقين يعلنان أنهما وصلاً إلى أقرب ما يمكن من الحل، وإنه من الممكن حل الخلافات المتبقية عند استئناف المفاوضات بعد الانتخابات الإسرائيلية [التي سقط فيها إيهود باراك ونجح آرييل شارون فلم تستأنف المفاوضات].

أما الآن فلدى الرئيس بوش وفريقه أكثر من سنة ونصف السنة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، إضافة إلى الجو الإيجابي نسبياً داخل الولايات المتحدة تجاه هذا السلام حيث هناك غالبية ساحقة بين اليهود الأميركيين تدعو الرئيس للقيام بهذه المهمة (وهناك بالمقابل هجوم يهودي أميركي على مؤسسة اللوبي الإسرائيلي إيباك بسبب دعمها لسياسات المحافظين الجدد بالنسبة للعراق وفلسطين)، كما أن هناك إنهاكاً بالنسبة إلى إسرائيل والفلسطينيين قد يساعد على الوصول إلى اتفاق بينهما - اللهم إلا إذا نجح نتنياهو في الانتخابات القادمة قبل الوصول إلى اتفاق.

أوباما: السنة الأولى (*)

وصل الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى سدة الرئاسة وقد حاز على شعبية في الداخل قلّ نظيرها بين الرؤساء الأميركيين السابقين. أما في الخارج، وخاصة في أوروبا، فإن شعبية أول رئيس أسود في تاريخ أميركا وزوجته ميشيل، وصلت إلى مستويات ضاهت تلك التي كان وصل إليها جون كنيدي - أول (وأخر) رئيس أميركي كاثوليكي - وزوجته جاكلين.

عندما تسلم أوباما سدة الرئاسة في ٢٠ كانون الثاني، بلغ مؤشر شعبيته ٧٨ في المئة بحسب استطلاعات غالوب، وكانت هذه النسبة الأعلى بين رؤساء الولايات المتحدة في تاريخ هذا المؤشر. وبعد تسعة أشهر انخفضت إلى ٥٣ في المئة وهي النسبة الأقل بين رؤساء الولايات المتحدة بعد تسعة أشهر من تسلمهم الحكم (وتابعت انحدارها لتصل إلى ٤٩ في المئة في آخر تشرين الثاني/ نوفمبر حسب «غالوب» أيضاً). هذا الانخفاض السريع لم يسبق له مثيل في تاريخ الرئاسة الأولى في هذا البلد.

وتظهر دراميته بوضوح إذا ما أخذنا في الاعتبار الأميركيين البيض فقط. فبالنسبة

لهؤلاء انخفضت شعبية أوباما من ٦٣ في المئة عند وصوله إلى الحكم إلى ٤٣ في المئة بعد تسعة أشهر. حتى شعبية زوجته ميشيل تراجعت داخل أميركا من ٧٢ في المئة في يومها الأول في البيت الأبيض (وهي النسبة الأعلى بعد لورا بوش زوجة بوش الابن) إلى ٦١ في المئة عند كتابة هذه السطور. ويقول المحلل السياسي في جريدة «نيويورك تايمز» ديفيد بروكس، إنه «في تاريخ الاستطلاعات، لم تتراجع شعبية رئيس أميركي بهذا المقدار وهذه السرعة». وقد بدأ هذا يؤثر على شعبية الحزب الديموقراطي الحاكم (حزب أوباما) كما أظهرت نتائج الانتخابات الفرعية الأخيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، وبالأخص خسارة الديموقراطيين في انتخابات حاكمي ولايتي نيوجرسي وفرجينيا ونجاح مايك بلومبرغ الملياردير الديموقراطي كرئيس لبلدية مدينة نيويورك بغالبية صغيرة (٥١ في المئة) بعدما كان أنفق على حملته الانتخابية حوالي ٦٠ مليون دولار مقارنة بـ ١٣ مليون دولار أنفقها غريمه الجمهوري. ورغم أن هناك اختلافاً في آراء المعلقين الأميركيين حول المعنى السياسي لهذه الانتخابات، إلا أن قيادة الحزب الديموقراطي بدأت تتخوف من نجاح محتمل للجمهوريين في الانتخابات الفرعية سنة ٢٠١٠ وإمكان انتزاعهم الأكثرية في مجلسي النواب والشيوخ.

ماذا حصل؟

خلال حملته الانتخابية، أطلق أوباما وعوداً كثيرة، بعضها صعب التحقيق. أطلقها لمجرد اتخاذ موقف معاكس لمواقف سلفه جورج بوش الابن وليس بناء على سياسة مدروسة ومتكاملة.

أولاً: قال أوباما إنه سيغلق معتقل غوانتانامو في كوبا خلال سنة واحدة، وهذه سنة تقريباً مضت ولم يستطع إغلاق هذا المعتقل لأنه فشل حتى في إقناع ممثلي حزبه في الكونغرس بقرار يسمح بنقل المعتقلين من كوبا إلى السجون الأميركية. وقد اعترف أخيراً بأنه لن يستطيع إغلاق المعتقل هذه السنة ولكنه يأمل أن يفعل ذلك السنة المقبلة دون أن يعطي موعداً محدداً لذلك. كما كان

وعد في هذا السياق بأن يغير نظام المحاكم العسكرية المكلفة المحاكمة المعتقلين هناك. لكنه لم يستطع إقناع الكونغرس سوى بتغييرات طفيفة مع الإبقاء على الإجراءات التي كان يقول عنها أنها تعارض مع أصول المحاكمات العادلة ومع حقوق الإنسان بشكل عام. كل هذا أغضب ناشطي حقوق الإنسان وغيرهم من المعارضين أصلاً على هذا المعتقل وطريقة عمله وتسبب في استقالة محامي البيت الأبيض الذي كان يقود عملية الإغلاق.

ثانياً: وعد أوباما خلال حملته الانتخابية أن يسحب القوات الأميركية من العراق قبل سنة ٢٠١١، الموعد الذي كان قرره بوش والكونغرس في حينه، ولكنه أصبح من الواضح اليوم - ونحن على عتبة ٢٠١٠ أن هذا الانسحاب قد لا يتم حتى في ٢٠١١ وقد تبقي الولايات المتحدة على بعض هذه القوات في العراق إلى أجل غير مسمى. في المقابل، كان أوباما قد وعد بالتركيز على أفغانستان بدلاً من العراق حتى الوصول إلى نصر كامل هناك على حركتي «طالبان» و«القاعدة»، لكن هذه السياسة تنخبط اليوم خاصة بعدما بدأ معظم شركائه الأوروبيين بالانسحاب التدريجي من المعركة. إن هذا التعثر في مواجهة حربيين مكلفين، مالياً وبشرياً، وغير شعبيتين، تقودهما الولايات المتحدة اليوم يقلق الكثيرين من الأميركيين وخاصة المناوئين للحروب، وحركات السلام بشكل عام، مما يسبب تآكلاً إضافياً في شعبية أوباما.

ثالثاً: دخل أوباما منذ بداية عهده في محاولة إصلاح النظام الصحي الأمريكي رغم معرفته بأن المحاولات السابقة - خاصة تلك التي خاضتها هيلاري كلينتون في بداية عهد زوجها الأول - باءت بالفشل. وكان هو نفسه حاول إصلاح النظام الصحي في ولايته إيلينوي عندما كان عضواً في مجلس شيوخها ولكن سلسلة من التعديلات من قبل الأعضاء الآخرين جعلت من النص النهائي، كما وصفه أحد المعلقين السياسيين في حينه، أشبه بأطروحة جامعية. أما محاولته الأخيرة فقد تجاوزت مجلس النواب بعد تعديلات عدة ولا شك في أنها ستكون موضع تعديلات كثيرة أخرى قبل أن تمر في مجلس الشيوخ (إذا مرت).

إلا أن هذه المعركة التي ما زالت في أوجها أزعجت تجمعات مختلفة، كحركات «المساندة للحياة» (Pro-life) التي تعترض بقوة على «تعديل ستوباك» الذي يقضي بعدم إمكان استفادة الشخص من المخصصات الصحية الحكومية المحتملة إذا ما صرف أي قسم منها على الإجهاض، أو كحركات كثيرة أخرى تنشط ضده لاعتبارها أن القانون سيزيد من التفاوت الاجتماعي. والمعارضة الأهم تأتي من القطاع الصحي (شركات التأمين الصحي والدواء) والذي يتمتع بأحد أهم اللوبيات الموجودة على الساحة السياسية، إذ إن لديه جيشاً من أعضاء اللوبيات (ستة أشخاص مسجلين لكل عضو في الكونغرس - منهم زوجة السيناتور النافذ جو ليبرمان أشرس المعارضين للإصلاح الصحي - وبنفق ما معدله مليون ونصف مليون دولار يومياً للإعلانات المناوئة لبرنامج الإصلاح الصحي، وكتبرعات سياسية لأعضاء الكونغرس (كان أكبرها لمصلحة رئيس اللجنة المسؤولة عن كتابة القانون في مجلس الشيوخ) وذلك إما بهدف تعديل بعض بنود مشروع القانون لمصلحتها وإما لإفشال المشروع كلياً.

رابعاً: كما ورث أوباما من بوش أزمة مالية غير مسبقة تحولت أزمة اقتصادية كبيرة ما زالت تتفاعل رغم إغراق السوق من قبل الحكومة الفيدرالية بالأموال الطائلة، والتي قد تصل إلى تريليون دولار أو أكثر في نهاية المطاف، من أجل إنقاذ المصارف الخاصة الكبرى، والشركات الكبرى، ودعم الأسر المهددة بفقدان منازلها المشتراة بالدين (...). وقد تكون هذه السياسة تفادت كارثة أكبر، إلا أنها لم توقف ارتفاع مستوى البطالة الذي بلغ في المئة رسمياً (تشرين الأول/ أكتوبر وحوالي في ١٢ المئة إذا ما احتسبنا العاطلين من العمل الذين توقفوا عن البحث عن العمل بسبب الإحباط، حسب الإحصاءات الرسمية أيضاً. ويجمع المحللون الاقتصاديون على أن هذه النسب ستزداد في المستقبل المنظور. لذا فإن سياسة أوباما في مواجهة الأزمة الاقتصادية، رغم أنها قد تكون نجحت في تفادي أزمة أكبر، إلا أن مستويات البطالة المرتفعة التي رافقتها ووصلت إلى حدود لم يعرفها الاقتصاد الأميركي منذ عقود، والعجز في موازنة

الدولة غير المسبوق أيضاً (رغم وعد أوباما خلال حملته الانتخابية بتقليصه) زادت من تآكل شعبيته.

خامساً: وعد أوباما خلال حملته الانتخابية بأنه سيباشر بسرعة بعد تسلمه الرئاسة مد اليد لإيران والبدء بمفاوضات معها بالاشتراك مع إنكلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا لمعالجة الملف النووي الإيراني من خلال المفاوضات، مستبعداً خيار العقوبات الإضافية أو الحل العسكري اللذين كان بوش قد وضعهما على الطاولة. لكنه بعد الانفتاح على إيران وارتفاع الآمال بعهد جديد بين الدولتين، عادت الأمور إلى حالتها الماضية من التوتر، فعادت أميركا تهدد بتشديد العقوبات وصادرت أموالاً وأملاكاً إيرانية إضافية في الولايات المتحدة، مما جعل رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني يقول إن باراك أوباما «ليس خيراً من سلفه جورج بوش». إن هذا الانفتاح الذي لم يعط حتى اليوم أية نتيجة إيجابية، أعطى في المقابل للحزب الجمهوري وللمحافظين بشكل عام الفرصة للدعاء بأن سياسة أوباما تجاه إيران بدأت تتحول نسخة جديدة من سياسة بوش الابن. وإنه، حسب قول وليم كريستول - أحد المحافظين الجدد - في مقال نشره عند تسلم أوباما الحكم: «سينتهي [أوباما] حيث وصل بوش (...) في الاختيار بين استعمال القوة أو القبول بإيران نووية». ويضيف كريستول متهمًا: «إنه في الغالب سيتصل بـ [ديك] تشيني طالباً نصيحته».

سادساً: كما وعد أوباما ألا ينتظر ولايته الثانية للضلع في حل الصراع العربي - الإسرائيلي بل أنه سيبدأ منذ اليوم الأول لولايته الأولى بذلك. وهكذا فعل عندما عين جورج ميتشل مبعوثاً خاصاً له لهذا الغرض بعد أيام قليلة من تسلمه سدة الرئاسة. لكنه سرعان ما واجه صعوبات عندما أصرّ على وقف العمل في بناء المستوطنات وتوسيعها كشرط لبدء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فبدأ يتراجع أمام التعنت الإسرائيلي مما أوقف العملية برمتها. هذه المواجهة مع إسرائيل هي الأقسى على شعبيته بسبب أهمية اللوبي اليميني الإسرائيلي الأقوى على الساحة السياسية والذي يتمثل باللجنة الأميركية

الإسرائيلية للعلاقات العامة (آيباك) (AIPAC)، التي فتحت معركة شرسة ضد أوباما شخصياً. وسنعود إلى هذه المواجهة في نهاية هذا المقال.

وحتى بالنسبة إلى أميركا اللاتينية وأوروبا، فإن أوباما لم يستطع أن يحقق الآمال التي أطلقها. في ما يخص كوبا مثلاً، والتي وعد أوباما برفع الحظر التجاري عنها والعودة إلى علاقات طبيعية معها، لم يحقق من ذلك سوى السماح للكوبيين، والذين من أصل كوبي في أميركا بإرسال تحويلات إلى أهلهم هناك، علماً بأن هذه التحويلات كانت تحصل فعلاً ولكن بطريقة غير رسمية. وبعد مصافحة الرئيس الفنزويلي هيوغو تشافيز في نيسان/ أبريل الماضي عادت العلاقات إلى التوتر بين الدولتين. فنتيجة لمحاولة الولايات المتحدة الوصول إلى اتفاق يسمح لقواتها باستعمال القواعد العسكرية الكولومبية، هدد تشافيز «بحرب محتملة». أما بالنسبة إلى الأوروبيين الذين كانوا يؤيدونه ولا يزالون بشكل شبه مطلق، فإنهم بدأوا يتململون، كما يقول دنيس ماسكون، النائب الإنكليزي الحالي والوزير الأوروبي السابق، في مقال له في مجلة «نيوزويك»، لأن أوباما أشار إلى إمكان حل ائتلاف الدول السبع أو الثماني (G7 و G8) ويميل إلى الشراكة الاقتصادية مع الصين والهند أكثر من الشراكة مع أوروبا. وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى الكتاب المفتوح الذي أرسلته إلى أوباما مجموعة من رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء السابقين في أوروبا الشرقية يتساءلون فيه عن مدى مساندته للتحالف الأوروبي - الأمريكي.

المهم في الأمر هو أن أوباما أطلق خلال حملته الانتخابية وعوداً كثيرة ورفع آمالاً كبيرة مما جعله يقوم، منذ بداية عهده، وفي آن واحد، بمواجهات عدة، أسهلها صعب، بعضها فرض عليه (الأزمة الاقتصادية، العراق وإلى حد ما أفغانستان) والبعض كان طوعياً (غوانتانامو، النظام الصحي، عملية السلام، التقارب مع أميركا اللاتينية وأوروبا)، وكل واحدة من هذه المواجهات جلبت له من الخصوم أكثر مما جلبت له من المؤيدين.

وهكذا، فبالإضافة إلى اليمين الأميركي من محافظين ومحافظين جدد، واليمين المسيحي والمسيحيين الصهاينة، والحزب الجمهوري بشكل عام، أعدائه التقليديين، خسر أوباما الكثير من أصوات المستقلين وأصوات الكثير من اليهود، واليساريين والوسطيين، الذين بتحولهم هذا أسقطوا حكام ولايتين أساسيتين في الانتخابات الفرعية الأخيرة، واللتين كانتا منذ مدة من حصة الديموقراطيين، وكادوا يسقطون رئيس بلدية مدينة نيويورك الملياردير مايكل بلومبرغ علماً بأن هذه المدينة تميل تقليدياً نحو الديموقراطيين، ومنهم غالبية من اليهود الذين يضاهي عددهم هناك ما هو موجود في إسرائيل.

وهكذا تراجعت شعبية أوباما وبدأت الحملة عليه من أعدائه القدامى والجدد. فاليمين الأميركي وحزب الجمهوريين رأوا في التراجع هذا فرصة للانقضاض عليه تحضيراً للانتخابات الفرعية سنة ولربما أيضاً للانتخابات الرئاسية سنة فتسارعت وتيرة المقالات والكتب النقدية وحتى تلك الفضائية ككتاب «ثقافة الفساد: أوباما و فريقه المؤلف من المتهربين من دفع الضرائب والغشاشين والمتطفعين» والذي تتكلم فيه كاتبة، ميشيل مالكين، عن المحيطين بأوباما بما في ذلك زوجته ميشيل ونائبه جو بايدن ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون. وقد احتل الكتاب أخيراً المركز الأول لأسابيع عدة في قائمة صحيفة «نيويورك تايمز» للكتب الأكثر مبيعاً في أميركا.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق، إلى أن تاريخ أوباما السياسي مفتوح على تساؤلات لجهة المحيط الذي ترعرع فيه سياسياً والأشخاص الذين حاباهم في صعوده السريع نحو رئاسة الجمهورية. تخرج أوباما بشهادة حقوق سنة ١٩٩١ وعمل أستاذاً محاضراً في جامعة شيكاغو ومحام في مكتب محاماة معروف هناك حتى نجاحه في إنتخابات مجلس شيوخ الولاية سنة ١٩٩٧. وبعد خمس سنوات فقط انتُخب عضواً في مجلس الشيوخ الفديرالي، وبعد أربع سنوات أصبح رئيساً للجمهورية. هذا الصعود السياسي غير المسبوق - خاصة لرجل أسود - أصبح اليوم موضع تحقيقات من قبل الجمهوريين وغيرهم، خاصة أن أوباما هو وليد

الحزب الديموقراطي في ولاية إلينوي المعروف أنه والحزب الديموقراطي في ولاية لويزيانا، الأكثر فساداً بين الأحزاب في الولايات المتحدة الأميركية. فعلى سبيل المثال، فإن أربعة من حكام ولاية إلينوي من أصل آخر ثمانية حكام إما دخلوا السجن وإما في طريقهم إليه بسبب الفساد، وكان آخرهم رود بلاغويوفتش الذي أدين أخيراً لأنه أراد بيع كرسي أوباما في مجلس الشيوخ للذي يدفع الرشوة الأكبر وذلك بعد استقالة أوباما بسبب ترشحه للانتخابات الرئاسية (يحق لحاكم الولاية تعيين خلف لعضو مجلس الشيوخ المستقيل للمدة المتبقية من ولايته). وكان أوباما في الماضي رئيس حملة بلاغويوفتش الانتخابية.

هناك أيضاً قضية أنطوان ريزكو، رجل الأعمال السوري الأصل الذي كان من جامعي الأموال الأساسيين لحملة أوباما الانتخابية (جمع لأوباما خلال ١٣ سنة في حياته السياسية ١٦٠ ألف دولار) وقد دخل السجن منذ بضعة أشهر بتهمة شراء السياسيين الذين كان يساعدهم (نفى أوباما أن يكون ريزكو تقدم إليه بأي طلب من هذا النوع). وقد أرسلت اللجنة الوطنية للجمهوريين في حينه رسالة إلكترونية إلى الصحافة تحت عنوان «ريزكو صديق أوباما القديم ومموله» كما تحرك بعض الجمهوريين في مجلس الشيوخ والنواب في الاتجاه نفسه ولكن شعبية أوباما آنذاك، وعدم شعبية الجمهوريين عند انتهاء ولاية بوش الابن، ساعدا في طمس هذه الاتهامات إعلامياً. ولا بد من أن تشكل هذه الخلفية عنواناً رئيساً للحملة المقبلة على أوباما. ويقول الصحفي والكاتب الأميركي الليبرالي المؤيد لأوباما جو كوناسون أن هذه الهجمة على أوباما ليست سوى البداية، مضيفاً أن على أوباما من الآن فصاعداً أن ينتظر شللاً من الافتراءات والتهديدات والعنف الكلامي وهذا لا بد أن يضر به، وقد يخسر الديموقراطيون الغالبية التي يتمتعون بها اليوم في الكونغرس بعد الانتخابات الفرعية سنة، فيجدون أنفسهم وجهاً لوجه أمام سلسلة من التحقيقات ضدهم في الكونغرس أو ما هو أسوأ.

هذه الحملة وتداعياتها السلبية على الحزب الديموقراطي جعلت أوباما يتردد في

اتخاذ القرارات في انتظار الحصول على موافقة واسعة مسبقاً، مما جعل، حتى مؤيديه، يعترضون على ببطء الإدارة في حسم الأمور الضرورية والمستعجلة. ويلومه مؤيدوه لأنه - كما تقول مورين داود، الصحافية الليبرالية في جريدة «نيويورك تايمز» - «ينشغل بأن يكون مختلفاً عن بوش الابن وأكثر توافقية إلى حد ينسى فيه الحقائق على الأرض».

ولا بد من كلمة أخيراً عن المواجهة بين أوباما وإسرائيل خلال السنة الأولى من حكمه وتداعياتها على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وخاصة إيران وفلسطين.

إيران وفلسطين

بدأت المواجهة حول الملف الفلسطيني الإسرائيلي منذ تسلّم أوباما الحكم - أو بعد ذلك بقليل. فبعد أن اتخذ أوباما خلال حملته الانتخابية مواقف مساندة لإسرائيل أكثر من أي مرشح آخر، عاد واصطدم بتعنّت وغطرسة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي حشد غالبية في مجلسي النواب والشيوخ تبوّأ قراراً يطلب من الرئيس أوباما عدم الضغط على إسرائيل، كما حرّك اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للعلاقات العامة (AIPAC)، المنظمة الأقوى في اللوبي الإسرائيلي، والتي بدورها عقدت مؤتمراً في أيار/ مايو الماضي لمناسبة زيارة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس إلى الولايات المتحدة، جمعت فيها آلاف المؤيدين، بمن في ذلك نصف أعضاء مجلس الشيوخ وغالبية أعضاء مجلس النواب، وطالبت في ما طالبت مساندة الحكومة الإسرائيلية في سياساتها. وأمام عرض العضلات هذا اتخذ أوباما عدة خطوات منها: إعلان سفيره لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن على إسرائيل أن توقع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وهذا موضوع حساس بالنسبة إلى إسرائيل لم يجرؤ أحد من الرؤساء الأميركيين على أن يتطرق إليه من قبله. كما أعلن أن الولايات المتحدة قد اتخذت موقفها من أن على إسرائيل وقف بناء المستوطنات أو توسيعها شرطاً

لبدء المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وأصرّ على ذلك في خطابه إلى المسلمين الذي ألقاه في جامعة القاهرة. كما دعم منظمة لوبي إسرائيلي جديد، تدعى «جاي ستريت»، تنادي بالسلام بين العرب وإسرائيل على أساس الدولتين وتساند أوباما في سياسته في هذا المجال بشكل كامل، مما خلط إلى حد ما أوراق المساندين لإسرائيل من اليهود الأميركيين وغيرهم. كما حشد أوباما في الخارج الدول الأوروبية لمساندته في مواجهة الحكومة الإسرائيلية وقد نجح في ذلك، إذ استطاع أن يحصل على أوركسترا أوروبية مساندة كلما اتخذ موقفاً معاكساً لنتنياهو، آخرها جاء إثر استنكاره موافقة الحكومة الإسرائيلية على بناء وحدة سكنية في مستوطنة جيلو في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

في هذه المواجهة رفّت عين أوباما قبل أن ترف عين نتنياهو (كما يقول الأميركيون في إشارة إلى المواجهة في حلبة المصارعة قبل بدء الشوط الأول)، وبدأ بالتراجع كما سبق وذكرنا. فبالنسبة للمستوطنات، قبل أوباما بـ«تقييد» بنائها بدلاً من وقفه كشرط لبدا المفاوضات. وفي اللقاء الأخير الذي حصل بين نتنياهو وهيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية أعلن نتنياهو أنه يقبل بتجميد جزئي وموقت لبناء المستوطنات لا يشمل القدس، معتبراً أن هذا العرض هو «غير مسبوق»، فوافقت كلينتون على أنه «غير مسبوق» رغم أن الولايات المتحدة «تفضل» تجميداً كاملاً حسب قولها. في المقابل بدأت الإدارة الأميركية بالضغط على السلطة الفلسطينية لقبول هذا العرض رغم معرفتها أن إسرائيل ستطيل المفاوضات إلى أن تكون قد غيرت المعالم الديموغرافية للقدس ومناطق أخرى في الضفة. وبدأت الإدارة الأميركية بالتركيز إلى طمأنة إسرائيل على أمنها لثنيها عن مواجهة إيران ومتابعة لفكرة ساذجة بأن طمأنة إسرائيل أمنياً ستشجعها على البدء بحوار جدّي مع الفلسطينيين يوصل إلى حل الدولتين، مع العلم بأن هذه السياسة مريحة للإدارة الأميركية لأنها تتفادى المواجهة مع إسرائيل. وهكذا كثفت أميركا من مساعدتها لإسرائيل في تطوير نظام دفاع صاروخي ذي طبقات عدة (Multi-layered) يحمي إسرائيل من الصواريخ القريبة المدى («حزب الله»

و«حماس» والبعيدة المدى (إيران)، مما يخولها، كم يقول جوستين ريموندو، الكاتب اليساري المناوئ لإسرائيل، استيعاب الضربة الأولى إذا حصلت واستعمال قدراتها المدمرة للقيام بضربة مضادة «تمحو عن الخريطة» أي دولة قد تسولها نفسها أن تستعمل أسلحة دمار شامل ضدها.

وتنسحب هذه السياسة أكثر ما تنسحب على العلاقة مع إيران وسياسة الجزيرة والعصا التي ما زالت تتبعها الولايات المتحدة تجاهها بالتنسيق مع الدول الخمس الأخرى في مجموعة الخمسة وإيران. فالجزيرة، أي العرض الأخير الذي تقدمت به المجموعة إلى إيران قد يكون اقتراب من السقف الذي وضعت به المجموعة لنفسها، ولذلك فمن الصعب تكبير حجم الجزيرة من الآن فصاعداً. أما العصا فإنها تكبر تدريجاً وقد بدأت معالم ذلك بالظهور:

أولاً: عاد الكلام الجدي عن توسيع العقوبات المفروضة على إيران، وقد حصلت الولايات المتحدة على موافقة روسيا، المبدئية، وكذلك الصين، وقد تشمل العقوبات هذه المرة إجراءات موجعة مثل منع الرسميين الإيرانيين من السفر إلى خارج إيران، وتشديد حظر التعامل مع المؤسسات المصرفية الإيرانية أو تلك المتعاملة معها، وتجميد أصول هذه المصارف إذا لم تمتثل، علماً بأن معظم قرارات مجلس الأمن الموجهة إلى إيران هي تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً: هناك إشارات كثيرة - إضافة إلى ما يقوله الإيرانيون بشكل شبه يومي - إلى أن الولايات المتحدة وبعض حلفائها يقومون باستغلال حالة الاضطراب السياسي داخل إيران بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة، إلى حد دعم بعض الحركات المسلحة الداخلية كـ«جند الله» مثلاً الذين تحركوا فعلاً في مقاطعة بلوشستان. وتؤكد ذلك «معلومات» لسيمون هيرش و«اي بي سي نيوز» وغيرهما الذين تدعوا أخيراً أن الولايات المتحدة وباكستان، وربما آخرين، يقدمون الدعم المادي واللوجستي لهذه الحركات.

ثالثاً: في هذه الأثناء طلب البيت الأبيض من وزارة الدفاع الأميركية الإسراع في تطوير قنابل تصل زنتها إلى خمسين طناً تستطيع اختراق أكثر التحصينات مناعة تحت الأرض، في إشارة غير مباشرة إلى التحصينات الإيرانية وربما الكورية الشمالية أيضاً.

أما بالنسبة إلى الصراع العربي الإسرائيلي فلا شك في أن أوباما سيكمل محاولته شق الصف اليهودي في الولايات المتحدة من خلال تشجيع اللوبي الجديد «جاي ستريت» الذي، رغم الزخم الذي ابتدأ به وهو لم يتجاوز السنة من العمر بكثير، فإنه لن يصبح اللاعب الأكبر على الساحة اليهودية الأميركية، لو نجح في ذلك، إلا في الأمد البعيد، بينما الهجوم على أوباما من قبل «إيباك» وأخواتها هو في الأمد القصير. لذا، فإن انحسار شعبيته، إذا لم يحقق نصراً كبيراً في واحدة أو أكثر من مواجهاته الآتية الذكر، والفضائح المحتملة التي قد يستغلها اللوبي الإسرائيلي المتطرف في الولايات المتحدة، حتى ولو كانت وهمية، ينبئان بتحول تدريجي في السياسة الأميركية نحو مسايرة إسرائيل أكثر فأكثر، خاصة أن انتخابات نصف العهد الأميركية ستحصل بعد سنة وقد تتحول الغالبية داخل الكونغرس من ديموقراطية إلى جمهورية لتخفف أكثر من قابلية أوباما على السباحة عكس التيار. عندها ستعود هذه السياسة إلى أولوياتها التقليدية (والطبيعية إذا صحّ التعبير) تجاه هذه المنطقة، ألا وهي حماية إسرائيل وحماية النفط ويتم إبعاد كل ما يتعارض مع هاتين الأولويتين مهما كان محققاً أو عادلاً.

الملحق

وثيقة إعلان استقلال الولايات المتحدة الأميركية ٤ تموز/يوليو ١٧٧٦

الترجمة الرسمية

عندما يصبح من الضروري لشعب ما في مجرى الأحداث الإنسانية أن يفسخ روابطه السياسية التي تصله بشعب آخر، ويتولى، بين سلطاته الدنيوية، المكانة المنفصلة المساوية التي خولتها له قوانين الطبيعة والطبيعة الربانية، فإن الاحترام اللائق بآراء البشر يتطلب منهم أن يعلنوا الأسباب التي تجبرهم على الانفصال.

نؤمن بأن هذه الحقائق بديهية، وهي أن البشر خلقوا متساوين، وأن خالقهم حماهم بحقوق معينة لا يمكن نكرانها والتصرف بها، وأن من بينها الحق في الحياة والحرية والسعي في سبيل نشدان السعادة. وإنه لضمان هذه الحقوق، تنشأ الحكومات بين الناس مستمدة سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين. وإنه عندما يصبح أي شكل من أشكال الحكم في أي وقت من الأوقات هادماً ومدمراً لهذه الغايات، يصبح من حق الشعب أن يغيّره أو يلغيه ويشكل حكومة جديدة مقيماً أساسها على المبادئ، ومنظماً سلطاتها وفق الكيفية التي تبدو له أفضل ملاءمة لتحقيق سلامته ورفاهه. وتقتضي الحكمة في الواقع عدم تغيير

الحكومات القائمة المؤسسة منذ زمن طويل لأسباب بسيطة وعابرة. ولذا، فإن التجارب أظهرت أن البشر ميّالون إلى تحمل المعاناة، ما دامت التصرفات الشريرة قابلة للتحمل، أكثر من نزوعهم إلى تصحيح أنفسهم بإلغاء الصيغ التي اعتادوا عليها. ولكن من حقهم بل ومن واجبهم، عندما تدل سلسلة طويلة من التجاوزات وسوء المعاملة والغصب الساعية دوماً وراء تحقيق الغرض ذاته على وجود مخطط يرمي لإخضاعهم لسيطرة حكم استبدادي مطلق، أن يسقطوا ذلك الحكم وأن يعيّنوا قيمين جدداً على أمن مصيرهم. لقد كانت المشقة الصابرة التي تحملتها هذه المستعمرات شديدة الوطأة، وكذلك كانت الحاجة الملحة التي تضطربهم لتغيير نظمهم السابقة للحكم. وإن تاريخ ملك بريطانيا العظمى الحالي تاريخ حافل بالمظالم المتكررة والقهر، وكل ذلك من أجل تحقيق هدف واضح هو فرض الحكم الاستبدادي المطلق على هذه الولايات. وللبرهان على ذلك فلتعرض هذه الحقائق على عالم نزيه وصريح.

لقد رفض أن يمنح مصادقته على القوانين الأكثر نفعاً وضرورةً التي تعود بالخير على الشعب.

منع حكّامه من الموافقة على القوانين ذات الأهمية الفورية الملحة، إلا إذا أوقف سريانها والعمل بها إلى حين الحصول على موافقته، وأهمّلها كلياً عندما تم تعليقها.

لقد رفض الموافقة على قوانين أخرى من شأنها تلبية احتياجات مقاطعات كبيرة آهلة بالسكان ما لم يتنازل سكانها عن حقهم في التمثيل في المجلس التشريعي، وهو حق لا يقدر بثمن بالنسبة لهم ولكنه عسير على الطغاة وحدهم.

استدعى المجالس التشريعية إلى الاجتماع في أمكنة غريبة غير مريحة وبعيدة عن مستودع حفظ سجلاتها العامة، وذلك لغرض واحد هو إرهاق أعضائها وإرغامهم على القبول بتدابيره.

لقد عمل على حل مجالس النواب مراراً وتكراراً لأنها عارضت بحزم رجولي تعدياته على حقوق الشعب .

وظل يرفض طويلاً بعد حلها السماح بانتخاب غيرها، مما أدى إلى عودة السلطات التشريعية، العاجزة عن إبطال (الحل)، إلى الشعب عامة ليمارسها؛ بينما بقيت الدولة معرضة في غضون ذلك لكل أخطار الغزو من الخارج والانتفاضات من الداخل .

لقد حاول جاهداً الحيلولة دون استيطان هذه الولايات بغرض عرقلة قوانين تجنس الأجانب رافضاً الموافقة على غيرها لتشجيع الهجرة إلى هنا مهيناً الظروف لاستيلاء جديد على الأراضي .

عرقل مجرى القضاء برفضه الموافقة على قانون إنشاء السلطات القضائية .

وجعل القضاة يتكلمون على إرادته وحده بالنسبة لمدة ولايتهم وبقائهم في الوظيفة ومبالغ رواتبهم ومصادر دفعها .

أسس مكاتب جديدة كثيرة وأرسل أسراباً من الموظفين لمضايقة الناس والتهام ثرواتهم .

أقام بيننا جيوشاً دائمة في وقت السلم ودون موافقة مجالسنا التشريعية .

اتخذ التدابير التي تضمن استقلال السلطات العسكرية عن السلطات المدنية وتتفوق عليها .

تواطأ مع آخرين كي يخضعنا لحكم غريب عن دستورنا ولا تعترف به قوانيننا وذلك بموافقته على عملهم في إصدار القوانين المزعومة لما يلي :

- إقامة مجموعات كبيرة من الجنود المسلحين بيننا؛

- حمايتهم من العقوبة عن أي جريمة قتل يرتكبونها ضد سكان هذه الولايات وذلك بعقد محاكمات صورية؛

- منع تجارتنا مع كل أجزاء العالم؛
 - فرض ضرائب علينا دون موافقتنا؛
 - حرماننا من فوائد المحاكمة أمام هيئة محلفين في كثير من الأحيان؛
 - نقلنا إلى ما وراء البحار ومحاكمتنا بجرائم مزعومة؛
 - إلغاء نظام القوانين الإنكليزية الحر المعمول به في الإقليم المجاور وإقامة حكم عشوائي هناك، وتوسيع حدوده وتحويله فوراً إلى نموذج وأداة مناسبة لإقامة حكم مطلق في هذه المستعمرات؛
 - التخلص من موثيقنا وإلغاء أغلى قوانيننا وتغيير نظام حكمنا من أساسه؛
 - تعطيل مجالسنا التشريعية وإعلان أنفسهم مخولين سلطة التشريع لنا في كل الأحوال كائنة ما كانت.
- لقد تنازل عن الحكم هنا بإعلانه إخراجنا من تحت حمايته وشن الحرب ضدنا. نهب بحارنا وخرّب شواطئنا وأحرق مدننا وحطم حياة شعبنا.
- وهو يعمل الآن على نقل جيوش جرارة من المرتزقة الأجانب لإتمام أعمال القتل والدمار والطغيان، وبدأ بالفعل في ارتكاب حالات من الوحشية والغدر التي ندر مثلها في العصور الهمجية، فأصبح لا يستحق أبداً أن يكون رئيس دولة متحضرة.
- أجبر أبناء وطننا الذين تمّ أسرهم في عرض البحار على حمل السلاح ضد وطنهم وصيّرهم قتلة وجلادين ضد أصدقائهم وإخوانهم أو يقضون على حياتهم بأيديهم.
- حرّض على العصيان بيننا، وحاول أن يجلب سكان مناطقنا الحدودية من الهنود المتوحشين الذين لا رحمة عندهم، والمعروف عنهم أن قاعدتهم في الحرب هي الدمار دون تمييز للناس من كل عمر وجنس ومنزلة.

قدّمنا في كل مرحلة من مراحل القمع تلك، عرائض ملتمسين بأكثر التعابير تواضعاً للإصلاح والإنصاف. وكانت الإجابة الوحيدة على عرائضنا والتماساتنا المنكررة هي تكرار الأذى. فأمر متطوع على مثل هذه الأخلاق التي تحدّد صفة الطاغية لا يليق لأن يكون حاكم شعب حر.

نحن لم نقصّر في لفت انتباه إخواننا البريطانيين. فقد حذرناهم مرة بعد أخرى من محاولات مجلسهم التشريعي مد سلطته التي لا مبرر لها علينا. وذكّرناهم بظروف هجرتنا واستيطاننا هنا. ورجونا عدالتهم الوطنية وشهامتهم، وناشدناهم باسم الأواصر والقرباة المشتركة التي تربط بيننا رفض تلك الاعتداءات التي ستؤدي حتماً إلى انقطاع الصلات والتواصل بيننا. وهم أيضاً أصموا آذانهم على صوت العدل وصلة الأصل. ولذا فإنه لزام علينا أن نستجيب للضرورة التي تشعرهم رسمياً بانفصالنا، ونعتبرهم كما نعتبر باقي البشر أعداء في الحرب، وأصدقاء في السلم.

وعليه، فنحن ممثلي الولايات المتحدة الأميركية في المؤتمر العام الملتمس راجين من حاكم العالم الأعلى السداد، نشهر ونعلن باسم شعب هذه المستعمرات الطيب وسلطته بمهابة وجلال أن هذه المستعمرات المتحدة هي، ومن حقها الواجب أن تكون، ولايات حرة مستقلة، وأنها في حلّ من أي ولاء للتاج البريطاني، وأن كل ارتباط سياسي بينها وبين دولة بريطانيا العظمى قد حلّ وينبغي أن يحلّ كلياً، وأنها كولايات حرة مستقلة تملك السلطة الكاملة في شئ الحرب وتحقيق السلام، وعقد التحالفات وإنشاء التجارة وممارسة كل الأعمال والأمور التي من حق الدول المستقلة ممارستها. وإننا، تأييداً لهذا الإعلان واتكالاً تاماً على حماية العناية الإلهية، نتبادل العهد بأن يذل كل واحد منا في سبيل الآخر حياته وماله وشرفه المقدس.

دستور الولايات المتحدة الأميركية

في ما يلي الترجمة العربية لنص دستور الولايات المتحدة الأميركية كاملاً،
صادرة عن قسم اللغة العربية بمكتب برامج الإعلام الخارجي في وزارة
الخارجية الأميركية.

تشير الأجزاء المكتوبة بين قوسين [] إلى الأجزاء التي غيرتها أو أبطلتها
التعديلات التي أدخلت على الدستور.

نحن شعب الولايات المتحدة، ومن أجل إنشاء اتحاد أكثر كمالاً، وإقامة
العدالة، وضمان الاستقرار الداخلي، وتوفير سبل الدفاع المشترك، وتعزيز الخير
العام وتأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة، نرسي ونقيم هذا الدستور
للولايات المتحدة الأميركية.

المادة الأولى

الفقرة الأولى

تتألف جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا بكونغرس الولايات المتحدة يتألف
من مجلس للشيوخ ومجلس للنواب.

الفقرة الثانية

يتألف مجلس النواب من أعضاء يختارون كل مستين من قبل الشعب في مختلف الولايات، ويجب أن تتوفر في الناخبين في كل ولاية المؤهلات ذاتها التي يتوجب توفرها في ناخبي أعضاء أكثر مجلسي الهيئة التشريعية في تلك الولاية، عدداً.

لا يصبح أي شخص نائباً ما لم يكن قد بلغ سن الخامسة والعشرين وما لم تكن مضت عليه سبع سنوات وهو من مواطني الولايات المتحدة، وما لم يكن لدى انتخابه، من سكان الولاية التي يتم اختياره فيها.

يوزع عدد النواب والضرائب المباشرة بين مختلف الولايات [التي قد يضمها هذا الاتحاد بنسبة عدد سكان كل منها وهو العدد الذي يحدد بأن يضاف إلى مجموع عدد السكان الأحرار، بمن فيهم أولئك المرتبطون بالخدمة لعدد من السنين، وباستثناء الهنود الذين لا تفرض عليهم ضرائب، ثلاثة أخماس عدد الأشخاص الآخرين في الولاية]. ويجري الإحصاء الفعلي للسكان في غضون ثلاث سنوات بعد انعقاد أول اجتماع لكونغرس الولايات المتحدة، وبعد ذلك في غضون كل فترة عشر سنوات لاحقة، ولذلك بالكيفية التي يحددها القانون. ويجب ألا يزيد عدد النواب عن نائب واحد لكل ثلاثين ألف نسمة، ولكن يجب أن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل. وإلى أن يتم مثل هذا الإحصاء يكون لولاية نيويورك الحق في انتخاب ثلاثة نواب، وولاية مساشوستس ثمانية، وولاية رود آيلاند وبروفيدنس بلانتيشن واحد، وولاية كوناتيكت خمسة، وولاية نيويورك ستة، وولاية نيو جيرسي أربعة، وولاية بنسلفانيا ثمانية، وولاية ديلاوير واحد، وولاية ماريلاند ستة، وولاية فرجينيا عشرة، وولاية نورث كارولينا خمسة، وولاية ساوث كارولينا خمسة، وولاية جورجيا ثلاثة.

عندما يشغر مقعد أو أكثر من مقاعد النواب في أي ولاية، تدعو السلطة التنفيذية فيها إلى إجراء انتخابات لملء هذا المقعد أو المقاعد الشاغرة.

يختار مجلس النواب رئيسه وسائر مسؤوليه، وتكون لهذا المجلس وحده سلطة المقاضات البرلمانية.

الفقرة الثالثة

يتألف مجلس الشيوخ من شيخين عن كل ولاية [تختارهما الهيئة التشريعية في تلك الولاية] لمدة ست سنوات. ويكون لكل شيخ صوت واحد.

عقب اجتماع أعضاء مجلس الشيوخ مباشرة نتيجة الانتخاب الأول، يتم تقسيمهم إلى ثلاث فئات متساوية قدر المستطاع. ويجب أن تشغر مقاعد شيوخ الفئة الأولى عند انتهاء السنة الثانية من ولايتهم، ومقاعد شيوخ الفئة الثانية عند انتهاء السنة الرابعة، ومقاعد شيوخ الفئة الثالثة عند انتهاء السنة السادسة، بحيث يمكن اختيار الثلث مرة كل سنتين. [وإذا شغر مقعد أو أكثر بسبب الاستقالة أو سواها، خلال عطلة الهيئة التشريعية لولاية ما، جاز للسلطة التنفيذية في تلك الولاية أن تجري تعيينات مؤقتة ريثما يعقد الاجتماع التالي للمجلس التشريعي الذي يقوم عندئذ بملء المقاعد الشاغرة].

لا يصبح أي شخص عضواً في مجلس الشيوخ ما لم يكن قد بلغ الثلاثين من العمر، وما لم تكن مضت عليه تسع سنوات موطناً في الولايات المتحدة، وما لم يكن لدى انتخابه من سكان الولاية التي يتم اختياره عنها.

يكون نائب رئيس الولايات المتحدة رئيساً لمجلس الشيوخ، ولكنه لا يدلي بصوته ما لم تتعادل الأصوات.

يختار مجلس الشيوخ مسؤوليه الآخرين كما يختار رئيساً مؤقتاً في غياب نائب الرئيس أو عند توليه مهام رئيس الولايات المتحدة.

لمجلس الشيوخ وحده سلطة إجراء المحاكمة في جميع قضايا المحاكمة البرلمانية. وعندما ينعقد مجلس الشيوخ لهذا الغرض، يقسم جميع أعضائه

اليمين أو يدلون بالإقرار. وعندما تتناول المحاكمة رئيس الولايات المتحدة، يتأسس رئيس المحكمة العليا الجلسات. ولا يُدان أي شخص بدون موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.

لا تتعدى الأحكام في حالات المحاكمة البرلمانية حد العزل من المنصب، وتقرير عدم الأهلية لتولي منصب شرفي أو يقتضي ثقة أو يدر ربحاً لدى الولايات المتحدة، والتمتع به: ولكن الشخص المُدان يبقى مع ذلك عرضة وقابلاً للاتهام والمحاكمة والحكم عليه ومعاقبته وفقاً للقانون.

الفقرة الرابعة

مواعيد وأماكن وطريقة انتخابات الشيوخ والنواب تحددها في كل ولاية هيئتها التشريعية، ولكن يمكن للكونغرس، في أي وقت، أن يسن قانوناً يحدد فيه مثل هذه الأنظمة أو يعدلها، [إلا في ما يتعلق بدوائر اختيار الشيوخ].

يجتمع الكونغرس مرة على الأقل كل عام، [ويكون موعد هذا الاجتماع أول يوم اثنين من شهر كانون الأول/ديسمبر] ما لم يحدد الكونغرس، بقانون، موعداً آخر.

الفقرة الخامسة

كل من المجلسين هو الحكم في انتخابات أعضائه ونتائجها ومؤهلاتهم. وتشكل الأغلبية في كل من المجلسين النصاب القانوني لقيامه بأعماله، ولكن يمكن لعدد أصغر أن يؤجل الجلسات من يوم إلى يوم، وقد يخول كل من المجلسين سلطة إجبار الأعضاء المتغيبين على الحضور بالطريقة التي يراها وبمقتضى العقوبات التي يرتأي فرضها.

يمكن لكل من المجلسين أن يضع قواعد نظامه الداخلي وأن يعاقب أعضائه على سلوكهم غير النظامي، كما يمكنه بموافقة الثلثين، طرد أحد الأعضاء.

يحتفظ كل من المجلسين بمحاضر لجلساته ينشرها من حين لآخر، باستثناء تلك الأجزاء التي يرى أنها تستلزم السرية، كما أن تصويت أعضاء أي من المجلسين بالموافقة أو الرفض في أي مسألة، ينبغي أن يسجل في المحاضر إذا رغب في ذلك خمس عدد الأعضاء الحاضرين.

لا يجوز لأي من المجلسين، أثناء انعقاد دورة الكونغرس، رفع جلساته لأكثر من ثلاثة أيام دون موافقة المجلس الآخر. كما لا يجوز لأي منهما نقل جلساته إلى أي مكان خلاف المكان الذي يلتئم فيه المجلسان.

الفقرة السادسة

يتقاضى الشيوخ والنواب لقاء خدماتهم بدلاً يحدده القانون، ويدفع من خزانة الولايات المتحدة. ولهم في جميع الحالات، ما عدا حالات الخيانة والجنايات والإخلال بالأمن، أن يتمتعوا بامتياز عدم اعتقالهم أثناء حضورهم جلسات مجلسهم، وفي ذهابهم إلى ذلك المجلس وعودتهم منه، وأي خطاب يلقي أو مناقشة تجري في أي من المجلسين لا يسألون عنها في أي مكان آخر.

لا يجوز لأي شيخ أو نائب أن يعين، خلال الفترة التي انتخب لها، في أي منصب مدني خاضع لسلطة الولايات المتحدة، يكون قد أنشئ، أو تكون تعويضاته قد زيدت خلال تلك الفترة، كما لا يجوز لأي شخص يشغل أي منصب خاضع لسلطان الولايات المتحدة، أن يكون عضواً في أي من المجلسين أثناء استمراره في منصبه.

الفقرة السابعة

جميع مشاريع القوانين الخاصة بتحصيل الدخل تطرح في مجلس النواب، ولكن لمجلس الشيوخ أن يقترح أو يوافق على تعديلات، كما في مشاريع القوانين الأخرى.

كل مشروع قانون ينال موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ يجب، قبل أن يصبح قانوناً، أن يقدم إلى رئيس الولايات المتحدة، فإذا وافق عليه، وقعه، ولكن إذا لم يوافق عليه أعاده، مقروناً باعتراضاته إلى المجلس الذي طرح فيه، وعلى المجلس أن يسجل الاعتراضات بمجملها في محاضره، ثم يباشر بإعادة درس المشروع، فإذا وافق أعضاء ذلك المجلس، بعد إعادة الدرس على إقرار مشروع القانون، أرسل مع الاعتراضات إلى المجلس الآخر حيث يعاد درسه كذلك، فإذا أقره ثلثا أعضاء ذلك المجلس بنعم أو لا، وتدرج أسماء المصوتين بالموافقة على المشروع ومعارضته في محاضر كل من المجلسين على حدة. وإذا لم يعد الرئيس أي مشروع قانون في غضون عشرة أيام [تستثنى منها أيام الأحد] من تقديمه له، أصبح مشروع القانون ذاك قانوناً كما لو أنه وقعه، ما لم يحل الكونغرس، بسبب رقبه لجلساته، دون إعادة المشروع إليه، وفي مثل هذه الحالة لا يصبح المشروع قانوناً.

كل أمر، أو قرار، أو تصويت يستلزم موافقة مجلس الشيوخ ومجلس النواب [باستثناء موضوع رفع الجلسات] ينبغي تقديمه لرئيس الولايات المتحدة. وقبل أن يصبح نافذاً، يجب أن ينال موافقته، أو إذا لم يوافق عليه، تتعين إعادة إقراره من قبل ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وفقاً للقواعد والقيود المحددة في حالة مشروع القانون.

الفقرة الثامنة

يجب أن تكون للكونغرس سلطة:

- فرض الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس وجبايتها، لدفع الديون، وتوفير سبل الدفاع المشترك، والخير العام للولايات المتحدة، إنما يجب أن تكون جميع الرسوم والعوائد والمكوس موحدة في جميع أنحاء الولايات المتحدة؛

- استدانة الأموال لحساب الولايات المتحدة؛

- تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين مختلف الولايات، ومع قبائل الهنود؛
- وضع نظام موحد للتعجنس، وقوانين موحدة بشأن موضوع الإفلاسات في جميع أنحاء الولايات المتحدة؛
- سك وطبع العملة، وتنظيم قيمتها وقيمة العملات الأجنبية، وتحديد معايير الموازين والمقاييس؛
- وضع أحكام للمعاقبة على تزوير سندات الولايات المتحدة المالية وعملتها؛
- إنشاء مكاتب وطرق للبريد؛
- تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة بأن يحفظ لمدد محددة للمؤلفين والمخترعين الحق المطلق في كتاباتهم واكتشافاتهم؛
- إنشاء محاكم أدنى درجة من المحكمة العليا؛
- تعريف أعمال القرصنة، والجنايات التي ترتكب في عرض البحر، والجرائم الموجهة ضد القانون الدولي، والمعاقبة عليها؛
- إعلان الحرب، والتفويض برد الاعتداء والاستيلاء على السفن والبضائع، ووضع قواعد تتعلق بالاستيلاء على غنائم في البر والبحر؛
- إنشاء الجيوش وتأمين نفقاتها، ولكن الاعتمادات المالية المخصصة لذلك الغرض يجب ألا تكون لفترة تزيد على سنتين؛
- تكوين قوة بحرية والتكفل بها؛
- وضع قواعد لإدارة وتنظيم القوات البرية والبحرية؛
- وضع أحكام لدعوة المليشيا إلى تنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع التمرد وصد الغزو؛

- وضع أحكام لتنظيم وتسليح وتدريب الميليشيا، وإدارة أقسامها التي قد تكون عاملة في خدمة الولايات المتحدة، محتفظاً للولايات، كل على حدة، بحق تعيين الضباط، وسلطة تدريب الميليشيا وفقاً للنظام الذي يضعه الكونغرس؛

- الاستئثار بحق التشريع في جميع القضايا أياً كانت، في مقاطعة [لا تزيد مساحتها على عشرة أميال مربعة] قد تصبح، بفعل تنازل ولايات معينة عنها وموافقة الكونغرس، مقرأً لحكومة الولايات المتحدة، وممارسة سلطة مماثلة على جميع الأماكن التي تشترى بموافقة الهيئة التشريعية للولاية الكائنة فيها، لغرض إقامة حصون ومخازن ذخيرة وترسانات وأحواض سفن ومبان أخرى لازمة؛

- سن جميع القوانين التي تكون ضرورية ومناسبة لكي توضع موضع التنفيذ، السلطات آنفة الذكر وجميع السلطات الأخرى التي ينيطها هذا الدستور بحكومة الولايات المتحدة أو بأية إدارة أو موظف تابع لها.

الفقرة التاسعة

إن هجرة أو استقدام أولئك الأشخاص الذين تعتقد أي من الولايات الموجودة حالياً أن من المناسب دخولهم، لا يجوز للكونغرس أن يحظرهما قبل عام ألف وثمانمئة وثمانية، ولكن يمكن فرض ضريبة، أو رسوم، على مثل هذا الاستقدام، لا يتجاوز أي منهما عشرة دولارات عن كل شخص.

إن امتياز استصدار أمر استحضار أمام القضاء لا يجوز أن يعلق إلا عندما تستدعي السلامة العامة ذلك في حالات العصيان أو الغزو.

لا يجوز إصدار قانون يقضي بالإدانة والعقاب بالإعدام أو التجريد من كافة الحقوق دون محاكمة، كما لا يجوز إصدار قانون جزائي ذي مفعول رجعي.

لا يجوز فرض ضرائب [أفراد أو أية ضرائب مباشرة أخرى]، ما لم تكن متناسبة مع الإحصاء أو التعداد الذي سبق النص على وجوب إجرائه.

لا يجوز فرض ضرائب أو رسوم على سلع تصدرها أية ولاية.

لا يجوز منح أفضلية أية أنظمة تجارية أو أخرى خاصة بالعائدات، لموانئ ولاية ما على موانئ ولاية أخرى، كما لا يجوز إجبار السفن المتوجهة إلى ولاية ما أو القادمة منها؛ على دخول ولاية أخرى أو تفريغ حمولتها أو دفع رسوم فيها.

لا يجوز أن تسحب أموال من الخزينة إلاّ تبعاً لاعتمادات يحددها القانون، وتُنشر من حين لآخر، بيانات دورية بإيرادات ونفقات جميع الأموال العامة ويحسابها.

لا تمنح الولايات المتحدة أي لقب من ألقاب الشرف. ولا يجوز لأي شخص يشغل لديها منصباً يدر ربحاً أو يقتضي ثقة، أن يقبل، دون موافقة الكونغرس، أية هدية أو أجر أو منصب أو لقب من أي نوع كان، من أي ملك أو أمير أو دولة أجنبية.

الفقرة العاشرة

لا يجوز لأية ولاية أن تعقد أية معاهدة، أو أن تدخل في أي حلف أو اتحاد، أو تفوض برد الاعتداء والاستيلاء على السفن والبضائع أو تسك عملة أو تصدر سندات حكومية، أو تعتمد أي شيء خلاف العملة الذهبية والقضية وسيلة لوفاء الديون، أو تصدر أي قانون يقضي بالإدانة والعقوبة بدون محاكمة، أو أي قانون جزائي ذي مفعول رجعي، أو أي قانون ينتقص من قوة التزامات العقود، أو تمنح أي لقب من ألقاب الشرف.

لا يجوز لأية ولاية، دون موافقة الكونغرس، أن تفرض أية رسوم أو عوائد على الواردات أو الصادرات، إلاّ ما كان منها ضرورياً ضرورة قصوى لقيامها بتنفيذ قوانينها الخاصة بالتفتيش، يكون صافي إيرادات جميع الرسوم والعوائد التي تفرضها أية ولاية على الواردات أو الصادرات، لمنفعة خزانة الولايات المتحدة، وجميع أمثال هذه القوانين تكون خاضعة لمراجعة وإشراف الكونغرس.

لا يجوز لأية ولاية، دون موافقة الكونغرس، أن تفرض أية رسوم على حمولة السفن، أو تحتفظ بقوات عسكرية أو سفن حربية في وقت السلم، أو تعقد أي اتفاق أو ميثاق مع ولاية أخرى أو دولة أجنبية، أو تشتبك في حرب إلا إذا غزيت فعلاً، أو إذا كان هناك خطر داهم لا يسمح بالتأخير.

المادة الثانية

الفقرة الأولى

تتأط السلطة التنفيذية برئيس للولايات المتحدة الأميركية ويشغل الرئيس منصبه مدة أربع سنوات، ويتم انتخابه مع نائب الرئيس، الذي يختار لنفسه المدة، على النحو التالي:

تعين كل ولاية، بالكيفية التي تحددها هيئتها التشريعية، عدداً من المنتخبين (أو من سموا لاحقاً بأعضاء في هيئة تدعى الكلية الانتخابية) مساوياً لمجموع عدد الشيوخ والنواب الذين يحق للولاية أن يمثلوها في الكونغرس. ولكن لا يجوز لأي عضو في مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب، أو لأي شخص يشغل لدى الولايات المتحدة منصباً يقتضي ثقة أو يدر ربحاً، أن يعين منتخباً.

ليجتمع المنتخبون كل منهم في ولايته ويصوتون بالاقتراع السري لشخصين، يكون أحدهما على الأقل من غير سكان الولاية نفسها. ويضعون لائحة بأسماء جميع الأشخاص الذين اقترح لهم، وبعدد الأصوات التي نالها كل منهم، ويوقعون اللائحة ويصادقون على صحتها ويحيلونها مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة، موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ. ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، بحضور أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، بفض جميع مظاريف اللوائح ثم تحصى الأصوات. والشخص الذي ينال أكبر عدد من الأصوات يصبح هو الرئيس، إذا كان هذا العدد أكثرية مجموع عدد المنتخبين المعينين. وإذا كان نال أكثر من شخص مثل هذه الأكثرية، وكان عدد الأصوات التي نالوها متساوياً، عندها يقوم مجلس النواب فوراً، وعن طريق الاقتراع السري،

باختيار واحد منهم رئيساً. وإذا لم يحصل أي شخص على أكثرية، عندها يقوم مجلس النواب، بالكيفية عينها، باختيار الرئيس من بين الخمسة الفائزين بأكبر عدد من الأصوات في الدائرة. ولكن عند اختيار الرئيس، تخصب الأصوات على أساس الولايات بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد، ويتشكل النصاب لهذا الغرض من عضو أو أعضاء من كل ولاية، ويكون أكثرية جميع الولايات ضرورية لنتج الاختيار. وفي كل حالة، بعد اختيار الرئيس، يصبح الشخص المعاصر على أكبر عدد من أصوات الناخبين نائب الرئيس. وإذا بقي شخصان أو أكثر متساويين عند متساوٍ من الأصوات، تعين على مجلس الشيوخ أن يختار من بينهما أو من بينهم بالاقتراع السري نائب الرئيس.

يجوز للكونغرس أن يحدد موعد اختيار الناخبين واليوم الذي يدلون فيه بأصواتهم. وهو يوم يجب أن يكون واحداً في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

لا يكون أي شخص سوى المواطن بالولادة أو من يكون من مواطني الولايات المتحدة وقت إقرار هذا الدستور، مؤهلاً لمنصب الرئيس، كما لا يكون مؤهلاً لذلك المنصب أي شخص لم يبلغ من الخامسة والثلاثين ولم يكن مقيماً في الولايات المتحدة مدة أربعة عشر عاماً.

في حال عزل الرئيس من منصبه، أو وفاته، أو استقالته، أو عجزه عن القيام بسلطات ومهام المنصب المذكور، يؤول المنصب إلى نائب الرئيس، ويمكن للكونغرس أن يحدد بقانون أحكام حالات عزل أو وفاة أو استقالة أو عجز الرئيس ونائب الرئيس كليهما، معلناً من هو المسؤول الذي يتولى عند ذلك مهام الرئاسة. ويبقى مثل ذلك المسؤول قائماً بمهام الرئاسة إلى أن تزول حالة العجز أو يتم انتخاب رئيس.

يتقاضى الرئيس، في مواعيد محددة، تعويضاً عن خدماته لا يزداد ولا ينقص خلال الفترة التي ينتخب لها، ولا يجوز له أن يتلقى خلال تلك الفترة أية مرتبات أخرى من الولايات المتحدة أو من أية ولاية منها.

على الرئيس قبل أن يشرع في تنفيذ مهام منصبه، أن يؤدي القسم أو التوكيد التالي: «أقسم جازماً (أو أؤكد) بأنني سأقوم بإخلاص بمهام منصب رئيس الولايات المتحدة وبأنني سأبذل أقصى ما في وسعي لأصون وأحمي وأدافع عن دستور الولايات المتحدة».

الفقرة الثانية

يكون الرئيس قائداً أعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة، ولمليشيات مختلف الولايات عندما تدعى إلى الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة. وله أن يطلب الرأي الخطي للموظف الرئيسي في كل من الوزارات التنفيذية حول أي موضوع يتعلق بمهام وزارة كل منهم، كما تكون له سلطة إرجاء تنفيذ الأحكام، ومنح العفو عن جرائم ترتكب ضد الولايات المتحدة، ما عدا في حالات الاتهام البرلماني.

تكون له السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقة، لعقد المعاهدات، شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما له، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقة، أن يرشح سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا وسائر موظفي الولايات المتحدة الآخرين، الذين لا نص هنا على أحكام تعييناتهم والتي سيتم إحداثها بقانون. ولكن يمكن للكونغرس أن ينيط بواسطة قانون، حسبما ترثي، تعيين مثل هؤلاء الموظفين الأدنى رتبة، بالرئيس وحده، أو بالمحاكم، أو بالوزارات.

لرئيس سلطة ملء جميع المناصب الشاغرة التي قد تحدث أثناء عطلة مجلس الشيوخ. وذلك عن طريق منح تفويضات ينتهي أجلها بنهاية الدورة التالية للمجلس.

الفقرة الثالثة

يزود الرئيس الكونغرس من وقت لآخر، بمعلومات عن حال الاتحاد، ويقدم له

للدراصة، توصيات بتلك الإجراءات التي يعتقد أنها ضرورية وملائمة. وله في ظروف استثنائية، أن يدعو كلا المجلسين، أو أيًا منهما، إلى الانعقاد. وفي حال حدوث خلاف بينهما بالنسبة إلى موعد إرجاء الجلسات، فله أن يرجئها إلى الموعد الذي يراه ملائماً. وعليه أن يتقبل السفراء والوزراء المفوضين الآخرين، كما عليه أن يراعي بأن تنشذ القوانين بإخلاص وأن يشمل بتكليفه جميع موظفي الولايات المتحدة.

الفقرة الرابعة

يعزل الرئيس ونائب الرئيس وجميع موظفي الولايات المتحدة الرسميين المدنيين من مناصبهم إذا وجه لهم اتهام برفضاني بالخيانة أو الرشوة أو أية جرائم أو جنح خطيرة أخرى، وأدينوا بمثل هذه التهم.

المادة الثالثة

الفقرة الأولى

تناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة وبمحاكم أدنى درجة كما ترتشي الكونغرس وينشئه من حين لآخر. ويبقى قضاء كل من المحكمة العليا والمحاكم الأدنى درجة شاغلين مناصبهم ما داموا حسني السلوك، ويتقاضون، في أوقات محددة، لقاء خدماتهم، تعويضات لا يجوز إنقاصها أثناء بقائهم في مناصبهم.

الفقرة الثانية

تشمل السلطة القضائية جميع القضايا المتعلقة بالقانون والعدل التي تنشأ في ظل أحكام هذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة والمعاهدات المعقودة أو التي ستعقد بموجب سلطتها. كما تشمل جميع القضايا التي تتناول السفراء والوزراء المفوضين الآخرين والقناصل وجميع القضايا الداخلة في اختصاص الأميرالية

والملاحة البحرية والمنازعات التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها، والمنازعات التي تنشأ بين اثنتين أو أكثر من الولايات، [وبين إحدى الولايات ومواطني ولاية أخرى]، وبين مواطني ولايات مختلفة، وبين مواطني نفس الولاية ممن يدعون ملكية أراض بموجب منح من ولايات مختلفة، وبين ولاية أو مواطنيها ودول أجنبية [أو مواطني دول أجنبية أو رعايا أجانب].

تكون للمحكمة العليا صلاحية النظر أساساً في جميع القضايا التي تناول السفراء والوزراء المفوضين الآخرين والقناصل، وتلك التي تكون فيها إحدى الولايات طرفاً. وفي جميع القضايا الأخرى المذكورة آنفاً، تكون للمحكمة العليا صلاحية النظر فيها استثناءً، من ناحيتي الوقائع والقانون، مع مراعاة الاستثناءات والأنظمة التي يضعها الكونغرس.

تم المحاكمات في جميع الجرائم، ما عدا قضايا الاتهام البرلماني، أمام هيئة محلفين. وتجري مثل هذه المحاكمات في الولاية حيث تكون تلك الجرائم قد اقترفت. ولكن عندما لا تقترب تلك الجرائم داخل حدود أية ولاية، تجري المحاكمة في المكان أو الأماكن التي يحددها الكونغرس بقانون.

الفقرة الثالثة

جريمة الخيانة بحق الولايات المتحدة لا تكون إلا بشن حرب عليها، أو بالانضمام إلى أعدائها وتقديم العون والمساعدة لهم. ولا يدان أحد بتهمة الخيانة إلا استناداً إلى شهادة شاهدين يشهدان على وقوع نفس العمل الواضح النية، أو استناداً إلى اعتراف في محكمة علنية.

للكونغرس سلطة تحديد عقوبة جريمة الخيانة. ولكن لا يجوز الاقتصار من نسل أو أقارب المتهم أو تجريده من حقوقه المدنية أو مصادرة أمواله وممتلكاته إلا أثناء حياته.

المادة الرابعة

الفقرة الأولى

تحترم كل ولاية وتعتد اعتداداً كاملاً ومخلصاً بقوانين كل ولاية أخرى وسجلاتها الرسمية وإجراءاتها القضائية ويجوز للكونغرس أن يحدد، بقوانين عامة، قواعد الكيفية التي يتم فيها إثبات مثل هذه القوانين والسجلات والإجراءات، ونتائج ذلك.

الفقرة الثانية

لمواطني كل ولاية حق التمتع بجميع الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المواطنون في مختلف الولايات.

الشخص المتهم في أية ولاية بالخيانة أو بارتكاب جناية أو أية جريمة أخرى، الذي يفر من وجه العدالة، ويعثر عليه في ولاية أخرى، يسلم، بناء على طلب السلطة التنفيذية للولايات التي فرّ منها، لينقل إلى الولاية التي لها صلاحية النظر في جريمته.

لأي شخص ملزم بالخدمة أو العمل في إحدى الولايات طبقاً لقوانينها، ويفر إلى ولاية أخرى، لا يجوز أن يعفى من تأدية مثل تلك الخدمة أو ذلك العمل بموجب أي قانون أو إجراء لدى هذه الولاية، بل يتوجب تسليمه عند طلب الجهة التي تؤدي هذه الخدمات والأشغال لمصلحتها.

الفقرة الثالثة

يمكن للكونغرس أن يدخل ولايات جديدة إلى الاتحاد. ولكن لا يجوز إنشاء أو إقامة أية ولاية جديدة داخل حدود أية ولاية أخرى، كما لا يجوز إنشاء أية ولاية عن طريق اندماج ولايتين أو أكثر أو أجزاء ولايات، دون موافقة الهيئات التشريعية للولايات المعنية، فضلاً عن موافقة الكونغرس.

تكون للكونغرس سلطة التصرف بـ ووضع جميع القواعد والأنظمة اللازمة الخاصة بأراضٍ أو ممتلكات أخرى عائدة للولايات المتحدة. ولا يفسر أي نص في هذا الدستور على نحو يضر بأية حقوق للولايات المتحدة أو لأية ولاية معينة.

الفقرة الرابعة

تضمن الولايات المتحدة لكل ولاية في هذا الاتحاد حكومة ذات نظام جمهوري وتحمي كلاً منها من الغزو، كما تحميها، بناءً على طلب الهيئة التشريعية، أو السلطة التنفيذية [في حال تعذر انعقاد الهيئة التشريعية] من أعمال العنف الداخلية.

المادة الخامسة

يقترح الكونغرس، كلما رأى ثلثاً أعضاء المجلسين ضرورة لذلك، تعديلات لهذا الدستور، أو يدعو، بناءً على طلب الهيئات التشريعية لثلاثي مختلف الولايات، إلى عقد مؤتمر لاقتراح تعديلات، تصبح في كلتا الحالتين، قانونية من حيث جميع المقاصد والغايات، كجزء من هذا الدستور، عندما تصادق عليها الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات، أو مؤتمرات تعقد في ثلاثة أرباع الولايات أياً كانت وسيلة المصادقة التي يقترحها الكونغرس من بين هاتين، شرط [ألا يؤثر أي تعديل يتم ويقر قبل سنة ألف وثمانمئة وثمانية (١٨٠٨) في أية صورة كانت على العبارتين الأولى والرابعة من الفقرة التاسعة من المادة الأولى، و] ألا تحرم أية ولاية، دون رضاها، من حق تساوي الأصوات في مجلس الشيوخ.

المادة السادسة

جميع الديون المعقودة والارتباطات المتفق عليها قبل إقرار هذا الدستور، تكون قانونية أمام الولايات المتحدة طبقاً لهذا الدستور كما هي قانونية طبقاً للاتحاد.

هذا الدستور، وقوانين الولايات المتحدة التي تصدر تبعاً له، وجميع المعاهدات المعقودة أو التي تعقد تحت سلطة الولايات المتحدة، تكون القانون الأعلى للبلاد. ويكون القضاء في جميع الولايات ملزمين به، ولا يعتد بأي نص في دستور أو قوانين أية ولاية يكون مخالفاً لذلك.

يكون الشيوخ والنواب المشار إليهم آنفاً، وأعضاء المجالس التشريعية لمختلف الولايات، وجميع الموظفين التنفيذيين والقضائيين التابعين للولايات المتحدة ولمختلف الولايات، ملزمين بموجب قسم أو إقرار بتأييد هذا الدستور. ولكن لا يجوز أبداً اشتراط امتحان ديني كمؤهل لتولي أي منصب رسمي أو مسؤولية عامة في الولايات المتحدة.

المادة السابعة

تكون مصادقة مؤتمرات تسع ولايات كافية لإقامة هذا الدستور بين الولايات التي تقره.

تم وضع هذا الدستور بالموافقة الإجماعية للولايات الحاضرة هذا اليوم السابع عشر من أيلول/سبتمبر من عام ألف وسبعماية وسبعة وثمانين للميلاد وفي السنة الثانية عشرة لاستقلال الولايات المتحدة. وقد أدرجنا أسماءنا هنا شهادة على ذلك.

جورج واشنطن، الرئيس والنائب عن ولاية فرجينيا

الحاضرون مندوبو ولايات:

نيوهامبشير: جون لانغدون؛ نيكولاس غيلمان

مساتشوستس: ناثنيل غورهام؛ روفوس كينغ

كونيتيكت: وليام صامويل جونسون؛ روجر شيرمن

نیویورک: آلکزاندەر هامیلتون

نیوجرزی: ولیام لیفینگستون؛ دیفید بریرلی؛ ولیام باترسون؛ جونا دایتون

بنسلفانیا: ب. فرانکلین؛ توماس میفلین؛ روبرت موریس؛ جورج کلایمر؛
توماس فیتزسایمونز؛ جارید اینغرسول؛ جیمس ولسون؛ الحاکم موریس

دیلاویر: جورج رید؛ غانیغ بدفورد الابن؛ جون دیکنسون؛ ریتشارد باسیت؛
جاکو بروم

ماریلاند: جیمس ماک هنری؛ دان آوف ساینٹ توماس جینیفر؛ دانیال کارول

فرجینیا: جون بلار؛ جیمس مادیسون الابن

نورث کارولینا: ولیم بلاونت؛ ریتشارد دویس سبایت؛ هیو ولیامسون

ساوٹ کارولینا: ج. راتلیدج؛ تشارلز کوتسوارث بینکنی؛ تشارلز بینکنی؛
بیرس بتلر

جورجیا: ولیام فیو؛ أبراهام بالدوین

وثيقة الحقوق

تعرف التعديلات العشرة الأولى من الدستور بـ «وثيقة الحقوق» وكانت قد اقترحت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٧٨٩. وقد تمّ إقرارها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ١٧٩١. وفي الأصل كانت هذه التعديلات تنطبق على الحكومة الفدرالية، إلا أن التعديل الرابع عشر أعلن أنه لا يمكن لأي ولاية أن تحرم الفرد من حق الحياة والحرية والملكية دون اتباع «الإجراءات القانونية المعمول بها». وقد فسرت المحكمة العليا هذه التعبيرات بأنها تعني أن معظم بنود وثيقة الحقوق ينطبق على الولايات أيضاً.

التعديل الأول

حرية العبادة، والكلام، والصحافة وحق الاجتماع والمطالبة برفع الجور

لا يصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلمياً، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف.

التعديل الثاني

حق اقتناء الأسلحة

حيث إن وجود مليشيا حسنة التنظيم ضروري لأمن أية ولاية حرة، لا يجوز التعرض لحق الناس في اقتناء أسلحة وحملها.

التعديل الثالث

إيواء الجنود

لا يجوز لأي جندي، في وقت السلم، أن يقيم في أي منزل دون رضى المالك، كما لا يجوز له ذلك في وقت الحرب، إلا بالكيفية التي يحددها القانون.

التعديل الرابع

مذكرات التفتيش والاعتقال

لا يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلا في حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، وتبين بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها.

التعديل الخامس

حقوق المتهمين في القضايا الجزائية

لا يجوز اعتقال أي شخص لاستجوابه بشأن جناية أو جريمة شائنة أخرى، إلا تبعاً لصدور قرار اتهامي أو مضبطة اتهام عن هيئة محلفين كبرى، باستثناء القضايا الحاصلة في القوات البرية أو البحرية، أو في المليشيا، عندما تكون هذه

القوات في الخدمة الفعلية في وقت الحرب أو الخطر العام. ولا يجوز اتهام أي شخص في أية دعوى جنائية على أن يكون شاهداً ضد نفسه، ولا أن يحرم من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون اتباع الإجراءات القانونية الأصولية كما لا يجوز نزع أية ملكية خاصة لاستخدامها في سبيل المنفعة العامة بدون تعويض عادل.

التعديل السادس

حق المتهم بمحاكمة عادلة

في جميع المحاكمات الجنائية، للمتهم الحق بأن يحاكم محاكمة سريعة وعلنية بواسطة هيئة محلفين غير متحيزة تابعة للولاية أو المقاطعة التي تكون الجريمة قد ارتكبت فيها، وتكون المقاطعة قد سبق للقانون تحديدها. وله الحق في أن يبلغ سبب الاتهام وطبيعته، وفي أن يواجه الشهود الذين يشهدون ضده، وفي أن تتوفر له التسهيلات القانونية الإرغامية لاستدعاء شهود لمصلحته، وفي أن يستعين بمحام للدفاع عنه.

التعديل السابع

حقوق المدعين في قضايا مدنية

في الدعاوى المدنية حيث تزيد القيمة المتنازع عليها على عشرين دولاراً يكون حق التقاضي أمام هيئة محلفين مصوناً، وأية واقعة تكون قد بتت بها هيئة محلفين، لا يجوز خلافاً لذلك أن يعاد النظر فيها في أية محكمة من محاكم الولايات المتحدة إلاً وفقاً لقواعد القانون العام.

التعديل الثامن

الكفالات، الغرامات والعقوبات

لا يجوز طلب دفع كفالات باهظة ولا فرض غرامات باهظة ولا إنزال عقوبات قاسية وغير مألوفة.

التعديل التاسع

الحقوق التي يحتفظ بها الشعب

إن تعداد الدستور لحقوق معينة لا يجوز أن يفسر على أنه إنكار لحقوق أخرى يتمتع بها الشعب، أو انتقاصاً منها.

التعديل العاشر

السلطات التي تحتفظ بها الولايات والشعب

إن السلطات التي لا يوليها الدستور للولايات المتحدة ككل ولا يحجبها عن الولايات (إفرادياً) تحفظ لكل من هذه الولايات أو للشعب.

التعديلات الأخرى

التعديل الحادي عشر

الدعوى ضد الولايات

[اقترح هذا التعديل في ٤ آذار/مارس ١٧٩٤ وتمت المصادقة عليه في ٧ شباط/فبراير ١٧٩٥].

لا تعتبر الصلاحية القضائية التي تتمتع بها الولايات المتحدة على أنها تمتد إلى أية دعوى قانونية أو دعوى تطبق فيها مبادئ العدل والإنصاف، سبق أن شرع في إقامتها أو الادعاء فيها، ضد إحدى الولايات المتحدة، مواطنون من ولاية أخرى أو مواطنو أو رعايا أية دولة أجنبية.

التعديل الثاني عشر

انتخاب الرئيس ونائب الرئيس

[اقترح هذا التعديل في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٨٠٣، وتمت المصادقة عليه في ٢٧ تموز/يوليو ١٨٠٤].

يجتمع الناخبون، كل في ولايته، ويصوتون بالاقتراع السري لرئيس ونائب رئيس ويتعين أن يكون أحدهما على الأقل من غير سكان الولاية نفسها، ويذكرون في

أوراق اقتراعهم اسم الشخص الذي ينتخبونه رئيساً، ويذكرون في أوراق اقتراع مستقلة اسم الشخص الذي ينتخبونه نائباً للرئيس، ويعدون لوائح مستقلة بأسماء جميع الأشخاص الذين اقترح لانتخابهم لمنصب الرئيس وأسماء جميع الأشخاص الذين اقترح لانتخابهم لمنصب نائب الرئيس، وبعدد الأصوات التي نالها كل منهم، ثم يوقعون هذه اللوائح ويصدقون عليها ويحيلونها مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ. ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، بحضور أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، بفض جميع مظاريف اللوائح ثم يحصي عدد الأصوات، والشخص الذي ينال العدد الأكبر من أصوات المقترعين للرئيس يصبح رئيساً، إذا كان هذا العدد يشكل أكثرية مجموع الناخبين المعيّنين. وإذا لم يحصل أي شخص على مثل هذه الأكثرية، يقوم مجلس النواب على الفور، وبالاقتراع السري، باختيار الرئيس من بين الأشخاص الحائزين على أكبر عدد من الأصوات في لائحة الذين اقترح لهم لمنصب الرئيس على ألا يتجاوز عدد هؤلاء الثلاثة. ولكن في اختيار الرئيس على هذا النحو يتم حساب الأصوات على أساس الولايات بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد، وتشكل النصاب لهذا الغرض من عضو أو أعضاء عن ثلثي الولايات وتكون أكثرية جميع الولايات ضرورية ليتم الاختيار. وإذا لم يختار مجلس النواب، رئيساً عندما يؤول إليه حق الاختيار، قبل الرابع من شهر آذار/ مارس التالي، فحينئذ يتولى نائب الرئيس منصب الرئاسة كما في حالة وفاة الرئيس أو حالات عجزه التي ينص عليها الدستور. ويصبح نائباً للرئيس الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات المقترعين لنائب الرئيس، إذا كان هذا العدد يشكل أكثرية مجموع عدد الناخبين المعيّنين. وإذا لم يحصل أي شخص على مثل هذه الأكثرية فحينئذ يقوم مجلس الشيوخ باختيار نائب رئيس من بين الشخصيين اللذين فازا بأكثر عدد من الأصوات في اللائحة والنصاب اللازم لهذا الغرض يتألف من ثلثي العدد الإجمالي للشيوخ، وسيكون الحصول على أكثرية العدد الإجمالي لازماً لهذا الاختيار. ولكن كل شخص غير مؤهل دستورياً لتولي منصب الرئيس فهو ليس مؤهلاً لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة.

التعديل الثالث عشر

الفقرة الأولى

إلغاء الرق

[اقتراح هذا التعديل في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٨٦٥ وتمت المصادقة عليه في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٥].

يحرم الرق والتشغيل الإكراهي في الولايات المتحدة وفي أي مكان خاضع لسلطانها إلا كعقاب على جرم حكم على مقترفه بذلك حسب الأصول.

الفقرة الثانية

للكونغرس سلطة تطبيق أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل الرابع عشر

الفقرة الأولى

الحقوق المدنية

[اقتراح هذا التعديل في ١٣ حزيران/يونيو ١٨٦٦ ، وتمت المصادقة عليه في ٩ تموز/يوليو ١٨٦٨].

جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها يعتبرون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يقيمون فيها. ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأية ولاية أن تحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين.

الفقرة الثانية

يقسم النواب بين مختلف الولايات وفقاً لعدد سكان كل منها الذي يتكون من مجموع عدد الأشخاص في كل ولاية (باستثناء الهنود الذين لا يدفعون ضرائب). ولكن إذا حرم من حق في الاقتراع في أي انتخاب لاختيار ناخبين لرئيس ونائب رئيس الولايات المتحدة أو لاختيار ممثلين في الكونغرس أو مسؤولين تنفيذيين وعدليين في ولاية ما، أو أعضاء هيئتها التشريعية، أي من الذكور من سكان مثل هذه الولاية البالغين الواحدة والعشرين من العمر والذين هم من مواطني الولايات المتحدة، أو إذا انتقص من ذلك الحق بأن شكل كان، فيما عدا أن يكون السبب الاشتراك في تمرد أو جرائم أخرى، فإن أساس التمثيل في هذه الولاية يخفض بما يتناسب مع نسبة عدد هؤلاء المواطنين الذكور إلى مجموع عدد المواطنين الذكور البالغين الواحدة والعشرين في مثل هذه الولاية.

الفقرة الثالثة

لا يجوز لأي شخص أن يصبح شيخاً أو نائباً في الكونغرس، أو ناخباً للرئيس ونائب الرئيس أو أن يشغل أي منصب، مدنياً كان أو عسكرياً، تابعاً للولايات المتحدة أو تابعاً لأية ولاية، إذا سبق له أن أقسم اليمين كعضو في الكونغرس أو كموظف لدى الولايات المتحدة أو كعضو في مجلس تشريعي لأية ولاية أو كموظف تنفيذي أو عدلي في أية ولاية، بتأييد دستور الولايات المتحدة واشترك بعد ذلك في أي تمرد أو عصيان ضدها، أو قدم عوناً ومساعدة لأعدائها. ولكن يمكن للكونغرس، بأكثرية ثلثي الأصوات في كل من المجلسين أن يزيل مثل هذا المانع.

الفقرة الرابعة

لا يجوز الطعن في صحة دين عام على الولايات المتحدة أجازته القانون، بما في ذلك الديون الناشئة عن دفع معاشات ومكافآت قدمت لقمع تمرد أو

عصيان، لكن لا يجوز للولايات المتحدة أو لأية ولاية أن تتحمل أو تدفع أي دين أو التزام ناشئ عن تقديم عون لتمرد أو عصيان ضد الولايات المتحدة، أو تواجه أية دعوى بشأن خسارة أي عبد أو تحريره، إذ إن جميع هذه الديون والإلتزامات والمطالب تعتبر غير شرعية وباطلة.

الفقرة الخامسة

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل الخامس عشر

الفقرة الأولى

منح الزوج حق الانتخاب

[اقترح هذا التعديل في ٢٦ شباط/فبراير ١٨٦٩ وتمت المصادقة عليه في ٣ شباط/فبراير ١٩٧٠].

لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية منها حرمان مواطني الولايات المتحدة من حقهم في الانتخاب، أو الانتقاص لهم من هذا الحق بسبب العرق أو اللون أو حالة رق سابقة.

الفقرة الثانية

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل السادس عشر

ضرائب الدخل

[اقترح هذا التعديل في ١٢ تموز/يوليو ١٩٠٩، وتمت المصادقة عليه في ٣ شباط/فبراير ١٩١٣].

تكون للكونغرس سلطة فرض وجباية ضرائب على الدخل، أياً كان مصدره، وذلك دون توزيع نسبي بين مختلف الولايات، ودون أي اعتبار لأي إحصاء أو تعداد للسكان.

التعديل السابع عشر

انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من الشعب مباشرة

[اقترح هذا التعديل في ١٣ أيار/ مايو ١٩١٢، وتم التصديق عليه في ٨ نيسان/ أبريل ١٩١٣].

١. يتألف مجلس شيوخ الولايات المتحدة من شيخين عن كل ولاية ينتخبهما سكان تلك الولاية لمدة ست سنوات. ويكون لكل شيخ صوت واحد. ويجب أن تتوفر في ناخبي الشيوخ في كل ولاية نفس المؤهلات التي ينبغي توفرها في ناخبي أكثر مجلسي الهيئة التشريعية في تلك الولاية عدداً.

٢. عندما تحدث شواغر في تمثيل أية ولاية في مجلس الشيوخ، تعلن السلطة التنفيذية في تلك الولاية عن إجراء انتخابات لملء مثل تلك الشواغر سوى أن المجلس التشريعي في أية ولاية يمكنه أن يفوض السلطة التنفيذية فيها إجراء تعيينات مؤقتة ريثما يملأ سكان الولايات هذه الشواغر عن طريق الانتخاب طبقاً لما تقضي به هيئتها التشريعية.

٣. لا يفسر هذا التعديل على نحو يجعله يؤثر على انتخاب أو مدة عضوية أي شيخ تم انتخابه قبل أن يصبح هذا التعديل نافذ المفعول كجزء من الدستور.

ينقل هذا التعديل صلاحية انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من الهيئات التشريعية في الولايات إلى مواطني تلك الولايات.

التعديل الثامن عشر

الفقرة الأولى

تحظر المشروبات الكحولية

[اقترح هذا التعديل في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧ وتمت المصادقة عليه ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩].

بعد عام واحد من المصادقة على هذه المادة، يحظر إنتاج أو بيع أو نقل المشروبات الكحولية المسكرة داخل الولايات المتحدة وجميع المناطق الخاضعة لسلطانها، أو تصديرها منها أو استيرادها إليها لغرض تعاطيها للشرب.

الفقرة الثانية

تكون للكونغرس ولمختلف الولايات سلطة مشتركة لتنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

الفقرة الثالثة

تصبح هذه المادة باطلة ما لم تصادق عليها كتعديل للدستور الهيئات التشريعية لمختلف الولايات، كما نص على ذلك الدستور، وذلك في غضون سبع سنوات من تاريخ إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات.

التعديل التاسع عشر

الفقرة الأولى

منح المرأة حق الانتخاب

[اقتراح هذا التعديل في ٤ حزيران/يونيو ١٩١٩ وتمت المصادقة عليه في ١٨ آب/أغسطس ١٩٢٠].

لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها حرمان مواطني الولايات المتحدة حق الانتخاب، أو الانتقاص لهم من هذا الحق لعلّة الجنس (الذكورة أو الأنوثة).

الفقرة الثانية

التعديل العشرون

الفقرة الأولى

فترة ولاية كل من الرئيس والكونغرس

[اقترح هذا التعديل في ٢ آذار/مارس ١٩٣٢ وتمت المصادقة عليه في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٣٣].

تنتهي مدة ولاية كل من الرئيس ونائب الرئيس ظهر يوم العشرين من كانون الثاني/يناير، وتنتهي مدة ولاية الشيوخ والنواب ظهر يوم الثالث من كانون الثاني/يناير من السنوات التي كانت ستنتهي فيها هذه الولايات لو لم تقرر هذه المادة. وتبدأ عندئذٍ مدد ولاية خلفائهم.

الفقرة الثانية

يجتمع الكونغرس مرة على الأقل كل سنة، ويبدأ مثل هذا الاجتماع ظهر يوم الثالث من كانون الثاني/يناير ما لم يحدد الكونغرس، بقانون، موعداً آخر.

الفقرة الثالثة

إذا حدث أن توفي الرئيس المنتخب في الموعد المحدد لبدء ولايته، يصبح نائب الرئيس المنتخب، رئيساً. وإذا لم يكن قد تمَّ اختيار رئيس قبل الموعد المقرر لبدء ولايته، أو إذا كان ثمة ما يحول دستورياً دون تولي الرئيس المنتخب منصبه، عندئذٍ يتولى نائب الرئيس المنتخب منصب الرئيس إلى أن يزول الحائل. ويمكن للكونغرس أن يحدد بقانون الحالة التي يحول فيها مانع دستوري دون تولي أي من الرئيس المنتخب أو نائب الرئيس المنتخب منصب الرئاسة، معيناً الشخص الذي يتولى عندئذٍ منصب الرئيس أو الكيفية التي يتم فيها اختيار الشخص الذي سيتولى المنصب، ويتصرف مثل ذلك الشخص

كرئيس طبقاً لذلك إلى أن يزول المانع الذي يحول دون تولي رئيس أو نائب رئيس منصب الرئاسة.

الفقرة الرابعة

للكونغرس أن يحدد بقانون أحكام حالة وفاة أي من الأشخاص الذين قد يختار منهم مجلس النواب رئيساً عندما يؤول لهذا المجلس حق الاختيار، وحالة وفاة أي من الأشخاص الذين يختار منهم مجلس الشيوخ نائباً للرئيس عندما يؤول لهذا المجلس حق الاختيار.

الفقرة الخامسة

تصبح الفقرتان الأولى والثانية من هذه المادة نافذتي المفعول في اليوم الخامس عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر الذي يلي تاريخ إقرار هذه المادة.

الفقرة السادسة

تصبح هذه المادة غير نافذة المفعول إلا إذا صودق عليها كعديل للدستور من قبل الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات في غضون سبع سنوات من تاريخ تقديمها.

التعديل الحادي والعشرون

الفقرة الأولى

إلغاء تعديل تحريم المشروبات الكحولية

اقترح هذا التعديل في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٣٣ وتمت المصادقة عليه في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٣.

الفقرة الثانية

يحظر نقل مشروبات مسكرة في أية ولاية أو منطقة تابعة للولايات المتحدة أو

أراضي داخلية في حيازتها، كما يحظر استيرادها إليها لغاية توزيعها أو استعمالها فيها بما يخالف قوانينها.

الفقرة الثالثة

لا تصبح هذه المادة نافذة المفعول إلا إذا أقرت كتعديل للدستور من قبل مؤتمرات في مختلف الولايات، حسبما نص عليه في الدستور، وذلك، في غضون سبع سنوات من تاريخ إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات.

التعديل الثاني والعشرون

الفقرة الأولى

تحديد الرئاسة بفترة ولايتين

[اقتراح هذا التعديل في ٢٤ آذار/مارس ١٩٤٧ وتمت المصادقة عليه في ٢٧ شباط/فبراير، ١٩٥١].

لا يجوز انتخاب أي شخص لمنصب الرئيس لأكثر من دورتين، كما لا يجوز لأي شخص تقلد منصب الرئيس أو قام بمهام الرئيس لأكثر من سنتين من أصل مدة ولاية انتخاب لها شخص آخر رئيساً، أن ينتخب لمنصب الرئيس لأكثر من دورة واحدة. ولكن هذه المادة لا تطبق على أي شخص كان يشغل منصب الرئيس لدى اقتراح الكونغرس هذه المادة، ولا تمنع أي شخص يكون شاغلاً لمنصب الرئيس أو قائماً بأعمال الرئيس خلال فترة الولاية التي تصبح فيها هذه المادة نافذة المفعول، من تولي منصب الرئيس أو القيام بأعمال الرئيس حتى نهاية هذه الولاية.

الفقرة الثانية

لا تصبح هذه المادة نافذة ومعمولاً بها إلا إذا أقرت كتعديل للدستور من قبل الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات، وذلك في غضون سبع سنوات من إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات.

يمنع هذا التعديل انتخاب أي مواطن رئيساً أكثر من مرتين. ولا يمكن لأحد أن يتولى منصب الرئيس لأكثر من عامين من ولاية رئيس آخر أن ينتخب أكثر من مرة واحدة للرئاسة. ولا يمكن لرئيس أن يتولى مهام الرئاسة أكثر من عشر سنوات. وقد دعم هذا التعديل أولئك الذين اعتقدوا أن من غير الجائز أن يتولى الرئيس فرانكلين روزفلت الرئاسة لأربع دورات. ولم يرشح أي رئيس آخر نفسه للرئاسة لأكثر من دورتين متتاليتين.

التعديل الثالث والعشرون

الفقرة الأولى

حق الاقتراع في مقاطعة كولومبيا

[اقتراح هذا التعديل في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٦٠، وتمت المصادقة عليه في ٢٩ آذار/مارس ١٩٦١].

تعين المقاطعة التي تشكل مقر حكومة الولايات المتحدة، وبالطريقة التي يحددها الكونغرس: عدداً من ناخبي الرئيس ونائب الرئيس يكون مساوياً لكامل عدد الشيوخ والنواب في الكونغرس الذين يحق لهذه المقاطعة بهم لو كانت ولاية، ولكن لا يجوز أن يزيد ذلك العدد بأية حال عن عدد الناخبين الذين تعينهم أقل الولايات سكاناً. وسيكون هؤلاء إضافة إلى أولئك الذين تعينهم الولايات إنما سيعتبرون، لغاية انتخاب الرئيس ونائب الرئيس، ناخبين معينين من قبل ولاية وسيجتمعون في «المقاطعة» ويؤدون المهام التي ينص عليها التعديل الثاني عشر للدستور.

الفقرة الثانية

تكون للكونغرس سلطة تطبيق أحكام هذه المادة وبالتشريع المناسب.

يسمح هذا التعديل لمواطني مقاطعة كولومبيا بأن يقترعوا في الانتخابات الرئاسية، إنما ليس في إمكان هؤلاء انتخاب أعضاء في الكونغرس.

التعديل الرابع والعشرون

الفقرة الأولى

ضرائب الأشخاص

[اقترح هذا التعديل في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٦٢ وتمت المصادقة عليه في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤].

لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها أن تحرم مواطني الولايات المتحدة، أو تنتقص لهم من حقهم في الاقتراع في أية انتخابات أولية أو سواها لانتخاب رئيس أو نائب رئيس، أو انتخاب ناخبين للرئيس أو نائب الرئيس، أو انتخاب شيخ أو نائب في الكونغرس، لا يجوز أن تمنعه أو تنتقص منه الولايات المتحدة أو أية ولاية، بسبب عدم دفع ضريبة اقتراع أو أية ضريبة أخرى.

الفقرة الثانية

تكون للكونغرس سلطة تطبيق هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل الخامس والعشرون

الفقرة الأولى

أحكام عجز الرئيس وخلافته

[اقترح هذا التعديل في ٦ تموز/يوليو ١٩٦٥، وتمت المصادقة عليه في ١٠ شباط/فبراير ١٩٦٧].

في حالة عزل الرئيس من منصبه أو وفاته أو استقالته، يصبح نائب الرئيس رئيساً.

الفقرة الثانية

عندما يشغر منصب نائب الرئيس، يرشح الرئيس نائب رئيس يتولى هذا المنصب لدى تصويت أكثرية مجلسي الشيوخ والنواب بالموافقة على تعيينه.

الفقرة الثالثة

عندما يبلغ الرئيس كلاً من الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب تصريحه الخطي بعجزه عن القيام بسلطات وواجبات منصبه، وإلى أن يبلغهما خطياً تصريحاً بعكس ذلك، يتولى نائب الرئيس القيام بهذه السلطات والمهام كرئيس بالوكالة.

الفقرة الرابعة

عندما يبلغ نائب الرئيس وغالبية الموظفين الرئيسيين في الوزارات التنفيذية أو أعضاء هيئة أخرى، يحددها الكونغرس بقانون، رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحهم الخطي بأن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه، يتولى نائب الرئيس فوراً سلطات ومهام المنصب كرئيس بالوكالة.

وبعد ذلك، عندما يبلغ الرئيس رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحه الخطي بعدم وجود حالة عجز لديه، يستأنف القيام بسلطات ومهام منصبه ما لم يبلغ نائب الرئيس وغالبية الموظفين الرئيسيين في الوزارات التنفيذية أو أعضاء هيئة أخرى يحددها الكونغرس بقانون، وفي غضون أربعة أيام، رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحهم الخطي بأن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه. عند ذلك يبت الكونغرس في القضية في اجتماع يعقده في غضون ٤٨ ساعة لذلك الغرض إذا لم يكن في دورة انعقاد. وإذا قرر الكونغرس، في غضون ٢١ يوماً من تسلمه التصريح الخطي الثاني، أو في غضون ٢١ يوماً من الموعد الذي يتوجب فيه انعقاد المجلس، إذا لم يكن في دورة انعقاد، وبأكثرية ثلثي أصوات مجلس الشيوخ

والنواب أن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه، يستمر نائب الرئيس في تولي هذه السلطات والواجبات كرئيس بالوكالة. أما إذا كان الأمر خلاف ذلك فيتألف الرئيس القيام بسلطات وواجبات منصبه.

التعديل السادس والعشرون

الفقرة الأولى

منح البالغين سن ١٨ سنة حق الانتخاب

[اقترح هذا التعديل في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧١ وتمت المصادقة عليه في ١ تموز/يوليو، ١٩٧١].

لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها أن تحرم مواطني الولايات المتحدة، ممن بلغوا سن الثامنة عشرة وما فوق، من حق الانتخاب، أو تتقصص لهم منه بسبب السن.

الفقرة الثانية

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل السابع والعشرون

مرتبات أعضاء الكونغرس

[تم اقتراح هذا التعديل في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٧٨٩. وتمت المصادقة عليه في ٧ أيار/مايو ١٩٩٢].

يجب ألا يدخل قانون، يغير وضع التعويضات المالية لأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب لقاء خدماتهم، حيز التنفيذ إلى أن يكون قد تمّ انتخاب مجلس نواب جديد.

المراجع

1. "2 Ex-Terror Suspects Face Fraud Charges". 2004. *The New York Times*. December 16.
2. "9/11 by the Numbers". 2011. *New York Magazine*. nymag.com/news/articles/wtc/1year/numbers.html.
3. "Abolition of Slavery timeline". www.wikipedia.org/wiki/Abolition_of_slavery_timeline.
4. "Afghan Inmates 'Abused' at US-run Bagram prison". 8 january, 2012. *BBC News Asia*. www.bbc.co.uk/news/world-asia-16457143.
5. "Americanization of Native Americans". en.wikipedia.org/wiki/Americanization_of_Native_Americans.
6. "Attacks on Human Rights: Human Rights Abuses Abound Post 9/11/01. 9-11 Research. 911research.wtc7.net/post911/attacks/humanrights.html.
7. "Barack Obama praises Senate Slavery apology". 2009. *The Telegraph*. June 19.
8. "Bush Admits to CIA Secret Prisons". *BBC News*. 7 September 2006. news.bbc.co.uk/2/hi/5321606.stm.
9. "CIA Wanted Torture Cage for Secret Prison in Poland". www.presstv.ir/usdetail/247608.html.
10. "Context of October 2, 2001: Patriot Act is introduced to congress". www.historycommons.org/context.jsp?item=a100201patriotact.
11. "Court Rules Former Prosecutor Can't Be Sued for Misconduct". February 3, 2010. www.mainjustice.com/tag/karim-koubriti/

12. "Declaration of the Rights of Man and of the Citizen". www.constitution.org/fr/fr_drm.htm.
13. "FBI has a Magic Lantern". usgovinfo.about.com/library/weekly/aal21401a.htm.
14. "Five Civilized Tribes". www.enotes.com/topic/Five_Civilized_Tribes.
15. "Franklin D. Roosevelt's Record on civil Rights". en.wikipedia.org/wiki/Franklin_D._Roosevelt's_record_on_civil_rights.
16. "Gitmo's Evil Twin": Afghanistan Slams Torture in US-Run Bagram jail". 8 January 2012. nybroadband.co.za/vb/archive/index.php/t-394431.html.
17. "Hamdan v. Rumsfeld". en.wikipedia.org/wiki/Hamdan_v._Rumsfeld.
18. "John Brown (abolitionist)". [en.wikipedia.org/wiki/John_Brown_\(abolitionist\)#Imprisonment_and_trial](http://en.wikipedia.org/wiki/John_Brown_(abolitionist)#Imprisonment_and_trial).
19. "Massachusetts Bay 'the City upon a Hill'". www.ushistory.org/us/3c.asp.
20. "Military Commissions". 2012. *The New York Times*. June 29.
21. "Murat Kurnaz". en.wikipedia.org/wiki/Murat_Kurnaz.
22. "Native American Legends: Two Wolves". www.firstpeople.us/FP-Html-Legends/TwoWolves-Cherokee.html.
23. "New York Reduces 9/11 Death Toll by 40". October 29, 2003. Articles.cnn.com/2003-10-29/us/wtc.deaths-1-death-toll-world-trade-centre-names?_s=PM:US.
24. "Palmer Raids". En.wikipedia.org/wiki/palmer_raids.
25. "Pilot Who Flew 2 Planes Used in 9/11 Doesn't Believe Official Story". video.google.com/videoplay?docid=3606159506368831731.
26. "The End of Privacy". 2012. *The New York Times*. 15 July.
27. "The Expanding U.S. Machinery of Repression: 'Thought Crimes', Preventive Detention, and Torture". 2007. *Revolution Newspaper*. September 9. www.revcom.us/a/100/padilla-en.html.
28. "The Falling Man". En.wikipedia.org/wiki/the_Falling_Man.
29. "The Ku Klux Klan, a brief biography". *The African American Registry*. www.aaregistry.org.
30. "The Power to kill". 2012. *The New York Times*. March 11.
31. "The Second Red Scare". www.digitalHistory.uh.edu/database/article_display.cfm?HHID=495.

32. "The Year of the Drone". 2012. *Counterterrorism.newamerica.net/drones*.
33. "U.S. Civil War Took Bigger Toll than Previously Estimated, New Analysis suggests". *Science Daily*. Sept 21. 2011.
34. "US Abuse of Afghan Prisoners 'Widespread'". *The Guardian*. May20, 2005. www.guardian.co.uk/world/2005/may/20/afghanistan.usa.
35. "Uyghur Detainees at Guantanamo Bay". en.wikipedia.org/wiki/Uyghur_detainees_at_Guantanamo_Bay.
36. "Guantanamo Bay, Camp X-Ray". 2008. *The Guardian*. 23 April.
37. Abrams, Jim. 27 may, 2011. "Patriot Act Extension Signed by Obama". www.huffingtonpost.com/2011/05/27/patriot-act-extension-signed-obama-autopen_n_867851.html.
38. Adams, W.P. L.J. Rippley and E. Reichmann. 1993. *The German Americans: An Ethnic Experience*. Max Kade German-American Center. (eBook). maxkade.iupui.edu/adams/cover.html.
39. Alexander, Mathew. 2010. "Torture's Loopholes". *The New York Times*. January 20.
40. Alexis de Tocqueville. *Democracy in America*. Vol.1. Phillips Bradley, editor. Alfred A.Knopf. 1948. (Kindle Edition).
41. Almasmari, Hakim. 2011. "US Makes a Drone Attack a Day in Yemen". *The National* (UAE). www.thenational.ae/news/world/middle-east/us-makes-a-drone-attack-a-day-in-yemen.
42. American Bar Association. 2003. "Report to the House of Delegates". "Task Force on Treatment of Enemy Combatants". news.findlaw.com/hdocs/docs/aba/abatskforce103rpt.pdf.
43. American Civil Liberties Union (ACLU). 2011. "President Obama Signs Indefinite Detention Bill into Law". December 31. www.aclu.org/national-security/president-obama-signs-indefinite-detention-bill-law.
44. American Civil liberties Union. 2010. "Establishing a New Normal". www.aclu.org/national-security/establishing-new-normal.
45. American Civil Liberties Union. May 26, 2011. "Reform the Patriot Act: Myths and Realities". www.aclu.org/free-speech-national-security-technology-and-liberty/reform-patriot-act-myths-realities.
46. American Party: "Our History". www.independentpoliticalreport.com/2010/10/american-party-our-history/

47. Andrews, William. *The Concise Oxford Companion to Africa American Literature*. Oxford University Press. (Kindle Edition).
48. Appleton History. "Biography: Joseph McCarthy (1908-1957)". www.apl.org/history/mccarthy/biography.html.
49. Arar, Maher. 2003. "Statement" in Rachel Meeropol, editor. *America's Disappeared*. Seven Stories Press. 2005.
50. Bamford, James. 2012. "The NSA is Building the Country's Biggest Spy Center (Watch What You Say)". *Wired*. March 15. www.wired.com/threatlevel/2012/03/ff_nsadatacenter/
51. Barry, John, Michael Hirsch and Michael Isikoff. 2004. "The Roots of Torture". *News Week*. May 24.
52. Becker, Jo and Scott Shane. 2012. "Secret 'Kill list' Proves a Test of Obama's Principles and Will". *The New York Times*. May 29.
53. Benson, Michael T. 1997. *Harry S. Truman and the Founding of Israel*. Praeger Publishers.
54. Blake, Mariah. 2008. "Guantanamo ex-Detainee Tells Congress of Abuse". *The Christian Science Monitor*. May 22.
55. Bors, Matt. 2008. *The Association of American Editorial Cartoonists*. www.editorialcartoonists.com/cartoon/display.cfm/57158.
56. Brennan, Kevin L. 2010. "Chinese Exclusion Act of 1882". *Encyclopedia of American Immigration*. Carl L. Bankston III, Editor. Salem Press, Inc. salempress.com/store/samples/American_immigration/american_immigration_chinese.htm.
57. Brinkley, Alan. *The Unfinished Nation*. highered.mcgraw-hill.com/sites/0072900423/student_view0/.
58. Bromwich, David. 2011. "Obama, Bush, and the Patriot Act". 30 May. www.huffingtonpost.com/david-bromwich/patriot-act-obama-_b_868831.html.
59. Brown, William Wells. 2011. *The narrative of William W. Brown, a Fugitive*. (First published in 1847). (Kindle Edition).
60. Buruma, Ian and Avishai Margalit. 2004. *Occidentalism*. The Penguin Press.
61. Bush, George W. 2011. *Decision Points*. Crown Publishers.
62. Buttar, Shahid. 2011. "The Greatest Casualty of 9/11: The America We Knew". my.firedoglake.com/shahidbuttar/tag/transparency/.

63. Capriccioso, Rob. 2010. "Obama Signs Apology to Native Americans, But Doesn't Say It Loud, nor Issue Announcement". *Trueslant.com*. www.trueslant.com/robcapriccioso/2010/04/27.
64. Carter, Tom. 2007. "Padilla Suffered Brain Damage During Captivity, Experts Say". www.gnosticliberationfront.com/padilla_suffered_brain_damage.htm.
65. Cattori, Silvia. 2008. "Sami El Haj, Al Jazeera Journalist Tells His story", 30 July. www.voltairenet.org/Sami-El-Haj-Al-Jazeera-journalist.
66. Cattori, Silvia. 2009. "Sami El Haj Creates the Guantanamo Justice Center. 30 July. www.voltairenet.org/Sami-El-Haj-creates-the-Guantanamo.
67. CBC News. 2006. "RCMP chief apologizes to Arar for 'Terrible injustices' ". September 28. www.cbc.ca/news/canada/story/2006/09/28/zaccardelli-appearance.html.
68. CBS News. 2010. "Who is Ali al-Marri?". April 8. www.cbsnews.com/8301-503543_162-20002094-503543.html.
69. Center for Constitutional Rights. 2011. "Turkmen v. Ashcroft". ccrjustice.org/Turkmen-v-Ashcroft.
70. Chang, Nancy. 2002. *Silencing Political Dissent*. Seven Stories Press.
71. Children of the Camps.org. *Internment History*. "Timeline". www.children-of-the-camps.org/history/timeline.html.
72. Chomsky, Noam. July 22, 2012. "Destroying the Commons". www.tomdispatch.com/post/175571/
73. Churchill, Ward. 1998. *A little Matter of Genocide: Holocaust and Denial in the Americas, 1492 to the Present*. City Light Books
74. Cletheroe, John. Native Americans (North American Indians)- Quotations. www.johncletheroe.org/usa_can/nat_am/quotes.htm.
75. Cohn, Marjorie. 2006. "Rounding up US Citizens". *Counter punch*. 1 October. www.counterpunch.org/2006/10/01/rounding-up-u-s-citizens.
76. Cole, David. 2008. Justice at war. *The New York Review of Books*. June 24.
77. Constitutional Rights Foundation. "Military Tribunal". www.crf-usa.org/america-responds-to-terrorism/military-tribunals.html
78. Cook, Sherburne. 1976. *The population of the California Indians*. University of California Press.
79. Cooke, Shamus. 2010. "Torture never stopped Under Obama". January 26. www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=17204.

30. Cratty, Carol. 2008. "Military Concerned for Detainees' Sanity, Records Show". *CNN*. 8 October. articles.cnn.com/2008-10-08/us/detainees.treatment_1_enemy-combatants-yasser-hamdi-e-mail?_s=PM:US.
31. Cutler, James E. 2009. *Lynch Law: An Investigation Into the History of Lynching in the United States*. Cornell University. (First published in 1905).
32. D'Errico, Peter. "Jeffrey Amherst and Smallpox Blankets". University of Massachusetts. www.umass.edu/legal/derrico/amherst/lord_jeff.html.
33. Davis, Jefferson. 1990. *The Rise and Fall of the Confederate Government*, 2 volumes, Da capo Press. (First published in 1881).
34. Davis, Morris. 2012. "Guantanamo's Deepening Failure". www.salon.com/2012/02/07/guantanamos_deepening_failure/?source=newsletter.
35. Davis, Morris. February 7, 2012. "War on Terror". www.salon.com/2012/02/07/guantanamo_deepening_failure/?source=newsletter.
36. Democracy Now. 1999. "WWII Reparations: Japanese - American Internees". www.democracynow.org/1999/2/18/wwii_reparations_japanese_american_internees.
37. Devoto, Bernard. 1998. *The course of Empire*. Houghton Mifflin Co. (Originally published in 1956).
38. Dickey, Christopher. 2011. "Condi's Dangerous Years". *Newsweek*. October 31.
39. Douglas, Frederick. 2001. *Narrative of the Life of Frederick Douglass, an American Slave: Written by Himself*. Yale University Press.
40. Dressner, Julie and Edwin Martinez. 2012- "The Scars of Stop-and-Frisk". *The New York Times*. June 12.
41. Dubose, Lou. 2007. "5 Years in Guantanamo". *The Washington Spectator*. July 7. blog.vantende.net/articles/5_years_in_guantanamo/
42. Dubose, Lou. 2007. "Five Years in Guantanamo". *The Washington Spectator*. July 7. www.alternet.org/rights/55993.
43. Dudziak, Mary. 2012. "This War is Not Over Yet". *The New York Times*. February 15.
44. Dunn, Richard S. "John Winthrop". *Encyclopedia Britannica*. www.britannica.com/EBchecked/topic/645737/JohnWinthrop.
45. Eggers, Dave. 2009. *zeitoun*. McSweeney's.
46. Electronic Frontier Foundation. "Let the Sun Set on Patriot -Section 206". W2.eff.org/patriot/sunset/206.php.

97. Elliott, James W. 2010. *My Old Black Mammy*. Kessinger Publishing. (First published in 1914). (Kindle Edition).
98. Elsea, Jennifer K. 2005. "Detention of American Citizens as 'Enemy Combatants'". *CRS Report for Congress*. www.fas.org/sgp/crs/misc/RL31724.pdf.
99. Elsea, Jennifer K. 2009. "Comparison of Rights in Military Commission Trials and Trials in Federal Criminal court". Congressional Research Service. sps.state.gov/documents/organization/133509.pdf.
100. en.wikipedia.org/wiki/List_of_epidemics.
101. Eng, Aime. 2006. "The Japanese Question: San Francisco Education 1906". Stanford University, School of Education. Electronic copy: edapps.stanford.edu/caselibrary/pdf/Eng_case.pdf.
102. Finn, Peter. 2010. "Justice Task Force Recommends About 50 Guantanamo detainees Be Held Indefinitely". *The Washington Post*. January 22.
103. Finn, Tom and Noah Browning. 2011. "American Teenager in Yemen: Paying for the Sins of His Father". *Tune*. October 27.
104. Fisher, Louis. 2009. "Destruction of the Main (1898)". *The Law Library of Congress*. loc.gov/law/help/usconlaw/pdf/Maine.1898.pdf.
105. Fisk, Robert. 2008. "Robert Fisk: Six Years in Guantanamo". *The Independent*. 25 September.
106. Ford, Peter. 2001. "Why Do They Hate Us?" *Christian Science Monitor*. September 27.
107. Fouché, Gwladys. 2009. "Al-Jazeera Journalist Imprisoned in Guantanamo Bay to Sue George Bush". *The Guardian*. 17 July.
108. Fox News. May 15, 2003. "Local Communities Refuse to Enforce Patriot Act". www.foxnews.com/story/0,2933,86915,00.html.
109. Franklin, Jane. 2005. "How did Guantanamo become a Prison?" History News Network, George Mason University. hnn.us/articles/11000.html.
110. Free Dominion. 2006. "RCMP Chief resigns over Arar testimony: Harper". December 6. www.freedominion.com.pa/phpBB2/viewtopic.php?p=862716.
111. Frieden, Terry. March 13, 2009. "US Reserves Policy, Drops 'enemy combatant' Terms". CNN. articles.cnn.com/2009-03-13.
112. Friedman, Thomas. 2001. "Naked Air". *New York Times*. December 26.
113. Fukuyama, Francis. 1993. *The End of History and the Last Man*. Avon Books. (First published in 1992)

114. Future of Freedom Foundation. 2011. "Guantanamo Forever?" www.fff.org/comment/com1101d.asp.
115. Gaddy, Michael. 2003. "The American Indian and the 'Great Emancipator'". www.unitednativeamerica.com/issues/lincoln.html.
116. Gates, Henry Louis jr. and John Stauffer. 2009. "A pragmatic Precedent". *New York Times*. January 18.
117. Gebauer, Mathias, John Goetz and Britta Sandberg. 2009. "International terrorism". *Der Spiegel*. 21 September. www.spiegel.de/international/world/a-650242-druck.html.
118. George Mason University. "'Get the Rope!' Anti-German Violence in World War I-era Wisconsin". historymatters.gmu.edu/d/1/
119. George Mason University. "The Palmer Raids". chnm.gmu.edu/courses/hist409/red.html.
120. Gibson, Robert A. *The Negro Holocaust: Lynching and Race Riots in the United States, 1880-1950*. www.yale.edu/ynhti/curriculum/units/1979/2/79.02.04.x.html.
121. Gimble, Noah. 2011. "Obama and Rendition". *Counterpunch*. June 24-26. www.counterpunch.org/2011/06/24/.
122. Gingrich, Newt. 2001. "Speech on Iraq and Saddam Hussein". *American Enterprise Institute*. www.aei.org/speech/foreign-and-defence-policy/regional/middleeast-and-north-africa/speech-on-iraq-and-saddam-hussein/
123. Glaberson, William. 2008. "Prosecution Lays Out War-Crimes Case Against Bin Laden's Driver". *New York Times*. July 26.
124. Goetz, John and Britta Sandberg. 2011. "Wiki leaks Guantanamo Files" the "Guantanamo File on Germany's Murat Kurnaz". *Spiegel Online International*. www.spiegel.de/international/germany/0,1518,759343,00.html.
125. Goldberg, Michelle. 2004. "The Prisoner Abuse Scandal at Home". *Salon.com*. www.salon.com/2004/05/19/maddy.
126. Goodreads. "Frederick Douglas Quotes". www.goodreads.com/quotes/show/99358.
127. Gould-Wartofsky, Michael. March 22, 2012. "Big Brother on Campus". www.salon.com/2012/03/22/big_brother_on_campus/?source=newsletter.
128. Gould-Wartofsky, Micheal. 2008. "Seven Steps to a Homeland Security Campus". www.tomdispatch.com/post/174879.

129. Greenberg, Glenn. 2011. "John Padilla and How American Justice Functions". Salon.com. www.salon.com/2011/09/20/padilla_8/singleton/.
130. Greenhouse, Linda. 2012. "Lessons May Be Learned". *The New York Times*. March 31.
131. Greenwald, Glenn. 2009. "Remembering the Anthrax Attack". www.salon.com/2009/03/04/anthrax_8/.
132. Greenwald, Glenn. 2012. "Israel, MEK and State Sponsor of Terror Groups". www.Salon.com/2012/02/10/israel_mek_and_state_sponsor_of_terror_groups/?source=newsletter.
133. Greenwald, Glenn. 25 September, 2010. "Obama Argues His Assassination Program is a 'State Secret'". www.salon.com/2010/09/25/secrecy_7/.
134. Greenwald, Glenn. April 25, 2011. "Newly Leaked Documents Show the Ongoing Travesty of Guantanamo". www.salon.com/2011/04/25/guantanamo_19/.
135. Greenwald, Glenn. December 16, 2011. "Three Myths about the Detention Bill". www.salon.com/2011/12/16/three_myths_about_the_detention_bill/singleton/.
136. Greenwald, Glenn. March 9, 2011. "The Bush - Tortured Excuse for Indefinite Detention". www.salon.com/2011/03/09/guantanamo_18/?utm.
137. Greenwald, Glenn. May 17, 2012. "Federal Court Enjoins NDAA". www.salon.com/2012/05/16/federal_court_enjoins_ndaa/?source=newsletter.
138. Grey, Stephen. 2006. *Ghost Plane: The True Story of the CIA Torture Program*. Macmillan. (Kindle Edition).
139. Griffith, Robert. 1970. *The Politics of Fear: Joseph R. McCarthy and the Senate*. University of Massachusetts Press.
140. Gunter, Joel. 2011. "Al Jazeera Journalist's Six Years in Guantanamo Due in Part to Role at Network". *Journalism.co.uk*. 25 April.
141. Hechinger, John. 2011. "American School Children Appear Lost in Latest Study of Geography Aptitude". www.bloomberg.com/news/2011-07-19/u-s-Kids-appear-lost-in-latest-study-of-geography-knowledge.html.
142. Hegeman, Roxana. 2012. "TSA Defends Pat-down of Crying 4-Year Old Girl at Kansas Airport". www.huffingtonpost.com/2012/04/25/tsa-defends-pat-down-of-c_n_1454410.html.
143. Herbert, Bob. 2011. "Separate and unequal". *The New York Times*. March 21.
144. Herman, Arthur. 1999. *Joseph McCarthy: Reexamining the Life and Legacy of America's Most Hated Senator*. Free Press.

145. Herrnstein, Richard J. and Charles Murray. 1994. *The Bell Curve: Intelligence and Class Structure in American Life*. Free Press.
146. Hofstadter, Richard. 1964. "The Paranoid Style in American Politics". *Harper's Magazine*, November.
147. Holzer, Harold. 2010. *The New York Times The Complete Civil War 1861-1865*. Black Dog and Leventhal Publishers.
148. Horowitz, David. 2001. "Ten Reasons Why Reparations for Blacks is a Bad Idea for Blacks - and Racist Too". *FrontPageMagazine.com*. January 03, *archive.frontpagemag.com/readArticle.aspx?ARTID=24317*.
149. Horton, James and Lois Horton. 2005. *Slavery and the Making of America*. Oxford University Press.
150. Horton, Scott. 2011. "Target of Obama-Era Rendition Alleges Torture". (Updated May 25, 2011). *www.huffingtonpost.com/2009/08/n_256499.html*.
151. Huddleston, John. 2003. *Killing Ground: Photographs of the Civil War and the changing American Landscape*. The Johns Hopkins University Press.
152. Human Rights Watch. August 8, 2005. "Cruel Confinement of Enemy Combatant in United States". *www.hrw.org/legacy/english/docs/2005/08/08/usdom11612.htm*.
153. Hutchinson, Earl Ofari. 2009. "Did Obama Break his Campaign Promise to Scrap The Patriot Act?". *www.huffingtonpost.com/_b_288112.html*.
154. Ikeda, Stewart David. "The Art of Apology". *www.indiversity.com/villages/asian/history_heritage/ikeda_internment_apology.asp*
155. Japanese American National museum. "Chronology of WWII Incarceration". *www.janm.org/projects/elasc/chronology.htm*
156. Ji, Shun-Jie. 2004. "Civil Liberties vs. National security: Lessons from September 11th Attacks on America". *Tamkang Journal of International Affairs*. October. *www2.tku.edu.tw/~ti/Journal/8-2/824.pdf*.
157. Johnson, Kay and Rahim Faiez. 2012. "Afghan Commission: U.S. Abuses Bagram Detainees". *Armytimes*. January 7.
158. Kagan, Robert. 2008. *The Return of History: and the End of Dreams*. Alfred A. Knopf.
159. Kasperowicz, Pete. 8 February, 2011. "White House Wants Longer Extension of patriot Act than House Republicans". *thehill.com/blogs/floor-action/house/142733*.

160. Kaufman, Will. 2006. *The Civil War in American Culture*. Edinburgh University Press.
161. Keith, Jim. 1995. *Black Helicopters Over America Strikeforce for The New World Order*. IllumiNet Press.
162. Kennedy, John F. 1961. "City upon a Hill Speech". millercenter.org/president/speeches/detail/3364.
163. Kennedy, John F. 1963. "Civil Rights Address". Americanrhetoric.com. June 11.
164. Khalaf, Samir. 2012. *Protestant Missionaries in the Levant: Ungodly Puritans, 1820-1860*. Routledge.
165. King, Martin Luther. "Letter from a Birmingham Jail". *African Studies Center*. University of Pennsylvania. www.africa.upenn.edu/Articles_Gen/Letter_Birmingham.html.
166. Kluger, Jeffrey. 2011. "The 9/11 Casualties Still to Come". Healthland.time.com/2011/05/03/the-911-casualties-still-to-come/
167. Koplow, David. 2003. *Smallpox: The Fight to Eradicate a Global Scourge*. University of California Press.
168. Kreider, Randy. 2012. "CIA Wanted 'Torture Cage' for Secret Prison". *ABC News*. June 23. democraticunderground.com/1014149884.
169. Kristof, Nicholas D. 2008. "When We Torture". *The New York Times*. November 4.
170. Kroger, Larry. 1985. *Black Slaveowners: Free Black Slave Masters in South Carolina, 1790-1860*. McFarland&Company. (Kindle Edition).
171. Kurnaz, Murat. 2008. "Five Years of My Life: an Innocent Man in Guantanamo". Palgrave MacMillan.
172. Lakshman, Narayan. 2011. "U.S. Apology for Anti-Chinese Law". *The Hindu*. October 8. www.thehindu.com/news/international/article2521067.ece.
173. Lamb, Christina. 2012. "Obama Increasing Drone Reliance". *The Sunday Times*. June 4.
174. Lasseter, Tom. "Guantanamo Inmate Database: Ali Shah Mousavi". *McClatchy Newspapers*. detainees.mcclatchydc.com/detainees/56.
175. Lasseter, Tom. 2008. "Militants Found Recruits Among Guantanamo's Wrongly Detained". 17 June. www.mcclatchydc.com/2008/06/17/v-print/38779/day-3-militants-found-recruits.html.

176. Lavender, Catherine. (1915). "The Birth of a Nation". *Filmsite Movie Review*. www.filmsite.org/birt.html.
177. Lens, Sidney. 2003. *The Forging of the American Empire*. Pluto Press or Haymarket Books.
178. Lerner, Max. 1957. *America as a Civilization*. Simon and Schuster.
179. Lewis, Eric. 2011. "Torture's Future". *The New York Times*. November 21.
180. Lewy, Guenter. 2004. "Were American Indians the Victims of Genocide?". *History NewsNetwork*. hnn.us/articles/7302.html.
181. Library of Congress. "Ansel Adams's Photographs of Japanese-American Internment at Manzanar". memory.loc.gov/ammem/collections/anseladams/
182. Liptak, Adam. 2012. "Supreme Court Ruling Allows Strip Searches for Any Arrest". *The New York Times*. April 2.
183. Loewen, James. 2007. *Lies My Teacher Told me: Everything Your American History Textbook Got Wrong*. Simon and Schuster.
184. Mark, Roy. March 19, 2009. "Obama DOJ Supports Warrantless Wireless Location Searches". www.eweek.com/c/a/Mobile-and-Wireless/Obama-DOJ-Supports-Warrantless-Wireless-Location-Searches-400606/
185. Martinez, Luis. October 6, 2011. "Cheney fires Back at Past Obama Criticism of Interrogation Techniques". *ABC News*. Abcnews.go.com/blogs/politics/2011/10/cheney
186. Maslowski, Peter. 2011. "The 300- year war" in Matthew Moten, editor: *Between War and Peace: How America Ends its Wars*. Free Press.
187. Mayer, Jane. 2009. *The Dark Side: The Inside Story of How The War on Terror Turned into a War on American Ideals*. Doubleday.
188. Mayer, Jane. 2011. "Is Thomas Drake an Enemy of the State?". *The New Yorker*. May 23.
189. Mazzetti, Mark and William Glaberson. 2009. "Obama Issues Directives to Shut Down Guantanamo". *The New York Times*. January 21. www.nytimes.com/2009/01/22/us/politics/22gumo.html.
190. McCarthy, Joseph R. 1965. *America's Retreat from Victory: The Story of George Catlett Marshal*. Western Islands. The American Library.
191. McClatchy Inmate Database. 2008. "Murat Kurnaz". detainees.mcclatchydc.com/detainees/10.
192. McCoy, Alfred w. 2006. *A Question of torture: CIA Interrogation from the Cold War to the War on Terror*. Henry Holt and Company.

193. McCullagh, Declan. 2011. "Supreme Court Will Set Rules for Warrantless GPS Tracking". *CNETNews*, June 27, news.cnet.com/8301-31921_3-20074701-281.
194. McCullough, David. 1992. *Truman*. Simon and Schuster.
195. McElya, Micki. 2007. *Clinging to Mammy: The faithful slave in Twentieth-century America*. Harvard University Press. (Kindle Edition).
196. McGreevy, John T. 2003. *Catholicism and American Freedom: A History*. W.W.Norton& Company. (First Edition). Particularly chapter 1. (eBook).
197. McKay, Betsy. 2010. "US apologizes to Guatemala for syphilis study". *Wall Street Journal Online*. October 1.
198. McPherson, James M. 2003. *Battle Cry of Freedom: The Civil War Era*. Oxford University Press. (First Published in 1988).
199. Meeropol, Rachel. 2005. "The Post-9/11 Terrorism Investigation and Immigration Detention". In Rachel Meeropol, editor. 2005. *America's Disappeared*. Seven Stories Press.
200. Meroth, Peter and UliRauss. 2008. "Five Years of My Life." *Amnesty International Magazine*. www.Amnestyusa.org/news/news-item/five-years-of-my-life.
201. Meyers, Marvin. Jr. 2008. *The Jacksonian Persuasion: Politics and Belief*. ACLS Humanities E-Book. (First published in 1957).
202. Mikkelsen, Randall. March 14, 2009. "Guantanamo Inmates no longer 'Enemy Combatants'". Reuters. www.reuters.com/article/2009/03/14/us-obama-security-combatant-idUSTRE2C59220090314.
203. Miller, Greg. 2009. "Obama Preserves Renditions as Counter-terrorism Tool". *Los Angeles Times*. February 1.
204. Miller, Robert J. 2006. "American Indians and the United States Constitution". www.flashpointmag.com/amindus.htm.
205. Milne, Seumas. 2001. "They Can't See Why They Are Hated: Americans Cannot Ignore What Their Government Does Abroad". *The Guardian*. 13 September.
206. Montague, Peter. 1999. "Rachel's Environment and Health News". Environmental Research Foundation. www.rachel.org/
207. Morgan, Ted. 2003. *Reds: McCarthyism in Twentieth-Century America*. Random House.
208. Murray, Robert K. 1955. *Red Scare: A study in National Hysteria, 1919-1920*. University of Minnesota Press.

209. National Geographic Society. 2002. "Global Geographic Literacy Survey". www.nationalgeographic.com/geosurvey/2002/download/RoperSurvey.pdf.
210. National Geographic Society. 2006. "2006 Geographic Literacy Study". www.nationalgeographic.com/roper2006/
211. NNDB. 2012. "Jose Padilla". www.nndb.com/people/295/000023226/
212. Obama, Barack. 2007(2). "Renewing American Leadership". *Foreign Affairs*. July/August.
213. Obama, Barack. 2007. "The War We need to Win". Remarks Given to the Wilson Center in Washington, D.C. August 1. obama.scdn.net/417b7e6036dd852384_luzxmvl09.pdf.
214. Offner, John L. 2004. "McKinley and the Spanish-American war". *Presidential Studies Quarterly*. March.
215. Olshansky, Barbara. 2005. "What Does It Mean to be an 'Enemy Combatant'" in *America's Disappeared*. Rachel Meeropol, editor. Seven stories Press.
216. O'Reilly, Kevin B. 2008. "AMA apologizes for past inequality against black doctors". *AmedNews*. July 28. www.ama-assn.org/amednews/2008/07/28/prsb0728.htm.
217. Özdemir, Cem. 2006. "A Visit with a Man Wrongly Detained in Guantanamo". *Der Spiegel*. 14 August.
218. Palmer, A. Mitchell. 1920. "The Case against the Reds". *Forum*. chnm.gmu.edu/courses/hist409/palmer.html.
219. Parenti, Christian. 2003. "Fear as Institution" in Katherine, et al. 2004. *Civil Liberties vs. National Security in a Post- 9/11 world*. Prometheus Books.
220. Patai, Raphael. 2010. *The Arab Mind*. Recovery Resources Press. (First Published in 1973).
221. Phillips, Ulrich. 1992. *American Negro Slavery*. Reprint Services Corp. (First published in 1918).
222. Polsby, Nelson W. 1960. "Towards an Explanation of McCarthyism". *Political Studies*. October. (Wiley online library). Onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1467-9248.1960.tb01144.x/abstract
223. Post, Louis F. 1923. *The Deportations Delirium of Nineteen - twenty: a Personal Narrative of an Historic official Experience*. Charles H. Kerr.
224. Priest, Dana and William Arkin. 2010. "Top Secret America". *Washington Post*. projects.washingtonpost.com/top-secret-america. July 19-21 and December 20.

225. Public Broadcasting service(PBS). "Children of the Camps". www.pbs.org/childofcamp/
226. Public Broadcasting Service. 2004 "America at War". Post-9/11 Timeline. June 29. www.pbs.org/flashpointusa/20040629/infocus/topic_01/timeline_sep2001.html.
227. Pyle, Christopher. 2010. "Restoring the Rule of Law". *Global Dialogue*. Winter/Spring 2010.
228. Raper, Arthur A. 2009. *The Tragedy of Lynching*. University of North Carolina Press. (Originally published in 1933).
229. Ratner, Michael and Ellen Ray. 2004. *Guantanamo: What the World Should Know*. Chelsea Green Publishing. (Kindle Edition).
230. Reagan, Ronald. 1989. "Farewell Address to the Nation". The American Presidency Project. www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=29650#ix33layGYBia8.
231. Reaves, Brian A. 2008. "Campus Law Enforcement, 2004-05". *U.S. Department of Justice. Bureau of Justice Statistics*. www.bjs.gov/content/pub/pdf/cle0405.pdf.
232. Reeves, Thomas C. 1999. *The Life and Times of Joseph McCarthy: A Biography*. Stein and Day.
233. Remini, Robert V. 1981. "Brothers, Listen... You Must Submit". www.flushinghighschool.org
234. Remini, Robert V. 1981. *Andrew Jackson and the Course of American Freedom, 1822-1832*. Harper and Row.
235. Rice, Condoleezza. 2011. *No Higher Honor: A memoir of My Years in Washington*. Crown publishers.
236. Riggerbach, Jeff. 2009. *Why American History is not what they Say: An Introduction to Revisionism*. Ludwig Von Mises Institute
237. Ripley, Amanda. 2002. "The Case of the Dirty Bomber". *Time*. June 16.
238. Robbins, Jim. 2006. "Silence Broken, Pardons Granted 88 Years after Crimes of sedition". *The New York Times*. 27 August. s
239. Roberts, Paul Craig. 2007. "Padilla Jury Opens Pandora's Box". www.lewrockwell.com/roberts/roberts219.html.
240. Romero, Frances. 2012. "Is The TSA Targeting Attractive Women?". *Time*. February 16.
241. Rosenberg, Carole. 2011. "Why Obama Can't Close Guantanamo". *Foreign Affairs*. December 15.

242. Ross, Sherwood. 2010. "Rendition and the Global War on Terrorism: 28 Nations Have Supported the US in the Detention and Torture of "Suspects". Centre for Research on Globalization. www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=18419
243. Roth, Kenneth. 2010 "Empty promises". *Foreign Affairs*. March/April.
244. Roth, Kenneth. 2004. *The Washington Post*. May 13.
245. Roth, Kenneth. 2011. "Getting away With Torture". *Human Rights Watch* July 12. www.hrw.org/sites/default/files/reports/us0711webwcover_1.pdf.
246. Rubin, Alissa J. 2009. "Afghans Detail Detention in 'Black jail' at U.S. Base". *The New York Times*. November 29.
247. Said, Edward. 1979. *Orientalism* vintage Books. (First Published in 1978).
248. Sandefur, Gary. "American Indian Reservations: The first underclass areas?". *Institute for research on Poverty at the University of Wisconsin Madison*.
249. Sardar, Ziauddin and MerrylWyn Davies. 2003. "Why Do People Hate America?" Icon Books.
250. Savage, Charlie. 2010. "U.S. Tries to Make it Easier to Wiretap the Internet". *The New York Times*. September 27.
251. Savage, Charlie. 2011. "New Measure to Hinder Closing of Guantanamo". *The New York Times*. January 7.
252. Schlesinger, Arthur. 1988. *The Age of Jackson*. Back Bay Books. (First published in 1945).
253. Schweikart, Larry. 2009. *48 Liberal Lies about American History: (That you Probably Learned in School)*. Sentinel Trade.
254. Schweikart, Larry. 2007. *A Patriot's History of the United States: From Columbus's Great Discovery to the war on terror*. Sentinel Trade.
255. Seibel, Mark and Warren P. Strobel. 2009. "CIA Official: No Proof Harsh Techniques Stopped Terror Attacks". *McClatchy News papers*. April 25. www.mcclatchydc.com/2009/04/24/66895/cia-official-no-proof-harsh-techniques.html.
256. Shapiro, Stephanie. 2009. "Lost in Translation: the Trials of Chuck Schmitz, Terrorist Interpreter". *Urbanite*. March 1. www.urbanitebaltimore.com/baltimore/lost-in-translation/Content?oid=1244680.
257. Simkin, John. "Whipping of Slaves". *Spartacus Educational*. www.spartacus.schoolnet.co.uk/USASwhipping.htm.

258. Simpson, Howard. 1980. *Invisible Armies: The Impact of Disease on American History*. Bobbs-Merrill Co. (now: Macmillan)
259. Sister Mary Anthony Scally. "Negro Catholic Writers (1900-1943)". *Chickenbones: a Journal*. www.shmoop.com/if-we-must-die/
260. Smith, Clive Stafford. 2007. "Have You Received your Gift Pack?". *The Guardian*. April 22.
261. Spartacus Educational. "The Palmer Raids". www.Spartacus.schoolnet.co.uk/USApalmerR.htm
262. Stannard, David E. 1992. *American Holocaust: Columbus and the Conquest of the New World*. Oxford University Press.
263. Stephens, Tom. 2005. "A Chronology of US War Crimes and Torture, 1975-2005". 911research.wtc7.net/cache/post911/attacks/counterpunch_stephens_05132005.html.
264. Stiglitz, Joseph. 2011. "The Price of 9/11". *Project Syndicate*. September 1. www.project-syndicate.org/commentary/stiglitz142/English.
265. Stirling, James. 1857. *Letters from the Slave States*. J.W. Parker and son (Google eBook).
266. Stowe, Charles E. and Lyman B. Stowe. 1911. *Harriet Beecher Stowe: The Story of Her life*. (Google eBooks).
267. Strassfeld, Robert. 2006. "Espionage Act" (1917) and "Sedition Act" (1918). www.enotes.com/major-acts-congress/espionage-act-sedition-act.
268. Swanson, David. 2011. "Insider Tells Why Obama Chose Not to Prosecute Torture". Warisacrime.org/content/insider-tells-why-obama-chose-not-prosecute-torture.
269. Taylor, Robert. 2011. "No Liberty or Security 10 Years After 9/11". www.policymic.com/articles/1613/no-liberty-or-security-10-years-after-9/11.
270. Thangham, Chris V. 2009. "FBI Interrogator says Cookies More Effective than Torture". digitaljournal.com/article/273350.
271. *The New York Times*. "The Guantanamo Docket". projects.nytimes.com/Guantanamo/detainees/
272. The Norwegian Nobel Committee. 2009. "The Nobel Peace Prize 2009: Barack H. Obama". www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2009/press.html/.
273. The Washington Post. 2012. "Guantanamo Bay Timeline". projects.washingtonpost.com/guantanamo/timeline/

274. The White House. 1997. "Remarks by the President in Apology for Study Done in Tuskegee". May 16. www.research.usf.edu/es/irb_docs/clintonapologyfortuskegee.pdf.
275. The White House. November 2001. "President Issues Military Order". georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2001/11/20011113-27.html.
276. Thomas, N.L. 2000. "BIA Commemorates 175 Years, September 8, 2000: BIA Assistant Secretary Kevin Gover's Statement". www.yvwiisdiivnohii.net/govlaw/BIA175th000908GoverSpeech.htm.
277. Thomson, Jim. 2000. "The Haitian Revolution and the Forging of America". *The History Teacher*. November.
278. Tim 1965. 2009. "Tim 1965 wrote". *Live Journal*. Tim1965.livejournal.com/1383676.html.
279. Tran, Mark and Elizabeth Stewart. 2008. "Salim Ahmed Hamdan: Profile". *The Guardian*. 6 August.
280. Truman, Harry S. 1956. *Memoirs of Harry S. Truman, Vol II. Yearsof Trial and hope*. Da capo Press.
281. Turley, Jonathan. 2011. "Obama and the Decline of the American Civil Liberties Movement". *Los Angeles Times*. 1 September.
282. United States Congress. 1993. "103d Congress Joint Resolution 19" Public Law 103-150. November 23.
283. United States Congress. November 25, 2002. "Public Law 107-296". 107th Congress. www.dhs.gov/xlibrary/assets/hr_5005_enr.pdf.
284. United States Congress. September 18, 2001. "115 STAT. 224 Public Law 107-40". frwebgate.access.gpo.gov/cgi-bin/getdoc.cgi?dbname=107_cong_public_laws&docid=f:publ040.107.
285. United States Department of justice. Office of the Inspector General. December 2003. "Supplemental Report on September 11 Detainees' Allegations of Abuse at the Metropolitan Detention Center in Brooklyn, New York". www.justice.gov/oig/special/0312/final.pdf
286. United States Department of Justice. Office of the Inspector General. June 2003. "The September 11 Detainees: A Review of the Treatment of Aliens Held on Immigration Charges in Connection with the Investigation of the September 11 Attacks". www.justice.gov/oig/special/0306/index.htm.
287. United States Senate. 2009. "Concurrent Resolution in the House of Representatives". S.CON.RES.26. June 18.

288. United States Senate. 2011. *S.Res.201*. 112 th Congress. May 26. www.e-lobbyist.com/gaits/text/318078
289. United States, Department of Homeland Security (DHS)(1) "Who Became Part of The Department?". www.dhs.gov/xabout/history/editorial_0133.shtm.
290. United States, Department of Homeland Security (DHS) (2). "EEO Complaints and Adjudication". www.dhs.gov/xabout/structure/eo-complaints-adjudication.shtm.
291. United States. 1988. Congressional Record--Senate. 134 cong Rec S 4095. "Wartime Relocation of civilians". April 15.
292. United States. 1996. *Commission on wartime Relocation and Internment of Civilians*. University of Washington Press. (Google Book).
293. United States. 2004. 108th Congress. *S.J.RES.37*. www.gpo.gov/fdsys/pkg/BILLS-108sjres37is/pdf/BILLS-108sjres37is.pdf.
294. United States. 2008. House of Representatives. "Apologizing for the Enslavement and Racial segregation of African-Americans". *H. Res. 194*. July 29.
295. United States. 2009. 111th Congress. *S.J.RES.14*. www.govtrack.us/congress/bill.xpd?bill=sj111-14.
296. United States. 2010. "Final Report: Guantanamo Review Task Force". www.justice.gov/ag/guantanamo-review-final-report.pdf.
297. United States. 2011. 50USC. Chapter 36. "Foreign Intelligence Surveillance". uscode.house.gov/download/pls/50C36.txt.
298. United States.Census Bureau. 2008. *National Population Estimates*. July1.
299. United States. Commission on wartime Relocation and Internment of civilians (CWRIC). 1982. *Personal Justice Denied*. Washington. D.C. www.nps.gov/history/history/online_books/personal_justice_denied/
300. United States. Department of Defense. Military Commissions Official Site. www.mil/ABOUTUS/OrganizationOverview.aspx.
301. United States. Department of State. 1954. "Transcript of Senate Resolution 301: Censure of Senator Joseph McCarthy (1954)". www.ourdocuments.gov/doc.php?flash=true.&doc=86&page=transcript
302. United States. Public Law 107-40 [S.J. RES.23] 107th Congress. 2001. "Authorization for Use of Military force". September 18.
303. University of Houston. "Japanese-American Internment". www.digitalhistory.uh.edu/learning_history/japanese_internment/internment_menu.cfm.

304. University of Missouri. "Lynching Statistics". law2.umkc.edu/faculty/projects/ftriats/shipp/lynchstats.html.
305. Van Nuys, Frank. 2002. *Americanizing the West: Race, Immigrants, and citizenship, 1890-1930*. University of Kansas Press.
306. Venables, Robert W. 2004. *American Indian History*. Vol II.
307. Von Drehle, David. "The Way We Weren't". *Time*. April 18, 2011.
308. Wallechinsky, David and Noel Brinkerhoff. January 3, 2012. Obama Signs into Law Indefinite Detention of Americans without Trial". www.allgov.com/Top_Stories/ViewNews/Obama_Signs_into_Law_Indefinite_Detention_of_Americans_without_Trial_120103.
309. Warren, Jay. 2012. "Fast Check: Obama Campaign Promise on Torture". www2.wsls.com/news/2012/feb/02.
310. Wax, Steven T. 2008. *Kafka Comes To America*. Other Press.
311. Way, Richard. 2002. "New York Counts Cost of 9/11". *The Guardian*. 5 September.
312. Webster's Online Dictionary, "Extended Definition: German Americans". www.websters-online-dictionary.org/definitions/German%20American.
313. Weglyn, Mich. 2000. *Years of Infamy: The Untold Story of America's Concentration Camps*. University of Washington Press, Updated edition. (Originally published in 1976).
314. Weiner, Bernard. 2001. "What Bush Should Have Said". www.antiwar.com/orig/weiner2.html.
315. Whipps, Heather. 2007. "Torture Has a Long History... of Not Working". www.livescience.com/4651-torture-long-history-working.html.
316. Wilkins, David E. 1997. *American Indian sovereignty and the U.S. Supreme Court: the Masking of Justice*. University of Texas Press.
317. Wills, Christopher. 2007. "Obama Views Have Changed with Time". *USA Today*. 22 December.
318. Wills, Christopher. 2008. "Obama opposes slavery reparations". www.huffingtonpost.com/2008/08/02/n_116506.html.
319. Wills, Garry. 2003. *Jefferson and the Slave Power*. Houghton Mifflin Harcourt.
320. Wilson, Woodrow. 1902. *A History of the American People*. 5 Volumes.

321. Winston, Kimberly Winston. 2004. "From Theological Tenet to Political Password". www.beliefnet.com/News/Politics/2004/02/From-Theological-Tenet-To-Political-Password.aspx.
322. Winters, Jeffrey. 2002. "We Fear The Unknown". *Psychology Today*. May 1.
323. Winthrop, John. 2009. *A Model of Christian Charity*. (Kindle edition). Evergreen Review Inc. (Originally published in 1649).
324. Wolf, Naomi. 2007. *The End of America*. Chelsea Green Publishing.
325. "The Rules Governing The Court of Indian Offences". reclinton.files.wordpress.com/2007/11/code-of-indian-offenses.pdf.
326. World Future Fund. "A Shining City upon a Hill". www.worldfuturefund.org/wffmaster/reading/religion/john%20winthrop.htm
327. World Future Fund. "Wilson's Racism". www.worldfuturefund.org/wffmaster/Reading/war.crimes/US/Wilson.htm.
328. Worthington, Andy. 2007. "Guantanamo Whistleblower Launches New Attack on Rigged Tribunals". www.andyworthington.co.uk/2007/11/20/guantanamo-whistleblower-launches-new-attack-on-rigged-tribunals.
329. Worthington, Andy. 2008. "US Justice Department Drops 'Dirty Bomb Plot' Allegation against Binyam Mohamed". 16 October. www.antiwar.com/worthington/?articleid=13597.
330. Worthington, Andy. 2008. "Why Jose Padilla's 17-Year Prison Sentence Should Shock and Disgust all Americans". www.andyworthington.co.uk/2008/01/22.
331. Worthington, Andy. June 7, 2010. "What is Obama Doing at Bagram? (Part One): 'Torture and the 'Black Prison'".
332. www.jbs.org.
333. UNICEF. اتفاقية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. www.unicef.org/arabic/crc/files/C_Against_torture.arabic.pdf < http://www.unicef.org/arabic/crc/files/C_Against_torture.arabic.pdf > .
334. *Wamy official site*: www.wamy.co.uk/index.php.
335. Zakaria, Fareed. 2010. "What America Has Lost". *Newsweek*. September 13.
336. Zinn, Howard. 1999. *The People's History of the United States: 1492- present*. Perennial Classic. (First published in 1980; last revision in 2003).

المؤلف

— دكتور في الاقتصاد من جامعة فاندربيلت في الولايات المتحدة.

— عمل أستاذاً في جامعة بكرلي في كاليفورنيا وحاضر في عدد من الجامعات الأميركية.

— أمضى سنين خبيراً في ملاك الأمم المتحدة حيث تسلم مراكز قيادية منها: مدير قسم التنمية الاجتماعية والسكان والمستوطنات البشرية في الإسكوا. ممثل الأمم المتحدة لدى الجمهورية التونسية والجامعات العربية. منسق لشؤون الأمم المتحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

— عاد إلى اليات الأكاديمية فشغل عمادة كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت.

— عُين سفيراً للبنان في واشنطن.

— أدار مركز الدراسات والمشاريع الإنمائية (مدما) الذي كان قد أسسه سابقاً.

— شغل مناصب استشارية وأكاديمية عديدة منها. منها مستشار رئيس الوزراء

الشهيد رفيق الحريري للشؤون الخارجية.

— له عدة كتب في الاقتصاد والاجتماع والاحصاء والعديد من المقالات في المجالات العلمية الدولية في المجالات نفسها. نشرت له مقالات سياسية عديدة في الصحف والمجلات العربية.

فهرس الأعلام

أ

آدامز، أنسل ٨٤

آدامز، جون ٢٥، ٢٧، ١٢١

آشكروفت، جون ١٢١، ١٧٣، ٢٧٣

آل غور ٢٧١، ٢٨٩

آيزنهاور، دوايت ٨٣، ٨٧، ٩٢، ١٠٧

إبرامز، إلبوت ٢٨٦، ٢٩٥، ٣٠٢

أرميتاج، ريتشارد ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٥، ٣٠١

الأطرش، سلطان باشا ٢٥١

إقبال، عاصف ١٤٩

أمرسون، رالف والدو ٤١

أمير، ييغال ٢٩٤

إنجلاند، ليندي ٢٥٩

إنغرسول، جاريد ٣٤٦

أوباما، باراك ١٦، ١١٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٩، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٢٠

أوباما، ميشيل ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٦

اينو، مامورو ١٠٩

إيدلمان، كينيث ٢٨٥، ٣٠٣، ٣٠٤

إيزابيلا (الملكة) ٣٣

ب

بادينا، جوزيه ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩

باترسون، وليام ٣٤٦

باراك، إيهود ٣٠٧

باركس، روزا ٦٧

باسيت، ريتشارد ٣٤٦

بالدوين، أبراهام ٣٤٦

بالمر، ميتشل ٧٨، ٧٩، ٨٠، ١٩٧، ١٩٨، ٢٣٥

باول، كولن ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٧، ٢٨٥، ٢٨٦

بايد، جوزيف ٢٩٣

بايرون، جوزيف ٢٧٣

بايكر، جيمس ٢٧٧، ٢٨٧، ٢٩٧

بابوس التاسع (البابا) ٧٤

بتلر، بيرس ٣٤٦

بدفورد، غانينغ (الابن) ٣٤٦

براون، جون ٤١

یوكانان، ٢٩٤
بولتن، جون ٢٧٢، ٢٨٦، ٢٩٥، ٣٠٢
بونابرت، نابليون ١٩، ٢٦
بيرك، إدموند ١٩٥
بيرل، ريتشارد ٢٩٦، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤،
٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٥،
٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣
بيريز، شيمون ٣٠٦، ٣١٧
بينكني، تشارلز ٣٤٦
بينيت، بيل ٢٩٦

ت

تاغويا، أنطونيو ٢٦٢
تايدينغز، ميلارد ٩٠
ترومان، هاري ٦٥، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٣، ١٠٧،
١٠٨
تشافيز، هيوغو ٣١٤
تشرشيل، ونستون ١٠١
تشومسكي، نعوم ٢٢٣، ٢٤٢، ٢٧٤
تشيكاو ٢٥
تشيك، تشيانغ كاي ٨٨
تشي، ديك ١٣٦، ١٨٠، ٢٢٢، ٢٧٢، ٢٨٤،
٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٤
تونغ، مارتني ٨٨
تيت، جورج ٢٧٩

ج

جاكسون، أندرو ١٩، ٢٠، ٢١
الجلبي، أحمد ٢٦٩، ٢٧٧
جونسون، ليندون ٧٢، ٧٤، ٢٥٨
جونسون، وليام صامويل ٣٤٥

براون، دان ١٩، ٣١
براون، ولیم ولز ٤٦
برليوز ٨٢
بروكس، ديفيد ٣١٠
بروم، جاكو ٣٤٦
بربرلي، ديفيد ٣٤٦
بسم الله، حاجي ١٧٠
بلار، جون ٣٤٦
بلاغويوتش، رود ٣١٦
بلاكويل، روبرت ٢٦٩
بلاونت، ولیم ٢٤٦
بلسي، هونر ٤٨، ٦٠
بلومبرغ، مايكل ٣١٥
بلير، طوني ٢٦٥
بن لادن، أسامة ١٥٠، ١٥٦، ١٥٩
بودهورنيز، نورمان ٢٩٦
بورس، مات ١٥٨
بوش، جورج (الاب) ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٧، ٢٨٨،
٢٩٩
بوش، جورج (الابن) ١٦، ١٠٩، ١٢١، ١٣٥،
١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٩،
١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٠، ١٦١، ١٧٠، ١٧٤،
١٧٧، ١٨٠، ١٨١، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨،
١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٣،
٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٩،
٢٤١، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢،
٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢،
٢٧٣، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧،
٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨،
٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٠،
٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٧
بوش، لورا ٣١٠

جيفرسون، طوماس ۱۹، ۳۹، ۲۳۲

جيفتر، دان آرف ساينت توماس ۳۴۶

ح

الحاج، سامي ۱۵۳، ۱۵۸، ۱۶۰

الحسيني، سامر عمر ۱۴۶

حسن، صدام ۲۶۴، ۲۶۷، ۲۶۹، ۲۹۵، ۲۹۷، ۲۹۸

حمدان، سالم أحمد ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۶۹، ۲۱۵

حمدي، ياسر عصام ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۳

حميد، عادل حسن ۱۶۹

حنان، أحمد ۱۳۱، ۱۳۲

خ

خان، سمير ۲۱۷، ۲۱۸

د

دابتون، جونا ۳۴۶

دايفيس، جيفرسون ۴۴

دروزي، شادية ۲۸۲

دغيس، عمر ۱۵۳

دوتوكثيل، ألكسيس ۳۴

الدوسري، جماع ۱۵۰

دوغلان، فريدريك ۴۰

دولافايت، الماركيز ۲۳۲

دومار، روبرت ۱۷۲

ديكسون، جون ۳۴۶

ر

راتليدج، ج ۳۴۶

رامسفيلد، دونالد ۱۲۷، ۱۳۶، ۱۷۹، ۱۸۰، ۲۱۴، ۲۱۵، ۲۵۷، ۲۵۹، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۳، ۲۶۴، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۷۲، ۲۷۳، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۹۵، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۹، ۳۰۰، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۴

رايس، كونداليسا ۱۲۶، ۲۶۲، ۲۶۹، ۲۷۱، ۲۷۷، ۲۸۵، ۲۹۱، ۲۹۳، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۵

رايموندو، جوستين ۲۹۸، ۳۱۹

رسول، شفيق ۱۴۹

روبرتس، بول كريغ ۱۷۵

روزفلت، تيودور ۴۸، ۸۳، ۸۵، ۸۶

روزنبرخ، كارول ۲۱۴

روسو، جان جاك ۲۳۲

ررف، كارل ۲۶۷

روكفلر، جون د ۳۸

ريد، جورج ۳۴۶

ريزكون، أنطوان ۳۱۶

ريغان، ررنالد ۱۰۴، ۱۰۸، ۲۸۴، ۳۱۰

ز

زاد، زلصاي خليل ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۸۸، ۲۹۵، ۳۰۲

زاكهايم، دوف ۲۷۲، ۲۸۹، ۳۰۱

زكريا، فريد ۱۴۱

زن، هوارد ۲۱، ۲۲

زوليك، روبرت ۲۷۲، ۲۹۵

زيتون، عبد الرحمن ۱۴۱

س

ساركوزي، نيقولاي ۲۰۰

غ

غارمیا مارکیز، غبريال ۱۳۶
غاندي ۶۶
غرانت، بولیسز ۶۲
غریفٹ، د. دبلیو ۶۲، ۶۳
غرینولڈ، غلن ۱۷۶
غورہام، ٹائانیال ۳۴۵
غول، کارلوتا ۲۶۱
غیلمان، نیکولاس ۳۴۵
غینریش، نیوت ۳۰۳

ف

فاضز ۸۲
فایٹ، دوغلاس ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۶۹، ۲۷۲،
۲۷۵، ۲۸۵، ۲۹۴، ۳۰۲
فرانکس، تومی ۲۶۶
فرانکلین، بنجامین ۱۸۱، ۲۲۹، ۳۴۶
فردینان (الملك) ۳۳
فروم، دایفد ۲۷۸، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۳
فریدمان، توماس ۱۴۰
فلورانس، آلبرت ۲۰۳
فوکویاما، فرنسیس ۱۰۵، ۲۹۵، ۳۰۳، ۳۰۴
فیتزسایمونز، توماس ۳۴۶
فیدال، غور ۲۹۹
فیرغیسون ۴۹، ۶۰
فیو، ولیام ۳۴۶

ک

کارینسکی، جانیس ۲۰۶
کارتز، جیمی ۱۰۴

سانشیز، ریکاردو ۲۶۲، ۲۶۴، ۲۶۶
سبایت، ریشارد دوس ۳۴۶
ستالین، جوزیف ۹۳، ۱۵۳
ستانارد، دایفد ۳۵
ستیفلس، جوزف ۲۹۸
سعید، إدوارد ۱۳، ۱۴
سکوت، بول ۴۶
سکوت، درید ۴۳، ۵۶
سکوگروفت، برت ۲۹۷
سو، هاریت بیشر ۴۲

ش

شارون، آریل ۲۷۱، ۲۸۵، ۳۰۷
شبلر، دایفد ۱۳۱
شرودر، غرہارد ۲۷۹
شلی، أحمد ۲۹۶، ۲۹۷
شوقی، أحمد ۱۵، ۲۵۱
شلیسنجر، آرثر ۲۱
شیراک، جاک ۲۷۹
شیرمن، روجر ۳۴۵

ص

صباح، عبد الحق ۱۵۸

ع

عازار، ریمون ۲۱۲
عجمی، فؤاد ۲۹۶، ۲۹۷
عرار، ماهر ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۳۵
العزمی، سعد ۱۵۳
العلاوی، آباد ۲۶۹
العولقی، أنور ۲۱۷

٧٢، ٧٣، ٧٤، ١٠٥، ١٢٣، ٢٣٩

كينيدي، جون ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٢، ١٠١،

١٠٣، ١١٤، ١٣٥، ١٧٩، ٣٠٩

كينيدي، جاكليين ٢٠٩

ل

لارييجاني، علي ٣١٣

لانغدون ٣٤٥

لوك، جون ٢٣٢

لوين، جايمن ٢٢

لويونكي، مونيككا ٣٠٦

لي، روبرت إي ٣٧

لييرمان، جون ٣١

ليبي، لويس ٢٨٧، ٢٨٩، ٣٠٠

اللبشي، سامي ١٥٣

ليفي، شتراوس، دايفيد ٢٨٢، ٢٨٥

لبنغستون، وليام ٣٤٦

ليندنو، روبرت ٣٤

لينكولن، أبراهام ٣٢، ٣٨، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦،

٦٠، ٩٩

ليونرد، مارك ٢٧٨

م

ماديون، جايمن ٤٢، ٥٥

ماديون، جايمن (الابن) ٣٤٦

مارشال، جورج ٩٠

ماركس، كارل ٢٨٢

ماسكون، دنيس ٣١٤

ماكاري، جوزيف ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١،

٩٢، ٩٣، ٩٤

ماكاي، كلود ٤٠

كارول، داتال ٣٤٦

كاستر، جورج ٣١

كامبون، ستيفن ٢٦٤، ٢٨٩

كاهاني، مائير ٢٨٣

كايبي، جورج ٢٦٢

كايفان، روبرت ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٥

كبريتي، كريم ١٣٠، ١٣١، ١٣٢

كراوثامر، شارلز ٣٠٣

كرزاي، حميد ١٧٠، ٢١٣

كرناز، مراد ١٦٢، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨

كرو، جيم ٤٨، ٦٤، ١١٣، ١٢٢

كريستول، وليام ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٥،

٢٩٦، ٣١٣

كريموف، إسلام ١٥٢

كلايمر، جورج ٣٤٦

كليفورد، كلارك ٨٧

كليتون، بيل ١٠٤، ١١٤، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٨،

٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧

كليتون، هيلاري ٣١١

كوبر، روبرت ٢٦٥

كوريماتسو ١٧١

كوك ٤٦

كول، دايفيد ١٧٧

كولومبس، كريستوف ٢١، ٢٢، ٢٩، ٣٣

كونفرتينو، ريتشارد ١٣٢

كوهين، أليوت ٢٨٩

كيرباتريك، جين ٢٩٦

كيري، جون ٢٧٨

كلي (الملازم) ٢٥٨، ٢٥٩

كينغ، روفوس ٣٤٥

كينغ، مارتين لوثر ٥٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩،

هاميلتون، ألكزاندر ٣٤٦
هايز، روثفورد ٣١
هتلر، أدولف ١٢٦، ١٥٣
هنري، جيمس ماك ٣٤٦
هوفر، إدغار ٧٨، ٧٩، ٨١
هوفستاتر، ريتشارد ٢٣٤
هيرش، سيمون ٢٥٨، ٣١٩
هيس، ألجر ٨٨

و

واشنطن، جورج ١٩، ٥٧، ٢١٥، ٢٧٧، ٣٤٥
ولسون، جيمس ٣٤٦
وليامسون، هيو ٣٤٦
وورمسر، دافيد ٢٧٥، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٤
وورمسر، ميراف ٢٧٥، ٢٨٦، ٢٩٤
ولتر، مكارين ١٣٦
ولفوفيتز، بول ١٧٩، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧١،
٢٧٧، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٥، ٢٩٦،
٣٠١

ويلسون، جوزيف ٣٠٠
ويلسون، وودرو ٦٣، ٦٤، ٦٥، ١٠٦، ٢٦٦
ويثروب، جون ١٠١، ١٠٢، ١٠٣

ماكنلي، وليام ٧٧٨
مايرز، مارفن ٢١
مارشال، جون ٢١
ماكيافيلي ٢٨٢
مامي (العبدة) ٤٧
مانويل، إرنست ١٣٦
محمد، الإيجو ٦٥
محمد، والاس فورد ٦٥
المري، علي صالح ١٦١، ١٦٢
مكارثي، جون ١٩٨، ٢٣٥، ٢٥٢
مورو، إدوارد ٩٢، ٩٤
موريس (الحاكم) ٣٤٦
موريس، روبرت ٣٤٦
مونتسكيو ٢٣٢
موندابل، ولتر ١٠٤
ميفلين، توماس ٣٤٦
ميلر، جيفري ٢٦٤

ن

نتياهو، بنيامين ٢٩٤، ٣٠٦، ٣١٧، ٣١٨
نوفاك، روبرت ٣٠٠
نير، بيل ١٩٥
نيرودا، بابلو ١٣٦
نيفروبونتي، جون ٢٦٦، ٢٨٦، ٣٠٢
نيكسون، ريتشارد ٥٨، ١٣٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٨
نيميتز، تشارلز ٨٣، ٨٨

هـ

هادلي، ستيفن ٣٠٢
هاس، ريتشارد ٢٧٨

فهرس الأماكن

أ

آسيا ٦٥، ٧٠، ٢٣٦، ٣٠٥

آلاسكا ٢٥، ٢٧

الاتحاد السوفياتي ٩٣، ١٠٥، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ٢٨٧، ٢٨٩

الأردن ١٢٩، ١٥٢، ٢٧٦، ٢٩٤

أركنسا (ولاية) ٦٨

إريتريا ١٢٨

أريزونا (ولاية) ٥٦

إسبانيا ٢٦، ٣٣، ١٢٥، ١٢٧

أستراليا ١٧٩

إسرائيل ٨٢، ١٤٦، ١٥٢، ٢٣٦، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠

إسلام أباد ١٦٦

أفريقيا ٣٦، ٣٧، ٧٠، ٢٨٦

أفغانستان ١٢٨، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٧، ١٧٠، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨، ٢٣٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٠، ٢٨٦، ٣٠٦، ٣١١

ألاباما (ولاية) ٦٧، ٦٩، ٧٢

ألمانيا ٢٦، ١٥٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٩، ٢٣٦، ٢٦٨، ٢٧٧، ٢٩٠

اللينوي (ولاية) ٦١

أميركا اللاتينية ٣١٤

إندونيسيا ٢٣٦

أنغولا ٢٤٧

إنكلترا ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ١٠١، ١٥٠، ٣١٣

أوروبا ٢٦، ٢٩، ٣٤، ٣٧، ١٠٢، ١٠٣، ١٦٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٤

أوروبا الشرقية ٩١، ٣١٤

أوريغون ٢٧

أوزبكستان ١٥٢

أوكلاهوما (ولاية) ٥٨، ٧٦

أوهايو (ولاية) ٨٠، ٢٣٦

إيران ١٢٨، ١٦٩، ١٧٠، ٢٣٦، ٢٨٤، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣١٣، ٣١٧، ٣١٩، ٣١٨

إيطاليا ٧٨، ٢٣٦

إلينوي (ولاية) ٣١١، ٣١٦

ب

- باريس ٢٣٢، ٢٥
باكستان ١٣٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٨،
١٦٧، ١٦٩، ١٧٤، ٢١٨، ٢٣٦، ٣١٩
البرازيل ٤٥، ٢٣٣، ٢٩٩
برمنغهام ٦٨، ٧٠
بريطانيا ٢٣٣
بغداد ٢٩٦، ٢٩٧
بلوشتان ٣١٩
بورتوريكو ٢٨، ١٤٧
بوزنيا ١٧٥
بولندا ٢٦١
بيرل هاربر ٨٣، ١٠٨
البيرو ٣٥
بيشاوور ١٦٦

ت

- تركيا ١٣٥، ١٦٣، ٢٩٤
تشينا ١٥٩، ١٧٥
التشيلي ٢٥٢
تكاس (ولاية) ٢٦، ٢٧، ٧١، ٢٢٥، ٢٦٠،
٢٧١، ٢٨٥
تل أبيب ٢٧٥
تونس ١٣٣
تينيسي (ولاية) ٤٤، ٧٣

ج

- جايمستاون ٢٩
الجزائر ٢٩٤
جزر الملراء ٢٨

- جزر الهند الغربية ٣٧
الجزائر ١٣٥
جزيرة بريبيلاف ٨٥
جزيرة غورنزي ٤١
جزيرة هايتي ٢٦

خ

- خليج المكسيك ٢٦

د

- دالاس ٧١
دمشق ١٥، ٢٩٦
ديترويت ١٣١
ديربورن ١٣١
ديلاوير (ولاية) ٥٩
دينفر ٧٦

ر

- رودايلند (ولاية) ٥٩
روسيا ٧٨، ٢٣٦، ٢٧٤، ٢٩٠

س

- سامراء ٢٥٨
سان فرانسيسكو ٧٦
سيرنغفيلد ٦١
السعودية ١٥٢، ١٧٩، ٢٩٤
سلوفاكيا ٢٩١
سلوفينيا ٢٩١
السودان ١٢٨، ٢٩٤
سورية ١٥، ١٢٨، ١٣٤، ١٥٢، ٢٧٤، ٢٧٥

ف

٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٦

السويد ٢٣٦

سلما ٧٢

ش

شمال أفريقيا ١٥٢

شيكاجو ٨٢ ، ١٣٢ ، ١٧٣

ص

صعاء ١٥٦

الصومال ١٥٢ ، ١٧٥ ، ٢١٨

الصين ٩٠ ، ٢٣٦ ، ٢٧٤ ، ٢٩٠ ، ٣١٤ ، ٣١٩

ط

طاجيكنان ١٥٦

طرابلس الغرب ٢٩٦

طهران ٢٩٦

ع

العراق ١٢٨ ، ١٥٢ ، ٢١٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٥٠ ،

٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ،

٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،

٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ،

٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٤

عمان ٢٣٣

غ

غزة ٢٩٦

غواتيمالا ٣٥

فرانكفورت ١٦٦

فرجينيا (ولاية) ٣٦ ، ٤١ ، ٨٩ ، ٣١٠

فرنسا ١٥ ، ٢٦ ، ٩١ ، ٢٠٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦

٢٥١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٣١٣

فلسطين ٢٥١ ، ٢٧٦ ، ٢٩٦ ، ٣١٧

فلوريدا (ولاية) ٢٠ ، ٢١ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ١٧٤

فيتنام ٢١ ، ١٣٧ ، ٢٦٦ ، ٢٩٨

الفيلين ١٤٧

ق

القاهرة ١٧٤

القدس ٢٧٥

قطر ١٥٢ ، ١٦١

ك

كابول ١٥٣ ، ٢٥٨

كارولينا الجنوبية ٣٣

كارولينا الشمالية ١٧١

كاليفورنيا (ولاية) ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٧٦ ، ٧٧

الكاميرون ٢٧٤

كراتشي ١٦٦

كشمير ٢٣٦

كليفلند ٨٠

كمبوديا ٣٠٥

كندا ٢٦ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٢٣٦

كوبا ٤٥ ، ١٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ، ٣١٠ ، ٣١٤

كوريا الشمالية ٩٠ ، ١٢٨ ، ٢٩٢

كوسوفو ١٥٩ ، ١٧٥

كولورادو (ولاية) ٢٨

كولومبيا ٢١٤

كوبيكت ٣٢

ل

لاهور ١٦٦

لبنان ١٢٨، ٢٣٦، ٢٧٥، ٢٩٤، ٢٩٩

لوس أنجلوس ٧٦

لويزيانا (ولاية) ٣١٦

ليبيا ١٢٨، ١٥٢، ٢٩٤

ليبيريا ٤٦

ليتل روك ٦٨

م

ماساتشوستس ٣٣

المحيط الهادي ١٩، ٨٣

مصر ١٢٩، ١٣٥، ١٥٢، ٢٣٦، ٢٩٤

المغرب ١٥٢

المكسيك ٢٧، ٣٥، ٢٣٦، ٢٧١، ٢٨٥

مفيس ٧٣

منهاتن ١٢٤

موريتانيا ١٥٢، ٢٣٣

موسكو ١٧٣

مونتانا (ولاية) ١١٦

مونتغمري ٧٢

مينسوتا (ولاية) ٣٢، ١١٦

ن

النمسا ٢٣٥

النيجر ٣٠٠

نقادا ٢٨

نيوجرزي ٣٢، ٣٣، ٢٠٣، ٣١٠

نيومكسيكو (ولاية) ٥٦

نيويورك ٤٦، ١٢٣، ١٢٩، ١٣١، ٢٠٤، ٢٣٦

٢٣٩، ٢٥٣، ٢٩٩

هـ

هاواي ٢٥، ٢٨، ٧٧، ٨٣، ١١٦

هايتي ٤٦، ١٤٧، ٢٧٦، ٢٩٩

الهند ٢٣٦، ٢٩٠

و

واشنطن ١٠٦، ١٢٤، ٢٠٠، ٢١٤، ٢٦٤

٢٦٧، ٢٨٥، ٣٠٦

وايومينغ ٧٦

ويكتون (ولاية) ٨٨

ويلنج ٨٩


ي

اليابان ٨٣، ٨٥، ١٠٨، ٢٣٦، ٢٩٠، ٣٠٥

اليمن ١٢٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٦، ٢١٧، ٢١٨

يوتا (ولاية) ٣٠١

المركز الإسلامي الثقافي
مكتبة جامعة الزيتونة
السيد محمد حسين فضل الله العامة
الرقم: ٦٤١٧٥



رياض طبارة أميركا والحرريات نظرة تاريخية

قصة أميركا مع الحرريات هي كقصة سفينة تبحر في عاصفة هوجاء لمدة طويلة، تترنح بين أمواجها، ثم تقترب بعدها من الشاطئ فتعود تدريجياً إلى توازنها رغم بعض الأمواج العاتية التي تضرب هيكلها بين الحين والآخر، إلى أن تصل المرفأ الآمن وتتعم بهدوء مياهه فتصلح ما خربته الرحلة العاصفة وتصبح سفينة تضاوي بجمالها أجمل سفن المرفأ، ولكن سرعان ما تستدير على نفسها فيعيد لها قبطانها إلى البحر الهائج من جديد لتعود وتقضم من أطرافها الأمواج ثم يأتي قبطان آخر واعدأ بإعادتها إلى مياه المرفأ الهادئة وإصلاح ما خربته الأمواج وإعادتها إلى ما كانت عليه من جمال، وإذ به يتكث بوعوده ويكمل الطريق في الاتجاه نفسه ليدخل إلى عمق العاصفة ولربما إلى نقطة اللاعودة منها.

هذا الكتاب يروي قصة أميركا مع الحرريات وحقوق الإنسان منذ أن تأسست أول مستعمرة إنكليزية على الأرض الأميركية حتى يومنا هذا.

(من مقدمة الكتاب)



ISBN 978-9953-21-555-6

